جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسان

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

في شعبة علم الإجتماع

تخصص: علم الإجتماع السياسي

المجتمع المدني كفاعل في السياسات العمومية

الحركة الجمعوية في الجزائر – دراسة ميدانية –

من اعداد الطالب:

–موشريط إسماعيل

تحت إشراف الأستاذ:

– زاوي مصطفى

أعضاء اللجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
مالك شليح توفيق	أستاذ	رئيسا	جامعة وهران -2-
زاوي مصطفى	أستاذ	مقررا	جامعة وهران -2-
بن شارف حسين	أستاذ محاضر –أ-	عضوا	جامعة وهران -2-
حمزة بشيري	مدير بحث	عضوا	مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية
طيب إبراهيم علي	أستاذ محاضر –أ-	عضوا	جامعة مستغانم
بن تامي رضا	أستاذ	عضوا	جامعة تلمسان

السنة الجامعية: 2024–2025

الإهداء

إلى الوالدين

إلى زوجتي

إلى كل عائلتي و من قدم لي يد العون للوصول إلى هذه المرحلة

إلى المجتمع المدني النشيط و الفعال الذي يعمل لصالح الفئات الهشة في المجتمع و يعمل من أجل تطوير الممارسة الجمعوية في الجزائر .

إلى غزة ، رغم أن عملي هذا لن يغير من واقعها شيئا. و إلى المجتمع المدني و خاصة الجمعيات الجزائرية التي بذلت كل الجهد من أجل تخفيف من معاناة الناس في مواجهة الإبادة الجماعية.

كلمة شكر

أتوجه بالشكر للأستاذ زاوي مصطفى الذي قبل مواصلة الإشراف على هذا العمل بعد وفاة الأستاذ بن طرمول عبد العزيز رحمة الله عليه .

أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا جزءا من وقتهم و جهدهم لتقييم هذه الدراسة .

أتوجه بالشكر لمجتمع البحث ، من الجمعيات التي فتحت لي أبوابها و لم تبخل بأي معلومة و لم تتضايق من وجودي الدائم و المستمر في مقراتها و نشاطاتها .

فهرس المحتويات

الإهداء ..... أ

كلمة شكر ..... ب

الفصل التمهيدي 9

_ المقدمة : 1

1_ المنهجية : 3

1_1 . المقاربة المستعملة : 3

1_2_ العمل الميداني : 4

1_2_1_ العينة : 4

1_2_2_ الملاحظة بالمشاركة : 6

1_2_3_ المقابلات : 8

الفصل الأول: 13

المجتمع المدني بين المفهوم،التطور،والاستعمال في السياق المحلي. 13

1_ المجتمع المدني ، مفهوم جدلي : 13

2_ استعمال المفهوم في الجزائر : 14

3_ تطور العمل الجمعوي في الجزائر : 16

4_ الجمعية، إشكالات المفهوم؟ 18

5_ جمعية أم منظمة غير الحكومية ؟ 20

6_ في السياق الجزائري : 22

7_ المهنية في العمل الجمعوي ، أي رهان ؟ 27

7_1_ هل يمكن الحديث عن المهنية في العمل الجمعوي : 27

7_2_ المنظمات غير الحكومية و تحقيق شرط المهنية : 29

7_3_ منسقة المنظمة، من العمل مع الجمعيات إلى العمل في الجمعيات : 30

8_ مسارات بعض الفاعلين في المجتمع المدني : 31

8_1_ سفيان، من العمل الخيري إلى المهنية في العمل الجمعوي : 31
8_2_ العمل في الجمعيات كبديل ؟ 33
8_3_ العمل في الجمعيات هو أيضا إلتزام : 35
8_4_ العمل المأجور في الجمعيات، مرونة أم هشاشة؟ 36
9_ المهنية ، أرضية لشراكة فاعلة : 38
الفصل الثاني : 41
مأسسة شراكة المجتمع المدني 41
1_ اشراك المجتمع المدني، استراتيجية مقررة من أعلى : 42
1_1_المجتمع المدني ، مأسسة المشاركة : 42
1_2_مستشارية للمجتمع المدني : 46
1_3_المجلس الأعلى للشباب ، شكل آخر للمأسسة :..... 49
1_4_شبكة نراكم ، المجتمع المدني شريك في مواجهة الفساد ، كيف ذلك ؟ 51
1_4_1 "نراكم"، مسار لإعادة تنظيم المجتمع المدني :..... 53
2 _ التأطير المحلي للمجتمع المدني : 54
2_2_"خلية للمجتمع المدني" لتأطير الجمعيات : 56
2_3_ المكلف بالمجتمع المدني : 57
الفصل الثالث :..... 59
الصحة ، مجال للشراكة بين الجمعيات و الدولة 59
1_مؤسسات الصحة العمومية الجوارية، ميدان شراكة و تعاون : 60
2_ السياسة العمومية المتعلقة بالصحة الإنجابية و الجنسية :..... 61
2_1_ وسائل الصحة الجنسية و الإنجابية : 63
2_2_ مصالح الأمومة و الطفولة : 64
3 _ الجمعية، السيدا، و السلطة :..... 64
3_1_ السيدا في السياسة العمومية : 65
3_2_ جمعية "حلم التعايش الإيجابي" ، و المصابين بمرض السيدا : 66
3_3_ المرافقة الصحية، بين الجمعية و المؤسسات الصحية : 67

3_4_ "نداء الاستغاثة"، شكل آخر للشراكة: 68
4_2_ الوسطاء الجمعاتين، طريقة للتعاون غير رسمية :..... 73
4_3_المنظمة غير الحكومية ، الاستفادة من العلاج دون تمييز : 75
_4_4_ مشاركة المنظمات غير الحكومية في السياسات العمومية : 75
5_ الصحة الجنسية و الإنجابية، ميدان للشراكة أم الصراع : 76
5_1_ العاملات في الجنس ، بين الدولة ، المنظمة ، و الجمعيات : 76
5_2_ هل يمكن الحديث عن العاملات في الجنس : 78
5_3_ العاملات في الجنس مخالف للقانون في أعين الدولة و ضحية في عين المنظمة : 79
الفصل الرابع :..... 81
الجمعية و المؤسسات العمومية من أجل حماية الفئات الهشة 81
2 _ الهشاشة، الفقر ، الاقصاء ، العلاقة بين هذه المفاهيم : 82
3 _ الإقصاء : 83
4_ تسيير الهشاشة بين الجمعية و الإدارة :..... 84
4_1_مؤسسات تسيير الهشاشة : 84
4_2_ البرامج الحكومية للفئات الهشة : 86
4_3_ الخلايا الجوارية، من الميدان إلى القرار : 88
4_4_ تكتل الجمعيات من أجل الفئات الهشة : 89
4_4_5_ "فرصة"،شراكة بين الجمعية والدولة : 95
5_ بين سياسة الدولة و مساعدة الجمعية، من تفضل ؟..... 96
6_ الجمعيات ، جزء من مهام المديرية : 97
_ الوساطة الاجتماعية للجمعيات، لماذا لا يمكن مأسستها؟ 98
الفصل الخامس :..... 101
الهجرة ، ميدان شراكة و صراع بين الجمعيات و الدولة 101
1 _ لمحة عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر : 101
2_ التنظيم القانوني للهجرة غير الشرعية : 102
3_ الجمعيات ، من أجل سياسة هجرة مغايرة :..... 105

3_1_ "أطباء العالم"، و نفاد المهاجرات إلى الخدمات الصحية : 106
3_2_ جمعية الوقاية من السيدا **APCS**، و حق المهاجرين في الرعاية الصحية: 108
3_3_ كاريتاس الجزائر ، لتقوية المجتمع المدني المحلي : 109
3_4_ بستان النساء، فضاء ما بين الجمعيات لفائدة المهاجرات : 111
4_ الترحيل ، بين الدولة و الجمعيات : 112
5 _ أرضية من أجل الهجرة ، مشروع غير مكتمل : 113
6_ العنف ضد المهاجرين ، موضوع تدخل الجمعيات :..... 114
الفصل السادس :..... 117
الأزمة الصحية عامل لتفعيل الشراكة بين الجمعية و المؤسسات الحكومية 117
1_ كوفيد 19 ، و إعادة النظر في مسألة الشراكة بين الدولة و المجتمع المدني :..... 118
2_صناعة الكمامة، منتوج للوقاية من الفيروس و اعادة الاندماج : 119
3_ التكفل بمرضى نقص المناعة في زمن الكوفيد :..... 120
4_ كوفيد، و الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية و الجمعية 120
5_ المجتمع المدني يدفع إلى الشراكة و التعاون في حالة الأزمة ؟..... 121
_5_1_ جمعية وين نلقى (**WIN NELKA**)، في مواجهة أزمة كورونا : 121
3_ وباء كورونا و عمل الجمعية : 122
_ المرحلة الأولى: 122
المرحلة الثانية :..... 122
5_2_ جمعية "وين نلقى" في مواجهة الندرة : 122
_5_3_ رخص الاستيراد، بين إلحاح الجمعية و استجابة الدولة : 123
6_ استيراد مكثفات الأكسجين ، قضية الجميع : 126
7 _ مأسسة العمل التضامني في الأزمة الصحية كوفيد _19 : 127
8 _ مؤسسة الجزائر المتحدة الخيرية : 129
8_1_ كوفيد، بداية تأسيس الجمعية :..... 129
8_2_ بناء الفرد و المجتمع ؟ 129
8_3_ الموجة الثانية، و محدودية الإمكانيات : 130

8_4_" وقف حسنات "، الجالية ، و تراخيص الاستيراد : 132
8_5_ "إكرام الأحبة " ، و الشراكة مع السلطات المحلية : 132
9 _ تراخيص التنقل، الجمعيات من بين المستفيدين ؟ 136
10 _ التنسيق ، مجرد كلمة ؟ 138
الفصل السابع : 140
المقاولاتية الاجتماعية، البديل أم المفعل للشراكة. 140
1_ المقاولاتية الاجتماعية،شكل آخر للشراكة : 139
2_ المقاول الاجتماعي: 141
3_ جمعية صحة سيد الهواري ، بوادر التأسيس للمقاولاتية الاجتماعية : 142
3_1_ المدرسة الورشة : 143
3_2_ اعتماد المدرسة و التأسيس للشراكات : 145
3_3_ التحديات التي تواجهنا، الخبرة والتمويل؟ 146
4_ المؤسسة المتوسطية للتنمية المستدامة و تجربة المقاولاتية الاجتماعية : 147
4_1_المقاولاتية الاجتماعية موروث ثقافي : 148
4_2_ الاقتصاد الاجتماعي التضامني مشروع المؤسسة : 149
_ مصادر تمويل المؤسسة، أساس لتطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني: 149
5_ الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجنوب الغربي ، محرك جديد للجمعيات : 150
5_1_ جمعية "تنانت" من الثقافة إلى فاعل في التنمية المحلية : 150
5_2_ إعادة تهيئة منابع المياه بين الجمعية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفاعلون آخرون: 151
5_3_ مشروع "زربية القصور" وإدماج المرأة: 152
5_4_ مشروع الماعز الحلوب من أجل الادماج المهني للمرأة: 153
5_5_ عقد التدوير، تطلع نحو الاقتصاد التضامني والاجتماعي: 154
5_6_ مشتلة من أجل الحفاظ الأشجار المحلية المثمرة : 154
5_7_ الاقتصاد الاجتماعي التضامني، مشروع متعثر : 156
الخاتمة : 160

الفصل التمهيدي

_ المقدمة :

تتردد على مسامعنا كلمات مثل "التشراكية الديمقراطية"،"المجتمع المدني" ، "المواطنة التشاركية"، و غيرها من التعابير و المفاهيم سواء على وسائل الاعلام ، أو في أروقة السياسة ، و حتى عند الأكاديميين و المختصين في دراسة هذه المجالات . تشترك هذه المصطلحات في معنى واحد و هي أن عملية اتخاد القرار السياسي، أو تنفيده هو ليس من مهمة جهة واحدة أو شخص واحد ، و انما تشترط هذه العملية التنسيق و العمل مع أشخاص و مؤسسات أخرى تتواجد خارج هياكل الدولة ، يطلق علىها عادة تسمية "المجتمع المدني " .

في الجزائر أصبح (اشراك المجتمع المدني)، سياسة عامة في حد ذاته ، يظهر هذا جليا في التصريحات المتكررة و العديدة للسياسيين (وزراء ، ولاة، مسؤولين محليين)، و في التنظيمات و القوانين ، و القرارات السياسية على أعلى مستويات الدولة. و على امتداد هذا المفهوم و تعقيداته، و تطوراته ، فهو في نظر من يرددونه خاصة من الحقلين الإعلامي و السياسي يحمل معنى واحدا و هو " الجمعيات " .

تركيزنا على الجمعيات في هذه الدراسة ، نابع من هذا التصور للفاعلين في حد ذاتهم لمفهوم (المجتمع المدني)، و لذلك اهتمامنا بالجمعيات فقط كمؤسسة من بين مؤسسات المجتمع المدني الكبيرة ، هو اهتمام بالتنظيم الأكثر استهدافا من أجل تحقيق الشراكة، التي تجعل من هذه الأخيرة (الجمعيات)، "فاعلا في السياسات العمومية ".

كانت الجمعيات موضوع دراسات عديدة في الجزائر ، و منها بالخصوص الدراسات التي قام بها عدد من الباحثين في المركز الوطني للبحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية (كراسك) ، من بينها دراسة عمر دراس "الحركة الجمعوية في المغرب العربي "[1]، و دراسته ايضا " الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر" . دراسة عروس ربير "الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع و الأفاق". دراسة براهيم صالحي في إطار مشاريع البحث الوطنية تحت عنوان " إعادة بناء الرابط الاجتماعي في المجتمع المدني الجزائري في القرن 21". اعتما هذه الدراسات في عمومها بتشكل و تطورات الحركة الجمعوية في الجزائر، و كذا الفاعلين و الديناميكيات التي أصبحت تميز هذه المؤسسات . في الدراسات الأقرب أكثر لموضوع عملنا ، نجد دراسة نور الدين ميهوبي " تحولات المجتمع المدني الجزائري منذ 1989: الطريق نحو المهنية "[2]. دراسة بن قادة هواري حول شراكة الجمعيات مع المستشفى في رعاية المرضى[3] . دراستنا ستكون اثراء لهذا التراكم المعرفي من أجل فهم أكثر عمقا للفعل الجمعوي في مختلف مراحل التشكل، و الشراكة ، و حتى الصراع مع الفاعلين الآخرين و بالخصوص المؤسسة الرسمية.

[1]- عمر دراس ،الحركة الجمعوية بالمغرب، دفاتر المركز ، رقم 2005/5، تضم الدراسة عدد من المساهمات حول العمل الجمعوي في الجزائر .و من بينها مقال مهم للأستاذ عمر دراس تحت عنوان " المشاركة الجمعوية و علاقة الشباب بالسياسة في الجزائر" .

[2] - Nourddine Mihoubi. Transformation du mouvement associatif en Algérie de puis 1989, les voies de la professionnalisation, coordonné par Aissa Kadri, université dz paris 8. Octobre 2014, France.

[3] - H.Benkada, « l'implication associative et travail de santé des personnes atteintes de sclérose en plaques et de leurs proches a Oran », Insaniyet, crasc ,n° 80-81, 2018 , Algérie.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على مكونات و مسارات تشكل هذه العلاقة بين السلطة و الجمعية ؟ و ما هي الآليات و الميكانيزمات المعتمدة لإقحام هذا التنظيم في عملية بناء لسياسات العمومية ؟، و ما هي نتائجها و مآلاتها ؟. تهدف الدراسة أيضا إلى معرفة إستراتيجية الفاعلين سواء من أجل الانخراط أو المقاومة لهذا المسار ؟ .

نحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال ثلاثة فرضيات ، الفرضية الأولى و هي أن رغبة السلطة في اشراك الجمعيات في السياسات العمومية هو بالأولى، بداية مسار توظيف (instrumentalisation)، لهذه التنظيمات و احتواءها ضمن توجه سياسي معين. الفرضية الثانية و هي أن هذه الرغبة في اشراك الجمعيات قد تثير نوعا من الشك و الحذر لدى جمعيات أخرى ، مما قد يرغمها على الانعزال أو الدخول في حالات صراع . الفرضية الثالثة هي أن مشاركة الجمعية في السياسات العمومية يكون بمبادرة من الجمعية في مسار نوعا ما معكوس (من أسفل إلى أعلى) ، خطوة تعادل نوعا ما موازين القوى ، و تفرض فيه الجمعية قواعد اللعبة .

دراستنا مقسمة إلى عدة فصول ، في الفصل التمهيدي تجد المقدمة ، و مسار البناء المنهجي للموضوع ، في هذا الفصل نتطرق بالتفصيل للعمل الميداني ، و كيف تم استخدام الوسائل المنهجية ، الملاحظة بالمشاركة و المقابلات . مزايا استعمال هذه التقنيتين و بعض الصعوبات التي يمكن أن تعترض الباحث في مثل هذه الدراسات . الفصل الأول اخترنا أن يكون فصلا مفاهيميا ، نقدم فيه بعض المصطلحات ، و الجدل الذي تثيره خاصة مثل مفهوم "المجتمع المدني"، وو ضعه ضمن السياق المحلي . كما عملنا في هذا الفصل على عرض بعض النقاط المتعلقة بالحياة الجمعوية في الجزائر ، من القوانين المنظمة لهذا الحقل و تطوراته، تحولات الممارسة الجمعوية ، و بروز ما يسمى بالمهنية في هذه التنظيمات التي طالما عرفت أنها تطوعية، و التعريج على بعض الفاعلين كالمنظمات غير الحكومية . التي تعتبر جمعية هي ايضا لكنها تمتلك خصائص تميزها عن هذه الأخيرة ، أرضنا أن نسلط عليها الضوء في هذا الفصل، و طبيعة علاقتها بالفاعلين المحليين . مسارات إشراك المجتمع المدني من أعلى كانت موضوع الفصل الثاني تحت عنوان : مأسسة شراكة المجتمع المدني . نتطرق في هذا الفصل السياسات المعتمدة من قبل الدولة للدفع بشراكة المجتمع المدني في عملية صناعة القرار . من خلال المؤسسات التي تم انشاؤها ، و الممارسات و القرارات المتخذة. نشرح في هذا الفصل كيف يمكن أن تصبح هذه السياسة آلية لتوظيف و تأطير المجتمع المدني أكثر منها آلية داعمة و مرافقة من أجل التأسيس لشراكة فعالة .نجد من بين هذه المؤسسات : المرصد الوطني للمجتمع المدني ، المجلس الأعلى للشباب ، و من القرارات انشاء شبكة "نراكم"، محليا أيضا عقد اجتماعات مع (المجتمع المدني)، المكاتب و المصالح المهتمة بالمجتمع المدني ، انشاء شبكات للتأطير في هذا المجال . الفصل الثالث تم تخصيصه للصحة كمجال للشراكة بين الجمعية و مختلف الفاعلين ، و استراتيجية الجمعيات في التأسيس لشراكة فعالة مع المؤسسات العمومية المختصة. نأخذ حالات للدراسة منظمة "أطباء العالم" و جمعية "حلم التعايش الإيجابي". الفصل الرابع يبحث مسألة شراكة الجمعية مع المؤسسات العمومية من أجل حماية الفئات الهشة في المجتمع ، جمعية "الإخوة شوقراني "، و جمعية "فرد"، كانتا موضوع الدراسة . تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض المؤسسات العمومية المهتمة بهذه بالفئات الهشة في المجتمع ، و السياسات العمومية في هذا المجال . الفصل الخامس من الدراسة عالج مسألة

انخراط الجمعيات في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و كيف أصبحت مجال صراع أكثر منها مجال للتعاون مع السلطة . نلقي في هذا الجزء نظرة على سياسة الدولة فيما يتعلق بمسألة الهجرة ، كما نعرض تجارب بعض الجمعيات و حالات في لعمل مع المهاجرين غير الشرعيين ، و نضالهم من أجل الاستفادة من ظروف معيشية أفضل . الفصل السادس من الدراسة عالج وضعيات الشراكة بين الجمعيات و الدولة في حالة الأزمة الصحية "كوفيد 19"، مسألة الشراكة أصبحت في هذه الفترة حتمية أكثر منها خيار . تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسات العمومية في هذه الفترة، و دور الجمعيات بالشراكة مع السلطات في مواجهة الأزمة و التخفيف من حدتها . جمعية " وين نلقى " و جمعية "الجزائر المتحدة" موضوع دراسة في هذه الحالة . المقاولاتية الاجتماعية ، أو ما يسمى "بالاقتصاد الاجتماعي التضامني "، كوضوع الفصل السابع و الأخير ، نتطرق في هذا الفصل إلى تبني الجمعيات للمقاولاتية الاجتماعية كإستراتيجية للتأسيس لشكل آخر من الشراكة مع الإدارة ، و كبديل للشراكة بمفهومها الكلاسيكي ، أين تدخل الجمعية ضمن شبكة تعاون دولية، تضم عددا من الفاعلين من مؤسسات دولية ، تكون فيه الدولة أحد الشركاء.

1_ المنهجية :

نتطرق في هذا العنصر للخطوات و التقنيات المنهجية المستعملة في جمع المعطيات من خلال عنصرين و هما : الإطار النظري للدراسة أو المقاربة المنهجية . و ثانيا العمل الميداني ،و يشمل العينة ، طريقة اجراء المقابلات ، الملاحظة بالمشاركة و الملاحظة المباشرة .

1_1 . المقاربة المستعملة :

الاطار النظري و التحليلي الذي نعتمد عليه في الدراسة لمعرفة نتائج هذه العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة ، يقوم على مقاربتين و هما الحوكمة و التمييع الاجتماعي .

الحوكمة ، أو ما يطلق عليها " الحوكمة العامة الجديدة "[1] ، يقوم هذا الطرح على أنه، " حتى يمكن ضمان فعالية تنظيم السياسات العامة و تقديم الخدمات ، على الحكومة التعاون مع شبكات و مجموعة من الفاعلين ، نظرا لأن الحل الوحيد في مواجهة المشاكل الاجتماعية المعقدة ، يرتكز على مناشدة موارد متعددة في الوقت نفسه. وفقا لهذه الفلسفة القيمة العامة لا يمكن أن تتحقق إلا بالعمل المشترك بين الحكومة ، المواطنين، الجمعيات و فاعلين آخرين كالمقاولين و المؤسسات. تفترض هذه المقاربة الاعتراف بالطبيعة الخاصة للخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني". الوصول إلى هذا المستوى في العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة يرتبط بعاملين و هما: أولا، السياق سياسي و إداري محدد ، فالإدارة العمومية في الدولة هي من تحدد

[1]- taco bandsen et autres, « L'Etat et reconstruction de la société civile », revue internationale des science administratives, édition I.I.S.A , 2017/4, N°83, p 707 .
https://www.cairn.info/revue-internationale-des-sciences-administratives-2017-4-page-699.htm

مدي مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة و حجم هذه المشاركة و مجالاتها . و بالتالي أي تطور في نظام الحوكمة العامة ينعكس بشكل كبير على تطور دور المجتمع المدني في تحمل تقديم الخدمات العامة . ثانيا، بروز "مجتمع مدني جديد "، يفترض فيه أن يمتلك تفكيرا جديدا ، يقوم على ثقافة " تسييرية" (managériele)، تسمح له بالحصول على ثقة الدولة . أما بخصوص" التمييع الاجتماعي"، فهو توجه يقوم على فكرة "صناعة المجتمع المدني " ، ضمن فضاء (معولم و محلي)، (glocaliser)، تشكل فيه الحداثة و ما تحمله من قيم ، مرتبطة بالاقتصاد العالمي ، خطرا على المجتمع المحلي و تماسك مؤسساته التقليدية و حتى و جودها[1]. من هذا المنطلق ترى الحكومات أنها قد تفقد صلاحياتها في الرقابة و التنظيم ، مما يدفعها إلى تبني نمط جديدة من الحوكمة التشاركية . تقوم على "إعادة إبداع" (réinventer)المجال المدني. يرى منتقدي هذه المقاربة أن هذا التوجه الانعزالي قد يؤدي إلى اضعاف المجتمع المدني ، خاصة إذا لم توفر له الموارد الكافية للتحرك . لذلك يطرح انصار نظرية (المحلي ، المعولم) سؤال مفاده : إلى أي مدى يمكننا أن نأمل أن نرى المجتمع المدني يعيد اختراع نفسه (réinventer) في سياقات محلية مميعة و دون مساعدة موارد مؤسساتية صلبة ؟[2].

1_2_ العمل الميداني :

يقوم إي عمل ميداني مهما كانت مبرراته على عنصرين أساسين ، و هما أولا : تحديد مجتمع الدراسة ، أي العينة . و ثانيا : الأدوات التي يجب استعمالها ، المقابلة ، الملاحظة، تحليل الوثائق[3]. هذا من جهة و من جهة أخرى يفرض علينا هدف الدراسة نوع العينة ، و الأدوات المستعملة . "فلا يمكن تطبيق جميع الأدوات على أي نوع من العينة ، كما أنه لا يمكن جمع كل المعطيات، على كل المستويات ، بأي أداة أو تقنية كانت" [4] . بما أن دراستنا تهتم بمعرفة مكانة و دور الجمعيات في السياسات العمومية، فقد عملت على تشمل عينة الدراسة على الجمعيات التي تتوفر فيها عناصر الدراسة . الأدوات العلمية الأساسية المستعملة هي : المقابلات المباشرة و غير المباشرة ، الملاحظة بالمشاركة ، و لجأت في حالات قليلة إلى الاعتماد على بعض الوثائق من أجل دعم التحليل .

1_2_1_ العينة :

شملت الدراسة ثمانية (08)جمعيات، تم تشكيلها وفق مقاربة "استقصائية"[5](inductive)، مبنية على ديناميكية تقوم على الذهاب و الإياب (aller et retour). فمجموع الجمعيات التي شملتها الدراسة لن يتم ضبطها و تحديدها مسبقا ، و إنما حدث ذلك بطريقة تدريجية تقوم على تطور الدراسة و التراكم المستمر للمعطيات الميدانية[6] . تم تشكيل هذه العينة باستعمال تقنيتين منهجيتين في اختيار العينة و هي تقنية "كرة الثلج"، (boule de neige)، و تقنية

[1] - taco bandsen et autres, ibid. p 707.

[3]- Madeleine Grawitz. Méthodes des sciences sociales, Dalloz, 11e édition, 2001 , P. 547.
[4]- Madeleine Grawitz. Ibid., p. 547.
[5]- serge paugame. L'enquête sociologique, PUF, 2010, P. 117.
[6] - serge paugame. Ibid.

"الوحدات النمودجية"، أو "الاختيار العقلاني".[1] بالنسبة لتقنية "كرة الثلج" تم استعمالها في تشكيل العينة الأولى من الجمعيات، و هي كل من : جمعية "الإخوة شوقراني"،بوهران . جمعية " نساء جزائريات مطالبات بحقوقهن" (FARD) وهران ، جمعية "حلم التعايش الإيجابي" (+ARV)، بوهران . المنظمة غير الحكومية " أطباء العالم " (MDM). ساعد على استعمال هذه التقنية، اشتغال هذه الجمعيات ضمن شبكة تعاون و شراكة . فالمقابلة مع الجمعية الأولى ، قاد فيما بعد إلى لقاء و مقابلة جمعيات أخرى متعاونة معها ، و احدة تلو الأخرى ، إلى أن تم تغطية جميع الشبكة .

أما فيما يتعلق باستعمال تقنية "الوحدات المنودجية" (méthode des unités types) ، فقد تم استعمالها لاختيار بعض الجمعيات بالنظر إلى الخصائص و المميزات لتي تميزت بها هذه الأخيرة ، و نوع الشراكة التي اختارتها في علاقتها بالسلطة . هذا من جهة ، و من جهة أخرى سبب اختيار هذه الجمعيات يعود إلى معرفتي بها كفاعل في الحياة اليومية و الجمعوية ، منها (جمعية صحة سيد الهواري بوهران ، جمعية "تنانت" ، أو لسبب موضوعي حيث سبق و أن كانت بعض منها موضوع دراسة، و منها (مؤسسة الجزائر المتحدة و جمعية "وين نلقى " لمساعد المرضى المحتاجين، بالجزائر العاصمة . و الجمعية المتوسطية للتنمية المستدامة (جنة العارف) بمستغانم . بالنسبة لمؤسسة الجزائر المتحدة ،و جمعية "وين نلقى" ، تم التعرف على هاتين الجمعيتين أثناء الأزمة الصحية ، و أثناء فترات الحجر الصحي ، حيث كان للجمعيتين نشاط بارز و مميز عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، فبدأت بتتبع نشاطاتهما ، ثم بعد ذلك بدأت العمل عليهما ضمن تحقيق ميداني في الكراسك في اطار مشروع حول "الأزمة الصحية و مسألة المواطنة ". جلب انتباهي أثناء العمل عليهما خلاقة هذه التنظيمات بالسلطة خاصة في مسألة توفير أجهزة الأوكسجين . و نوع الشراكة والتنسيق الذي حدث بينها في ظل هذه الأزمة . المؤسسة المتوسطية للتنمية المستدامة (جنة العارف)، قد سبق التعرف عليها في اطار مشروع مؤسسة بمركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية(كراسك)، في محور حول "العمل الجمعوي في الطرق الصوفية". اخترت الجمعية كعينة للدراسة لأنها اشتغلت و لا زالت تشتغل لحد الساعة على تطوير فكرة المقاولاتية الاجتماعية ،كمجال و اطار جديد للنشاط ، تؤسس فيه لشراكة نوعية مع مختلف الفاعلين بما فيها السلطات العمومية . و بالتالي ادراج هذه الجمعيات ضمن مجتمع البحث هو "التزام ضمن سلسلة من المعاملات"[2](une chaine de transaction) ، تصبح فيه الدراسات السابقة قاعدة يمكن الارتكاز عليها لربح الوقت في العمل الميداني ، و في الوقت ذاته الاهتمام فقط بما حدث من امتدادات و تحولات "غير متوقعة".[3] في مجال نشاط الجمعية .

العينة المختارة في الدراسة ليست عينة تمثيلية ، أي أن الخصائص أو النتائج المتوصل اليها ، لا يمكن تعميمها على مجموع الجمعيات ، فهي لا تهدف إلى تعميم النتائج ، لقدر تهدف إلى محاولة الكشف عن بعض "خيوط اشتغال الآلة"

[1]- Nicole Berthier. Les techniques d'enquête, Méthodes et exercices corrigés, Armond Colin , 2004, P. 122. Paris.
[2]- Daniel Cefai. L'engagement ethnographique, EHESS, 2010, P.11, Paris.
[3]- Daniel Cefai, ibid. P. 10.

(machine)[1]. و بالتالي بحث مسألة الشراكة بين الجمعيات و الدولة بمختلف مؤسساتها، التي نحاول الكشف عنها من خلال هذه العينة المختارة ، قد لا تشرح كامل العلاقة ، و لا تكشف عن كامل جوانبها ، لكنها تساعدنا في تسلط الضوء على جزء من الظاهرة .

1_2_2_ الملاحظة بالمشاركة :

الملاحظة ، تقنية للتحقيق العلمي "تسمح بطريقة غير مباشرة بمعاينة أفعال خاصة ، و القيام بعملية استخلاص كيفية بهدف فهم وضعيات و ممارسات معينة "[2]. استعملنا هذه التقنية عديد المرات أثناء مراحل تطور الدراسة . من أجل ملاحظة العمل الجمعوي و الممارسة الجمعوية عن قرب . و ذلك من خلال البحث عن وضعية أخرى داخل هذا الفضاء و تجنب وضعية الملاحظ أو "الدخيل" (outsider)[3]. التي قد تخلق نوعا من الشك لدى الفاعلين، مما يجعلهم دائما حرصين في ممارساتهم و تصريحاتهم بشأن نشاطهم الجمعوي .

فقد استطعت مع مرور الوقت التخلص من العلاقة "الإدارية" باحث_ مبحوث[4]. و التأسيس لعلاقة أخرى من خلال البروز كواحد من فريق العمل في الجمعية ، و هذا ما استطعت وصوله ، حيث أنه في أحد النشاطات لبعض الجمعيات في مدينة وهران ، طلبت من منظم التظاهرة بالمشاركة معهم . في أثناء مراسلتي معه عبر صفحتهم في الفيسبوك ، ردت رئيسة أحد الجمعيات في التعليقات ، "يمكنك الحضور معنا باعتبارك أحد أعضائنا في الجمعية " . سمحت لي هذه الوضعية في علاقتي بالمبحوثين من استعمال تقنية الملاحظة بالمشاركة ، و الوصول إلى معطيات لا يمكن الحصول عليها بتقنية المقابلة ، أو بوسيلة أخرى من وسائل التحقيق الميداني.

مقرات الجمعيات ، الأيام الدراسية ، و النشاطات التي تنظمها الجمعيات، كلها كانت فضاءات و فرص لاستغلال تقنية الملاحظة بالمشاركة . فحضوري لمقرات الجمعيات و لقاء الفاعلين بها لم يكن من أجل اجراء مقابلات فقط . بل اعتدت على الذهاب لهذه المقرات حتى دون اجراء مقابلة ، و دون تحديد موعد مسبق. لجأت لهذه الطريقة كآلية من أجل تعزيز الثقة مع الجمعيات، و أن أجعل من تواجدي بينهم تواجدا "غير مزعج" [5]، و في نفس الوقت غير "متميز" [6] . هذه الآلية هي أيضا فرصة من أجل ملاحظة هذه الفضاءات في الحالات العادية و اليومية لها. استطعت بعدها من الحصول على هذه الثقة .

[1]-Haward S. Becker, Les Ficelles du Métier, comment conduire sa recherché en science sociale, LA DECOUVERT, 2002, P.123.
[2]- Philippe Robert-Demontrond. Méthodes d'observation et d'expérimentation, édition APOGEE, 2004, P. 42.
[3]- Daniel Céfaii. L'enquête du terrain, la découverte, 2003 , P.502.
[4]- Philippe Robert-Demontrond. Méthodes d'observation et d'expérimentation, P. 137.
[5]- Madeline Grawitz. Méthodes des sciences sociales. Dalloz. 10e édition. 1996. P.702.
[6]- Haward S Becker. Outsiders étude de sociologie de la déviance, éditions Métailié, 1985, P. 107.

و أصبح الفاعلون يمارسون أعمالهم بوجودي كأنني "جزء من الجدران أو واحد من الأولاد"(one of the boys)[1] . فقد بدأ يقدمني بعض الجمعيات على أنني "صديق الجمعية " ، أو على أنني أحد أعضاء فريقهم ، "مع علمهم أنني لست كذلك"[2] .

الأيام الدراسية كانت ايضا فرصة لبناء علاقة قوية مع الجمعيات[3] ، فكانت تقدم لي الدعوات لحضور هذه الأيام الدراسية ، سواء كمشارك ، أو زائر ، أو حتى محاضر في حالات منها . كانت هذه الأيام الدراسية فرصة لملاحظة الجمعيات في حالات نشاطها ، سواء داخل المقرات أو خارجها . كما تشكل مناسبة للقاء عدد كبير من الفاعلين الجمعويين ، لقاء المستفيدين من خدمات الجمعيات ، و حتى بعض الخبراء و المهتمين بالشأن الجمعوي . فتوظيف تقنية الملاحظة بالمشاركة تصبح وسيلة متاحة و فعالة من أجل الحصول على معطيات و معلومات قد لا تحصل عليها في حالات أخرى ، كما أنها فرصة للحصول على معطيات دون أن تكون هناك حاجة لطرح الأسئلة . فمثلا تعرض الجمعيات في هذه الأيام الدراسية برامجها و مشاريعها خلال فترة زمنية معينة . يسمح هذا للباحث بالحصول على معلومات كبيرة و مهمة يستعملها في بناء موضوع الدراسة ، و تطوير دليل المقابلات. و كما أن هذه الأيام هي فرصة أيضا للنقاش و حضور خبراء في المجال مما سيساعد في الحصول على معطيات أخرى مهمة لم تكن ضمن اهتمامات الباحث من قبل ، أو قد لا يفصح عنها المبحوث أثناء المقابلات .

يشكل القرب الكثير من الميدان خطرا منهجيا و علميا على الباحث ، فقد يقوده إلى أن ينحاز إلى مجموعة دون أخرى و بالتالي فقدان ثقة الجميع[4]. و هذه أحد التحديات التي واجهتنا في هذا العمل . فالمجال الجمعوي هو أيضا "حقل للمنافسة بين الجمعيات " ، فعمل الجمعيات ضمن شبكات تعاون، لا يعني أنها متوافقة و منسجمة، فهناك صراعات خفية بين الجمعيات و في حالات حتى بين أعضاء الجمعية نفسها . فعلى الباحث أن يضمن مقابل هذا التواجد المريح داخل مجموعات الدراسة ، حياديته. فقد وقفت خلال الدراسة الميدانية على العديد من هذه الحالات و الوضعيات . ففي حوار مع احد اعضاء الجمعيات ، على هامش يوم دراسي . أخبرتها اني التقيت جمعية أخرى ، فمن ردة الفعل أدركت هذا الخلاف الخفي ، و التي جاءت كما يلي " التقيت جمعية (أ.ح) ؟ ، ... سأخبرك عنها لاحقا ، لقد قامت بدراسة مع (أحد المؤسسات) بعد أن رفضناها نحن " و في تصريح آخر من أحد رؤساء الجمعيات المهنية بالدراسة ، في لقاء عادي ، خارج اطار الملاحظة أو المقابلة ، عندما سئلته عن فريق العمل ، أجاب " يا حصراه ، مرانيش معاهم، بغاو يستعملوني فقط كغطاء لشرعنة عملهم ، و انا رفضت ، لقاو شريك ، آخر .... "[5]. مثل هذه الوضعيات فرضت عليا أن أبذل جهدا أكبر من أجل المحافظ على مسافة واحدة من الجميع. بأن أسمع و التقي الجميع، و بأن لا أنساق مع أي رأي من طرف ضد طرف آخر.

[1]- Ruth Canter KOHN,et Pierre NEGRE. Les Voies de L'observation, L'Harmattan, 2003, P.59.

[2]- Ruth Canter KOHN,et Pierre NEGRE. Ibid. P.59.

[3]- اليوم الدراسي لعرض مشروع معهن ، بمقر بستان النساء . حضر هذا اليوم الدراسي عدد من الجمعيات الناشطة في مجال الصحة الإنجابية ، منها جمعية "فرد"، جمعية " حلم التعايش الايجابي " ، جمعية " apcs ". و حضر أساتذة جامعيون ، و حتى ممثلين عن هيئات عمومية .

[4]- Madeline Grawits. OP cite. P. 704.

[5] - " يا أسفاه، لست معهم ، أرادوا استعمالي فقط كغطاء لشرعنة عملهم، أنا طبعا أرفض هذا ، وجدوا شريكا آخر .... " ، هذا التصريح من رئيس الجمعية ، سبقه تصريح أخر في نفس السياق ، حول صراعه و اخلافاته مع الجمعيات التي يشتغل نعها ضمن شبكات تعاون، و في أخر تصريحه ، طلب مني ألا أخبر الآخرين بهذا في حال التقيتهم . "اذا التقيت الجماعة ، دير روحك ماعلابالكش".

استعملت الملاحظة بالمشاركة ايضا ، من خلال الاستجابة إلى بعض الدراسات و الخبرات التي كانت تطلبها الجمعيات في مجال نشاطها . من بين هذه الدراسات ، دراسة اجرتها المنظمة غير الحكومية أطباء حول العالم (MDM)، حول (العاملات في الجنس) بوهران . شاركت في هذه الدراسة كمحقق (enquêteur). كانت مهمتي هي اجراء مقابلات مباشرة مع عدد من النساء العاملات في مجال الجنس . المنظمة أطباء العالم هي من كانت تنظم المقابلات و تضبط المواعيد، و التنقل إلى مكان المقابلة كان يتم سواء من خلال سائق المنظمة ، أو باستعمال سيارة خاصة لأحد الأعضاء. فقد استطعت أثناء كل مراحل التحقيق ، سواء أثناء المقابلات أو التنقلات ، من ممارسة مهمة الملاحظ "دون أن يشعر الغير بذلك"[1] . فعند انتهاء العمل ، كنت أعمل على تسجيل الملاحظات المهمة في الميدان ، من ممارسات ، أو تصريحات سواء للأعضاء أو للأشخاص موضوع التحقيق . المشاركة في هذه الدراسات ، ساعدتني كثيرا في توسيع مجال الدراسة ، و فهم أكثر لاستراتيجيات عمل الجمعيات دون الحاجة إلى تنظيم مقابلات مباشرة .

هذا القرب من الميدان ، خاصة نوعية مجتمع البحث ،تفرض عليك التزاما أخلاقيا و حتى إنسانيا ، حيث لا يمكن أن تمر على بعض الحالات كأنك لم ترها . لذلك في مواضع عدة كنت أعمل على تقديم المساعدة لبعض المبحوثين ، بعد التعرف على أوضاعهم الاجتماعية الصعبة ، كانت هذه الوضعية فرصة بالنسبة لي لتسيير القبعتين (الملاحظ و المشارك)[2]، " فكل دور في البحث الميداني هو عملية بارعة للتفاعل الاجتماعي من أجل الحصول على معلومات لأهداف علمية، و مجموع من الممارسات اين التزم شخص الملاحظ "[3].

1_2_3_ المقابلات :

تعتبر المقابلة مكملا ضروريا في الدراسات الأثنوغرافية، فإذا كانت الملاحظة تقوم على ما يقدمه الملاحظ أو الباحث . فإن المقابلة تقوم على ما يقدمه من المبحوث[4]. لذلك أجرينا في هذه الدراسة عددا من المقابلات مع مجموعة من الفاعلين في الجمعيات ، مقابلات مع المستفيدين من خدماتها ، ومقابلات مع ممثلي بعض المؤسسات العمومية المهتمة بالشأن الجمعوي .

اجراء المقابلات لم يكن مرتبطا بدليل مقابلة موحد و ثابت ، فكان يتم اعداد الأسئلة حسب الحاجة و الظرف و نوعية الشخص الذي سيتم مقابلته ، فغالبية المبحوثين قد تم التعامل معهم من قبل لمدة ، و بالتالي استطعنا الحصول على العديد من المعلومات ، استغنينا عن إعادة طرحها في المقابلة . منها حتى ما يتعلق بالحياة الاجتماعية ، و المهنية ، لعدد منهم .

طبيعة المقابلات ، كانت في غالبيتها مقابلات "غير مباشرة " ، فقد كانت معظم الأسئلة مفتوحة ، نمنح فيها الحرية و الوقت الكافي للشخص للإجابة أو التعقيب . لم تكن المقابلات عبارة عن (سؤال، جواب) ، فقد كانت في كثير منها عبارة عن

[1]-Howard S Becker . Outsider, opcites. P.108.
[2]- Ruthe Canter KOHAN, Pierre NEGRE. Les voies de l'observation, Repere pour les pratique de recherche en sciences humaines, L'armattan, 2003, P.58.
[3]- Ruthe Canter KOHAN, Pierre NEGRE. Ibid,P.58.
[4]- Stéphane Beaud et Florence Weber. Guide de l'enquête de terrain, la Découverte, Paris , 2003, 2008, P. 176.

حوار ، يعني أنني أطرح السؤال ، و في أثناء إجابة المبحوث ، يمكن أن أدفع به إلى نقطة أخرى أو سؤال آخر ، دون أن أستوقفه ، أو أتركه حتى يكمل الإجابة و أطرح السؤال التالي . يعني أنني لم أرتبط كثيرا بورقة الأسئلة و بترتيبها ، فأنا أعود إليها حتى لا يتم إغفال أي سؤال أو نقطة مهمة في الدراسة . لذلك تمكن هذه الطريقة في أن المبحوث قد يجيب على بعض الأسئلة في خضم حديثه ، دون الحاجة إلى طرحها . كما أن هذا النوع من المقابلات لا يدع المبحوث يشعر و كأنه أمام استجواب .

أماكن اجراء المقابلة انقسمت إلى اثنان : منها ما تم إجراءه في أماكن عمل الجمعيات (أي فضاءات اجراء العمل الميداني)، في مقرات الجمعيات ، سواء في فضاء مفتوح أو في مكاتب الرؤساء و الأعضاء في هذه التنظيمات . و منها ما تم اجراءه في أماكن مستقلة ، كالمقاهي مثلا ، منها ما أجريته في الكراسك (المركز الوطني للبحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية). تحديد مكان المقابلة ، و حتى زمانها يلعب دورا مهما في مدى شعور المبحوث بأريحية أكثر ، و بالتالي الحديث بحرية و دون أي رقابة ذاتية. المقابلات في مقرات الجمعيات كانت في غالبيتها مع مسؤولي هذه التنظيمات ، فمشكل الرقابة أو الحرية في الحديث لم تكن مطروحة . فحتى عند طلب موعد للمقابلة ، رئيس الجمعية يحدد الموعد في المقر، "اذا نلتقي في مقر الجمعية" ، هذه هي العبارة التي يرددها غالبيتهم . لكن مقرات الجمعيات ليست ، أماكن هادئة ، فهي فضاء لالتقاء العديد من الفاعلين من مستفيدات أو مستفيدين من خدمات الجمعية، من خبراء ، من متطوعين في الجمعية . قد يؤدي هذا الوضع إلى أن يقطع المبحوث في كل مرة المقابلة للإستحابة لطلب أو تقديم خدمة. و هذا ما حدث معنا عديد الحالات ، أين كان يطلب مني المبحوث وقف المقابلة لفترة ثم العودة . هذا التوقف في المقابلات كانت فرصة لي للوقوف على بعض الممارسات داخل الجمعيات ، و في نفس الوقت كان يثري المقابلات ، حيث يدفع هذا المبحوث إلى الحديث عن أمور لم تكن ضمن أجندة المقابلة . و الكشف عن أشياء لم نكن لنحصل عليها في مقابلة عادية . في مقابلة مع أحد رؤساء الجمعيات استوقفني بعد أن سمع ارتفاع صوت في المقر، " دقيقة ، أرى ما الذي يحدث ، (بعد فترة) ، حصل هناك سوء تفاهم ، عليا التدخل في كل مرة ، فأنى أتعامل مع فئات من نوع خاص ، و أنت تعرف هناك حساسيات ، لذلك عليا التدخل لاحتواء الأمر ". و اثناء نفس المقابلة ، دخلت أحد النساء إلى المكتب ، " هذه (ش.م)، أحد المستفيدات ، أنها تبحث عن تربص في مجال الخياطة ، أنا أعمل على مساعدتها في ذلك " ، في تصريح لرئيسة الجمعية . و عند مغادرة المرأة للمكتب، بدأت تقدم رئيسة الجمعية بعض التوضيحات حول هذه الحالة " إنها مصابة بفيروس نقص المناعة ، انتقل اليها عن طريق الزوج، نحن نتابعها هنا ، بتوفير الرعاية النفسية و المتابعة الصحية مع القابلة، كما أنهم يأتون إلى هنا من أجل طلب المساعدة بتوفير بعض المواد الغذائية ، أو الألبسة ...الخ " . في هذه الحالة استطعت الحصول على معلومات و معطيات عديدو و مهمة في مسار الدراسة ، فقد استطعت أن أتعرف على أحد أهم الخدمات التي تقدمها الجمعية ، و طريقة هذه الخدمة ، كما كانت فرصة للتعرف أيضا على المستفيدات من خدمات الجمعية. و الاستعانة بها في تنظيم بعض المقابلات. أما بالنسبة للمقابلات "المعزولة"[1]، و التي تمت خارج مكان عمل الجمعيات . كانت في أماكن و مواضع مختلفة. كان اختيار هذه الأماكن بطلب من المبحوثين بعد أن تركت لهم الاختيار و الحرية في تحديد ذلك . اختيار هذه الفضاءات من قبل المبحوثين قد يكون لاعتبارات عدة ، من بينها تخلص المبحوث من الرقابة التي يمكن تفرض عليه

[1]- Stéphane Beaud, et Florence Weber. Op cite, p 180.

في مكان العمل أو النشاط ، و توفير بيئة يستطيع الحديث فيها بكل حرية . المقهى كان أحد هذه الفضاءات ، كان هذا بطلب من المبحوث ، فهو من حدد الزمان و المكان . لكن المشكل الذي يطرح ، هو أن الأماكن العامة قد لا تتوفر فيها كل شروط اجراء المقابلة ، فالعدد الكبير للأشخاص المتوافدين عليها ، ارتفاع الأصوات ، قد تسبب تشويشا عل الباحث حيث قد يفوته أخذ بعض النقاط ، و قد يؤثر هذا حتى على عملية التسجيل . في مثل هذه الحالة الذي قمت به هو أنني حاولت اختيار زاوية توفر ظروف أكثر ملائمة ، أخذ النقاط المهمة ، و الاستعانة بآلة التسجيل . بطلب من المبحوث ايضا ، كان مركز البحث في الأنثربوبوجيا الاجتماعية و الثقافية، محل اجراء مقابلة أخرى ، تم اختيار هذا المكان بعد قدمت عدة اقتراحات للمبحوث حول مكان المقابلة " ماهة المكان الذي تراه مناسبا للقاء ، أما آتي عندك ، أو تأتي أنت عندي إلى الكراسك ؟ " ، بالنظر إلى الطروف التي كانت تعرفها جمعيته ، بسبب نزاع أمام القضاء ، فضل أن يكون مكان المقابلة في مكان عملي ، " أنت تعرف أن الجمعية اليوم هي مغلقة و لا يمكننا الالتقاء هناك ، لذلك أنا أرى أن المكان المناسب أن يكون الكراسك، سأتنقل أنا لعندك ليس لديا مشكل في ذلك ".

المقابلات عن طريق الهاتف، لجأنا أليها بشكل محدود مع بعض المبحوثين . و ذلك لسببين : أولا ، لتعذر لقاء البعض منهم نظرا لبعد المسافة أو لكثرة انشغالهم مما يحول دون تحديد موعد للمقابلة المباشرة. السبب الثاني الذي دفع إلى الاستعانة بالهاتف كوسيلة للمقابلة ، هو أننا كنا نمتلك معلومات من قبل عن الجمعية و عن نشاطاتها ، قبل اجراء المقابلة ، هذه المعلومات استطعنا الحصول عليها ، أولا ، لمعرفة الجمعية و الاتقاء بأعضائها في عدو مناسبات حتى قبل أن تكون موضوع دراسة . و ثانيا تتبع أخبار الجمعية و نشاطاتها عبر مواقعها الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك). استعملت هذه الطريقة مع جمعية "تنانت" ، و جمعية "وين نلقى " . فجمعية "تنانت"، تنشط بالبلدية التي انتمي إليها. أعرف العديد من أعضائها ، و خاصة رئيس الجمعية ، الذي اجريت معه المقابلة ، و سبق و أن التقيته في فرص عدة و كان في كل مرة يخبرني بمشاريع الجمعية و الاستراتيجية الحديدة التي أصبحت تعتمدها في العمل . كما أنني استطعت الحصول على معلومات عن نشاطاتها من فاعلين آخرين ممن هم على اتصال بالجمعية من أعضاء أو متعاونين معها . لذلك اشتملت المقابلة على طرح أسئلة، خاصة بمشاريع الجمعية ، طريقة انجاز هذه المشاريع ، الشراكات مع الهيئات الرسمية ؟ أما بالنسبة لجمعية "وين نلقى " ، فالشخص المبحوث هو موجود بالجزائر العاصمة . و لا يعرف أي منا الآخر . فاجراء مقابلة معه كان يحتم عليا الخروج على الطريقة "الموحدة "(standardisé) ، في التواصل مع المبحوثين.و استباق الأسئلة التي تأتي في ذهنه مثل : لماذا أنا ؟.[1]ففي أول اتصال هاتفي مع المبحوث ، أخبرته من أنا ، و طبيعة عملي ،و أنا أتواصل معه من أجل دراسة حول دور الجمعيات في الأزمة الصحية. ثم بعدها مباشرة أخبرته لماذا اخترته هو بالضبط لإجراء المقابلة و كيف تعرفت عليه و استطعت التواصل معه ؟[2]. أبدى المبحوث موافقة أولية ، و هذا أمر ايجابي في أول تواصل . لكن المبحوث في مقابل ذلك طلب مني أن يسألني بعض الأسئلة حول هويتي و الهدف من هذه الدراسة ؟ . كان عليا الإجابة على جميع هذه الأسئلة ، و طمئنته في الوقت ذاته بجدية العمل و خصوصية

[1]- serge paugame. Opcite, P.120.

[2]-تعرفت على المبحوث من خلال الصفحة الرسمية للجمعية عبر (الفيسبوك) ، و كذا مقابلاته في الحصص التلفزيونية . تواصلت معه عن طريق (المسنجر)، بعد أن قدمت نفسي عل أنني باحث بمركز وطني للبحث (الكراسك)، حدد المبحوث موعدا أولا ، كان تعارفنا ، تعارفنا على بعضنا ، ثم بعدها حددنا موعدا للمقابلة عبر الهاتف .

المعلومات . إجراء هذا النوع من المقابلات عن بعد، يتطلب توفير الظروف الملائمة له ، و هي أولا: تحديد موعد لهذه المقابلة ، بما يتناسب و ظروف و تفرغ المبحوث ، ثانيا : التأكد من أن الشخص المبحوث موجود في وضعية مريحة لإجراء المقابلة . أجوينا المقابلة عبر تطبيق (الواتساب) ، دامت المقابلة حوالي ساعتين . استطعت خلالها كسب ثقة المبحوث ، حتى أنه في حالات كان يدلي بتصريحات و يطلب مني عدم تسجيلها باعتبار أنها أمور خاصة و لا يجب أن يعرفها الغير .

استخدمت طريقة تسجيل النقاط ، و تقنية (المسجل الآلي) (le magnétophone)، كآليتين عند إجراء المقابلات ، بالنسبة لعملية "أخد النقاط" ، قد لا تثير أي إشكال مع المبحوثين، بالعكس يظهر هذا أمر عادي ، و بالعكس قد يترك انطباعا جيدا لدى المبحوث على جدية العمل ، و أهمية ما يصرح به . لكن الأمر قد يحمل نوعا من الحرج و حتى الانزعاج عند استعمال (المسجل)، فرغم أنه "جهاز عادي" [1](appareil banal) ، إلا أنها هناك حالات يرفض فيها المبحوث عملية التسجيل ، لأسباب عدة ، فهو قد يجهل ما يمكن فعله بتصريحاته ، و في حالات يرفض لأنه يريد أن يكون في أريحية أكثر في كلامه .و هذا ما حدث معي في حالات ليست بالكثيرة ، أين رفض المبحوث استعمال (المسجل) ، لكن موقفه هذا تغير في المقابلة الثانية ،كان سبب هذا التغير في الموقف ، تغير وضعيته مع الجمعية . حيث لم يعد تربطه أي علاقة بالجمعية بعد أن كان في المقابلة الأولى متعاقدا (أجير). في حالات أخرى لم يكن هناك رفض من استعمال (المسجل) ، لكن أحسست أنه كان هناك نوع من الحرج ، فكان عليا أن طمأنة المبحوث بأن هذه وسيلة عادية من أجل العودة لها فيما بعد . و حتى استطيع تتبع جميع كلامه ،كما أطمئنه أن هذه التصريحات لا يطلع عليها أحد غيري .

[1]- Nicole Berthier. Les techniques de l’enquête, Méthodes et exercices corrigés, op cite, P. 57.

الفصل الأول:

المجتمع المدني بين المفهوم،التطور،والاستعمال في السياق المحلي.

1_ المجتمع المدني ، مفهوم جدلي :

عند فلاسفة القانون الطبيعي، و العقد الاجتماعي . مصطلح "مجتمع مدني "، هي " نقيض لحالة الطبيعة ، و هي مرادف للجماعة السياسية المنظمة "[1]، يعني في هذه المرحلة لم يكن هناك تضاد أو فرق بين (المجتمع المدني) ، و الدولة بمفهومها الحديث. بالعكس ، كان هذا المصطلح (المجتمع المدني (يعني الخروج من مرحلة الطبيعة (اللادولة)، إلى الدولة. و هذا ما أكد عليه "توماس هويس"، في كتابه (the Léviathan,1651) "المجتمع المدني يفترض وجود نظام اجتماعي منظم ، يحمي الأفراد من خطر المجتمع الطبيعي أو ما يسميها بحالة " حرب الكل ضد الكل "، فالمجتمع المدني يجب أن يولد انطلاقا من عقد. بالخصوص عقد اجتماعي ينتج مجتمع مدني يؤسس لوجود حاكم "[2]. و فقط مع بداية القرن 19 ، بدأ هذا المفهوم بدأ هذا المفهوم يأخذ منحى مغايرا، حيث أصبح يشير إلى "مجموع العلاقات الاجتماعية الموجودة خارج الدولة "[3].

يقصد بالمجتمع المدني حسب "قرامشي" (Gramsci) ، " الهيمنة السياسية و الثقافية لمجموعة اجتماعية على مجتمع بأكمله، باعتباره المحتوى الأخلاقي للدولة ". و بالتالي "المجتمع المدني" حسب هذا التعريف يعني به مرحلة نشوء "الدولة ". خاصة من خلال استعماله لعبارة (الهيمنة السياسية بدل التوافق)[4] . و حسب شرح "جاك تاكسيي" (jacques taxier)، أن "قرامشي" هو أول من أطلق تسمية "المجتمع المدني "، على هذه المرحلة من تشكل الدولة . لكنه يعود (jacques taxier)، ليقدم تفسيرا آخر لمفهوم "قرامشي" حول كلمة "المجتمع المدني "، و يقول في هذا " حسب هذا التعريف يمكن أن قرامشي "استعمل كلمة "مجتمع مدني " ، من أجل معاني أخرى ، من بين هذه المعاني و الذي يعتبر أساسيا و هو أن "المجتمع المدني" لا يقصد به الهيمنة السياسية و الثقافية لمجموعة اجتماعية ، و لكن ببساطة هو مكان الممارسات الاقتصادية "[5]. و يستدل بهذا من خلال عبارة ل "قرامشي" في أحد مؤلفاته يقول فيها " الطريقة التي تم بها طرح الأشكال المتعلق بالخصائص التي تميز تيار التبادلات الحرة ، تقوم على خطئ نظري حيث أنه ليس من الصعب تحديد الأصل العملي : انه يتعلق بالتمييز بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي ، كما نؤكد ايضا أن النشاط الاقتصادي هو خاص بالمجتمع المدني و أن الدولة لا يجب أن تتدخل في تنظيمه "[6]. و حتى يوضح المؤلف أكثر وجهة نظره هذه للمجتمع المدني من خلال من خلال طرح "قرامشي " . يضيف " لمن يحسن القراءة ، واضح جدا في هذا النص "للمجتمع المدني"، بأنه ليس مكان نشاط الهيمنة السياسية و الثقافية. و لكن مكان للنشاط الاقتصادي . المجتمع المدني لا يقصد به هنا الدولة ، و لكن في علاقته مع المجتمع السياسي و إكراهه القانوني ، فهو في هذه الحالة "المجتمع الاقتصادي"، البرجوازي ...". تعدد هذه المفاهيم و الرؤى يوضح لنا جدلية هذا المفهوم

[1]- Chanial Philippe, « société civile, société civique ? Associationnisme, libéralisme et républicanisme », dans Association, démocratie et société, la Découverte, 2001, p. 141 à 161. https://www.cairn.info/association-democratie-et-societe-civile-page-141.htm

[2]- Pirotte Gautier. La notion de la société civile, la Découverte, 2007, p.13

[3] -ChanialPhilippe, ibid.

[4]- TEXIER Jacques, « sur les ses de " société civile "chez Gramsci », revue actuel Marx,

[5] - TEXIER Jacques, ibid.

[6] - TEXIER Jacques, ibid.

عند المفكرين و علماء الاجتماع، فهو عند البعض الكيان السياسي المنظم (الدولة) في مواجهة حالة الطبيعة ، و عند البعض هو شكل من أشكال التنظيم الذاتي للمجتمع ، و هو منفصل و مستقل علن الدولة .

بالإضافة إلى هذه الاختلافات في تحديد ، ماذا يقصد بالمجتمع المدني ؟ ، يطرح هذا المفهوم إشكالا آخر و هو ما هي المنظمات التي يمكنها أن تدخل ضمن هذا المفهوم من غيرها ؟ .

فهناك من يرى أن كلمة "المجتمع المدني " ، تضم كل التنظيمات التي تنشأ دون تدخل الدولة ، و بالتالي يدخل تحت هذا المفهوم كل من : الجمعيات ، النقابات ، المنظمات ، الصحافة ، و حتى الأحزاب السياسية ، و المؤسسات الاقتصادية . في حين هناك من يضيق من هذا المفهوم ، ليشمل كل هذه التنظيمات ، ما عدى الأحزاب السياسية ، و المؤسسات الخاصة الاقتصادية . في تعريف ل "طوكفيل"، (Tocqueville) يرى أن المجتمع المدني هو " عالم منظم ذاتيا من الجمعيات التطوعية التي تسعى جاهدة للحماية من تدخل الدولة في الحقوق و الحريات "[1] . فالمجتمع المدني من خلال هذا التعريف هو مجموعة منظمات يطلق عليها هنا تسمية "جمعيات تطوعية"، أي أنها تعمل دون هدف ربحي، من أجل الدفاع عن مصالح فئات معينة في مواجهة الدولة. في نفس هذا السياق ، يقدم تعريف آخر للمجتمع المدني من خلال التركيز على الغاية من إنشاءه . و هي " الحد من تأثير مركزية المؤسسات ، و حماية التعددية ، و تشجيع الأعراف الاجتماعية البناءة، مثل الثقة و التعاون" [2]. ركز التعريفين الأخيرين في تحديد مفهوم المجتمع المدني على طريقة نشوءه و أهدافه ، فهو ينشأ خارج الدولة ، و يعمل بطريقة تطوعية ، و يهدف إلى تحقيق غاية اجتماعية .

تظهر جدلية هذا المفهوم ايضا جغرافيا ، فالاختلاف و التضارب في تحديد مفهوم المجتمع المدني ، انتقل إل مجتمعات أخرى ، و من بينها المجتمعات العربية . و بالتالي السؤال الذي طرح كثيرا هو ، هل يمكن التعامل مع المجتمع المدني بنفس المفهوم الذي ظهر به في البيئة الغربية ؟ .

2_ استعمال المفهوم في الجزائر :

الحديث عن استعمال هذا المفهوم في المجتمعات العربية أو غير الغربية عموما ، يتركز حول الحديث عن مدى توفر نفس الشروط التي ساهمت في برز و طور هذا المفهوم في الدول الغربية ، لذلك يتجه عدد كبير من المفكرين و المختصين إلى القول بعدم امكانية الحديث عن "مجتمع مدني"، في هذه الدول .لأسباب عدة من بينها : غياب فضاء عام حر ، التداخل بين الديني و السياسي ، و بالتالي يرى هذا التيار أن" المجتمع المدني يمكن أن يكون الحل السوسيو_سياسي الناجع للديمقراطيات الليبرالية الانتقالية، و لا يمكنه أن يكون له وجود خارجها " .[3]

[1]- Edwards Michael. Civil Society. Cambridge: Polity Press, 2004,p 7.
[2]- Edwards, M. ibid.
[3]- jean Claude vatin, « sur l'étendu d'un concept », les sociétés civiles dans le monde musulman, la Découverte, 2011 , p 65.

سبق و أم طرح عالم الاجتماع الجزائري "عدي الهواري"، هذا الإشكال حول إمكانية الحديث عن مجتمع مدني في الجزائر ؟ ، يرجع الباحث سبب تعثر فكرة المجتمع المدني في الجزائري بالشكل الذي ظهرت عليه في المجتمعات التي نشأت بها . يعود إلى طبيعة المشروع السياسي الشعبوي آنذاك ، و الذي كان يرفض أي تصور لمجتمع سياسي بخاصيته التصارعية على السلع و الخدمات و حتى السلطة، و "عمل على احتواء المجتمع داخل أروقة السلطة" ،و منع تشكل فضاءات مستقلة في مختلف المجالات[1]. في نفس السياق تشرح الباحثة "أنا بوزو" ، كيف ان المجتمع المدني في الجزائر ولد كفكرة جنينية في الفترة الاستعمارية و الذي كان قاعدة لتطور الحركة الوطنية، لم تتوفر له كامل الظروف للبروز و لعب دوره بعد الاستقلال بسبب التقييد الذي كانت تفرضه السلطة على العمل الجمعوي. لكن رغم ذلك ترى الباحثة أن المجتمع المدني تطور في السنوات الأخيرة، بفضل وعي مواطناتي راسخ في المجتمع الجزائري ، و لم يتوقف عن النضال من اجل تحقيق دولة القانون [2].

إذا بالنظر إلى هذه المواقف المتقاربة نوعا في نظرتها لفكرة المجتمع المدني في الجزائر ، يمكننا القول ان تحقق هذا المفهوم يرتبط بمجموعة من الظروف ، سياسية و اقتصادية ، و حتى ثقافية ، دونها يتعذر الحديث عن مجتمع مدني . و يندرج تحت هذا التوجه العديد من علماء و أساتذة علم الاجتماع خصوصا المشتغلين في هذا الحقل و يعارضون بشدة استعمال هذا المصطلح و هذا ما حدث معي عندما عرضت المشروع لأول مرة في أحد الورشات التكوينية ، أعقب أحد الأساتذة و هو عبد القادر لقجع " أنا أشعر بضيق شديد عندما أسمع كلمة مجتمع مدني "[3] . فنظرا لمكانة الأستاذ لقجع ، يصبح لهذا التصريح أثر على المجتمع العلمي في الجامعة و على الطلبة في مدى استعمال هذا المصطلح (المجتمع المدني) كموضوع دراسة في الجزائر . أو استعماله للإشارة إلى المؤسسات التي تنشأ تحت هذه التسمية .

إذا كان استعمال هذا المصطلح محل خلاف في الأوساط العلمية ، فيبدوا أنه لا يطرح أي إشكال لجهات أخرى و خاصة منها السياسية و الإعلامية . سياسيا يستعمل مصطلح المجتمع المدني من قبل السلطة أو ممثليها بمفهومه الضيق للإشارة إلى تنظيمات معينة ، و عادة ما تحصر في : الجمعيات غالبا، النقابات، و الصحافة . و هذا ما يبرز خاصة في إنشاء مؤسسة حكومية تحت تسمية "المرصد الوطني للمجتمع المدني" ، الذي يضم فاعلين من الحركة الجمعوية . تستعمله السلطة أحيانا للإشارة لمكونات أخرى كالنقابات أو رجال الإعلام ، يظهر هذا عندما أعلنت عن إنشاء شبكة "نراكم"، التابعة لسلطة الشفافية و محاربة الفساد . ضمت عددا من الجمعيات ، النقابات ، رجال الإعلام ، تحت تسمية المجتمع المدني . لكن استعمال هذا المصطلح في الجزائر من خلال أوساط مختلفة و خاصة السياسية منها اقتصر عادة على الجمعيات فقط، بمختلف مجالات نشاطها و اهتماماتها، سواء الثقافية ، الرياضية ، البيئة، الخيرية ، جمعيات الشباب ، جمعية الطفولة ، لجان الأحياء ...الخ . يبرز هذا جليا

[1]- Addi Lhouari. « Les obstacles a la formation de la société civile en Algérie »,dans les société civile dans le monde arabe, la Découverte, 2011, p 377. 378.

[2]- Anna Bozzo. « société civile et citoyenneté en Algérie : essor et déclin d'un mouvement associatif indépendant (XIX.XXe siècle) », dans les société civile dans le monde arabe et musulmane, la Découverte, 2011, P .

[3]- تصريح الأستاذ عبد القادر لقجع، أستاذ محاضر بجامعة وهران 2، بقسم علم الاجتماع، يعتبر من بين علماء الاجتماع الجزائريين البارزين في علم الاجتماع الحضري . توفي الأستاذ رحمه الله في 07 نوفمبر 2020.

في التوجه الحديث للدولة بتأكيدها على ضرورة (إشراك المجتمع المدني)، في تسيير الشأن العام المحلي ، خاصة على مستوى المجالس الشعبية البلدية و الولائية .

3_ تطور العمل الجمعوي في الجزائر :

عرف العمل الجمعوي في الجزائر عدة تحولات بداية من الفترة الاستعمارية و التي عرفت بصدور القانون 1901 الخاص بالجمعيات . إلى ما بعد هذه المرحلة ، اي من الاستقلال إلى اليوم ، مرت الجمعيات خلال هذه المرحلة بمحطات ، كان للتغيرات و الظروف الساسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشتها الجزائر أثر كبير على تطورها و تأقلمها مع هذه الأوضاع .

في المرحلة الاستعمارية ، عرفت الحركة الجمعوية بروز بعض الجمعيات أثر صدور قانون 1901، الذي أعطى الحق للجزائريين بانشاء جمعياتهم الخاصة بهم ، حيث ساعد هذا القانون على فتح باب تأسيس الجمعيات على مصراعيه للجزائريين كما ساهم في وجود نوع من التنوع الجمعوي و التمازج العرقي الذي برز في ثلاثة أشكال من التنظيمات، و هي : الجمعيات المختلطة، و التي تم تشكيلها من قبل أوربيين و القلة القليلة من الجزائريين الذين قد يتم قبولهم كأعضاء في هذا النوع من الجمعيات دون تمنح لهم أس مهام إدارة أو تسيير [1]. الجمعيات التي تم تأسيسها من قبل الأوربيين ، و منها (التعاونيات ، الفرق الرياضية، الوداديات ...). و الجمعيات التي تم تأسيسها من قبل الجزائريين فقط و منها (الجمعيات الخيرية، و الجمعيات السوسيو ثقافية و التربوية)[2] . ما ميز إنشاء هذه الجمعيات من قبل الجزائريين لم يكن فقط من أجل المهمة الاجتماعية أو الثقافية للجمعية، و إنما جاءت هذه الجمعيات للتأكيد على وجود مجتمع في مواجهة المجتمع المهيمن ، أو ما يطلق عليه "بالمجتمع المضاد" (contre société)، من بين هذه الجمعيات ، جمعية العلماء المسلمين في 1930، جمعية المعلمين المسلمين[3]. بعد الاستقلال ، عرفت الجمعيات وضعا آخر ، حيث كان اهتمام الدولة في هذه الفترة تحقيق التنمية و تطوير المجتمع و تحقيق "الحداثة"، مقارنة بالدول الغربية . و ما ميز عديد الأنظمة العربية التي جاءت بعد في مرحلة ما بعد الاستقلال هي طريقة تسييرها الأحادية (unanimiste)، و المركزية في اتحاد القرار ، فأخذت هذه الدول على عاتقها مهمة النهوض بالمجتمع دون رغبة منها في اشراك أي فاعل أخر . الأمر الذي انعكس على الجمعيات ، حيث تم تهميشها ، و لم تعطى لها الفرصة للمشاركة في مشروع بناء الدولة الحديثة [4]. خضع الحقل الجمعوي في هذه الفترة لظروف نشأة و نشاط صعبة نوعا ما حيث لم يكن المجال مفتوحا أكثر إلا للجمعيات "الغير محتجة" (inoffensifs) ، في نظر البيروقراطية بشقيها (المركزية و المحلية) ، و الحزب ، و بالتالي من بين الجمعيات التي برزت ، نجد مثلا جمعيات أولياء التلاميذ، الجمعيات الموسيقية و الجمعيات

[1]- Saddek Benkada, « la société savante : rupture et continuité d'une tradition associative, le cas de la société de géographe et d'archéologie d'Oran » , Insaniyat

[2] - S.Bendimred et Autre, « le Boom Associatif en Algérie : Réalité ou Illusion Démocratique », RECMA, 2019/n° 354, p 42-p 54 . cairne.info/ revue –recma-4- p 42, htm.

[3]- Aissa Kadri, « Associations et ONG au Maghreb . aux origines des contestation », https//cairn.info/revue-Naqd-2021-1- N° 29, p 89.

[4]- Aissa Kadri, « Associations et ONG au Maghreb . aux origines des contestation », op cite, p

الرياضية[1]. تفسر هذه الطريقة في تعامل الدولة الحديثة الاستقلال مع الجمعيات ، هو منع هذه الأخيرة من التشكل في مشروع "ضد الدولة" (contre Etat)، كما كان الحال مع الدولة المستعمرة، تحقيق هذه الغاية تمت وفق استراتيجية تقوم على "دولنة المجتمع" ، أي ادماج مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها في الدولة [2].

ستعرف العلاقة بين الدولة و الجمعيات انفراجا محدودا ، بعد التغيرات السياسية و الاقتصادية التي عرفها العالم بسقوط الاتحاد السوفياتي و بروز نظام رأسمالي حديد بدأ يفرض عالميته، منطق تسييره على الحكومات و الدول. فمع نهاية الثمانينات . و تراجع اسعار البترول ، تبنت الحكومة الجزائرية توجها أخر وصف أنه "مختلط " (hybride)، يجمع بين سياسية اقتصادية منفتحة نسبيا و نظام سياسي تسلطي و رقابي ، لكنه فتح المجال أمام فئات مختلفة من المجتمع لتأسيس الجمعيات ، فظهرت جمعيات حماية البيئة ، الجمعيات الصحية ، جمعيات حماية المستهلك و جمعيات حماية التراث. عرفت هذه المرحلة و بشكل أساسي بروز جمعيات تهتم اكثر بالجانب الاجتماعي و التضامني مع الفئات الهشة من بينها الأطفال، المعوقين ، و جمعيات الأحياء .

مع نهاية 1980 إلى سنوات 1990 ، ظهر نوع آخر من الجمعيات، و هي الجمعيات الإسلامية، و الجمعيات (الهوياتية) الأمازيغية ، و الجمعيات النسوية . بالنسبة للجمعيات الاسلامية ، ظهر هذا النوع بالتزامن مع تصاعد التيار الإسلامي في الجزائر ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. عرفت هذه الفترة ايضا تطور المطلب الأمازيغي و تعدد تمظهراته بين التقليدية و الحديثة ، حيث كانت الجمعيات الثقافية الداعمة له أحد أوجه هذا المشهد . ازدهار الحركة النسوية في هذه الفترة ، خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، ظهرت العديد من الجمعيات النسوية ، التي كان اهتمامها منصبا على تطوير وضع المرأة و تشكيل قوة ضغط على السلطة لسن قوانين و نصوص تحقق مطلب هذه الفئة في المساوات و المواطنة[3] .

بداية من سنة 2000، إلى اليوم تقرينا ، بدأ يهتم المجتمع المدني بطريقة مباشرة بالمسائل السياسية و تجسيد فكرة المواطنة و الدفاع عنها ، فظهرت في هذه الفترة جمعيات حقوق الانسان ، مثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان . الجمعيات ذات البعد الاقتصادي مثل "نبني" خير دليل على ذلك ، تكتل يصرح أنه غير سياسي، يقدم تصورا لمشروع اقتصادي ، مخالف للتصور الحكومي ، يهدف إلى تخليص الاقتصاد من الريع البيرولي[4]. جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة ، و الجمعيات الثقافية الأمازيغية. ما يميز غالبية هذه الجمعيات هو بناءها لعلاقة تشبيك دولية ، كما أنها تتميز عن غيرها من الجمعيات الأخرى أو التي قبلها أنها جمعيات إطارات ، و عادة من اليسار . يمثل الجامعيون الفئة الأكثر نشاطا في هذا النوع من الجمعيات، خاصة جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة ، و جمعيات ترقية الحس المواطناتي .

[1]- Mohammed Brahim Salhi, « Modernisation et retraditionalisation a travers les champs associatifs et politique : le cas de la kabylie », insaniyat, p 9

[2]- René Gallissot, « mouvement associatifs et mouvement sociale : le rapport Etat/société dans l'histoire maghrébine », insaniyat/انسانيات

[3] - Malika Remaoun, « les associations féminine pour les droits des femmes », insaniyate,

[4] - Thierry Perret, « Algérie Ligne de vie d'un peuple », chihab éditions, 2016, p 48.

4_ الجمعية، إشكالات المفهوم؟

اهتم عديد الدارسين و المختصين بتقديم تعريف للجمعية ، ما سنحاول العمل عليه في هذا العنصر ، هو تقديم بعض التعاريف التي نرى أنها تحمل دلالات و معاني أكثر عمقا و تحديدا ، و نعمل على تقديم قراءات لهذه المفاهيم و وضعها في مقارنة مع السياق الجزائري .

المفهوم الأكثر تداولا و شمولية يري أن الجمعية هي " تجمع لعدة أشخاص ، اتفقوا على أن يجتمعوا من أجل التعاون بهدف تقديم حل لمشكل ما أو الاستجابة لحاجة "[1]. يضم هذا التعريف ثلاثة عناصر أساسية في تحديد مفهوم الجمعية . و هي : أولا ، الاتفاق على الاجتماع : يرتكز هذا العنصر على الإرادة الحرة للأشخاص في التجمع ، " لذلك تقوم فكرة الجمعية على هدفين : العمل بطريقة إرادية و بكل حرية (volontairement et libre)، و إيجاد حل لمشكلة محددة "[2]. ثانيا، التعاون : يحيل هذا العنصر إلى فكرتين أساسيتين، و هما أنه هناك عمل منظم ، و في نفس الوقت هناك عمل جماعي ، أي أن الجمعية ليست معطى طبيعي و إنما هي أمر يتم بناءه أو صناعته (construit)[3]. " العمل الجماعي أو المنظم ليس ممارسة مجانية، هو دائما تحالف مجموعة من الأشخاص ضد الطبيعة، في مواجهة مشاكل مادية، وجدوا أنفسهم ملزمين أو قرروا التعاون من أجل حلها"[4]. و بالتالي لا تصبح الجمعية مجرد تحالف بسيط لمجموعة أفراد أو مواطنين ، بل هي طريقة عمل تحمل رهانات كثيرة ، أشار إليها عالم الاجتماع "فريدبارغ"، بقوله " الجمعية هي سياق للعمل، الذي يتم فيه إدارة علاقات التعاون، التبادل و الصراع بين فاعلين لهم مصالح مختلفة "[5].

يرتبط مفهوم الجمعية ارتباطا وثيقا بمفهوم الدولة و تدبدب هذه الأدوار و تراجعها ، فظهرت الجمعية باعتبارها " رد فعل على أوجه القصور في الدولة و السوق، بمهمة طموحة تتمثل في وقف الاضطرابات التي تعرقل التحرر الفردي، أو التكامل الاجتماعي، في سياق العمل المأجور المتدهور "[6] . كما تعرف أيضا على انها " وسيلة فعالة للتغلب على القيود التي تواجه المنظمات الخاصة أو العامة "[7] . تم التركيز في هذين التعريفين على دورين أساسين للجمعية ، الدور الأول و هو اجتماعي، يعمل

[1]- Bruno Hautenne, « contribution a une sociologie de l'association », revue pensé plurielle, 2004, N° 7, p 11 à 16 .
[2]- Jean-Louis LAVILLE et Renaud SAINSAULIEU, Sociologie de l'association, Des organisations à l'épreuve du changement social, Paris, Desclée de Brouwer, 1997.
[3]- Bruno Hautenne, ibid.,
[4]- Erhard FRIEDBERG, Le pouvoir et la règle, Dynamiques de l'action organisée, Paris, Éditions du Seuil, 1993, p.259.
[5]-Erhard FRIEDBERG, ibid., p. 77.
[6]- Jean-loui Laville, les raison d'étre les associations, Dans association démocratie et société civile, la Découverte,2001. P. 61_ 140. https://www.cairn.info/association-democratie-et-societe-civile--9782707135001-page-61.htm

[7]Jean-loui Laville, ibid

على الحماية من الهشاشة الاجتماعية و الوضعيات الصعبة التي يمكن أن يتواجد فيها الأفراد ، بما تعرقل اندماجهم في الحياة الاجتماعية، و تحول دون تحولهم إلى مواطنين أحرار يتمتعون بكل حقوقهم . و الدور الثاني للجمعية و هو أنها اقدم نفسها كتنظيم يقدم خدمات لا تستطيع أن تقدمها المؤسسات الخاصة خاصة بسبب طابعها الاقتصادي الربحي ، و لا المؤسسات العمومية، بسبب طابعها الإداري البيروقراطي الذي قد لا يستطيع التجاوب مع بعض الاحتياجات الضرورية لفئة معينة . لذلك الجمعية بوضعها القانوني، تستطيع أن تكون فعالة في الاستجابة لبعض المطالب و التعامل مع الوضعيات الاجتماعية التي يمكن أن يتواجد فيها الأفراد.

لذلك من بين التعاريف التي ظهرت أيضا ، هي وصف الجمعية "بالمؤسسة غير الربحية " تمييزا لها عن التنظيمات الأخرى الخاصة ،ذات الهدف الاقتصادي المحض ، حيث تعرف " المؤسسات غير الربحية هي كيانات قانونية أو اجتماعية تم انشاؤها بهدف انتاج سلع أو خدمات اين وضعها القانوني لا يسمح لها أن تكون مصدر دخل ، او ربح، أو أي شكل من أشكال المكاسب المالية، بالنسبة للوحدات التي أنشأتها أو تشرف عليها، أو تمولها "[1] . يشكل شرط " غير الربحية" أحد المميزات الأساسية في تحديد مفهوم الجمعية . و يقصد بذلك ، حسب ما جاء في المفهوم أعلاه ، أن الجمعية لا تهدف من وراء نشاطاتها إلى تحقيق هدف اقتصادي يعود على المنظمة و على أعضائها بمكاسب مادية . و حتى و إن حصلت الجمعية على عائدات مادية ناتجة عن نشاطاتها ، يشترط في هذه العائدات أن تكون في خدمة أهداف الجمعية و لا توزع على الأعضاء في شكل أرباح . لكن مع ظهور "الاقتصاد الاجتماعي التضامني"، و تطور "المهنية" في الجمعيات و المنظمات غير الربحية، أصبح هذا الشرط (غير الربحية) محل إعادة نظر من قبل المختصين ، و محل إعادة تنظيم من قبل الهيئات و المؤسسات الرسمية في العديد من الدول التي انتبهت للأهمية الاقتصادية للعمل الجمعوي . فتم اعتماد مفهوم آخر يسمح لهذه التنظيمات بتحقيق أرباح و توزيعها على أعضائها، لكن بشرط "أن تكون هذه العائدات وسيلة لضمان نشاط الجمعية و ليس هي الدافع الأساسي لها "[2]. و بالتالي تصبح الجمعية في هذه الحالة ، "مؤسسة اجتماعية " ، تتعدى في ذلك المفهوم التقليدي للجمعية.، ومن تم " يتحول مبدأ عدم الربح إلى مبدأ التملك، التخصيص و إعادة توزيع المكاسب بين الأعضاء"[3] .

---

[1]- ONU (2006), Manuel sur les institutions sans but lucrative dans le système de comptabilité nationale, Études méthodologiques, série F, n

[2]- Marc Chambeau, « l'économie sociale et les services de proximité analyse des décisions de la conférence national belge de l'emploi », Pensé plurielle, N° 7, 2004, P. 42. يقدم المقال بعض المعطيات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في بلجيكا في الاقتصاد الوطني ، حيث بلغ عدد المناصب التي تعمل في دوام كامل 583000 منصب، ازدياد الدور الاقتصادي للجمعيات دفع بالسلطات إلى اعادة النظر في مفهوم الجمعية و مسألة الربحية ، و تنظيم هذا الأمر بنا يتوافق و الوضع القانوني لهذه التنظيمات .
بالنسبة للسياق الفرنسي، بلغ عدد الأشخاص الموظفين لدى الجمعيات في دوام كامل 1,7 مليون شخص، رقم مهم جدا يدفع المختصين إلى تغيير نظرتهم للجمعيات، انظر
Simon Cottin-Marx. Sociologie du monde associatif, Que sais-je ?, La Découverte, 2019.

[3]- Daniel Démoustier, « de la société de personne a l'entreprise d'économie sociale : la lente construction d'une notion du XIX ° jusqu'au année 1980 », RECMA, 2019/3, N° 553, P.42 à 58.

الجمعية ، كوسيط بين الفضاء العام و الفضاء الخاص ، ترى هذه المقاربة أن " الجمعية هي فضاء يعمل على الانتقال من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام ، يعني ذلك أنها تفتح للأشخاص المنتمين إليها امكانية المشاركة في بناء عالم مشترك ضروري للديمقراطية. من خلال التزام طوعي يجمع بين آراء مختلفة ، بين تضارب المصالح و اختلاف وجهات النظر "[1]. يحمل هذا المفهوم عدة عناصر مهمة ، أولا أن الجمعية هي وسيلة لنقل الأفراد من الفضاء الخاص (العائلة، القبيلة) ، حيث الانتماء يكون طبيعيا ، عن طريق الدم أو القرابة ، إلى الفضاء العام ، أي الفضاء المصطنع، الذي يقوم على فكرة المواطنة. في هذا التعريف الجمعية هي وسيلة لإشراك المواطن في الشأن العام . هذه المشاركة في الحياة العامة تكون عن طريق "التزام طوعي"، إرادي، يخضع فقط لقناعات الشخص و خياراته ، إشارة في ذلك للالتزام الطبيعي، أو أي التزام آخر قد يحمل نوعا من الإكراه .يتميز هذا الالتزام الطوعي بالجمع بين "الاختلاف و الانتماء"[2] ، أي أن الالتزام في الجمعية مشروط بقبول الاختلافات مع الآخرين .

و إدا حاولنا البحث عن مفهوم أقرب لموضوع دراستنا نجد أن الجمعية " هي مرتبة من الوساطة بين الدولة و الفرد بشكل آخر هي تسهل على الاندماج الاجتماعي لكل شخص و التدريب على الحياة الجماعية. الجمعيات تشكل ايضا المكان المعروف للتعبير الذي يمكن أن يكون له تأثير على القرارات السياسية و يكون مصدر للتغيير "[3]. يجمع هذا التعريف معظم العناصر التي يمكن أن نتطرق لها في هذه الدراسة ، بأنها ألية للوساطة بين المواطن و مؤسسات الدولة، الية لتسهل الإندماج الاجتماعي و المهني ، و آلية للتعبير من أجل التأثير في السياسات العمومية ضمن مجالات نشاطها .

5_ جمعية أم منظمة غير الحكومية ؟

يرى العديد من المختصين و حتى الناشطين في المجال الجمعوي أن مصطلح المنظمة غير الحكومية (ONG) ينطبق ايضا على الجمعية المحلية . لذلك العديد من الجمعيات تعرف بنفسها على انها منظمة غير حكومية . باعتبار أنها مستقلة عن الدولة ماليا و تنظيميا . لكن ما يميز المنظمات غير الحكومية عن الجمعيات ، "أنها جمعيات تضامنية غير جوارية ، تتميز بالغيرية (l'altérité) الاجتماعية و الثقافية . إدماج المنظمات غير الحكومية مع الجمعيات التضامنية الدولية (ASI)، مع التركيز على البعد الدولي لعملها يعطي شكلا مكتملا لهذه لغيرية : فهي جمعيات متضامنة مع شعوب، جماعات اجتماعية أو قضايا في أقاليم أخرى غير تلك التي ينتمي لها أعضاء الجمعية في علاقة جوهرية متداخلة ثقافيا"[4]. و هذا ما جاء أيضا في تعريف "سامي كوهن" ، "المنظمات غير الحكومية، هي جمعيات تضامن دولية ، لأهداف غير ربحية، غير سياسية، تتحلى بالقيم

[1]- Jean-loui Laville, les raison d'étre les association , Dans association démocratie et société civile, la Découverte,2001. P. 61_ 140. https://www.cairn.info/association-democratie-et-societe-civile--9782707135001-page-61.htm

[2]- Eric Dacheux. Les associations dans l'espace public européen , la Découverte, 2001, p. 165 à 181 . https://www.cairn.info/association-democratie-et-societe-civile -page-165.htm

[3] - Rymond Boudon et autres. Dictionnaire de la Sociologie_ les principaux concepts, les différents courants, les grants auteurs, les œuvres les plus important, Larousse, 2012, P.13.

[4]- jean frayess, « la solidarité internationale : une profession », revue tiers monde , 2004, N°180, p. 735-772. https://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2004-4-page-735.htm

الإنسانية ، و مستقلة عن الدولة "[1] . إذن البعد الدولي في العمل و النشاط هو ما يعطي للمنظمات غير الحكومية هذه الميزة .فالمجتمع الذي تستهدفه هذه المنظمات هو مجتمع بعيد عنها جغرافيا، و مختلف ثقافيا. و لبس المجتمع الذي تنتمي إليه أو يوجد به مقرها . في حين نشاط الجمعيات الأخرى هو نشاط جواري ، يهتم بتقديم الخدمات فقط إلى المجتمع الذي تنتمي إليه. هذه الميزة أكد عليها المشرع الجزائري في القانون 12_06 عند تعريفه للجمعيات الأجنبية ، في المادة 59 منه و التي جاء فيها ما يلي " تعد جمعية أجنبية في مفهوم هذا القانون كل جمعية مهما كان شكلها أو موضوعها و لها : _ لها مقر بالخارج و تم اعتمادها به و الاعتراف بها ، و تم الترخيص لها بالإقامة على التراب الوطني . _ مقر على التراب الوطني و تسير جزئيا أو كليا من طرف أجانب ". من خلال هذه المادة نلاحظ وجود البعد الدولي كمحدد أساسي . فالجمعية الأجنبية (الدولية)، هي من لها مقر بالخارج و تنشط في الجزائر ، و يوجد ضمن أعضائها أجانب .

بالإضافة إلى البعد الدولي ، توصف المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات تضامن دولي ، غير ربحية ، و مستقلة عن أي دولة . هذا الوصف المثالي للمنظمات غير الحكومية تأثر كثيرا مند سنوات 1990 ، و أصبح القليل منها فقط من يحافظ على هذه الميزات[2] .

ما يمز المنظمات غير الحكومية أيضا ، هو مشاركتها في ما يسمى "بالحوكمة العالمية ". إلى جانب المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة . في بعض القضايا مثل المناخ و حقوق الإنسان ، للضغط على المجتمع الدولي و على الحكومات من أجل تبني سياسات أكثر مرونة و تعاونا في هذه المجالات[3]. يبرز دور هذه المنظمات في العمل الإنساني الذي تقوم به لفائدة السكان في حالات الحروب و الصراعات الدولية، من هذا مثلا دور لجنة الصليب الأحمر في تسيير أزمة اللاجئين الفلسطينيين بعد الصراع العربي الإسرائيلي (1948_1949)، و عملها إلى جانب الأمم المتحدة من أجل إنشاء فيما بعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)[4]. و حتى أنه من بين الأسباب التي عجلت بظهورها (لجنة الصليب الأحمر)، كان الاعتداء الاستعماري على الجزائر في 1830، و معركة سولفيرينو في 1850 . وكان للفكر الانساني للأمير عبد القادر و رجل الأعمال (اونري دينون) دور في انشاء هذه المنظمة العالمية غير الحكومية (CICR) ، سنة 1863[5].

[1]- Cohen Samy. « ONG et altermondialiste et société civile internationale », revue français du science politique, 2004, N° 54, p.379_ 397. https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2004-3-page-379.htm
[2]- Cohen Samy. « ONG et altermondialiste et société civile internationale », opcit, p. 382.
[3]- Steve chanovitz. « Les ONG : deux siècles et demis de mobilisation », dans l'économie politique, 2002, N°13, p.6_21. https://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2002-1-page-6.htm
[4]- François bugnion. « le Comité Internationale de la Crois Rouge et les Nation Unies de 1945 a Nos Jours : Opposition, Complémentarités et Partenariats »,Revue Relations internationales , 2021, N° 152, p.3_16.https://www.cairn.info/revue-relations-internationales-2012-4-page-3.htm
[5]- Michel Maietta. « origine et évolution des ONG dans le système humanitaire internationale », dans revue internationale et stratégique, édition IRIS, 2015, N° 98, p.p.53_59. https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2015-2-page-53.htm&wt.src=pdf

تعمل المنظمات غير الحكومية بالشراكة مع الجمعيات المحلية ، فهي تصف نفسها أنها غير دائمة و غير بديلة عن المجتمع المدني المحلي ، و أن هدفها هو "دعم المبادرات المحلية" ، و تأطير العلاقة بين المجتمع المستهدف و المؤسسات القائمة [1]. لكن هذه السياسة كثيرا ما تضعها في خلاف مع الجمعيات، التي ترى في هذه الطريقة من التعامل استصغار و إنكار لدورها و للمعرفة التي تمتلكها عن مجتمعاتها .

6_ في السياق الجزائري :

" الجمعية في الجزائر تعني تنظيم خاص ، في غالبيتها غير ربحية ، مستقلة عن الدولة ، تخضع في تكوينها و تسييرها للقانون و التنظيم و الجزائري"[2] . يقصد "بتنظيم خاص" في هذا التعريف، أي أنها غير عمومية ، لا تهدف إلى تحقيق أي ربح. "مستقلة عن الدولة" ، أي لا تخضع في تسييرها للسلطة الرسمية، فأعضائها يملكون كامل الحرية و الاستقلالية في تسييرها، بما لا يتنافى و القانون الجزائري.

في القانون 12_06 ، و في المادة 2 منه، عرف الجمعية كالتالي: " تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين و/ أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة . و يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم و وسائلهم تطوعا و لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة و تشجعيها، لا سيما في المجال المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي و البيئي و الخيري و الإنساني . يجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة و يجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة بهذا الموضوع . غير أنه يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها و أهدافها ضمن الصالح العام و أن لا يكون مخالفا للثوابت و القيم الوطنية و النظام العام و الآداب العامة و أحكام القوانين و التنظيمات المعمول بها" .

حاول المشرع الجزائري من خلال هذه المادة، تحديد مفهوم للجمعية بالتركيز على توفر مجموعة من العناصر الأساسية لتحقيق هذا المفهوم ، و هي :

_"تجمع" لعدد من الأشخاص طبيعيين أو معنويين ، أي أنه لا يمكن تأسيس جمعية بشخص أو شخصين . و أ يكون هذا التجمع في اطار رسمي "على أساس تعاقدي " .

_ التطوع ، هذا التجمع يجب ان يكون من أجل تقديم خدمة أو عمل ما دون مقابل ، أي دون انتظار (تحقيق ارباح). لذلك يجمع المختصون و الدارسون إلى أن الجمعية تقوم على عنصرين أساسين و هما : التطوع ، و الذي يستوجب أيضا الحرية ، أي حرية الأشخاص الذين قرروا العمل معا من أجل من أجل تحقيق هدف محدد[3] .

[1]- Yves Guillermou, « ONG et dynamiques politiques en Afrique », Journal des anthropologues [En ligne], 94-95 | 2003, mis en ligne le 22 février 2009, consulté le 19 avril 2019. URL : http:// journals.openedition.org/jda/1980.

[2]- Bendimerd s, et autres . « BOOM ASSOCIATIF EN ALGERIE : REALITE OU ILLUSION DEMOCRATIQUE », Association RECMA, 2019,N° 354, p. 42. https://www.cairn.info/revue-recma-2019-4-page-42.htm

[3]- A .Lakjaa, « vie associatif et urbanisation en Algérie », cahier du CREAD, 2000, P 19.

_ تحمل الجمعية اسما يتوافق مع مجالات نشاطها . فالجمعيات قد تتشابه في التأسيس ، لكنها تختلف في مجالات النشاط فنجد الجمعيات الثقافية ، الجمعيات البيئية ، الجمعيات الصحية ، الجمعيات الخيرية ، جمعيات المعاقين ، جمعيات الطفولة الجمعيات التنموية ، الجمعيات التراثية ...الخ .

_ الصالح العام . يعني أن تهدف نشاطات الجمعية إلى تحقيق المصلحة العامة .

و بالتالي الجمعية حسب هذه العناصر هي تجمع قانوني لعدد من الأشخاص ، بشكل تطوعي، و بغرض تحقيق الصالح العام . حيث تشكل هذه الخصائص الثلاثة المحاور الأساسية للتنظيم القانوني الذي يحكم عملها .

6_1_ التنظيم القانوني للجمعية :

جاء هذا القانون بعد احداث أكتوبر 1988، الذي يعتبره الكثيرون من المهتمين بالشأن السياسي أول ربيع عربي بعد انطلاق ما عرف بالثورات العربية. حيث دفع هذا الوضع السياسي إلى اتخاذ حزمة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و القانونية . من بين هذه الاصلاحات اعتماد قانون 90_31 الخاص بالجمعيات .

لكن يوصف هذا القانون ، على أنه "غامض"، و لذلك بالرجوع إلى بعض الأحكام و المواد التي اعتبرها المختصون أنها سمحت للسلطة بالحفاظ على آليات الرقابة و الحد من الممارسة الجمعوية ، و هو ما يظهر في النقاط التالية :

_ تأسيس الجمعية يجب أن يكون بوجود 15 عضوا ،كاملي الأهلية، من جنسية جزائرية، يتمتعون بحقوقهم المدنية و السياسية، ليس لهم أي مواقف أو أعمال معادية للثورة. فبعض هذه النقاط لا زالت تشكل عائقا في تشكل بعض الجمعيات خاص ما تعلق بها من جانب العضوية ، حيث يشترط القانون عدد يعتبره الفاعلون في العمل الجمعوي و حتى المختصون عدد كبير، قد يتعذر بلوغه في مرحلة تأسيس الجمعية.

_ من النقاط التي جاءت في هذا القانون ، هي تشديد الرقابة على مصادر تمويل الجمعيات ، خاصة منها التمويل الذي يكون مصدره المنظمات الدولية أو غير الحكومية . حيث أقر القانون أن الهبات ، أو أي دعم من المنظمات الأجنبية يجب أن يكون محل رقابة و موافقة مسبقة من السلطات العمومية المختصة، و هذا ما نصت عليه المادة 28 من القانون نفسه " يمنع على الجمعيات قبول الهبات و الوصايا المثقلة بأعباء و شروط إلا أذا كانت هذه الأعباء و الشروط لا تتعارض مع الأهداف المسطرة في القوانين الأساسية و مع أحكام هذا القانون، لا تقبل الهبات و الوصايا الآتية من جمعيات أو هيئات أجنبية إلا بعد أن توافق عليها السلطات العمومية المختصة، التي تتحقق من مصدرها و مبلغها و توافقها مع الأهداف المسطرة في القانون الأساسي للجمعية و الضغوط التي قد تنجم عنها " .

بعد هذا القانون، لظروف سياسية أيضا ، متعلق بما يطلق عليه بالربيع العربي في الدول العربية في 2011، الذي بدأت شرارته من تونس ، لينتقل إلى دول عربية لأخرى ، مصر ، سوريا، ليبيا ، السودان ، اليمن . في ظل هذه الظروف

الجيوسياسية ، تم اعتماد القانون 12_06، هذا القانون الذي حقق "إجماعا ضده"[1] جاء في (74) مادة ، و مهيكل في أربعة أبواب. الباب الأول تحت عنوان " أحكام عامة " ، جاء في هذا الباب ثلاثة مواد ، عالجت نقطتين أساسيتين ، تتعلق الأولى بماهية الجمعية ، و كل ما يمكن أن يدخل تحت هذه التسمية ، و تتعلق النقطة الثانية بنشاط الجمعية، و الذي يشترط فيه شرطين أساسين ، و هما أولا : أن يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ، و ثانيا : ألا يكون مخالفا للنظام العام و الآداب العامة. فهذان الشرطان على قدر اطلاقهما ، و التزام غالبية الجمعيات بتحقيقها ، إلا أنه يمكن ان يتم استعمالهما و توظيفهما كذريعة لرفض اعتماد بعض الجمعيات التي قد يتم تكييف موضوع نشاطها على أنه " مخالف للنظام العام و الآداب العامة".

الباب الثاني من القانون جاء تحت عنوان " تأسيس الجمعيات و حقوقها و واجباتها" ، يعالج هذا الباب الأحكام المتعلقة بمسار تشكيل الجمعيات و اعتمادها ، و بخاصة في علاقتها مع الإدارة باعتبارها الجهة الوصية على تأسيسها ، و هي من تمارس سلطة رقابية على مدى امتثالها للنصوص القانونية. حيث تضع المادة الرابعة (04) مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر في أعضاء الجمعية ،و هي السن 18 سنة فما فوق، الجنسية الجزائرية ، التمتع بالحقوق المدنية و السياسية ، غير محكوم عليهم في جناية أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية. فباشتراط شرط الجنسية الجزائرية يكون المشرع الجزائري قد استثنى الجاليات و الرعايا الأجانب المقيمين بالجزائر من تأسيس جمعيات ، أو أن يكونوا أعضاء فيها . كما استثنى ايضا الأشخاص المتابعين قضائيا و الذين صدرت في حقهم أحكام قضائية، تمنعهم من ممارسة العمل الجمعوي ، أو ثبت تورطهم في جنايات أو جنح تتنافى أو تتناقض مع عمل الجمعيات . يحمل هذا لشرط نوعا من الغموض و حتى الإقصاء لشريحة من المجتمع التي تريد المساهمة في العمل الجمعوي التطوعي و الخيري . فبعد خضوع ملفات الأعضاء المؤسسين للجمعية للرقابة الأمنية في المصالح المختصة يطلب من الجمعيات بتنحية بعض الأعضاء بسبب صدور أحكام قضائية ضدهم في قضايا ما، ترى هذه المصالح أنها "تتنافى مع مجال نشاط الجمعية " ، فهذه الفقرة شاسعة جدا، بما يفتح مجالا كبيرا للمصالح الرقابية في استعمال سلطتها التقديرية في تحديد مدى تنافي الحكم القضائي مع مجال نشاط الجمعية .

في مجال العضوية أيضا ، يشترط القانون عددا معينا من الأشخاص حتى يمكن تأسيس جمعية ، حيث يشترط القانون الجزائري من عشرة (10) أعضاء إلى خمسة و عشرون (25) عضوا لتأسيس جمعية ، و ذلك بالنظر إلى نوع الجمعية أو مجال نشاطها الجغرافي أو الإقليمي ، نصت على ذلك المادة (06) من القانون أعلاه : _ 10 أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية ، (15) عضوا بالنسبة للجمعيات المسجلة على أنها ولائية، (21) عضو بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات ، و (25) عضو بالنسبة للجمعيات الوطنية ، ينتمون إلى (12) ولاية على الأقل . يعني يشترط لهذه الجمعيات أن يكون لها (12) مكتب على المستوى الوطني . اشتراط القانون لهذا العدد من الأعضاء يعتبر لدى الكثيرين و خاصة منهم الفاعلين الجمعويين أحد العراقيل التي لازالت تواجه العمل الجمعوي في الجزائر . و كذلك حصر عمل الجمعيات و نشاطها في اقليم محدد دون آخر خاصة بالنسبة للجمعيات البلدية و الولائية. يهتم هذا الباب بمرحلة أخرى من تأسيس الجمعية و هي تسجيلها أمام الهيئة المختصة كبداية

[1] - Thierry Perret, « Algérie ligne de vie d'un peuple », Chihab édition, 2016, P.160.

للحصول على الاعتماد الرسمي و ممارسة نشاطها ، لكن هذه الخطوة تعتبر من بين أكثر العقبات التي تواجه الراغبين في تأسيس الجمعية و هي الحصول على ما يطلق عليه " وصل التسجيل " الذي جاء هذا في نص المادة (07) ، حيث نصت على أنه " يخضع تأسيس الجمعية إلى تصريح تأسيسي و إلى تسليم و صل تسجيل". فلا يمكن للجمعية الانطلاق في العمل و النشاط إلا بعد حصولها على هذا الوصل ، لكن الإدارة تتعسف في استعمال هذا الحق ، و تمتنع عن منح هذه الوثيقة للجمعيات رغم وجود نصوص قانونية تحدد المدة القانونية لمنحها ،المواد (7، 8، 9، 10، 11). نفصل أكثر في هذا النقطة في عنصر منفرد .

في الفصل الثاني من الباب نفسه تحت عنوان " حقوق الجمعيات و واجباتها"، نصت المادة 18 عل ما يلي " يجب على الجمعيات أن تبلغ السلطات العمومية المختصة عند عقد جمعياتها العامة، بالتعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي و التغييرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية خلال الثلاثين (30) يوما الموالية للمصادقة على القرارات المتخذة" . بهذا النص القانوني يضع المشرع الجمعيات تحت الرقابة الدائمة للسلطة أو الإدارة المختصة (البلدية، أوالولاية ، أو الوزارة)، و إذا ما أجرت الجمعية تعديلات سواء في النظام الداخلي الخاص بها ، أو في أعضائها ، كأن ينسحب عضو أو يستقيل و يتم استخلاف آخر مكانه و لم تصرح بهذه التعديلات ، تعتبر هذه التعديلات دون أثر، و لا تعترف بها الإدارة ، كما أنه لا يكفي فقط التصريح بهذه التعديلات ، بل يجب أيضا نشرها في جريدة يومية ذات توزيع وطني حسب الفقرة الأخيرة من نفس المادة. فهذه المادة بقدر ما هي تشدد الرقابة عل الجمعيات، فهي أيضا تهدد كينونة الجمعيات و تواجدها في الميدان ، فقد نصت المادة (40) من القانون نفسه على أنه في حالة مخالفة الجمعية للأحكام الواردة في المادة (18) فإنه يتم تعليق نشاط الجمعية لمدة لا تتجاوز (06) أشهر . فإذا ما حدث و ان استقال أحد أعضاء المكتب التنفيذي أو جزء منه ، يترتب عليه توقف نشاط الجمعية إلى أن يتم استخلافهم و المصادقة على هذه التغييرات من الإدارة الوصية .

6_2_ تأسيس الجمعية، بداية الاحتكاك بالإدارة :

أول تواصل يحدث بين الجمعية و الادارة هو في مرحلة التأسيس ، حيث تشمل هذه المرحلة، اعداد الملف من قبل أعضاء الجمعية أو رئيسها ، وعقد الجمعية العامة ، ثم مرحلة ايداع الملف و الخصول على الوصل، ثم مرحلة الاعتماد .

على الاشخاص الراغبين في تشكيل جمعية ، تكوين ملف قانوني، يضم جميع الوثائق المنصوص عليها في التنظيمات و النصوص القانونية الخاصة بإنشاء الجمعيات، تشمل هذه الوثائق : قائمة اسمية للأعضاء المؤسسين و أعضاء الهيئة التنفيذية و المعطيات الخاصة بهم ، المتعلقة بالحالة المدنية، وظائفهم ، عناوين اقامتهم، و توقيعاتهم ، كما يشمل الملف وثيقة السوابق العدلية (03) ، لكل الأعضاء المؤسسين، تثبت الوضعية القانونية للأعضاء، و عدم تعرض أي منهم لعقوبات أو أحكام قضائية تمنعه من ممارسة الحق في النشاط الجمعوي. محضر الجمعية العامة التأسيسية الممضي من طرف محضر قضائي . الذي يشمل ايضا تاريخ و مكان انعقاد الجمعية، و الذي عادة ما يكون في مقر الجمعية . يشمل هذا الملف ايضا القانون الأساسي و انتخاب أعضاء الهيئة التنفيذية . الوثائق الثبوتية المتعلقة بالمقر (عقد الايجار أو الملكية)[1]. تشكل هذه المرحلة عبئا بيروقراطيا على في

[1]- الحياة الجمعوية و السياسية / الجمعيات/ intérieur.gov.dz ، الاطلاع يوم 2023/01/03.

مسار تأسيس الجمعية، فالملف المشار اليه أعلاه و الذي يعتبر ملفا إداريا ، يلزم رئيس الجمعية أو الأعضاء على إعداد ثلاثة نسخ من كل وثيقة من الوثائق النصوص عليها أعلاه. بالإضافة إلى الملف الإداري هناك ملفا أمنيا على الأعضاء تحضيره عند الاستدعاء من قبل الجهات الأمنية للتحقيق في الاشخاص المنتمين إلى الجمعية. هذا الملف يشمل هذا الملف : شهادة ميلاد لكل عضو من الأعضاء المؤسسين ، صورتين شمسيتين، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية. غي تصريح لأحد الجمعيات في طور التأسيس " هناك اجراءات يمكن الاستغناء عنها، مثلا القانون الأساسي للجمعية، هذا القانون معظم الجمعيات تقوم بسحبه من قاعات الانترنت، فكل ما تقوم به الجمعية أو رئيسها هو تغيير الأسماء و فقط ، و القانون نفسه يتم نقله ثم طبعه لذلك ما يمكن اضافته في هذه الاجراءات كبديل هو أن يتم الزام الجمعيات بتقديم مشروع عمل ، هكذا يمكن وضع حد لهذه الممارسات "[1].

الحصول على وصل التسجيل لملف الجمعية [2]، من بين المراحل المهمة في مسار التأسيس، و تحمل الكثير من المعاني في أول احتكاك للجمعية بالإدارة أو السلطة عموما. في القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات، في المادة السابعة (7) منه على ما يلي " يخضع تأسيس الجمعية لتصريح تأسيسي و إلى تسليم و صل تسجيل ". وصل التسجيل هو وثيقة تمنحها الادارة للجمعية ، بعد انتهاء مدة قانونية محددة ، تبدأ من يوم ايداع الملف. و يعتبر هذا الوصل في القانون بمثابة اعتماد للجمعية و ترخيص ببداية نشاطها .و يخضع تسليم وصل التسجيل لآجال قانونية محددة ، و يتعين على الإدارة منح هذا لوصل بعد انتهاء هذه الآجال، و هذا ما تصت عليه المادة الثامنة في فقرتها الأخيرة " يتعين على الإدارة خلال هذا الأجل أو عند انقضاءه على أقصى تقدير، إما منح الجمعية وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد أو اتخاذ قرار بالرفض " . لكن الذي يحدث هو أن الادارة عادة ما تتأخر في منح هذا الوصل الذي يعتبر بمثابة اعتماد للجمعية ، بحجة انتظار نتائج التحقيق الأمني . لكن المشرع الجزائري حتى يحد من سلطة الإدارة ، ويوفر حماية و دعما للجمعيات نص على أن عدم رد الإدارة ، أو عدم تسليم وصل التسجيل في الآجال القانونية المحددة ، يعد اعترافا منها بقانونية الجمعية و يمكنها مزاولة نشاطها ، و هذا ما جاء في نص المادة 11 من القانون 12-06 " عند انقضاء الآجال المنصوص عليها في المادة 08 أعلاه يعد عدم رد الإدارة بمثابة اعتماد للجمعية المعنية. و في هذه الحالة يجب على الإدارة تسليم وصل تسجيل للجمعية ". فنص المادة صريح جدا ، حيث تصبح الجمعية معتمدة بقوة القانون ما لم يكن هناك أي رد أو رفض من الإدارة لتأسيس الجمعية . إلا أنه رغم هذه النصوص القانونية الواردة في صالح الجمعية، إلا أن الممارسة في الواقع ن أن غالبية الجمعيات تشكوا عدم استلامها لوصل التسجيل أو حتى وصل الايداع ، و لو بعد انقضاء المدة التي يحددها القانون ، بل الإدارة توصي الجمعيات بعدم بداية نشاطها إلا بعد استلام الاعتماد القانوني و ليس فقط وصل التسجيل . و ان من الجمعيات من تحصل على الاعتماد إلا بعد مرور مدة طويلة تصل إلى ستة أشهر . و يمكن هنا سرد تصريحات بعض الجمعيات ، " استلامكي لوصل التسجيل لا يعني أنه يمكنكي العمل ، عليك انتظار الاعتماد "[3] ، كان هذا

[1]- تمت هذه المقابلة غير المباشرة مع أحد الناشطات الجمعويات ، كانت في طور انشاء جمعية ، تحمل اسم (sewel) و هو ترجمة لكلمة تكلم بالأمازيغية، الجمعة ذات طابع ثقافي و اجتماعي ، مقر الجمعية بمدينة العين الصفراء، ولاية النعامة .

[2]- يوجد ايضا ما يطلق عليه بوصل الايداع : و هو الوثيقة التي تمنحها الادارة للجمعية مباشرة يوم ايداع الملف و بعد الانتهاء من التدقيق الحضوري في وثائق الملف.، الفقرة الأولى من المادة (08) .

[3]- مقابلة غير مباشرة مع رئيسة جمعية sewel، و قد كانت في طور التأسيس.

تصريح رئيس مكتب العمل الجمعوي بالبلدية لأحد الجمعيات في طور التأسيس. المؤسسة المتوسطية من أجل التنمية المستدامة جمعية وطنية " لم نستلم الاعتماد إلا بعد مرور ستة أشهر من تأسيس الجمعية و تسجيلها "[1] .

في الدستور الجديد الصادر في 30 ديسمبر 2020[2]، نص في المادة 53 منه على أنه " حق انشاء الجمعيات مضمون، و يمارس بمجرد التصريح به " ، تعتبر هذه المادة نقلة نوعية في انشاء الجمعيات، حيث أعطى المشرع الحق للجمعية في النشاط و العمل بمجرد التصريح بها لدى الإدارة أو المصلحة المختصة، أي أن تأسيس الجمعية و مزاولة نشاطها لم يعد مرتبطا بالشرط القانوني المتعلق بتسليم "وصل التسجيل"، و انتظار الآجال القانونية للحصول على الاعتماد. لكن تطبيق هذه المادة في الواقع مرتبط بصدور قانون عضوي يعدل أو يلغي القانون الساري به العمل ، و هذا ما جاء في نص الفقرة الثالثة من نفس المادة أعلاه " يحدد قانون عضوي شروط و كيفيات انشاء الجمعيات ".

في انتظار صدور قانون الجمعيات الجديد، تبقى تسليم "وصل تسجيل " من قبل الإدارة للجمعيات ، بداية متوترة للعلاقة الإدارة أو السلطة عموما و الفاعلين الجمعويين، معتبرين هذا الاجراء عمل معرقل للعمل الجمعوي، خاصة مع تعسف الإدارة في استعمال هذا الحق بعدم منح الجمعيات لوصل التسجيل إلا بعد استنفاد كامل المدد القانونية، و عدم منح حتى وصل الايداع الذي يثبت وضع ملف من أجل تأسيس جمعية.

7_ المهنية في العمل الجمعوي ، أي رهان ؟

نقصد بالمهنية هو أن الأعضاء العاملين في الجمعية أو بعضهم ينشطون في الجمعية تحت علاقة تعاقدية ، أي أنهم يتقاضون أجورا على العمل الذي يقومون به . لكن هذه العلاقة التعاقدية تضع الجمعية و الفاعلين بها أمام رهانات عدة ، أولها مدى مقدرة الجمعيات على توفير جميع و الظروف و الشروط لتحقيق هذا المفهوم (المهنية) ، مدى ملائمة السياق المحلي لبروز هذا المفهوم و تحقيقه . يضع هذا المفهوم الجمعيات أمام تحدي آخر هو كيف يمكن أن تحافظ على طابعها التطوعي، و ألا تتحول إلى مجرد مكاتب دراسات تعمل تحت الطلب ، خاصة و أن تحقيق المهنية مرتبط أكثر بالقدرة المالية للجمعية . و إمكانياتها في الحصول على تمويل سواء أجنبي أو وطني ؟ .

7_1_ هل يمكن الحديث عن المهنية في العمل الجمعوي :

في تصريح لأحد العاملين الأجراء في المجال الجمعوي " إذا كنا نقصد بالمهنية في الجمعيات ، تصريح ،تأمين ، هذا لا تقوم به الجمعيات، أذا كان هذا يكون قليلا جدا ، لأنه إذا قلنا تصريح، نقول ضرائب على الدخل ، لذلك اذا كان هناك شخص يعمل مع الجمعيات ، لا يمكن أن يكون له أجر جيد، لأنه إذا قام رئيس الجمعية بتأمين هذا الأخير ، سيقتطع ذلك من

[1]- مقابلة مع جمعية جنة العارف أة المؤسسة المتوسطية للتنمية المستدامة ، جمعية وطنية بمستغانم ، المقابلة أجريت مع رئيس الجمعية في اطار مشروع بحث بالكراسك ى، محور المشروع " العمل الجمعوي داخل الطرق الصوفية" .

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر 2020، ص 14.

شهريته، لذلك يفضل الغالبية ألا يكون مصرحا به ، حتى يستفيد من أجره كاملا ".

تضيف المبحوثة في هذا السياق "هناك بعض الجمعيات بدأت تعرف المهنية ، لكن مشكل الأجر مطروح دائما. الجمعيات ليس لها عقلية الموارد البشرية، عندما تترشح الجمعية لمشروع ما ، يتحدثون فقط على أن رئيس المشروع يتقاضى ثلاثين ألف دينار جزائري، و الآخرون كلهم متطوعون ، في حين أن عمل رئيس المشروع كبير و هم جدا . و حتى رئيس المشروع الذي يتقاضى هذا المبلغ عليه البحث عن عمل آخر ، لا يستطيع العمل بتوقيت كامل ، و هذا مشكل " ، نستنتج من خلال هذا التصريح أن الجمعيات التي يمكنها أن تتبنى المهنية في عملها، لا تستطيع تحقيق هذه المهنية بالمفهوم الموجود لدى المؤسسات ، فهي لا تطبق في هذا القواعد الخاصة بتسيير الموارد البشرية. فما تقوم به هي أنها قد توظف شخصا واحدا، يكون رئيس المشروع مثلا ، و البقية يعملون تحت غطاء التطوع. هذا الوضع يمكن أن يثير العديد من الحساسيات بين الأعضاء ، و يؤثر على روح الفريق الموجودة في العمل الجمعوي، « فكلما اتجهت الجمعيات نحو المهنية كلما صعب عليها المحافظة على روح التطوع »[1] .

تراكم هذه الظروف يجعل من الصعب تحقيق المهنية ، بل و حتى الحديث عنها ، حيث صرحت المبحوثة مؤكدة هذه الحالة " في الجزائر في الوقت الحالي ليست هناك مهنية، أو لا يمكن حتى الحديث عنها ، لا يمكن ذلك ، الجمعيات في الجزائر هي ممنوعة من استقبال أموال من الخارج ، ليس هناك تمويل من الدولة ، كيف يمكن لها العمل ؟ " . يشكل التمويل الخارجي الذي تحصل عليه الجمعيات أحد أهم شروط اعتماد الجمعيات للمهنية، حيث تحصل الجمعيات على هذا التمويل من خلال التقدم بمشاريع قوانين في اطار برامج تعلن عليها المنظمات الدولية أو غير الحكومية . لكن الحصول على هذا التمويل يخضع لإجراءات و قواعد قانونية منصوص عليها في قانون الجمعيات قد تكون عائقا في الحصول على هذه التمويل ، و قد تتعرض الجمعيات التي تخالف هذه القواعد أو يشتبه بمخالفتها لمتابعات قضائية[2].

الحديث عن المهنية في المجال الجمعوي ، يقودنا للحديث أيضا على ظروف العمل و علاقات العمل ، الهيكلة داخل هذه التنظيمات، في تصريح لأحد المبحوثات صرحت " أنا حقيقة عملت في المنظمات غير الحكومية ، لكنني أكره المنظمات غير الحكومية، بالنسبة لهم نحن فريق محلي ، و الفريق المحلي أقل أهمية من فريق الرعايا، و في كثير من الأحيان أقل أجرا ، رغم أن هناك كفاءات في البلاد ، إلا أنهم يريدون أن يكون رئيس المهمة دائما من الرعايا الأجانب".

تضيف المبحوثة " علينا أن نرى أيضا مدى معرفة هذه الرعية بالسياق المحلي، و هل سيكون في الاستماع و يعمل على تطوير الأمور، أم أن هذا الأخير ليس له أي علاقة بالسياق ، بالتالي ستكون الفوضى، و يبدأ الصراع بين الفريق المحلي و فريق الرعايا".

اعتماد المهنية في العمل الجمعوي ، سواء لكل الأعضاء ، أو لبعضهم فقط ، يساعد على توفير فرص تكوين لأعضاء الجمعية، مما يعزز قدراتهم أكثر في التعامل مع ميادين تدخلهم و نشاطهم. و هذا ما صرح به عديد الفاعلين في هذا المجال ممن

[1]-Thierry Brulavoine, « travailler dans les associations est un sport de combat », Mouvement , N° 81, 2015, La Découverte, p 90, P130.

[2]- المادة 30 من القانون 12_06 « مع مراعاة أحكام المادة 23 أعلاه، يمنع على أية جمعية الحصول على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية و منظمات غير حكومية أجنبية، ما عدة تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا . و يخضع هذا التمويل إلى الموافقة المسبقة للسلطة ".

تمت مقابلتهم ، و ما لاحظته أثناء تواجدي المستمر بهذه الجمعيات ، صرحت رئيسة المشروع في جمعية "حلم التعايش الايجابي "، في مقابلة معها بمركز الجمعية " نحن في تكوين مستمر في الجمعية ، تحت دائما في تكوين ، في المرة الأخيرة كان لنا تكوين في الجزائر العاصمة جول كيفية استعمال مقاربة (سالت) في التعامل مع المستفيدين من برامج الجمعية ، كان هذه الدورة بشراكة بين المنظمة العالمية للهجرة (OIM) ، و وزارة الصحة، كانت لنا فرصة لزيارة لمراكز استقبال المهاجرين ، و التقرب منهم و الحديث معهم حول مساراتهم في الهجرة"[1] . و تصرح أخرى " رغم اعتراضي على طريقة عمل المنظمات غير الحكومية ، إلا أنه أعترف أنني تكونت جيدا ، أتيحت لي فرصة تكوين لا يمكنني الاستفادة منها في مكان أخر " . يستفيد من هذا التكوين في الجمعيات ، الأعضاء يمكن أن تكون لهم مهام دنيا في السلم الهرمي في الجمعية ، و هذا ما لاحظته مع "الوسطاء الجماعاتيين" يقومون بعمل محترف و فعال في التعامل مع الفئات التي تكون مستهدفة , يتولون مهام التحسيس، و المرافقة ، و حتى الاحتجاج أمام بعض الهيئات و المصالح العمومية. يقومون بهذا الدور المهم نتيجة التكوين الذين يستفيدون منه دوريا ، " هن يعرفن جيدا البيئة التي ينشطن بها ، ما نقوم به نحن هو تكوينهم في كيفية التعامل مع المستفيدات من برامجنا ، و طريقة التحسيس، و كيف يمكن تقريب هذه الفئات المستهدفة من الجمعية"، كان هذا تصريح أحد الفاعلين الجمعويين ممن يشرفون على تكوين و متابعة الوسطاء الجماعاتيين في الجمعية .

تبني الجمعيات للمهنية في العمل ، يكون بشكل كبير بمرافقة من المنظمات غير الحكومية ، فما تمتلكه هذه المنظمات من شبكة علاقات مع المؤسسات الدولية يجعلها قريبة من مصادر التمويل الدولية .

7_2_ المنظمات غير الحكومية و تحقيق شرط المهنية :

تعتبر المهنية أحد الركائز الأساسية لعمل و نشاط المنظمات غير الحكومية ، فهي تكاد تشتغل في غالبيتها بفريق عمل أجير مئة بالمئة. و هذا ما صرحت بع منسقة المنظمة سابقا " في منظمة أطباء العالم الكل يعمل بأجر " . هذه المهنية التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية ليس خيارا بالنسبة لها ، بل هو واقع مفروض من قبل الجهات و المنظمات المانحة باعتباره مقياس للحوكمة على هذه الأخيرة اعتماده و إلا أصبحت خارج قواعد اللعبة[2].

تقوم المنظمة على هيكل إداري يقوم على تقسيم صارم للعمل ، يسير فرع المنظمة بوهران منسقة (ص.ب) ، يعمل تحت ادارة المنسقة مجموعة من الشاب من الجنسين ، يمتلكون خبرات و مؤهلات ، يتحكمون في اللغة الفرنسية باعتبارها من أحد الشروط الأساسية للإلتحاق للعمل في المنظمة .

[1]- في أثناء المقابلة مع رئيسة المشروع ، دار حديث بينها و بين أحد أعضاء الجمعية من أجل الاستعداد لدورة تكوينية قادمة في الجزائر العاصمة حول تطوير مهارات المرافقة للفئات الهشة و المستفيدات في الجمعية . و صرحت مضيفة على أهمية التكوين " يساعدنا التكوين ايضا في المحافظة على قدراتنا المعنوية و النفسية ، و الاستمرار في العمل العطاء، لأنه تمر علينا فترات نصل فيها إلى الذروة، لكثرة ما تراه و ما تسمعه من معاناة الناس ، لذلك نجن لدينا مختص نفساني يوجهنا في ذلك " .

[2] - pascal Dauvin, « être un professionnel de l'humanitaire ou comment composer avec le cadre imposé », tiers monde, 2004/4, N° 180, p 825_840.

مقر المنظمة متواجد بوسط المدينة، لا يبعد كثيرا عن ساحة أول نوفمبر (place d'arme) ، في بناية تعود للموروث الاستعماري . المقر مقسم إلى مكاتب ، أين يتواجد بكل مكتب عادة شخصان . نجد في المقر قاعة للاجتماعات و العمل و مكتب المنسقة . طريقة تقسيم توحي عند الدخول لأول مرة للمقر أنك أمام إدارة ، لكل منصبه ، و مكان عمله ، الذي يتمثل في مكتب ، جهاز حاسوب محمول عليه لاصقة تحمل رمز المنظمة. كل واحد مركز في شاشة الحاسوب و مشغول بعمله . نظام تنظيم و عمل بيروقراطي يشبه المؤسسات الإدارية أكثر منه المؤسسات ذات البعد الاجتماعي و الإنساني . اعتماد المنظمات غير الحكومية على اليد العملة الأجيرة ، و تبنيها لمقاربة عقلانية و صارمة في العمل وصلت إلى أن وصفها البعض "بالمؤسسات " (des entreprises)[1]، بمعناها الفيبيري " شركة تتألف من إدارة إدارية ذات طبيعة مستمرة ، تعمل بشكل نهائي"

و للوقوف أكثر على هذه الظاهرة سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض العناصر التي تعتبر جزءا من مسار البيروقراطية الذي تعتمده المنظمات غير الحكومية ، من بين هذه العناصر ، مسار العاملين في هذه المنظمات سواء من منسقين أو عمال في مهام مختلفة بالمنظمة . وو نحاول أن نشرح كيف أن العمل في المجال الانساني أصبح بمثابة صناعة لمسار و تكوين خبرة مهنية للوصول إلى مهام أعلى في مؤسسات دولية أكثر أهمية .

7_3_ منسقة المنظمة، من العمل مع الجمعيات إلى العمل في الجمعيات :

تشكل المنظمات غير الحكومية عبر العالم، من بين أكبر الميادين الجالبة لليد العاملة الأجيرة ، في المجال الإنساني. منظمة "أطباء العالم" (MDM)، التي هي ميدان دراسة، من أحد هذه المنظمات .

في مقابلة مع منسقة منظمة أطباء العالم، تتكلم كيف أنها أصبحت تشتغل في الجمعيات، بعدما كانت تشتغل من قبل في المجال الصحي كممرضة ." من قبل لم أكن أهتم بالعمل الجمعوي، لم تكن لي أي مشاركة أو عضوية في جمعية ، في المقابل أنا كنت قابلة ، أشتغل في الصحة . أول تجربة لي كانت حول مشروع صحة و الوقاية مع القطاع العام (santé, prévention, avec les services publiques)، كان لزاما التعامل مع الجمعيات. بعدها تم تأسيس جمعية (welcom diasporat) ، بدأنا العمل مع مقاولين في إفريقيا في مجال المقاولاتية الاجتماعية ،و هذا ما أعجبني، أن تكون في فرنسا و تكون لك الفرصة في العمل مع بلدان أخرى، كان المشروع في كل من السنغال، مالي ، و أنا كنت مسؤولة على تنفيد البرنامج في الجزائر بين (2017_2018)، في هذه الفترة التي فيها الجزائر ، تعرفت على المجتمع المدني ، و في نهاية المشروع ، كانت منظمة أطباء العالم (mdm)، تبحث عن منسقة مشروع ، و كان هذا يتناسب كثيرا مع تكويني و مجال اهتمامي ، الصحة الجنسية و الانجابية، العمل مع الجمعيات ، كان بداية العمل المنظمة في 2019". يرتبط العمل المأجور في الجمعيات أكثر بالمشاريع التي تمولها المنظمات غير الحكومية ، يسمح هذا للعاملين في المجال الجمعوي

[1]- pascal Dauvin, « être un professionnel de l'humanitaire ou comment composer avec le cadre imposé », op cite , p 827.

بالاستمرار لفترة طويلة في هذا المجال ، تصرح المنسقة السابقة في منظمة أطباء العالم " الأمور مترابطة بعضها ببعض ، من مشروع إلى مشروع ، طريقة عمل منظمة أطباء العالم هي أن تنقل المشروع إلى الشركاء ، و هي الجمعيات من تأجل مواصلة التسيير ، في هذه الفترة التي تم فيها تحويل المشروع إلى بستان النساء ، أنا كنت قد انسحبت من (mdm)، و واصلت العمل كمنسقة مشروع لكن هذه المرة مع (FARD) ".

العمل في الجمعيات أصبح كالعمل في المؤسسات ، أين يمكن أن يكون مجالا لتكوين سيرة مهنية ، يظهر هذا من تصريح المبحوثة " عندما أتيت إلى الجزائر، كان منت أسمع الأشخاص يقولون أنا أعمل في الجمعية، كان هذا الكلام يصدمني عادة في الجمعية لا تعمل ، بل أنت تقوم بالأعمال تطوعا ، لا نتلقى أموالا من العمل الجمعوي، ، و لا يمكن تكون لنا سيرة مهنية في هذا المجال. بعد مدة فهمت أن التطوع هو عمل الأغنياء. يجب أن يكون لك الوقت للقيان بالتطوع، يجب أم يكون لك الإمكانيات ، جميل أن تخصص كل وقتك لهذا العمل دون أن يكون لك منه دخل، لكن هذا لن يستمر طويلا ، و هذا ما تقوم به الجمعيات اليوم في دول أخرى ، إلى جانب الأشخاص المتطوعين، تضع مناصب ثابتة و مأجورة، من أجل الاستمرار في العمل. أنظر مثلا أنا أعمل هنا بتوقيت كامل، لا يمكنني فعل هذا تطوعا، إذا فعلته تطوعا ، أفعله مرة في الأسبوع. لكن ما أقوم به اليوم هو عمل، أنا أعيش من العمل الجمعوي" .

8_ مسارات بعض الفاعلين في المجتمع المدني :

8_1_ سفيان، من العمل الخيري إلى المهنية في العمل الجمعوي :

سفيان، شاب في الثلاثينيات من العمر ، يشغل حاليا منصب منسق مقر (coordinateur de cite)، بمنظمة أطباء العالم على مستوى وهران . حيث يعتبر هو المشرف على تسيير المركز و تنفيذ البرامج و المشاريع المسطرة . يعتبر سفيان المنسق الثالث في لمقر المنظمة بوهران منذ بداية التحقيق الميداني. كما أنه أول منسق رجل يكون على رأس المقر ، بعد منسقتين سابقتين .

شكل العمل الخيري بدايات انخراط الشاب في العمل الجمعوي من خلال جمعية (المعروف)، عبارة عن جمعية خيرية تم تأسيسها بين مجموعة من شباب الحي، يقتصر نشاطها على بعض الأعمال الخيرية و المساعدات المباشرة لبعض الفئات الهشة و المحتاجة في الحي، تتمثل هذه المساعدات في تقديم قفة رمضان ، تقديم المساعدات في الدخول المدرسي...الخ . الجمعية اليوم متوقفة عن العمل، مثل العديد من الجمعيات ، حسب تصريح الشاب. و يرجع سبب عدم استمرارية هذه الجمعيات إلى ما لأطلق عليه بعدم وجود رسملة (capitalisation) بنشاطاتها ، و تركز كل شيء على شخص رئيس الجمعية ، فإذا توقف هو عن النشاط تتوقف الجمعية.

في 2017 ، انخرط الشاب بجمعية "صحة سيد الهواري" SDH، كمتطوع. جمعية نشطة بوهران، نقرها بالحي الشعبي بسيد الهواري بوهران. تنشط الجمعية في عديد المجالات، و تشكل رمزا للعمل الجمعوي المحترف، و مثالا للعديد من الناشطين الجمعويين، و هذا ما صرح به هذا الشاب " أول تواصل مع الجمعية كان من أجل تكوين أعلنت عنه لفائدة المهتمين بالترميم و المحتفظة على التراث ، التحقت بالتكوين في مجال ترميم البنايات و هو مجال تخصصي في الجامعة ، عندها أصبحت مهتما بعمل الجمعية و كان لي دافع معرفة نشاطاتها و الانضمام اليها. دخلت كمتطوع مع الجمعية، و أصبحت مكلفا بعديد الأعمال ، مثل الصحة، الترميم، و أعمال أخرى صغيرة تمنحها الجمعية لأعضائها ضمن إستراتيجية مهمة تعتمدها و هي " تكوين _ عمل " (formation _ action)، أي العمل ثم في نفس الوقت التكوين .

بداية المهنية في مجال النشاط الجمعوي، كانت في 2019، داخل الجمعية من خلال مشروع تشاركي مع مركز الوساطة للصحة العقلية [1](CISM)، بوهران ، حول " الشباب من أجل السلم و الحياة"، أين تولى الشاب مهمة (مساعد منسق). تم هذا المشروع بالتنسيق و العمل مع مؤسسات مثل وزارة التربية، و و العمل نع الأشخاص و العائلات. كان الهدف من هذا المشروع هو كيف يمكن خفض العنف داخل المجتمع و في أوساط الشباب. و في سنة 2020 تولى الشاب مهمة أخرى داخل الجمعية و هي (منسق أعمال ترميم) لمدة ستة أشهر. باعتباره مختص في هذا المجال ، حيث انه يحضر شهادة ماستير في مجال الهندسة المدنية.

المهنية في العمل الجمعوي لم تتوقف عند الشاب في شغل مناصب في الميدان الجمعوي، و انما أصبح يمثل هذا المجال مشروع حياة يمكن التطور و الاستثمار فيه كأي مجال آخر. و بذلك بدأ الشاب يعمل على تطوير قدراته و مؤهلاته في مجال تسيير الجمعيات و المشاريع المتعلقة بها . حيث استطاع تشكيل سيرة ذاتية مهمة في هذا المجال، مكنته فيما بعد من الحصول على المنصب الذي يشغله اليوم في منظمة أطباء العالم . فهو يحمل :

_ شهادة منسق مشروع في الجمعيات

_ شارك في دورة تسيير مشروع

_ شهادة في مجال التسيير الاداري و المالي للجمعيات

_ الاتصال

_ شهادة في تقييم المشاريع الخاصة بالجمعيات ، حيث يعتبر هذا التخصص من التخصصات النادرة في الجزائر ، في حين هذا التخصص يدرس اليوم في الجامعات الأوربية، حسب تصريح الشاب .

_ شغل الشاب منصب أو مهمة مدير مدرسة جمعية (SDH)، حيث تضم هذه المدرسة عديد الورشات في مختلف المجالات مثل ، الخياطة، الترميم، الحدادة، النجارة... الخ. حيث صرح الشاب انه اشرف على تكوين 75 شاب، في مختلف المهن.

_ نائب رئيس جمعية صحة سيد الهواري في 2021 .

سبتمبر 2021، منسق موقع بمنظمة أطباء العالم ، بعد إعلان المنظمة عن فتح الترشح لهذا المنصب، و اجتياز مقابلة عبر skype، " قدمت ترشحي للمنصب، تم اختياري بالنظر إلى السيرة الذاتية التي احملها ". فالانضمام الى المنظمات غير الحكومية يكون على أساس عملية توظيف و انتقاء بالطريقة نفسها التي تقوم بها المؤسسات . و أن الشخص يجب أن يمتلك مؤهلات معينة ، محددة مسبقا من قبل المنظمة . عكس ما هو في الجمعيات الأخرى ، حيث يكفي الإرادة من الشخص و القدرة على تقديم المساعدة .

8_2_ العمل في الجمعيات كبديل ؟

نوضح من خلا هذا العنصر كيف أن العمل المأجور في الجمعيات، هو خيار و بديل للعديد من الفاعلين في هذا المجال ، يفضلونه عن العمل في مجالات أخرى التي يمكن أن تعتبر أنها أكثر استقرارا أو حتى تلك التي يمكن أن تصنف أنها مرموقة . "إيمان"، طبيبة عامة، متخرجة من كلية الطب كلية الطب بوهران، فازت بمسابقة التخصص الإقامي (résidanat)، لكنها بعد عام من التكوين قررت التوقف عن التكوين . مارست مهنة الطب في الجنوب، كطبيبة عامة . بعين قزام لمدة 04 أشهر . في مارس 2018، التحقت بمنظمة أطباء العالم ، مباشرة بعد العودة من الصحراء، كان هناك إعلان من المنظمة عن الترشح لمنصب "مشرف صحي" (superviseur santé)، في اطار مشروع كانت تشرف عليه المنظمة و هو "الصحة الجنسية و الانجابية" . مهمتي في المنظمة كانت هي تقديم الإرشاد و التوجيه (consulting) ،في فضاء الاستقبال الخاص بهذا المشروع[1] .

ما أقوم به ايضا في اطار المشروع هو العمل مع الوسطاء الجماعاتيين (les relais communataires)، و هم أربعة من المهاجرين من بلدان الساحل الإفريقي، ما أقوم به توجيههم و تقوية امكانياتهم من أجل تفعيل أكثر لمهمتهم . و هذا من خلال اطلاعهم على المنطومة الصحية في البلاد، و ما تقدمه من خدمات في مجال الرعاية الصحية. تكوينهم على كيفية التعامل و الاستفادة من هذه الخدمات . ما أقوم به في اطار مهامي هو ايضا : التكوين ، تنظيم الخرجات الميدانية إلى أماكن عيش المهاجرين من بلدان الساحل في وهران ، تحليل المعطيات .

[1]- في هذه المقابلة مع المبحوثة ، طلبت مني ألا أذكر اسم المكان الذي يتم فيه تقديم الاستشارة و التوجيه للنساء في إطار مشروع الصحة الجنسية و الإنجابية ، فهي ذكرت لي اسم المكان ، لكن طلبت مني ألا أكتب ذلك ، و لا أذكر في عملي . و عندما طلبت لماذا لا ترغب في ذكر اسم الفضاء ؟ أجابت أنها لا يمكن ذكر اسم مكان بسيره أشخاص دون أخذ إذنهم ، خاصة و أن المشروع لازال قائما و لا يزال يستقبل الجمعيات المحلية الناشطة في المشروع . تمت هذه المقابلة في أحد المقاهي العمومية بوسط المدينة ، استجابة لطلب المبحوثة في اختيار مكان إجراء المقابلة . لم يكن المكان ملائما كثر نظرا للضجيج و امتلاء الفضاء ، فعملت جاهدا على تسجيل المعلومات المهمة ، من خلال الكتابة و بالاستعانة بمسجل الصوت ، طبعا بعد إذن المبحوثة و موافقتها .

هذه المنصب الذي شغلته في المنظمة هو منصب جديد ، تم استحداثه مجددا ، يعني لم يتم شغله من شخص آخر من قبل ، بذلك كانت المهام المتعلقة بهذا المنصب مهام واقعية ، متعلقة بما نتعامل معه في الواقع ، فأقوم بإعداد الخارطة الصحية و الاجتماعية ، و التي تضم الوحدات الصحية الجوارية و المتعددة الخدمات ، المستشفيات، الأطباء و مسؤولي المصالح الصحية . بالنسبة للخارطة الاجتماعية نحدد الجمعيات التي يمكن التعامل معها في هذا المجال ،و أضع قائمة لها . من بين هذه الجمعيات تلك التي تهتم بالمساعدات الاجتماعية ، بالادماج المهني و الاجتماعي ، المرافقة الصحية ، و معرفة ما هي الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات ، و توجيه بعض الأشخاص نحوها للاستفادة من خدماتها . تتميز المنظمات غير الحكومية، بتقسيم صارم للعمل و بتراتبية و هرمية في المهام التي تضطلع بها. فبعد أن شغلت المبحوثة منصب "مشرفة صحة "، لمدة سنة ، عرض عليها منصب آخر و هو " منسقة صحة للمنظمة في الجزائر" ، يعتبر هذا المنصب حسب تصريح المبحوثة أكثر أهمية من المنصب السابق ، و نظرا لأهميته و للشروط التي يجب توفرها لشغل المنصب لم تجد المنظمة المترشح الذي تتوفر فيه المؤهلات المطلوبة، حسب تصريح المبحوثة " المنصب كان شاغر لفترة ، أنا بم أكن جاهزة للمنصب في هذه الفترة ، أنا كانت لي خبرة صغيرة في ميدان العمل في المنظمات غير الحكومية و هي سنة ، في حين يطلب في شغل هذا المنصب ما يفوق أربع أو خمس سنوات خبرة في هذا المجال ، لكن باعتباري طبيبة، و تكونت عندهم، فعرضوا عليا المنصب أحسن من أن يأتي شخص آخر مجهول لا يعرفونه و قد يقعون في سوء تفاهم معه " . لذلك تعتمد المنظمة على طريقتين في توظيف المرشحين لشغل المناصب التي تعلن عنها، و هي طريقة التوظيف الخارجي ، أي الإعلان للجمهور عن فتح الترشح لمنصب معين ، أو التوظيف الداخلي ، من خلال ترقية الأشخاص العاملين في المنظمة لمناصب أخرى، نظرا لكفاءتهم و أيضا نظرا لمعرفتهم بميدان العمل .

بعد تجربة العمل المأجور مع منظمة اطباء العالم، "كمشرفة صحة"، خاضت هذه الأخيرة تجربة في العمل التطوعي خارج الوطن و كان هذا تصريحها " يعد ان قدمت استقالتي ، أردت أن آخد وقتا قبل الانطلاق في عمل آخر، في هذه الفترة اتصل بي أحد الأصدقاء و هو من الكوديفوار، سبق و ان اشتغلت معه في المنظمة و كان يشغل منصب "مشرف ميدان" (superviseur terrain)، أنشأ جمعية لمساعدة النساء و توجيههن في ما يتعلق بالصحة الجنسية و الإنجابية ، و طلب مني المساعدة في هذا المجال ، فانتقلت إلى هناك و عملت كمتطوعة في المشروع لمدة شهران ، لكن تزامنا مع الأزمة الصحية و أثرها على حركة الطيران ، بقيت هناك لمدة ستة (07) أشهر ".

أن تفضل أن تكون أجيرا في الجمعيات و المنظمات غير الحكومية ، تستلزم من المهتم بهذا المجال ألا يكون فقط لدية من المعارف و المؤهلات ما يمكنه من شغل المنصب ، و لكن أن تكون لدية شبكة علاقات مع مختلف الفاعلين في هذا المجال شكلها بوجوده في هذا الميدان ، تسمح له بالتواجد كمرشح مفضل في هذا الحقل . و هو الأمر الذي حدث مع المبحوثة حيث استطاعت بعد استقالتها من منصب منسقة صحة في منظمة أطباء العالم من الانتقال إلى العمل في منصب آخر في أحد الجمعيات المحلية كمستشارة . " بعد تحقيق ميداني قمت به مع الجمعية حول العنف ضد النساء اتصلت بي مجددا العضو في

الجمعية من أجل أن أنضم إليها للعمل معها في إطار مشروع آخر مع أحد المنظمات غير الحكومية، حول النساء المعنفات، المشروع كان كبيرا ، أنا اليوم أعمل في المشروع ، ليس لديا منصب محدد ، ما أقوم به هو تسيير ميزانية مخصصة لتمويل مشاريع لدى الجمعيات ، كنت مسؤولة على متابعة انجاز هذه المشاريع " ، تواصل المبحوثة بعد سؤالها عن إذا كانت هذه أخر مهمة لها مع الجمعية ؟ " لا أنا اليوم مع الجمعية لكن حول مشروع آخر ، هذه المرة ليس كمتطوعة ، و لكن كأجيرة (salarie)، أما مسؤولة عن المنهجية و نوعية المداخلات ، و نقصد بالمنهجية ما هي النشاطات التي نقوم بها و ما هي الطريقة نقدمها بها ". فالجمعية التي تعمل بها المبحوثة اليوم ، كانت من قبل أحد شركاء منظمة أطباء العالم ، في الفترة التي كانت تشغل فيها المبحوثة نفسها مهام بالمنظمة . كما أنه قبل أن تعمل المبحوثة مع الجمعية المحلية (FARD) ، بصفة أجيرة ، سبق لها و أن اشتغلت معها كمحققة في مشروع حول النساء المعنفات، و اشتغلت أيضا مع نفس الجمعية بصفة متطوعة كما هو في التصريح أعلاه. تلجأ الجمعيات و المنظمات لهذا النوع من التوظيف، بالرجوع إلى شبكة علاقاتها في كثير من الأحيان من أجل ضمان التحكم في تسيير مشاريعها و تفادي أي وضعيات أخرى ، و هذا ما عبرت المبحوثة في تصريحها " ما يجيبوش واحد يحصلوا معاه".

مسار المبحوثة لم يتوقف عند هذا الحد ، بل هي دائما في البحث عن عمل في إطار الجمعيات و المنظمات غير الحكومية ، خبث صرحت " ترشحت لمنصب عمل في الصليب الأحمر، في أحد المقاطعات التابعة لفرنسا ، ترشحت لمنصب "مكلف بالنشاطات"، تم قبولي . لكن حتى استطيع العمل هناك يجب الحصول على ترخيص من السلطات الفرنسية ، الشيء الذي لم يحصل ". واصلت المبحوثة في هذا السياق " أنا اليوم أرغب في العمل في منطقة الشرق الأوسط، أو في إفريقيا في مجال المنظمات غير الحكومية". يبرز هذا كيف أن العمل في الجمعيات و في المنظمات غير الحكومية قد يصبح حقيقة بديل للأشخاص المنخرطين في هذا المجال، بدل البحث عن وظيفة أو عمل ثابت رغم امتلاكه المؤهلات و الفرص لذلك .

8_3_ العمل في الجمعيات هو أيضا إلتزام :

في تصريح لأحد الناشطات في العمل الجمعوي " انا لديا مسار طويل نوعا ما ، أنا عشت في مناطق عديدة، عشت في ليبيا، عشت في تونس، كمت في تواصل مع مجموعات عديدة و رأيت أشياء كثيرة. في الأول الأمر كان هذا بالنسبة لي عمل (التواجد في الجمعية)، عندما اتصلوا بي من أجل انجاز مشروع ، أنا لديا تكوين في تسيير المؤسسة، لكن هذا عمل بكل بساطة، عندما بدأت عرضوا عليا منصب رئيسة مشروع، و الاشراف على انجازه على الميدان، و عندما نكون في اتصال مع المجتمع المستهدف لا نعرف ما الذي يجب فعله من الذي لا نفعله....، و عندما تسمع لقصص الناس و كيف وصلوا إلى الحالة التي هم فيها ، و العنف الذي تعرضوا له ، تعلمت ألا أحكم على الناس، و ألا أحتقرهم ، و تعلمت ألا أعطيهم دروسا في الدين أو ما شابه ذلك، تعلمت أن أسمع لهؤلاء الأشخاص، و إدراك كيف يمكن مساعدتهم، حتى لا يسقطون في الحلقة المفرغة للإدمان، الدعارة. و خلال كل هذا المسار نحن نتكون، في كل مجالات المرافقة، أنت رأيت ذلك ، هذه المرة كان في الجانب النفسي، المرة القادمة يمكن أن يكون حول الهجرة غير الشرعية، كيف يمكن انجاز مشاريع للحصول على التمويل ...الخ. إذا بالنسبة لي هذا عمل ، لكن عندما نصبح في تواصل مع السكان يصبح العمل بالنسبة لنا مطلبا للخروج من منطقة الرفاهة التي

نكون فيها ، أنا و أولادي نعيش جيدا الحمد لله ، هناك أشخاص ليس لديهم أي شئ، فنحن بحاجة إلى التطوع في العمل الجمعوي حتى نستطيع مساعدة هؤلاء الأشخاص ".

من خلال هذا التصريح ، نلاحظ كيف أنه ولوج العمل الجمعوي بصفة تعاقدية ، أي كأجير ، له منصب و مهمة محددة يقوم بها في الجمعية مقابل أجر . لكن الذي قد يحدث ، هو أن يصبح هذا العمل المحدد بشكل صارم و دقيق ، و الذي يتطلب منك أن تحافظ على مسافة بينك و بين الآخر، ميدان التزام و نضال اجتماعي و انساني. في العمل الجمعوي يتحول مفهوم العمل ، حيث يصبح العامل أو المتعاقد جزءا من المهمة و من المجتمع المستهدف، يسهل عليه هذا الوضع الانتقال من صفة المتعاقد، إلى المتضامن ثم المتطوع. يظهر هذا التحول في أول تجربة لها مع أحد الحالات التي أشرفت على مرافقتها ، و كيف أن هذه الحالة غيرت من تصورها لعملها و لمهمتها و كيف دفعتها للعطاء أكثر في الميدان.

كما أننا نجد هذا الانتقال من العمل المأجور، إلى التطوع، يمكن أن نقف على الات عكسية ، أي من العمل التطوعي إلى العمل المأجور . كما أننا نجد حالات ذهاب و إياب بين وضعية المتطوع و وضعية المتعاقد . كما هو في حالة (**ايمان**) . التي بدأت متعاقدة مع منظمة أطباء العالم ، ثم متطوعة في الكوديفوار في أحد الجمعيات ، ثم متعاقدة في مهمة تحقيق ميداني مع جمعية (fard)، ثم متطوعة مع نفس الجمعية ، لتعود بعد ذلك إلى وضع المتعاقدة مع نفس الجمعية .

لكن هذا الخاصية المرنة للعمل المأجور في المجال الجمعوي، في الانتقال بين الوضعين ، التعاقدي و التطوعي أو العكس، أو التداخل بينهما في حالات أخرى، ينم على نوع من الهشاشة التي تميز العمالة في هذا المجال.

8_4_ العمل المأجور في الجمعيات، مرونة أم هشاشة؟

" العاملون المأجورون في المجال الجمعوي هم بالخصوص أكثر عرضة للهشاشة في العمل و العمل الجزئي بدوام قسري .كما أنهم أكثر عرضة من العاملين في القطاع الربحي لعدم شمولهم بأية اتفاقية جماعية سارية "[1].

في مقابلة مع احد العاملات المأجورات في هذا المجال و هي تشغل منصب مختص نفساني ، تصرح " أنا أعمل بأجر، لكن ليس أجرا مهما جدا، كما أن أجري مرتبط بالمشاريع التي تحصل عليها الجمعية. في المقابل أنا لا أعمل كل الوقت ، أشتغل فقط في المساء ، و في أيام محددة، إلا إذا كان هناك نشاط ما، في هذه الحالة عليا الحضور طيلة اليوم، حسب مدة النشاط[2]". تعمل هذه الأخيرة كمختصة نفسية في الجمعية ، تهتم بالنساء المعنفات التي تأتي للجمعية ، تنظم فرق محادثة بين النساء ، تطلق عليها تسمية " علاج المجموعات" (la thérapie du groupe)، تنظم هذه المجموعات في نقر الجمعية ، أو في فضاء آخر عادة يكون (بستان النساء). يكون هذا اللقاء مرة في الأسبوع . تحضر النساء ، و يبدأن في الحديث عن يومياتهن، بطريقة تلقائية و بكل حرية و حميمية. من بين مهام المختصة النفسية أيضا مقابلة النساء المعنفات في مقر الجمعية بطريقة منفردة، و تنظيم

[1]- Mattieu Hély, « le travail salariée associatif est_il variable d'ajustement des politiques publiques ? », informations sociales, 2012, N° 172, p 34_42, Cairne.info mise en ligne le 27/09/2012.

[2]- تم الحصول على هذا التصريح من المبحوثة في مقابلة غير مباشرة ،

لقاءات حصص متابعة حسب كل حالة .، كما تهتم أيضا بمتابعة الحالة النفسية للمرأة و مرافقتها حتى بعد انتهاء الحصص في الجمعية.من خلال الاتصال بها عبر الهاتف.

يرى العديد من المأجورين في العمل لجمعوي، أن المرونة في العمل وما يمكن أن يحضون به من وضع خاص و مكافئات هو تعويض عن الأجر الزهيد الذي يتلقونه " اكرامية العمل"[1](le don de travail)، فهم يخصصون وقت معين للعمل فمثلا فقط في الفترة الصباحية، أو أيام قليلة في الأسبوع ، مرتبطة بمهام يقومون لفترة محددة، ينتهي التزامهم بمجرد انهاء المهمة. لكن هذه المرونة في العمل، تحمل في داخلها ايضا هشاشة تهدد عقود عملهم باستمرار.و هذا ما يظهر من تصريح المختصة النفسانية ذاتها " كانت لي فرصة للعمل في مكان آخر، لكنني اخترت الجمعية ، تناسبني كثيرا طريقة و توقيت العمل، لكن ...(توقفت عن الحديث ، ابتسمت، (تعابير وجه فيها نوع الأسف)، نقول الحمد لله" ،كانت حاضرة رئيسة الجمعية و عقبت على كلامها " نعم كانت لها فرصة للعمل ، لكن فضلت البقاء معنا، لذلك كلما يكون لدينا مشروع نقحمها فيه لنعوضها ". فالمختصة النفسية ليس لها أجر ثابت تتقاضاه كل شهر مقابل العمل الذي تقوم به، أو لا يمكن حتى أن نطلق عليه تسمية أجر ، و هذا ما صرحت به " لا يمكن أن نقول أنه أجر..." شارحة لي أكثر وضعيتها المهنية. فهي يمكنها أن تتقاضى مقابلا ماليا عن عملها في الحالات التي تستطيع فيها الجمعية الحصول على بعض المشاريع و دراسات الخبرة من المنظمات الدولي، كتعويض لها على الجهد الذي تقدمه في الجمعية.

يكون لهذا الوضع الهش في حالات أخرى، تداعيات كبيرة و قاسية على العاملين بأجر في هذا المجال، مثال على ذلك ما تعرضت له بعض العاملات ،يشغلن مهمة "وسيط جماعاتي(ralais communautaires)"، بعد أن عجزت الجمعية عن دفع أجورهن، بسبب توقف تعاونها مع أحد المنظمات غير الحكومية التي كانت تدعمها . اتصلت بي أحداهن " المتصلة: هل تعلم اسماعيل ، لقد تغيرت الأمور كثيرا مع الجمعية . سألتها : لماذا ؟ المتصلة: (mdm)، لم تعد تريد أن تدفع لنا الأجور، لقد فرضت علينا شروطا أخرى في العمل، علينا أن نعمل كل يوم ، و علينا أن نتحمل نحن مصاريف التنقل ، و مصاريف مجموعات المحادثة التي ننظمها مع النساء في البيت (الحلويات و العصائر). الأمور لم تعد كما كانت مع تغير المديرة. نحن اليوم متوقفون عن العمل، قال لي رئيس الجمعية سيتم إعادتنا بعد شهرين أو ثلاثة أشهر. ثم أضافت : أنا كنت أتصل بك من قبل لمساعدة أناس آخرين ، أنا اليوم اتصل بك لمساعدتي، إذا كانت هناك جمعيات

[1]- Laura Nirello, lionel Prouteau, « des salaries associatifs moins payés ? », travail et emploi, édition DARES , 2016, N° 148,p 31_54, mise en ligne le 1 octobre 2018, consulté le 24 juillet 2023 , http/ travail emploi.revue.org,

أو فاعلوا خير ، تذكرني، ليس لدي أي مدخول ، أتدري أنا مهددة بالطرد من البيت بسبب عجزي عن دفع الإيجار ... (بكاء)..."[1] .

الهشاشة في هذا الميدان هي تراتبية، هناك من يفقد عمله في الجمعية ، لكن يستطيع الانتقال إلى التطوع، دون أن يكون لذلك أثر كبير على وضعه، و هو الأمر الذي حصل مع الطبيبة ، حيث اذا انتهت علاقة العمل يمكن أن تتحول إلى علاقة تطوع ، و الاستمرار في العمل مع الجمعية. لكن في حالات أخرى ، قد يتعذر على الشخص الاستمرار في الجمعية اذا فقد الأجر، و يحدث هذا عادة مع الفئات الأكثر هشاشة، و هي فئات ليس لديها مؤهلات علمية و مهنية تسمح لها بالمنافسة في سوق العمل، مما يؤزم وضعها أكثر في حالة التخلي عنها . و هو ما حدث مع الوسطاء الجماعاتيين. حيث صرحت إحداهن " طلبت مني الجمعية البقاء معها و مواصلة العمل كمتطوعة ، ... لا يمكنني ذلك ".

9_ المهنية ، أرضية لشراكة فاعلة :

تحدث المهنية في العمل الجمعوي مع مرور الوقت و العمل اليومي تقاربا بين مشروع الجمعية السياسي ، و المسار الفردي للأجير، التي تسمح في ما بعد بتشكل ما يطلق عليه "المتعة في السرور " ، التي تحدث من خلال الشعور بالرضى الكبير لدى العمال الأجراء في الجمعيات[2] ، بالعمل الذي يقدمونه، و بطريقة العمل ، الأكثر ديناميكية و نفعية اجتماعيا و انسانيا هذا الشعور بالرضى ، و الرغبة في العطاء لدى العامل بأجر في الجمعية لديه تأثير كبير على تفعيل دور الجمعية أكثر في المجتمع و في قضايا الشراكة مع فاعلين آخرين في الميدان بما فيها المؤسسات الحكومية.

من بين صور هذه الشراكة الفاعلة بين الدولة و الجمعيات التي تعتمد العمل المأجور ، اشراك أحد أعضاء الجمعيات في ما يسمى ب "الخلايا الجوارية"، في مديرية النشاط الاجتماعي . يعمل عضو الجمعية مع المديرية كوسيط ، يساعدها في الوصول إلى النساء و الفتيات في الأحياء الفقيرة و المعزولة. من تقوم بهذه الوساطة هي عضو في جمعية شوقراني ، و تشغل أيضا مهمة "وسيط جماعاتي" في الجمعية. تمتلك هذه الأخيرة خبرة كبيرة في العمل الجواري ، هذه الخبرة كانت عنصرا مهما بالنسبة لمديرية النشاط الاجتماعي في الاعتماد عليها من أجل تفعيل أكثر لعملها . تنسق و تعمل هذه العضو مع المديرية بشكل تطوعي ، أو دون مقابل ، حسب ما صرحت به " أنا أتلقى أجري من الجمعية ، مديرية النشاط الاجتماعي لا تدفع لي شيئا" . فلا يمكن لهذه الأخيرة تكوين كل هذه الخبرة، و بذل كل هذا الجهد لو بقيت فقط في التطوع ، حيث صرحت،" لا يمكنني القيام بهذا العمل دون مقابل ، أنا لديا مصاريف و تنقلات من مكان لأخر ، ومن إدارة لأخرى من أجل مرافقة النساء التي تكون في

[1]- كان هذا الاتصال الهاتفي أيام قبل رمضان ، بالإضافة إلى توقيفها في العمل ، كانت تمر هذه الوسيط الجماعاتي بظروف عائلية صعبة. و نظرا لتردي وضعها لاجتماعي اتصلت بي مرة أخرى لمساعدتها في كسوة العيد لولدها " عندي زوج ولاد ، عاوني نعيد غير لواحد معليش، إذا تعرف جمعيات و لا ناس خير " .

[2]- Nadia Bellaoui et Marie lamie, « les associations lieu de réinvention du travail », Mouvement, 2015, N°81, p 71_76, mise en ligne sur cairn.info le 19/02/2015, http : //doi-org.sndl1.arn.dz.

حاجو لمساعدة". فاعتماد العمل المأجوى في الجمعيات قد يكون أحد العناصر التي تمنح للجمعيات وضعية قوية في التعامل مع المؤسسات الحكومية من اطار مشاريع شراكة ، أو من أجل تنفيد برامج حكومية.

تشكل الوساطة في حد ذاتها شكل من أشكال الشراكة غير المباشرة بيت الجمعية و المؤسسات و الإدارات العمومية،حيث ما تقوم به الجمعيات من وساطة بين الادارة و الأشخاص الذين يكونون في حاجة لمساعدة، يكون من خلال الثقة التي تضعها الادارة في هذه الجمعيات أو في اعضائها كمساعد على تقديم الخدمة العمومية، يظهر هذا جليا في تصريحات هؤلاء الفاعلين و الفاعلات كيف أنهم من خلال عمل الوساطة و تدخلهم أمام الإدارات و المؤسسات الحكومية ، يستطيعون المساعدة في تسوية عديد الوضعيات و الحالات الاجتماعية العالقة . فهناك من يتوسط أمام المحاكم من أجل المساعدة القضائية التوسط أمام مصالح الحالة المدنية من أجل استخراج وثائق للطفل بالنسبة للأمهات العازبات، التوسط في المؤسسات الاستشفائية من أجل التوجيه و الحصول على العلاج...الخ. يقوم بهذا العمل أعضاء في الجمعيات ، يتقاضون مقابلا على هذا العمل (أجراء)، لديهم تكوين و خبرة مميزة في هذا المجال .

الأيام الدراسية، و الورشات التكوينية و الملتقيات التي تنظمها الجمعيات ، تشكل ايضا فضاء للشراكة مع المؤسسات الحكومية. فحتى و إن لم تصل هذه الشراكة إلى مستوى المأسسة و الرسمية في التعاون ، إلا أنها تشكل فرصة للإحتكاك بين مختلف الفاعلين في ميدان ما ، تساعد في ما بعد في انشاء شبكة علاقات، التعرف على الامكانيات و القدرات التي يمتلكها كل فرين، ينتج عنها في ما بعد حالات تعاون و شراكة في غالبيتها غير رسمية ، تقيمها الجمعيات الفاعلة على أنها فعالة. ففي أحد الملتقيات التي نظمتها جمعية (FARD)، لعرض حوصلة مشروع "معهن"، حضر في الملتقى ممثلين عن مؤسسات رسمية تهتم بسياسات الاندماج المهني ، من بينها ممثلة عن "دار المرافقة "[1]، حضرت هذه الأخيرة للملتقى الذي نظمته جمعية (FARD) عرضت سياسة المؤسسة ، و دورها المهم في مساعدة الأشخاص على ايجاد عمل أو تكوين يتوافق و قدراته و مؤهلاته، " عملي يتمثل في أنني استقبل طلبات العمل، و في المقابل لديا قائمة المؤسسات التي تبحث عن عمال، ما أقوم به هو أن أتصل بالشخص حسب الترتيب، و أوجهه إلى المؤسسة، قد لا يكون منصب العمل متوافقا مع شهادة الشخص ، لكنه يمكنه أن يقوم به. كما يمكن أن أوجه الشخص الذي يرغب في تكوين ما إلى المؤسسة المكونة، أتصل بالمؤسسة و أتوسط له من أجل تسجيله في المجال الذي يريده ". هذه المؤسسة لا يجمعها شراكة رسمية مع الجمعية ، لكنها تتعاون مع الجمعية من أجل مساعدة خاصة النساء من الفئات الهشة على ايجاد عمل أو الاستفادة من تكوين ترغبن فيه. حضورها كان مهما جدا ، إلى درجة أنه بعد انتهاء الحصة الصباحية ، توجه لها العديد من الحاضرين من جمعيات و مستفيدات لطلب المساعدة و التوجيه.

"شبكة القابلات " ، و هي مجموعة من القابلات تشتغل في القطاع العام ، يتم التعامل معها من خلال ارسال المستفيدات من خدمات الجمعية . إلى القابلة في القطاع من أجل الاستفادة من الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الصحي

[1]- دار المرافقة : هيئة تابعة لوزارة التكوين و التعليم المهنيين ، هدفها الأساسي يتمثل في تقديم المرافقة و التوجيه اللازم للشباب المتربص الراغب في اقتحام عالم المقاولاتية .

العام. و هذا ما صرحت به أحد الفاعلات الجمعويات " شبكة القابلات، شبكة جد مهمة بالنسبة لنا ، ما نقوم به هو أننا نوجه النساء إلى المؤسسات الصحية العمومية التي تتواجد بها إحدى هذه القابلات التي تقبل التعاون معنا. القطاع الصحي العام يقدم خدمات مهمة في مجال الصحة الجنسية و الإنجابية، من خلال هذه الشبكة نساعد النساء على الاستفادة من هذه الخدمات و نسهل وصولهم إليها، هذه الطريقة في التعاون غير رسمية ، لكني أجدها جد فعالة، لقد تمكنا من مساعدة عدد كبير من النساء ". يشرف على تشكيل هذه الشبكة من القابلات و التنسيق معها لاستقبال النساء "وسيط جماعاتي" ، تعمل مع منظمة أطباء العالم ، و هي أيضا قابلة متقاعدة من القطاع العام . تنظم هذه القابلة أيام للفحص للنساء في ما يتعلق بالصحة الجنسية و الإنجابية لهن،تتم عملية الفحص في مقر أحد الجمعيات التي تعمل مع منظمة أطباء العالم ، و إذا كانت هناك حالات تستدعي الرعاية أكثر ، يتم توجيهها إلى شبكة القابلات المتعاونة معها لإجراء الفحوصات اللازمة. تلعب هذه الأخيرة دور الوسيط بين الجمعية و القابلات في القطاع الصحي العمومي ، و تقدم خدمة مهمة في مساعدة النساء من الفئات الهشة في الحصول على الفحوصات و الرعاية الصحية اللازمة التي تقدمها الدولة .

الفصل الثاني :

مأسسة شراكة المجتمع المدني .

1_ إشراك المجتمع المدني، إستراتيجية مقررة من أعلى :

إشراك المجتمع المدني أو الجمعيات بالخصوص في السياسات العمومية، هي أيضا إستراتيجية من الدولة ، تحاول من خلالها إقحام المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار ، و لتفعيل هذه السياسة اعتمدت الدولة العديد من الآليات من بينها إنشاء مؤسسات خاصة بالمجتمع المدني كالمرصد الوطني للمجتمع المدني ، المجلس الأعلى للشباب ، بالإضافة إلى إصدار القوانين و اللوائح الخاصة بضرورة إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية .

1_1_المجتمع المدني ، مأسسة المشاركة :

بداية بروز "صناعة "[1]حقيقة للمشاركة كان بإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني ، حيث جاءت الإشارة إليه على مستوى أعلى نص قانوني ، و هو الدستور الجزائري الجديد الصادر في 30 ديسمبر 2020، نص المادة 213 التي تنص على إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني " المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يقدم المرصد آراء و توصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني . يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية و المواطنة و يشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق التنمية الوطنية . يحدد رئيس الجمهورية تشكيلة المرصد و مهامه الأخرى"[2].

وجود نص قانوني في الدستور الجزائري حول انشاء هيئة خاصة بالمجتمع المدني ، يشير هذا إلى الأهمية التي بدأت توليها السلطة لمثل هذه التنظيمات . و النص عليها في أعلى وثيقة رسمية في البلاد يعكس ذلك . الشئ الذي لم نراه في الدساتير السابقة. فما هو المرصد الوطني ؟ و ماهي صلاحيته ، و كيف يتم تعيين تشكيلته التي من المفروض ان تكون من الفاعلين في المجتمع المدني؟ و لماذا هذا الاهتمام به في هذه الفترة ؟

جاء المرسوم الرئاسي رقم 21_139، المؤرخ في 29 شعبان 1442، الموافق ل 12 أبريل 2021[3]. خاصا بالمرصد الوطني للمجتمع المدني ، حدد هذا النص القانوني تشكيلة المرصد، طريقة تعيينها، مهامه الموكلة له ، و طريقة سيره و عمله و علاقته بالمؤسسات الأخرى .

عرفت المادة 2 في الفقرة الأولى من المرسوم على أن المرصد " مؤسسة استشارية لدى رئيس الجمهورية " ، و هو نفس التعريف الذي جاء في الفقرة الأولى من المادة 213 من الدستور . إلا أنه جاء في الفقرة الثانية من نفس المادة " المرصد إطار للحوار و التشاور و الاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني و تأدية مهامه " . من خلال نصوص المادتين ، نلاحظ انها حددت مفهوم المرصد من خلال المهام الاستشتارية التي يضطلع بها . و التي من بينها : تقديم الأراء و التوصيات ، فضاء

[1]- Guaullaume Gourgues, « les pilote invisible de la participation publique (le fichier des 11000) et la démocratie participative en région Rhône-Alpes » , gouvernement et action publique, presse de science po, 2016/2 vol, p 52.

[2]- الجريدة الرسمية العدد 82 ، الصادرة في 15 جمادى الأولى 1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020 م .

[3]- الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة في 06 رمضان 1442، الموافق ل 18 أبريل 2021 م.

للحوار ، الاستشراف ، كما يهتم المرصد بوضعية المجتمع المدني و كل ما من شأنه أن يساعد على تطويره . و منح صفة الاستشارية للمرصد ، يعني أنه مؤسسة تقدم أرائها ، و ملاحظاتها و توصياتها ، للجهات الوصية ، دون أن تكون لها سلطة اتخاذ أي قرار في هذا المجال .

و حول مهام المرصد ، اشتملت المادة 4 من المرسوم الرئاسي 21-193 على غالبية هذه المهام ، تتلخص معضمها في العمل على ترقية مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة و تعزيز دوره في المشاركة في اعداد السياسات العمومية . كما يقدم المرصد توصياته للسلطات المختصة لتحسين ظروف عمل مؤسسات المجتمع المدني و كل رفع الحواجز و العراقيل التي تعيق فعاليته و نشاطه في الميدان .

في هذا المرسوم ، لم يتطرق المشرع إلى تعريف واضح لمفهوم المجتمع المدني ، ما المقصود بالمجتمع المدني، و ما هي المؤسسات التي تدخل ضمن المجتمع المدني .

من خلال نص المادة أعلاه ، المجتمع المدني يتكون من : الجمعيات ، النقابات ، المنظمات الوطنية ، المنظمات و المؤسسات المدنية. أضافت المادة، الكفاءات الوطنية من المجتمع المدني ، دون تحديد كيف يمكن اختيار هذه الكفاءات و على أي أساس؟و ما هي التنظيمات المعنية بهذا الخيار ؟ . اعتبرت في هذه المادة أن المؤسسات المدنية جزء من المجتمع المدني ، و التي قد تشمل الإدارات ، الجامعات ، وكل المؤسسات التي تحمل الطابع المدني . شمل الغموض بعض المصطلحات ، فعندما تنص المادة على 30 عضوا من الجمعيات ، تفرق بين نوعين من الجمعيات، جمعيات وطنية ، و الجمعيات المعترف لها بالمنفعة العمومية، هذه الأخيرة قد يقصد بها المشرع الجمعيات التي تنشط على المستوى المحلي . و التي تختلف عن الجمعيات الوطنية بمجال نشاطها ، و اجراءات تأسيسها و اعتمادها . لكن المادة لم تشر إلى هذه الخصوصية (المحلية) ، و أضافت عبارة (المعترف لها بالمنفعة العمومية)، مع علم أن شروط تأسيس الجمعيات، يجب ان تكون تهدف إلى تحقيق منفعة عمومية ، و هذا ما جاء صراحة في نص المادة الثانية (2) من القانون 12_06 في فقرتها الأخيرة " غير انه يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها و أهدافها ضمن الصالح العام ... "[1] .

ما يمكن ملاحظته أن المشرع استبعد من بين مؤسسات المجتمع المدني ، المنظمات غير الحكومية . و لم تكن لها أي اشارة في تشكيلة المرصد . و قد يعود هذا لعدة أسباب ، هي أن السلطة أرادت تعطي الطابع الوطني لهذه المؤسسة ، و تستبعد أي احتمالية لوجود فاعلين ينتمون لمنظمات دولية . مع العلم أن هذه المنظمات تمتلك الترخيص القانوني للعمل في الجزائر و يشتغل ضمنها شبان جزائريين دوي كفاءات عالية في العمل الميداني و المساعدات الإنسانية . كما أنها تحمل مشاريع ذات منفعة عمومية ، فقد نجد هذه المنظمات تنشط في مجالات الصحة ، و المساعدة على تحسين ظروف استفادة السكان من هذه الخدمات التي تقدمها الحكومة. منظمات تنشط في مجالات التنمية المستدامة ، منظمات تنشط في المجال البيئي ، غالبية هذه المنظمات تمتلك مكاتب و منسقين في الجزائر ، و تقدم خدمات مهمة . مع الإشارة إلى أنه في الفقرة الأخيرة من المادة 4 من

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 ، الصادرة في 21 صفر 1433، الموافق ل 15 يناير 2012.

المرسوم الرئاسي نفسه أشارت إلى أنه من بين مهام " ترقية التشاور و التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة، بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية " . فمصطلح الهيئات الأجنبية المماثلة غير واضح جيدا ، فهل يقصد به المشرع المنظمات غير الحكومية ؟ أم يقصد به السفارات الموجودة بالجزائر ، باعتبار أنها تعلن على مساعدات و منح للمجتمع المدني من أجل مساعدته على تحقيق و انجاز بعض المشاريع . و تشترط على أن تتم هذه الشراكة و التعاون تحت و صاية و اذن وزير الخارجية . فالمرصد لا يمتلك الارادة الكاملة و الحرية في التعامل مع هذه المؤسسات دون استشارة السلطات الرسمية المختصة.

فيما يتعلق بالتشكيلة البشرية للمرصد ، فإنه كل الأعضاء في المرصد يتم تعيينهم بما فيهم رئيس المرصد الذي يعين بموجب مرسوم رئاسي طبقا لنص المادة 5و 6 من المرسوم أعلاه[1].

توضح المادة 6 شكل هذه التركيبة ، حجمها ، و توزيعها .يبلغ مجموع أعضاء المرصد 50 عضوا ، مع وجوب احترام المناصفة بين الجنسين أي أنه 25 عضوا من الجنس نساء (شابة) ، و 25 عضوا من الجنس ذكور (شاب) . يشترط في الأعضاء أن يكونوا من الشباب ، حسب نص المادة 7 من نفس المرسوم ، التي حددته وفق المتغير البيولوجي و هو أقل من 40 سنة " يعتبر شابا في مفهوم هذا المرسوم كل من لم يتجاوز سنه أربعين (40) سنة " . تشترط المادة ألا يتجاوز سن الأعضاء من الجنسين 40 سنة. وزعت المادة 50 عضوا كما يلي :

_ **30 عضوا** من الجمعيات ، موزعة كما يلي :

عشرة (10) جمعيات ذات الطابع الوطني ، تختلف هذه الجمعيات عن الجمعيات الأخرى في اجراءات تأسيسها و اعتمادها، تركيبتها البشرية ، بالنسبة لتأسيسها ، تعتبر وزارة الداخلية هي الهيئة المختصة بالنظر في تأسيس الجمعية ، و هذا ماجاء في نص المادة 7 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012،[2] المتعلق بالجمعيات " يخضع تأسيس الجمعية إلى تصريح تأسيسي و إلى تسليم وصل تسجيل . يودع التصريح التأسيسي لدى : _ الوزارة المكلفة بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات "[3]. الجهة المختصة بالنظر فيما مدى مطابقة الجمعيات الوطنية للقانون ، و منحها الاعتماد هي وزارة الداخلية . **ملاحظة** : مع العلم أنه في الدستور الجديد الصادر في 30 ديسمبر سنة 2020، في المادة 53 منه تم اعتماد مبدأ التصريح فقط بالنسبة للجمعيات حتى تعتبر أنها معتمدة ، دون انتظار رد الإدارة، ملغيا بذلك حتى الآجال القانونية التي جاءت في المادة الثامنة (8) من القانون 12_06 ، المتعلقة بالفترة التي تمنح للإدارة للنظر و التحقق في مدى مطابقة أهداف الجمعية للقانون لهذا القانون ، و منحها الاعتماد من عدمه، و التي كانت بالنسبة للجمعيات الوطنية ستون يوما (60 يوما) ، ابتداء من يوم إيداع التصريح بتأسيس الجمعية[4] . بالنسبة لتشكيلة الجمعيات الوطنية ، يشترط القانون على هذه الجمعيات أن يكون عدد الأعضاء المؤسسين خمسة و عشرون (25) عضوا. أي الأعضاء الذين يجب حضورهم في الجمعية العامة ، دون احتساب

[1]- الجريدة الرسمية العدد 29 ، 18 أبريل 2021، ص 13.
[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 2، الصادرة في 21 صفر 1433، الموافق ل 15 يناير 2012، ص 33.
[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2 ، ص 35.
[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 82، الصادرة في 15 جمادى الأولى 1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020 م، ص 14.

الأعضاء المنظمين فيما بعد. كما يشترط القانون في هؤلاء الأعضاء أن يكونوا من ولايات مختلفة ، حددتها المادة (6) ب 12 ولاية، حيث جاءت فقرتها الأخيرة " _ خمسة و عشرون عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية ، منبثقين عن اثنتي عشرة (12) ولاية على الأقل "[1]. تنشط هذه الجمعيات الوطنية في أكثر من ولاية ، قد لا يصل مجال نشاطها ل (12) ولاية ، لكنها عادة ما تعمل على فتح مكاتب بولايات أخرى ، من بين هذه الجمعيات مثلا نجد جمعية **(وين نلقى)** ، جمعية ذات طابع وطني متواجدة من خلال مكاتبها ب حوالي (12) ولاية. تعمل الجمعية في على مساعدة المرضى في الحصول على الأدوية ، تساعد المرضى المحتاجين في الاستفادة من العلاج أو خدمات أخرى ، مثلا لديها مكتب بولاية غليزان يتكفل بنقل الأطفال مرضى السرطان من ولاية غليزان إلى وهران ثم إرجاعهم ، تتكفل الجمعية بهم طيلة فترة العلاج هذه[2] .

عضوان (02)، يتم اختيارهم من الجمعيات كما نص عليها في الفقرة الأولى من المادة (6) من المرسوم الرئاسي رقم 21- 139 " المعترف لها بطابع المنفعة العمومية"، يعتبر هذا الشرط نوعا ما غامضا كما سبق و أن تطرقنا له ، شرط طابع المنفعة العمومية يتوفر في غالبية الجمعيات . لذلك هناك بعض الغموض ، لماذا تم استثناء عضوين و تخصيصهم بهذا الوصف و الشرط الذي قد يتوفر في غالبية الجمعيات (المادة 2 من القانون 12_06). تبقى (18) يتم اختيارهم من جميع الجمعيات دون أي شرط . تدخل ضمن هذا الجمعيات المحلية، جمعيات الأحياء، الجمعيات الدينية ، الجمعيات الخيرية ...الخ. اختيار (18) شخصا أو ناشطا جمعويا للعضوية في المرصد من هذا الكم من مجموع الجمعيات على المستوى الوطني مهمة صعبة جدا. خاصة مع العدد الكبير للجمعيات و التي تصل إلى 108940 منها 48957 جمعية معتمدة، و 59983 غير معتمدة[3]، (يقصد بها الجمعيات التي لم يتطابق نظامها الداخلي مع القانون 12_06) أو أنها لم تقدم ملف الاعتماد وفق هذا القانون، مما يجعلها معرضة للغلق أو حتى الحل،. مع أنه يمكن ان تكون العديد من هذه الجمعيات في حالة نشاط. قد يثير هذا استنكار ة احتجاج الجمعيات التي لم يقع عليها الاختيار .

_ **(04)** أعضاء أعضاء من الكفاءات الوطنية للمجتمع المدني ، السؤال الذي يمكن أن يطرح هنا ، هو على أي أساس يتم تحديد هذه الكفاءات و اختيارها . و هل يتم اختيار هذه الكفاءات من الجمعيات أو من النقابات أو المنظمات ...الخ ؟ . هل يتم اختيار هذه الكفاءات بناء على نشاطها ، أم بالنظر إلى المستوى العلمي ؟ .

_ **أربع أعضاء (04)** يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية ، من الجالية الجزائرية في الخارج. ايضا من الكفاءات في المجتمع المدني.

_ اثنتي عشرة **(12)** عضوا حسب نص المادة يتم اختيارهم و تعيينهم من بين " النقابات و المنظمات الوطنية و المهنية و المنظمات و المؤسسات المدنية الأخرى " . حسب هذه الفقرة هناك أربعة تنظيمات : النقابات ، المنظمات الوطنية المنظمات المهنية، المنظمات و المؤسسات المدنية. بالنسبة للنقابات تشمل التنظيمات الخاضعة للقانون رقم 14/90، الصادر

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 2، ص 43_35 .

[2]- مقابلة مع نائب رئيس الجمعية بمكتب الجمعية بوهران ،

[3]- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحليةhttps://interieur.gov.dz

في 02 يونيو 1990[1] المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي . المنظمات المهنية و التي تخص عادة المهن الحرة ، مثل منظمة المحامين، المنظمة الوطنية للمحاسبين. المنظمة الوطنية للمهندسين المعماريين[2]. ما يزيد من تعقيد اختيار هؤلاء الأعضاء ، هو تعدد هذه المنظمات و تعدد مجالاتها ، مما يصعب من عملية اختيار ممثلين من بينها، خاصة مع وجود النقابات المستقلة . حيث يبلغ عددها حسب وزارة العمل و الضمان الاجتماعي 36 نقابة . إذن كيف يتم اختيار أربعة أعضاء و كيف يمكن تحقيق شرط التمثيل؟. الأمر نفسه ايضا بالنسبة للمنظمات المدنية ، نص المادة لم يحدد طبيعة هذه المنظمات و المؤسسات المدنية، هل المؤسسات المدنية العمومية معنية بهذه المادة ؟ . أم أن النص يقصد منظمات أخرى خارج النقابات و المنظمات الوطنية ؟

1_2_مستشارية للمجتمع المدني :

في اطار مشروع مأسسة و تعزيز مشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية ، استحدثت السلطة ثلاثة مناصب حكومية برتبة مستشار لدى رئيس الجمهورية تهتم كلها بمنظمات المجتمع المدني :

تعيين "نزيه برمضان"، مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بالحركة الجمعوية و الجالية الوطنية بالخارج. تم انشاء هذا المنصب بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 16 يوليو 2020 . قبل أن يتم انهاء مهامه في 09 فبراير 2022[3]. قبل تعيينه في هذا المنصب، كان "نزيه برمضان" نائبا بالمجلس الشعبي الوطني عن حزب الحركة الشعبية الجزائرية ، مرشحا عن ولاية ورقلة ، بين (2017-2022)[4]. كما شغل هذا الأخير منصب مدير الوكالة الوطنية للإشعاع الثقافي. تولى أيضا مهام أخرى مثل منها : مدير للإعلام بالديوان الوطني للثقافة و الإعلام، مستشار إعلامي لوزير المدينة بوكرزازة عبد الرشيد، و مدير للإنتاج و البرمجة في التلفزيون الجزائري .

دور المجتمع المدني بالنسبة للمستشار هو " مرافقة عمل السلطات من خلال تقديم الاستشارة و المشاركة في تسيير الشأن العام سيما على المستوى المحلي و هو ما يسمح بالتجسيد الفعلي للديمقراطية التشاركية التي تعد من ركائز بناء الجزائر الجديدة"[5]. و في نفس السياق أضاف المستشار " المجتمع المدني لا يعد منافسا للسلطات بقدر ما هو **حليف و مكمل لها**، سيما في الوقت الراهن الذي يستوجب "رفع الوعي المجتمعي للتصدي لشتى التحديات الداخلية و الخارجية التي تهدد استقرار الجبهة الداخلية".

في خطوة أخرى من المستشار في إعادة تأطير المجتمع المدني، أعلن هذا الأخير عن مبادرة أطلق عليها " نداء الوطن" ، و هو عبارة عن تكتل يجمع العديد من الجمعيات. أثار هذا التكتل ردود أفعال كثيرة. فقد اتجه البعض إلى مقارنته بميلاد حزب التجمع الوطني الديمقراطي[6]، و هناك من اعتبره لجنة مساندة لرئيس الجمهورية، الشئ الذي نفاه المشاركون في هذه التكتل " نداء الوطن ليس

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 23 سنة 1990.

[2]- لمعرفة الفرق بين النقابات و التنظيمات المهنية يمكن الاطلاع على أطروحة الدكتوراه : مؤدن مامون، الاطار القانوني لنشاط المنظمات المهنية (دراسة مقارنة)" ، جامعة أبو بكر بلقايد_ تلمسان، السنة الجامعية 2016/2015، ص 190، 194.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، الصادرة في 09 رجب 1443، الموافق ل 10 فبراير 2022، ص 11.

[4]- المجلس الشعبي الوطني : أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، العهدة الثامنة 2017_ 2022 : كل المجموعات . الاطلاع يوم الاثنين 28 مارس 2022. هذه العهدة لم تكتمل، حيث أعلن الرئيس عبد المجيد تبون حل البرلمان و تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة في 12 جوان 2021.

[5]- وكالة الأنباء الجزائرية، الاثنين 01 مارس 2021، الاطلاع يوم 29 مارس 2022.

[6]- Abdelghani Aichoun, « création de « Nidaa El Watan », une coalition qui fait polimique, El Watan.com, le 09_03_2021.

تجمعا سياسيا و لن يكون لجنة مساندة للسلطة و لا حزبا سياسيا للرئيس. نحن تكتل للمجتمع المدني، إذا انحاز على هذا التوجه سأنسحب"، تصريح مصطفى زبدي رئيس الجمعية الجزائرية لحماية و توجيه المستهلك[1]. لجوء السلطة إلى هذا النوع من التكتلات و التنسيقيات نوع من "حوكمة الوصم"[2] التي تتمظهر في إعادة احتواء تنظيمات المجتمع المدني. بما ينعكس على استقلاليتها و شرعيتها أمام الرأي العام.

تم استحداث منصب أخر أيضا و هو " مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بالمنظمات الوطنية و الدولية و المنظمات غير الحكومية" ، بموجب المرسوم الرئاسي ، المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1442 الموافق ل 15 يونيو 2021[3]. يشغل هذا المنصب (**حميد لوناوسي**). حيث تنص المادة الأولى من المرسوم أعلاه على أنه " يعين السيد حميد لوناوسي،مستشارا لدى رئيس الجمهورية مكلفا بالمنظمات الوطنية و الدولية و المنظمات غير الحكومية". سياسيا كان المستشار يتنمي لتيار المعارضة، قبل أن ينتقل إلى الموالاة، فهو عضو مؤسس للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان في 1985، شغل منصب أمين عاما في حزب القوى الاشتراكية ، ثم عضوا بحزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية[4]، كان نائبا عن هذا الحزب في 05 يونيو 1997. بدأ حميد لوناوسي يتجه إلى صف السلطة منذ عام 1999 بعد ان انضم حزبه إلى الائتلاف الحكومي حيث تم تعيينه وزيرا للنقل في حكومة بن بيتور في 1999، ثم وزيرا للنقل في حكومة بن فليس بين (2000_2001).

تعيين أيضا (عيسى بالخضر) ، مستشارا لدى رئيس الجمهورية مكلفا بالمجتمع المدني ، و هذا ما جاء في نص المادة الأولى من المرسوم الرئاسي الصا درفي 21 جانفي 2020. حيث جاء فيها " يعين السيد عيسى بن الأخضر ، مستشارا لدى رئيس الجمهورية مكلفا بالمجتمع المدني " [5]. لكن صدر مرسوم أخر تم من خلاله تغيير مهمة "عيسى بن الأخضر" من مستشار مكلف بالمجتمع المدني ، إلى مستشار مكلف فقط بالجمعيات الدينية. و هذا ماجاء في نص المادة الأولى من المرسوم الرئاسي المؤرخ في 24 ذي القعدة 1442، الموافق ل 16 يوليو 2020، حيث نصت على ما يلي " يكلف السيد عيسى بن الأخضر، المعين مستشارا لدى رئيس الجمهورية، بالجمعيات الدينية بدلا من المجتمع المدني "[6]. هذا التغيير في المهمة ، قد يكون تداركا من السلطة بأن هناك مستشارين مكلفين بمهمة واحدة و هي " المجتمع المدني" ، (نزيه برمضان ، عيسى بن الأخضر) . لدى "عيسى با لخضر" خبرة في العمل الجمعوي و التطوعي ، فهو عضو في العديد من المنتديات الدولية و الإقليمية، كشبكة الجمعيات الانسانية العالمية، الاتحاد العالمي لمكافحة الفقر، المنتدى الانساني العالمي، كان يرأس شبكة الجمعيات في الجزائر "راحة"

[1]- Nabila Aimir, « ses initiateur nient avoirusurpé le titre : Nidaa El Watan n'est pas et ne sera pas un partis politique », El Watan.com, le 09_03_2021.

[2]- Ahcen Amarouche, « REGIME POLITIQUE, SOCIETE CIVILE ET ECONOMIE EN ALGERIE :UNE ANALYSE INSTITUTIONALISTE », Monde en développement, N° 159 , 2012, p 46.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في الثلاثاء 04 دي القعدة 1442، الموافق ل 15 يونيو 2021، ص 46.

[4] - Le Soir d'Algérie, « Hamid Lounaouci conseillé a la présidence », le 18_ 06 _ 2021.

[5]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادرة في الأربعاء 04 جمادى الثانية 1441، الموافق ل 29 جانفي 2020، ص 17.

[6]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 43، الصادرة في 07 ذو الحجة عام 1441، الموافق ل 28 يوليو 2020، ص 15.

التي أسسها في 2009. كان رئيسا لمركز الدراسات و تنمية المجتمع، كما كان رئيسا لجمعية "جزائر الخير"[1]. كما كانت بدايات "عيسى بن لخضر" في العمل الجمعوي مع جمعية "الإرشاد و الإصلاح" التي تعتبر الدراع الجمعوي لحركة مجتمع السلم[2].

من خلال هذه التعيينات نلاحظ حجم الاهتمام من السلطة بالمجتمع المدني ، و الرغبة في اعادة امتلاكه و تأطيره و حتى توجيهه، في الملتقى الوطني تحت عنوان " الأبعاد الاجتماعية و الروحية للجمعيات الدينية في ظل المؤسسات الجديدة" بمركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة، في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها مستشار الرئيس المكلف بالجمعيات الدينية "عيسى بن لخضر"، حاول أعطاء مفهوم للمجتمع المدني يتماشى مع تصوره و توجه ادارته، حيث صرح " من هو المجتمع المدني إن لم يكن تللك المدرسة القرآنية أو تلك الزاوية أو ذلك الكتاب (المدرسة القرآنية)، .... من هو المجتمع المدني إن لم يكن هو من أخرج لنا رجالا في التربية و البيان، من أمثال سيد أحمد التيجاني في الجنوب ، من يكون المجتمع المدني إن لم يكن زعماؤه المجاهدون قادو الثورة أمثال سيد الشيخ، لالا فاطمة نسومر، الشيخ الحداد ....اخ ،كلهم خريجوا هذه الجمعيات و المؤسسات الدينية. من هو المجتمع المدني إن لم يكن وفيا للمقاومة الشعبية التي قادها خريجوا المدرسة الدينية[3] "[4] .

و في نفس السياق يحاول أن يحدد المستشار أهداف هذه الجمعيات الدينية ،و لماذا هذا الاهتمام بها ؟ " لأنه حتى نتدارس كيف أنه في المراحل الحساسة، و مراحل التحولات الاجتماعية و السياسية، لا يمكن أن نغفل الينابيع الثقافية و التربوية لمجتمعنا..." ، من خلال هذا الخطاب تظهر بأن المهمة الأساسية للجمعيات الدينية و كأنها سياسية ، أكثر منها مهمة أخرى مرتبطة بأهداف تأسيسها. تظهر الجمعية و كأنها حزب سياسي موالي، أو مؤسسة تابعة للدولة ، يقع على عاتقها التصدي (للخطر الخارجي) ، الدفاع عن المرجعية، و العمل حتى على التعبئة لبرامج و سياسات الدولة، كما هو الأمر بالنسبة للدستور حيث صرح المستشار في مداخلته و هو يتحدث عن دور الجمعيات الدينية و أهميتها " لا نستغرب هذه الأيام من يشكك و يعطي تفسيراته التي لسنا ندري من أين أتى بها حينما تضع مسودة الدستور و يبان أول نوفمبر هو البيان المؤسس . البعض الأخر من هناك تزعجهم حينما يكون البيان المؤسس في ديباجة الدستور، الذي ننتظر أن يبصم عليه الشعب الجزائري يوم الفاتح من نوفمبر ببصمة لا تمحي أبدا ". في نفس المداخلة أشاد المستشار ببعض القرارات التي أتخذها رئيس الجمهورية خاصة منها تلك التي تتعلق بانشاء "مستشارية للذاكرة ، مستشاريه للمجتمع المدني..." ، و طالب من الجمعيات الدينية الإشادة بها " ينبغي للمؤسسات و الجمعيات الدينية أن ترسخ هذا في أذهان أبنائنا، و تعطيه المعنى اللامع، حتى لا يشوش عليهم الذين يريدون أن يفوتوا علينا فرصتنا التي أردنا أن يستقيم فيها المسار تستأنف فيه الجزائر قوتها و حيويتها... " .

[1]- رشيدة بلال« شخصية الأسبوع: عيسى بن الأخضر، رئيس جمعية "جزائر الخير"، جريدة المساء ، يوم 12_03_2013 ،. على محرك البحث الاخباري جزايرس، تاريخ التصفح 22_03_2022

[2]- نسرين محفوف « الرئيس تبون يعين الرئيس الأسبق لجمعية الارشاد و الاصلاح مستشارا لديه » ، النهار ***ONLINE***، 25_02_2020.

[3]- كان هذا جزءا من الكلمة الافتتاحية للسيد "عيسى بن لخضر" في المؤتمر الوطني ، بمركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة ، قناة اليوتوب النهار تي في - يوم : 24 أكتوبر 2020، الاطلاع يوم : 2022/03/21.

[4]- كان هذا جزءا من الكلمة الافتتاحية للسيد "عيسى بن لخضر" في المؤتمر الوطني ، بمركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة.

1_3_المجلس الأعلى للشباب ، شكل آخر للمأسسة :

" مجرد الحديث عن الشباب باعتباره وحدة اجتماعية، فريق متكون، يتبنى مصالح مشتركة، و ربط هذه المصالح بعمر محدد بيولوجيا، يشكل في حد ذاته تلاعبا محضا"[1]. انشاء المجلس الأعلى للشباب لا يخرج عن هذا التصور. الذي يرى في هذه الفئة و حدة متجانسة، لها نفس التصورات و التطلعات, و الاهتمام. في تصريح لمستشار رئيس الجمهورية المكلف بالمجتمع المدني بالوكالة الوطنية للأنباء حول استراتيجية السلطة في انشاء هذه المؤسسات " لمواجهة هذه التحديات يجب اعتماد إستراتيجية لإقحام كافة الفعاليات الجمعوية لكسب هذه التحديات و مواجهة الرهانات و ذلك باشراك حقيقي للشباب و تمكينه من المشاركة في صنع و اتخاد القرار "[2]. تابع المستشار تصريحه بالقول " لذلك نحن بصدد الإعداد للنص القانوني الخاص بالمرصد الوطني للمجتمع المدني و المجلس الأعلى للشباب ".

في 27 اكتوبر 2021، صدر المرسوم الرئاسي رقم 21-416 ، الخاص بالمجلس الأعلى للشباب، مجددا ماهيته دوره ، طريقة تشكيله، و قواعد سيره و عمله[3]. حسب نص هذا المرسوم، يعتبر المجلس الأعلى للشباب هيئة استشارية، مهمتها تقديم الاستشارة و التوصيات في كل ما يتعلق بترقية المسائل المتعلقة بالشباب و دعمهم و مرافقتهم من أجل تعزيز مشاركتهم في الحياة العامة و السياسية للبلاد. نصت على ذلك صراحة و بشكل مفصل المواد 02 و 03 من المرسوم نفسه.

تجمع تشكيلة المجلس الأعلى للشباب بين الانتخاب و التعيين، يبلغ عد أعضاء المجلس 348 عضوا. 232 عضو يتم انتخابهم ، من شباب البلديات ، عن كل بلدية ممثلان ، مناصفة بين الرجال و النساء. 116 عضوا المتبقية يتم تعيينهم . نصت على طريقة تعيينهم و الجهة المعنية بذلك المادة 07 من المرسوم من الفقرة(2_7).

من خلال طريقة بناء تشكيلة المجلس، يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

_ بالنسبة للأعضاء الذين يتم انتخابهم ، من بين الشروط التي وضعها المشرع في الشباب الذين يمكن أن يترشحوا إلى العضوية في المجلس الأعلى للشباب، بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالجنسية ، و السن، و السوابق العدلية. اشترطت المادة 09 من المرسوم في فقرتها السابعة (07) ألا يكون للشاب المترشح أي مهمة تمثيلية في الحزب الذي ينتمي إليه إن كان له انتماء حزبي. " إلا يمارس المترشح مسؤولية انتخابية على مستوى اجهزة و/ أو هيئات حزب سياسي". هذا الشرط يحمل نوعا من التناقض بين الهدف الذي تم من أجله تأسيس المجلس و هو تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية و الوصول إلى مراكز اتخاد القرار، هو في نفس الوقت يقصي هذه الفئة التي استطاعت أن تلج الحياة السياسية و شغلت مسؤوليات و مهام في مؤسساتها الحزبية. هذا الشرط المتمثل في اقصاء الشباب المتحزبين الذين قد يكون لديهم مسار سياسي متميز، خاصة و أن السن الأقصى للترشح هو (35) سنة. يعكس هذا رغبة السلطة في تجنبها لتواجد ممثلين بارزين لتيارات سياسية معينة قد يكون لهم تأثير على

[1]- Pierre Bourdieu, Question de sociologie,les éditions de MINUIT, 1982/2002, p 145.

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية، 01 مارس 2021، الاطلاع يوم : الجمعة 01 أفريل 2022.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة في 24 ربيع الأول43 الوافق ل 31 أكتوبر 2021، ص 05.

التشكيلة أو قد يعيقوا تنفيد الهدف الذي تم من أجله تأسيس المجلس و الذي هو بالإضافة إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة و اتخاد القرار ، إعادة تأطير هذه القوى الفاعلة داخل المجتمع و إدماجها ضمن إستراتيجية سياسية شاملة. يتم انتخاب المرشحين عن طريق ندوات بلدية و ولائية ، المادة (08) من المرسوم أعلاه، على أن يتم انتخاب من كل بلدية في الولاية ممثلان اثنان، مناصفة (رجل و امرأة). تتم عملية الانتخاب على مستوى الندوات بعد التسجيل في أرضية رقمية[1]. تم فتح هذه الأرضية في تواريخ محددة، يسجل فيها الشباب الراغب في الترشح للعضوية في المجلس الأعلى للشباب، تم شرح تفاصيل عملية التصويت و طريقة تنظينها على مستوى البلدبات و الولايات، في القرار الوزاري المشترك، الصادر في 23 ديسمبر 2021[2]. لكن هذا العرض للمشاركة لم يلقى الطلب الذي كان يتوقعه أو يبحث عنه[3]. انشاء منصة على الانترت للمشاركة و الترشح للعضوية في المجلس لم تلقى رواجا كبيرا لدى الشباب، مما دفع بالسلطة إلى تمديد مدة التسجيل على المنصة الالكترونية[4].

_ التعيين في المجلس، يصل عدد المعينين 116 عضوا، أي حوالي ثلث المجلس. يعينون من مختلف المؤسسات في الدولة و الجمعيات و المنظمات الشبانية. يتم تعيينهم من بين أعلى المؤسسات في الدولة. يعين رئيس الجمهورية عشرة (10) أعضاء في المجلس، من بين الأعضاء من يعينهم الوزراء مباشرة، حيث يعين وزير الشباب و الرياضة (34) عضوا، من الجمعيات و المنظمات الوطنية، يعين وزير التعليم العالي (16) عضوا من المنظمات الطلابية. ستة عشرة (16) عضوا يعينهم وزير الخارجية، يعين كل من وزير التكوين و المهني و وزير التضامن عشرة (10) أعضاء، كل من قطاعه. ضف إلى ذلك عشرون (20) عضوا يعينون من قبل مصالح الوزارات الحكومية التي تهتم بشؤون الشباب، يشترط أن يكون هولاء الأعضاء من "الإطارات التي تمارس وظيفة عليا في الدولة"[5]. بالعودة لنص المادة التاسعة التي أوردت الوزارات التي تهتم بشؤون الشباب، نجد وزارة المجاهدين، وزارة الدفاع الوطني، وزارة البريد و الاتصالات. بالرغم من أن مجالات عمل هذه القطاعات هي بعيدة عن الشباب، إلا أنه تم تخصيص لها مقاعد في المجلس الأعلى للشباب. كما أن هؤلاء الأعضاء العشرون الممثلين للوزارات و المؤسسات العمومية قد لا يكونوا من فئة الشباب بالنظر لنص المادة (14) التي اشترطت أن يكونوا من بين الإطارات في الدولة. رئيس المجلس أيضا يتم تعيينه بموجب مرسوم رئاسي، حسب نص المادة 22 من المرسوم نفسه " يعين رئيس المجلس بمرسوم رئاسي، و تنهى مهامه بنفس الأشكال".

الاهتمام بالشباب و مرافقته في اقتحام الحياة السياسية و الاهتمام بالشأن العام كان من قبل من خلال إصدار الأمر 21_01 المؤرخ في 10 مارس 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات [6]، حيث نصت المادة 122 منه على أنه تتكفل الدولة بمصاريف الحملة الانتخابية للشباب المترشحين في قوائم مستقلة أو الأحرار. حيث تتكفل الدولة حسب

---

[1]- الأرضية الرقمية الخاصة بالتسجيل للترشح للمجلس الأعلى للشباب

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 95، الصادرة في 18 جمادى الأولى 1443، الموافق ل 23 ديسمبر 2021، ص 26.

[3]- Guaume Gourgues, « les pilotes invisible de la participation publique », op.cit, p 53.

[4]- أسماء بهلولي،« تمديد آجال الترشح للمجلس الأعلى للشباب » ، الشروق echoroukoline.com، 2022/03/18، الاطلاع يوم : 22 أفريل 2022. المراسلة 225 الصادرة عن وزارة الشباب و الرياضة . تشرح المراسلة كيفية تمديد الآجال بالنسبة للتسجيل و للترشح التي تختلف من منطقة لأخرى.

[5]- المادة (14) من المرسوم الرئاسي، ص 7

[6]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادرة في 26 رجب 1442 الموافق ل 10 مارس 2021، ص 8.

نفس المادة بالمصاريف المتعلقة بالنقل، بإيجار القاعات، بالنشر و الاشهار، بطبع الوثائق[1]. لكن تطبيق هذه المادة يخضع لقواعد و شروط محددة[2]. اعتبرها بعض الشباب المترشح أنها بيروقراطية و تعجيزية[3]. " علينا اثبات كل المصاريف، كيف يمكنني اثبات تكاليف الحافلات التي تنقل الأشخاص للتجمعات التي ننظمها ؟ ، غالبيتهم لا يتعامل معك بالوثائق. نضطر للاستعارة لتغطية بعض النفقات، أو قد يدعمنا بعض الأصدقاء، فمثلا أحد الأصدقاء منحنا منزله في وسط المدينة كمقر لتنظيم الحملة". عدم المقدرة على تحمل مصاريف الحملة يدفع بعض المترشحين الشباب إلى الانضمام لقوائم حرة أخرى يقودها رجال أعمال يتكفلون بكل مصاريف الحملة. و هو ما حصل مع بعض الشباب الذين تمت مقابلتهم، سألت احد المترشحات الشباب عن كيفية إعداد القائمة ، فكان جوابها " أنا من شكل القائمة ، جمعت المترشحين من الأصدقاء و الكفاءات ، لكنني لم استطع بلوغ النصاب القانوني من التوقيعات، و في نفس قائمة أمان ايضا لم يبلغوا النصاب و كانوا قد جمعوا توقيعات لابأس بها [4]، أكثر مما جمعت أنا . فاقترحوا عليا أن أنضم لهم و نقدم التوقيعات معا، و اختيار اسم "أمان وهران" كان هذا خيارهم لأنهم هم من استطاعوا وان يجمعوا أكبر عدد من التوقيعات"، من بين رجال الأعمال في القائمة صاحب عيادة خاصة بوهران ، مع رجال مال و أعمال آخرين[5].

1_4_شبكة نراكم ، المجتمع المدني شريك في مواجهة الفساد ، كيف ذلك ؟ .

"شبكة نراكم " ، هي منصة رقمية ، أنشأتها السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته[6] ، ترتكز على اشراك المجتمع المدني (المجتمع المدني) ، بمختلف تشكيلاته ، من جمعيات ، صحافة ، نقابات ، ضمن السياسة العمومية للدولة في محاربة الفساد[7] . و هذا ماجاء في التعريف الخاص بميثاق التأسيس في المادة 12 " الشبكة عبارة عن فضاء دينامي رقمي مفتوح لكافة فعاليات المجتمع المدني الذين بتفاعلون عن طريق منصة رقمية مخصصة خصيصا لهذا الغرض، و تسمى بالمجموعة الموسعة. كما تتولى المجموعة المصغرة تسيير المنصة الرقمية و ادارة الشبكة "[8]. يمكننا ان نستنتج هذا من خلال التصريحات العديدة للقائمين على هذه المهمة من مسؤولين في جهاز السلطة العليا للشفافية، و رجال الدولة ، و حتى ممثلين لهيئات المجتمع المدني، يوم الإعلان عن الانطلاق الرسمي لهذه الشبكة [9] .

---

[1]- الجريدة الرسمية العدد 17،الصادرة في 26 رجب 1442 الموافق ل 10 مارس 2021، ص 19.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 21_190 المؤرخ في 23 رمضان 1441، الموافق ل 5 ماي 2021، يحدد كيفيات تكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 33، المؤرخة في 05 مايو 2021، ص 20.

[3]- مقابلة غير مباشرة مع بعض الشباب في اطار تحقيق ميداني حول "كوفيد و الحملة الانتخابية ". تحت اشراف قسم انثربولوجيا التاريخ و الذاكرة ـ بمركز البحث الكراسك . وهران. ، كانت هذه المقابلة في التجمع الذي نظمته القائمة بقاعة سينما المغرب، يوم 2021/06/08.

[4]- انظر الأمر رقم 21_01 ، المؤرخ في 26 رجب 1441، الموافق ل 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

[5]- قائمة " أمان وهران" قائمة حرة، رقم 45، شاركت في التشريعيات المسبقة المقررة في 12 جوان 2021.

[6]- وكالة الأنباء الجزائرية ، مكافحة الفساد : الاطلاق الرسمي للشبكة الجزائرية "نراكم"، يوم 15 نوفمبر 2023.

[7]- انظر المادة 04 الفقرة 5 من القانون 22_08 المتعلق بتنظيم السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته و تشكيلها و صلاحياتها. الجريدة الرسمية العدد 32، الصادرة في 14 مايو 2022. جاء فيها " وضع شبكة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني و توحيد و ترقية أنشطته في مجال الشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته ".

[8]- ميثاق الانخراط ، hatplc.dz

[9]- السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته ، الإطلاق الرسمي للشبكة الجزائرية "نراكم "، يوم 23 أكتوبر 2023، hatplc.dz

تتكون الشبكة "نراكم" ، من مجموعتين كما هو مشار إليه سابقا في ميثاق التأسيس، و هما : المجموعة المصغرة ، و هي مجموعة الأشخاص الدين يتولون تسيير الشبكة و الوقوف على عمل المنصة الرقمية، و تضم جهازان : لجنة الشبكة ، و مكتب الشبكة. الانضمام إلى هذه المجموعة يكون بطريقتين ، و هي التعيين و الانتخاب . التعيين يخص أعضاء "لجنة الشبكة " و التي تضم 96 عضوا ، يتم انتقائهم من المجموعة الموسعة ، وفق سلم تنقيط محدد[1]. تتشكل اللجنة من ممثلين عن السلطة العليا للشفافية ، ممثلين عن المؤسسات البحثية ، و المؤسسات الاعلامية. و ممثلين عن الجمعيات ، التي يبلغ عددهم حوالي ثلث الأعضاء (36) عضو، موزعة كالتالي : (12) عضو من الجمعيات الولائية _ (12) عضو من ممثلي الجمعيات البلدية و (12) ممثلي جمعيات الأحياء . كما أضافت المادة (12) عضو من المنظمات الوطنية ، و التي قد تشمل الجمعيات الوطنية والمنظمات[2] .

أما بالنسبة لأعضاء مكتب الشبكة ، فيتم انتخابهم من قبل (96) عضو في المجموعة الموسعة . يصل عدد أعضاء المكتب المنتخبين إلى (24) عضو . تشكل الجمعيات و المنظمات نصف الأعضاء ب)12) عضو[3] .

أما المجموعة الثانية و هي المجموعة "الموسعة " ، فيكون الانضمام إليها بطريقة طوعية [4]، من مجموع ممثلي الجمعيات و المؤسسات البحثية و الاعلامية ، مع ضرورة توفرهم على الشروط التي جاء النص عليها في المادة 19 من الميثاق ، و هي : بالنسبة للجمعيات ، سواء كانت وطنية أو ولائية أو بلدية ، يشترط فيها أن تكون معتمدة لدى الهيئات الوصية ، و أن تقدم التقرير المالي للسنة الأخيرة ، يشترط أيضا من الجمعية تقديم ممثل عنها ، و أن يكون هذا الممثل ذو مستوى مقبول (دون الإشارة إلى المستوى الأدنى). أما بالنسبة للباحثين و الإعلاميين ، فهؤلاء فيشترط أن يتم تعيينهم من قبل مؤسساتهم التي ينتمون إليها . المجموعة الموسعة ليس لها عدد محدد من الأعضاء ، حيث يتحصل الناشط الجمعوي، أو الباحث أو الصحفي ، على صفة العضوية بمجرد التسجيل في المنصة الرقمية الموجودة في موقع السلطة العليا للشفافية[5] ، بعد احترام الشروط المنصوص عليها في المادة (19) . و هذا ماجاء في نص المادة السابعة (7) من ميثاق الانخراط " يمكن لأعضاء الشبكة الذين تحصلوا على التسجيل بالدخول للمنصة الرقمية على التواصل و التفاعل بكل حرية مع باقي أعضاء الشبكة عن طريق البوابات و المنتديات المختلفة.."، فنص المادة يشير بأن العضوية في الشبكة تكون بعد التسجيل مباشرة في المنصة ، و هو الأمر الذي يمكنه من التفاعل و العمل مع الأعضاء الآخرين سواء بالنشر ، أو التبليغ ، أو الإعلام[6] .

[1]- المادة 15 من ميثاق الانخراط . للإطلاع أكثر يمكن العودة لموقع السلطة العليا للشفافية في الخانة المخصصة "معايير انتقاء أعضاء مكتب الشبكة". نجد النقطة المخصصة لكل جمعية بحسب نوعها و مجال نشاطها، و النقطة المخصصة لممثلي هذه الجمعيات بالنظر إلى المستوى العلمي لكل منهم .naracom.hatpldc.dz

[2]- المادة 15 من ميثاق الانخراط .

[3]- المادة 24 من ميثاق الانخراط .

[4]- المادة الأولى (01) من الميثاق .

[5]- المادة 5 من الميثاق ، التسجيل في المنصة الرقمية .

[6]- انظر المادة السابعة 7 من الميثاق في الفقرة الثانية منها . التي تشير إلى المهام التي يمكن أن يقوم بها الأعضاء .

1_4_1 "نراكم"، مسار لإعادة تنظيم المجتمع المدني :

نصت المادة 27 من الاستراتيجية الوطنية للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته في الجزء السابع ، تحت عنوان : تفعيل دور الحركة الجمعوية في مجال الوقاية من الفساد، جاء فيها " إعادة تنظيم النسيج الجمعوي ، بتشجيع إنشاء الجمعيات الناشطة في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته ". و جاء في المادة 28 منه أيضا " تعزيز قدرات الجمعيات في مجال الوقاية من الفساد و محاربته "[1] . و في نفس السياق، نصت المادة 29 على " مشاركة الجمعيات و ممثلي المجتمع المدني في التحسيس و التوعية ضد مخاطر الفساد " ، من خلال قراءة نصوص المواد السابقة ، نلاحظ الرغبة القوية للسلطة في اشراك المجتمع المدني ضمن استراتيجتها في محاربة الفساد ، ضمن مسار يمكن تجسيده في نقطتين، هما أولا : إعادة تنظيم المجتمع المدني ، و الثانية و هي : المشاركة في عملية التعبئة لمواجهه هذه الظاهرة .

فيما يتعلق بإعادة التنظيم ، تتمظهر صوره في إنشاء ما يمكن أن يطلق عليه ب "الوفد" (la délégation)، يتشكل من عدد من ممثلي المجتمع المدني ، و ممثلين عن مؤسسات بحثية و اعلامية . يتم تعيينهم او توجيه الدعوة لهم من قبل الولاية . و عادة ما يكون المكتب المكلف بالحركة الجمعوية هو من يدير العملية. و هذا ما لاحظته في تنظيم (الوفد) الخاص بولاية وهران، الذي تم تعيينه للمشاركة في الندوة الجهوية المنظمة بولاية سعيدة. حيث أشرفت موظفة بالولاية ،و التي عرفت فيما بعد أنها هي المسؤولة عن مكتب الجمعيات في الولاية على عملية تشكيل هذه المجموعة ، بتوجيه الدعوة لممثلي الجمعيات و لممثلي المؤسسات البحثية و الإعلامية للمشاركة في هذه الندوة . من خلال هذا التنظيم غير الرسمي للجمعيات تضمن الموظفة التواصل المستمر مع الجمعيات و تعبئتها للمشاركة في أي تظاهرة رسمية ، من بينها الندوات الجهوية التي نظمتها السلطة العليا للشفافية في عديد الولايات ، شرق ، غرب ، وسط ، و جنوب.، و التي تمثل المرحلة الثانية من إعادة التنظيم للمجتمع المدني .

الندوة الجهوية للغرب ، أحد أوجه التعبئة التي اعتمدتها السلطة لتفعيل دور المجتمع المدني في مواجهة الفساد. و ذلك باشراك أكبر عدد ممكن من الجمعيات ، و ثانيا دفعها إلى تركيز نشاطها في التوجه العام للسياسة العمومية. الندوة الجهوية بولاية سعيدة ، كانت إحدى التظاهرات التي نظمتها السلطة العليا للشفافية. حضر فيها عدد كبير من ممثلي الجمعيات من كل ولايات الغرب الجزائري ، من ولاية وهران إلى ولاية النعامة بأقصى الجنوب الغربي . كما شهد هذا اللقاء حضور ممثلين عن الهيئات الرسمية الفاعلة في هذا المسار ، ومن بينها رئيسة السلطة العليا للشفافية ، والي ولاية سعيدة ، و شخصيات أخرى رسمية . كانت القاعة شبه ممتلئة بعدد الحضور، حيث تم في هذه الندوة ، عرض إستراتيجية السلطة في محاربة الفساد ، مع التركيز على دور المجتمع المدني كفاعل أساسي في تحقيق هذا التوجه . بعد انتهاء الندوات الجهوية ، تم عقد الندوة الوطنية التي تم على اثرها الإعلان عن اطلاق شبكة "نراكم" ، تمت هذه الندوة حضوريا و عن بعد (باستعمال تقنية التحاضر عن بعد) ، اللقاء الحضوري

[1]- الإستراتيجية الوطنية للشفافية و الوقاية من الفساد و محاربته 2023_2027، ص 18.

كان بالجزائر العاصمة ، حيث حضره كل من وزير الداخلية، و رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني ، و رئيسة السلطة العليا للشفافية . في حين اجتمعت "الوفود " المشاركة في هذا المسار ، كل في مقر الولاية التابعة له ، اين تم بث هذا اللقاء في قاعة الاجتماعات بكل ولاية ، بحضور السلطات المحلية ، ممثلي عن الجمعيات التي وجهت لها الدعوة ، نواب البرلمان ، و إعلاميين[1] .

2 _ التأطير المحلي للمجتمع المدني :

موازاتا مع التأطير المركزي للمجتمع المدني ، يجري أيضا تأطير محلي للجمعيات و منظمات المجتمع المدني الناشطة على مستوى البلديات و الولايات . من بين أشكال هذا التأطير نجد : اللقاءات الدورية التي ينظمها الولاة مع (المجتمع المدني) حيث تتم هذه اللقاءات تحت دعوة و إشراف الولاية ، أو البلدية. الهياكل و المصالح الإدارية المخصصة للمجتمع المدني كخلية المجتمع المدني على مستوى الولاية و نجد على مستوى البلدية المكلف بالمجتمع المدني .

2_1_ لقاء الوالي مع (المجتمع المدني) ؟ . و صف مفصل :

وجه والي ولاية وهران (السعيد سعيود)[2]، دعوة عامة للمجتمع المدني بوهران ، لحضور لقاء تشاوري يوم 06 ديسمبر 2023، تحت عنوان " مدينة وهران "[3]بقاعة الاجتماعات ين في المسجد القطب عبد الحميد بن باديس. و حول هذه الدعوة صرح الوالي خلال تدخلاته في هذه اللقاء " رأيت أن تكون الدعوة عامة ، حتى يحضر الجميع من نتفق معه و من نختلف معه ، و أنا بودي لو يحضر أكثر من نختلف معهم " ، في اشارة منه إلى انفتاحه على النقد و على الآراء المخالفة لتوجهه و بعض قراراته . خاصة و أن الوالي هو في نزاع مع بعض الجمعيات من بينها جمعية صحة سيد الهواري (SDH) ، و كذا بعض الشخصيات المعروفة في مدينة وهران من بينها المعروف بقناة عل ليتوب (Rachid Or) الذي تعرض للتوقيف بعد شكوى من والي الولاية في أحد مداخلاته عبر قناته في و التي انتقد فيها لوحة فنية تاريخية تم وضعها من الولاية في أحد الأماكن العمومية.

اللقاء كان مبرمجا في قاعة الاجتماعات بجامع ابن باديس ، على الساعة التاسعة صباحا . أمام قاعة الاجتماعات في المسجد، عدد كبير من الناس ينتظرون وصول الوالي ، يحضر في هذا الجمع عدد من الجمعيات ، و ممثلي السلطات المحلية من رؤساء البلديات،و رؤساء الدوائر ، و مسئولين في الهيئات التنفيذية. مجموعة من الشباب يرتدون أقمصة مكتوب عليها "الهلال الأحمر الجزائري" ،كانوا مكلفين من الولاية بتنظيم اللقاء . و هذا ما صرحت به المسئولة عن تنظيم اللقاء و رئيسة مصلحة خلية

[1]- هذه المعطيات الميدانية ، استطعت الحصول عليها من خلال الملاحظة المباشرة لهذه الندوات التي تم تنظيمها ، خاصة الندوة الجهوية بولاية سعيدة ، و اللقاء عبر تقنية التحاضر عن بعد بمقر ولاية وهران . حضرت هذه اللقاءات بدعوة من ولاية وهران ، و هذه كانت فرصة للملاحظة عن قرب لهذا الشكل من اشراك المجتمع المدني في السياسات العمومية.

[2]- يعتبر ثاني والي بولاية وهران ، بعد تولي الرئيس عبد المجيد تبون السلطة في 19 ديسمبر 2019 ، بعد الحراك الشعبي الذي أطاح بمشروع العهدة الخامسة لعبد العزيز بوتفليقة. شغل سعيد سعيود منصب والي على ولاية سعيدة ، قبل أن يتم تعيينه واليا على وهران .

[3]- جاء في الدعوة ما يلي : *بهدف فتح قنوات الحوار و التشاور بين فعاليات المجتمع المدني و السلطات المحلية و تكريسا للمواطنة الفاعلة يدعوا والي وهران فعاليات المجتمع المدني إلى لقاء تشاوري لمناقشة عدة مقترحات حول **"مدينة وهران"** . الموعد سيكون بقاعة المحاضرات بالجامع القطب **"عبد الحميد بن باديس"** يوم الأربعاء 06 ديسمبر 2023 على الساعة التاسعة صباحا .*

المجتمع المدني بالولاية " لقد اتفقت مع الهلال الأحمر لمساعدتنا في تنظيم اللقاء ، كما كلفتهم بأن يتولون توزيع الميكروفونات عند رغبة أي شخص في التدخل ، أريد تجنب الفوضى التي حصلت في اللقاء السابق و كيف أن الجمعيات تتدافع فيما بينها من أجل الوصل إلى الميكرفون و طرح انشغاله" . كان هذا تصريح المسؤولية يومين قبل اللقاء، في مقابلة غير مباشرة بمكتبها . أعضاء الهلال الأحمر لم يكلفوا فقط بتوزيع الميكروفونات ، بل أيضا بنزعها من المتدخلين إذا تجاوز في نظرهم القواعد المحددة[1] و هذا ما لاحظته خلال هذا اللقاء .

بعد وصول الوالي مع عدد من الشخصيات المحلية ، أصطف الناس الحاضرون لاستقبال الوالي و الوفد المرافق له ، بدأ الوالي في مصافحة الحاضرين متوجها إلى القاعة، في طريقه يوقفه عدد من الأشخاص للحديث معه ، أو تقديم شكوى ، أو من أجل شكره على ما قدمه للولاية ، فتسمع " يعطيك الصحة سيد الوالي " ، " الله ينصرك " ...الخ .

القاعة ممتلئة عن آخرها ، و من لم يجد كرسي ، بقي واقفا على الأطراف أو في الأخير . استطعت في هذا الحضور الكبير أن أجد مكانا أقف فيه ، في آخر القاعة ، حتى أتمكن من الملاحظة و الاستماع إلى خطاب الوالي و كذا تدخلات الحاضرين . على المنصة ، كان يجلس الوالي في الوسط ، و على جنبيه كل من وسيط الجمهورية[2] ، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية وهران [3]، و رئيس المجلس الشعبي الولائي[4]. ثم في الجهة الأخرى عن شماله ، تجلس كل من العضو بالمرصد الوطني للمجتمع المدني و ممثلة المجتمع المدني الوهراني[5] ، و رئيس دائرة وهران .

بدأ هذا اللقاء ، بإلقاء آيات من القرآن الكريم ، ثم الوقوف للنشيد الوطني ، و هي بداية بروتوكولية في أي لقاء رسمي . وكان هناك شخص يدير اللقاء ، يظهر أنه إعلامي من لغته و طريقة كلامه .

كانت الكلمة الأولى لوالي ولاية الولاية ، خص فيها المجتمع المدني بكلمات شكر و اعتراف ، حيث جاء في أحد تصريحاته " و الله بدونكم لا يمكننا فعل أي شيء" ، يقصد بذلك المجتمع المدني . كما صرخ في خطابه " و الله ثم و الله لو لا أنتم لا يمكننا فعل أي شئ" ، الخطاب موجه للحاضرين في القاعة ، و هو بقصد كما سبق المجتمع المدني الوهراني . كرر الوالي هذه الكلمات في بدايات خطابه ، قبل أن يبدأ في الحديث عن المشاريع التي تم تجسيدها في فترته،و المشاريع التي المبرمجة في السنوات القادمة .

بعد انهاء الوالي لكلمته، فتح المجال لتدخلات (المجتمع المدني)، لكن من خلال ملاحظاتنا، يمكن القول أن عدد كبير من المتدخلين و المتدخلات لم يكونوا من المجتمع المدني ، فقد شكل السكن أهم مطلب رفع في القاعة . و تم النقاش حوله.

---

[1]- انتزع أحد أعضاء الهلال الأحمر الميكرفون من أمرأة ، عندما ذكرت في كلامها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة " الرئيس بوتفليقة الله يرحمه" بعد هذه العبارة تم توقيف الميكروفون ، و تقدم لها عضة الهلال الأحمر و انتزع منها الميكروفون رغم إصرارها على مواصلة حديثها.

[2]- شعيب بغالي ، مندوب وسيط الجمهورية بوهران ، تم استحداث هذه الهيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20- 45 ، و حسب نص المادة 2 من المرسوم " وسيط الجمهورية هيئة طعن غير قضائية تساهم في حماية حقوق المواطنين و حرياتهم و في قانونية سير المؤسسات و الإدارات العمومية ".

[3]- علوش أمين ، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية وهران ، مرشح عن حزب حركة مجتمع السلم (حمس).

[4]- شلبي محمد، رئيس المجلس الشعبي الولائي، مرشح عن حركة البناء الوطني .

[5]- ياقوت ..... ،

فالقاعة كانت شبه منقسمة لقسمين ، نصف القاعة كان للرجال ، و النصف الآخر كان في غالبيته نساء . فكل التدخلات التي كانت من جانب النساء كانت من أجل مشكل السكن ، و الترحيل من حي (راس العين) . و حتى التدخلات التي قدمتها بعض الجمعيات ، و خاصة جمعيات الأحياء كانت حول مشاكل تعيشها أحيائها متعلقة بالتهيئة و البنية التحتية ، أو بعض المرافق العمومية و الترفيهية.

و في اطار مشاركة المجتمع المدني ، اتخذ الوالي قرارين ، يتعلق القرار الأول، بتحويل البناية التي أطلق عليها الوالي اسم "البناية اللغز" ، تحويلها إلى مقر لبلدية وهران ، اتخذ الوالي هذا القرار بعد فاح نقاش في القاعة حول مصير هذه البناية " سنجري عملية اقتراع برفع الأيدي من يريد أن تكون مقرا لبلدية وهران ؟ و من يريد أن تكون فندقا "، و صرح الوالي قائلا " ستكون مقرا لبلية وهران ، و الله لن يكون إلا ما تريدون " . أما بالنسبة للقرار الثاني ، فقد كان استجابة من الوالي لتدخلات الحاضرين حول عدم إدراجهم في قوائم الترحيل المبرمجة ، فأصدر الوالي قرارا بإشراك المجتمع المدني في اللجان الخاصة بإعداد هذه القوائم ، حيث صرح الوالي " عينوا اثنان من المجتمع المدني ، و يا حبذا لو يكونوا كبارا في السن ، و يكونوا من الأئمة ، كما يمكننا إضافة ممثلين من المجلس الشعبي الوطني ..." .

2_2_"خلية للمجتمع المدني" لتأطير الجمعيات :

مكتب بالطابق الأرضي في مقر ولاية وهران ، من بين مجموعة مكاتب على اليمين و الشمال ، يتواجد هذا المكتب في آخر الوراق يمينا ، مكتوب على بابه "خلية المجتمع المدني " . عند مدخل المكتب قاعة الانتظار ، أو الإطار المؤقت للمقابلة البيروقراطية، من أجل تحديد مستعملي المرفق الشرعيينو فرض "النظام"[1](la discipline) . في أثناء العمل الميداني كان هناك أثنين من النساء (شباب) ، تجلسان خلف المكتب ، يظهر أن احدهما هي من تشغل دور أمينة المكتب ، لترددها المستمر على رئيسة المكتب لاستشارتها في مسائل تتعلق بتسيير بعض الملفات أو مصالح بعض المترددين عليها .

خلف باب في مواجهة قاعة الانتظار ، مكتب الرئيسة أو المسئولة على تسيير الخلية . المكتب مجهز ، "الإمبراطورية التي لا يمكن تجاوزها "[2]، مكتب كبير تجلس خلفه المسئولة، يقابلها فضاء استقبال مجهز بأريكة مريحة ، تتوسطها طاولة منخفضة ، مع أرضية مفروشة . يظهر أن لرئيسة المكتب علاقة جيدة بمحيط العمل و بمن يحضرون للقائها ، تبين هذا من خلال طريقة تعاملها و لتصريحات بعض الأشخاص من جمعيات و موظفين معها في الولاية . ففي أثناء حديثنا دخلت أمينة المكتب : طالب المدرسة الوطنية للإدارة هنا ، أجابت المسئولة : نعم أنه يريد أن انسخ له المذكرة. رئيسة المصلحة موجهة الخطاب لي : أنه طالب في المدرسة الوطنية للإدارة ، هو متربص هنا ، أتى من اجل أن انسخ له المذكرة ، أنه طالب قد لا يملك المال لنسخها في الخارج . نوفر عليه ذلك بنسخها هنا . في تصريح لأحد الناشطات الجمعيات ، بشأن رئيسة خلية المجتمع المدني " لا يجب نكران المجهودات التي تقدمها السيدة (هـ.ش) في استقبالها للجمعيات و توجيههم، مجهودات عظيمة من امرأة عظيمة تستحق

[1]- Dubois Vincent. La vie au guichet_ administrer la misère, édition Point, octobre 2015, p.98.
[2]-Dubois V. ibid., p.98.

الشكر لسعة قلبها ، قد احتوت كل الفئات الاجتماعية من مقصيين من السكنات و مشاكل مع البلديات... مهما نقول في هاته السيدة الطيبة الخلوقة و التي بابها مفتوح دائما للجميع بدون استثناء ....خلية أنجزت فيها هذه المرأة ما لم ينجز في سنوات،حيث لم نعد نستعمل كلمة البيروقراطية عندما ننوي الذهاب إليها "[1] . " هذه السيدة المحترمة نكن لها كل التقدير و الاحترام ، مقال حي عن المسئول الناجح، تتعامل مع الجمعيات باحترافية عالية، لها من الكفاءة و الخبرة جعلت كل الجمعيات ترفع لها القبعة " ،كان هذا تصريح آخر من أحد الناشطين في الحياة الجمعوية في وهران . توضح هذه التصريحات نوعية العلاقة بين الجمعيات و مسئولة خلية المجتمع المدني على مستوى الولاية . فمن يشكر هنا هو شخص المسؤولة و ليس المصلحة أو الخلية كجهاز إداري رسمي في خدمة المجتمع المدني. فرضت هذه العلاقة على الجمعيات (مقابل عطاء) ، .)(un contre don في مواجهة هذه السيدة ، لا يتوقف عند حد الشكر و الاعتراف ، بل يصل إلى المساندة، والدفاع عنها في حالة تعرضها لانتقادات من جمعيات أخرى ، و ترشيحها لمناصب أعلى في السلم الإداري .

تأطير المجتمع المدني و الحركة الجمعوية بالخصوص على المستوى المحلي ،ظهر أيضا في البلديات ، حيث تم استحداث منصب "منسق المجتمع المدني ".كشكل آخر من أشكال الهيكلة و التنظيم .

2_3_ المكلف بالمجتمع المدني :

في مقابلة لم تدم طويلا مع "المكلف بالمجتمع المدني "،على مستوى بلدية وهران ، طرحت عليه السؤال التالي : ما هو عدد الجمعيات في بلدية وهران ؟ . أجاب دون تردد و كأنه كان محضرا من قبل: 67 جمعية ذات طابع ثقافي ، 49 جمعية ذات طابع اجتماعي، 151 ذات طابع رياضي، 11 ذات طابع شباني . طرحت عليه السؤال : هل هذا هو عدد الجمعيات في بلدية وهران ؟ أجاب المبحوث : هذا مجموع الجمعيات التي أتعامل معها .

ما استطعت فهمه من هذه التصريحات أن المكتب المكلف بالمجتمع المدني لا يمتلك العدد الكامل للجمعيات النشطة بمدينة وهران، و أنما يمتلك فقط عدد الجمعيات التي تتعامل مع إدارة البلدية . و هو 138 جمعية، حسب الأرقام المقدمة أعلاه. في مختلف المجالات . يعكس هذا الرقم الضعف الديمغرافي أو الكمي للجمعيات ، مقابل الكثافة العمرانية للمدينة، خاصة و أن الفعل الجمعوي هو فعل مديني أو عمراني بالأساس [2]. عدم امتلاك المكتب للعدد الإجمالي للجمعيات سيكون عائقا أمام السلطات المحلية في تبني استراتيجية لتطوير العمل الجمعوي، و بناء آليات قوية لتفعيل مشاركته في تسيير الشأن العام المحلي . كما أن حصر المجتمع المدني في الجمعيات التي تتعامل مع المكتب أو الإدارة المحلية هو إقصاء لعدد كبير من الجمعيات و للتنوع داخل هذا الفضاء المدني الذي قد يثري ميادين التشاور و الشراكة .

[1]- هذا التصريح هو عبارة عن رسالة "شكر و عرفان" ، قدمتها رئيسة جمعية إلى رئيسة خلية المجتمع المدني . في مجموعة (واتساب) ، تم انشائها من قبل هذه الأخيرة في إطار جلسات السلطة العليا للشفافية الجهوية .

[2] - Lakjaa.A, « vie associatif et urbanisation en Algérie », cahier du cread, N° 35, 2000, P 4.

في هذه المقابلة أشار المكلف بالمجتمع المدني إلى شكلين من التعاون مع الجمعيات ، أولا : ما أسماه "بالتخصص الوظيفي" ، في شرحه لهذه النقطة، صرح بما يلي " هناك بعض النشاطات ذات الطابع الثقافي ، أو الاجتماعين أو البيئي فالجمعيات تنسق مع البلدية كل في مجاله، لكل جمعية برنامجها و أهدافها ، هناك بعض النشاطات ، طبيعتها تتم بالتنسيق مع بلدية وهران ، و بعض النشاطات لها حرية التصرف فيها ..." ، و عند سؤاله عن طبيعة هذا التنسيق و مجالاته ؟ أجاب المبحوث " البلدية تعمل بالتنسيق مع الجمعيات من خلال الدعم اللوجستيكي و المالي ، أي أن البلدية تعمل على توفير مثلا قاعات للنشاط ، توفير بعض التجهيزات (كالكراسي و مكبرات الصوت ...) ، تسخير المراكز الثقافية ...الخ " . ثانيا : ما أطلق عليه المكلف بالمجتمع المدني "الديمقراطية التشاركية " ، يقوم هذا الشكل من التنسيق بين البلدية و الجمعيات من خلال الهيئة الاستشارية ، تعقد هذه الهيئة حسب تصريح المبحوث كل ستة أشهر ، يشارك فيها الجمعيات أو الخبراء في مجالات معينة ،و يمكن للبلدية أن تأخذ بآرائهم و أفكارهم . و أضاف أنه في إطار "الديمقراطية التشاركية " ، تفتح البلدية ورشات كل ثلاثة أشهر للنقاش حول مسائل معينة مثلا التشجير في المدينة ، الثقافة في المدينة، حماية التراث في المدينة ...الخ . تبدي فيه الجمعيات الرأي لدى السلطة المحلية " .

في إجابته على سؤال : هل يتم فتح هذه الورشات في فترات منتظمة ؟ صرح " آخر ورشة أقدمها لك كمثال الدولة فتحت ورشتين كبيرتين ، ورشة "ورشة المخدرات" و ورشة "العنف ضد الطفل"، تعاملنا مع الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي و الثقافي و الرياضي، حول كيفية رسم خطة لبرنامج لمعالجة هذه الأمور ".

تظهر الجمعيات من خلال أشكال التعاون المعمول بها قبل السلطة المحلية "شبه إدارة موازية تنفذ برامج و مهام الإدارة أكثر منها برامج و مهام التنظيم الحر"[1] ، وفق "اتفاق ضمني"[2]، إي التنسيق مقابل الدعم المالي . فالشراكة في هذه الحالة لا تتعدى أن تكون شكلا من الزبونية مع الإدارة حتى "تستمر هذه الجمعيات في أعمالها الحيادية"[43]. فمثلا من بين الجمعيات التي تحظى بهذا الدعم الجمعيات الثقافية، جمعيات الأحياء ، بعض الجمعيات الشبابية ، القريبة من أروقة الإدارة المحلية أو ممثليها .

[1]- أحمد بوكابوس،« الحركة الجمعوية و واقع التنظيمات الشبانية» ، الجزائر بعد 50 سنة، حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية و الانسانية 1954_2004، تحت اشراف نورية بن غبريط و مصطفى حداب، منشورات crasc، وهران سبتمبر 2004، ص.75.

[3]- Derass omar, « le fait associatif en Algérie : le cas d'Oran », insaniyat, Mouvement sociaux mouvement associatif, N° 8, 1999, p.18.

[4]- Derrass Omar, ibid, p. 20.

الفصل الثالث :

الصحة ، مجال للشراكة بين الجمعيات و الدولة .

يوصف مجال الصحة بأنه "حصان طروادة لكل عمل خيري"[1]. فميدان الصحة من بين الميادين الأكثر استقطابا للجمعيات ، على اختلاف توجهاتها و أهدافها . و هذا ما يمكن أن نلاحظه حتى في حياتنا اليومية كمستعملين أو مستهلكين لخدمات المؤسسات الصحية، أين يوجد عدد مهم من الجمعيات ، تنشط كل منها في ميدان معين . فعلى سبيل المثال جمعية "الأمير عبد القادر" ،[2] تهتم هذه الجمعية بإيواء المرضى المصابين بالسرطان من خارج الولاية. جمعية أو مجموعة "كن طيبا " بوهران ، تنظم المجموعة زيارات أسبوعية المرضى بالمستشفيات بوهران ، و تعمل على توفير الإفطار في رمضان للمرضى و للعاملين في الصحة، و ذكر هذه الجمعيات هو على سبيل المثال لا الحصر . نظرا لخصوصية مجال الصحة ، الذي يقع في ملتقى بين المسألة "الإنسانية" و مسألة "الحق" في العلاج ، ينقسم انخراط الجمعيات في هذا المجال بين هذين المفهومين. فمن الجمعيات من يبقى التزامها إنسانيا، منها الجمعيات التي سبق ذكرها، حيث تركز نشاطها على تقديم المساعدات المباشرة من أكل ، مأوى ، أدوية ، و أعمال أخرى . و منها من ترى في هذا المجال ميدانا لتكريس الحقوق ، فيتعدى نشاطها المجال الخيري و الإنساني ليصل إلى مراحل المطالبة و حتى الاحتجاج لتحسين الخدمات الصحية و تطوير السياسات العمومية الصحية بما يخدم تعزيز الحق في الوصول إلى العلاج .و هي الجمعيات التي سنركز عليها في هذا العنصر . من خلال جمعية حلم التعايش الايجابي (ARV+)، و منظمة أطباء العالم (MDM). التي تعمل بالتنسيق مع المجتمع المدني المحلي . نحاول التطرق لمسألة الشراكة بن الجمعيات و الدولة في هذا العنصر من خلال التركيز على مجالين اثنين ، و هما : السياسة العمومية للصحة الجوارية ، و مجال الأمراض المعدية أو المتنقلة ، مرض نقص المناعة أو ما يعرف بالسيدا (VIH).

1_مؤسسات الصحة العمومية الجوارية، ميدان شراكة و تعاون :

الهدف من المؤسسات الاستشفائية الجوارية هو تسهيل استفادة المواطنين من الخدمات الصحية المجانية التي تقدمها هذه المؤسسات، و توسيع دائرة هذه الاستفادة جغرافيا و ديمغرافيا. حيث لا يكاد يخلوا أي تجمع سكني من مؤسسة صحية جوارية. بلغ عدد المؤسسات الصحية الجوارية حسب احصائيات سنة 2010، 7022 مؤسسة صحة جوارية ، مقسمة عل الشكل التالي : 271 مؤسسة عمومية للصحة الجوارية EPSP، 1375 عيادة متعددة الخدمات (polyclinique)، و 5376 قاعة علاج[3]. باعتبار أن هذه المؤسسات تدخل ضمن المؤسسات العمومية للصحة الجوارية[4] . تعكس هذه الخارطة الصحية

[1]- Elisabeth Longuenesse. Santé, Médecine Et Société Dans Le Monde Arabe, L'Harmattan, 1995, P.206.

[2]- تعرفت على هذه الجمعيات بمصلحة مكافحة السرطان بمستشفى وهران ، حيث كانت أختي تتابع علاجا كيميائيا، فوقعت عيني على ورقة في قاعة الانتظار مكتوب عليها اسم الجمعية و رقم هاتفها . احتفظت برقم هاتف الجمعية ، و اتصلت بها فيما بعد ، أخبرتني من ردت على الهاتف بأن الجمعية موجودة ببلدية "سيدي معروف"، و أنها توفر الإيواء للمرضى البعيدين شرط أن يكونوا ضمن الحالات المحددة . و حسب تصريح احد المستفيدين من خدماتها " الجمعية توفر الإيواء للمريض و لمرافق واحد، كما توفر الجمعية الأكل و حتى النقل من مقرها إلى المستشفى".

[3]- سعيدان رشيد و بوهنة علي،« واقع الخدمات الصحية من خلال الإصلاحات » مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر 2014، ص 16.

[4]- المادة السابعة (07) من المرسوم التنفيدي 07_140 ، المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428 ، الموافق 19 ماي 2007.

رغبة الدولة في التوجه نحو اللامركزية في العلاج و التكفل بالطلب المتجدد الناتج عن عملية "التحول أو الانتقال الصحي" الحاصل، و الذي يتميز بزيادة الأمراض غير المتنقلة، الأمراض المزمنة، و غيرها من الأمراض الأخرى[1].

توفر هذه المؤسسات العديد من الخدمات ، تم الإشارة إليها صراحة في المادة الثامنة (08) من المرسوم 70_140 المتعلق بالمؤسسات الاستشفائية العمومية، و التي حددتها فيما يلي : الوقاية و العلاج القاعدي، تشخيص المرض، العلاج الجواري، الفحوص الخاصة بالطب العام و الطب التخصص القاعدي، الأنشطة المرتبطة بالصحة الانجابية و التخطيط العائلي تنفيد البرامج الوطنية للصحة و السكان..." . تضطلع هذه المؤسسات مهام أخرى، تم النص عليها في الفقرة الأخيرة من نفس المادة، و هي : " _ المساهمة في حماية و ترقية البيئة في المجالات المرتبطة بحفظ الصحة و النقاوة، و مكافحة الأضرار ة الآفات الاجتماعية". هذه المهام المنصوص عليها في المادة أعلاه، تتجسد في الواقع على شكل مصالح تتخصص كل منها في توفير خدمة معينة. من بين هذه المصالح، نجد مصلحة "الأمومة و الطفولة " (PMI)، التي تتواجد بكل المؤسسات الصحية الجوارية و يمكن أن تتوفر هذه الخدمة في شكل مؤسسات استشفائية متخصصة في هذا المجال.

بفضل السياسات العمومية الصحية التي تنتهجها الدولة، القائمة على تحسين الخدمات الصحية ،و العمل على توفير و تحسين الظروف الصحية المتعلقة بصحة الأم و الطفل ، حيث أنه و بالرجوع للتقرير النهائي المتعدد المؤشرات (MICS 2019)[2]، استطاعت الجزائر تحقيق تقدم في تراجع نسبة الوفيات عند الأطفال بفضل توسيع الخارطة الصحية و تسهيل الوصول إلى العلاج[3].

2_ السياسة العمومية المتعلقة بالصحة الإنجابية و الجنسية :

كان أول ظهور لمصطلح الصحة الانجابية و الجنسية لدى المنظمات غير الحكومية، التي تهتم بالصحة و خاصة صحة المرأة و الطفولة، و الحقوق المتعلقة بها . و كان هذا مع سنوات 1970_ 1980. ظهر هذا المصطلح أيضا في المنظمات النسوية مع سنوات 1970، و كان الغرض من استعماله هو التعبير على حقوق المرأة فيما يتعلق بخياراتها الإنجابية[4] .

بدأ استعمال هذا المصطلح لدى الدول المغاربية في النصف الثاني من سنة 1990، و أقحمته ضمن سياساتها و برامجها الصحية ، لكن اعتماد هذا المصطلح كان محل تحفض و معارضة بشدة[5]. باعتباره يحمل معه حقوق و أفكار يمكن أن تتعارض مع قيم و مبادئ الدول المستقبلة ، كالحق في التصرف في الجسد، حرية التمتع بالحياة الجنسية، الحق في تقرير متى و هل تنجب الأطفال أم لا . و هذا ما قد يدفع بعض الدول إلى اعتماد هذا المصطلح ، لكن مع إخضاعه لنوع التكييف

[1] - ABBOU Yousef et BRAHAMIA Brahim, « Le système de santé algérien entre gratuité du soin et maitrise des dépenses de santé », insaniyet, n 75_76, janvier, février 2017, p 157

[2]- rapport MICS, 2019 , Algérie

[3]- rapport MICS, ministère de la santé et des réformes hospitaliers, 2019, Algérie, p 185.

[4] - **Irene** Maffi**, Daniel** Delanoë **et Selma** Hajri, « La santé sexuelle et reproductive, champ d'exercice et d'affrontement des dominations de genre et de classe », *L'Année du Maghreb* [En ligne], 17 | 2017, mis en ligne le 16 novembre 2017, consulté le 14 décembre 2022. URL : http://journals.openedition.org/anneemaghreb/3147 ; DOI : https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.3147

حتى يتوافق مع السياق المحلي ، لذلك نجد في الجزائر مثلا الحديث عن الصحة الانجابية ، ، و اعتماد سياسات و قوانين تنظم هذا الحق دون اعتماد صراحة مصطلح " الصحة الجنسية " و هذا ما يظهر في المواد (69 إلى 83)، من قانون الصحة رقم 18_11[1]. يؤكد هذا تصريح لعضو جمعية الأخوة شوقراني في مقابلة معه " نظمنا يوما تحسيسيا حول الصحة الجنسية و الإنجابية، أعددنا البطاقات الإعلانية الخاصة بهذا اليوم ، مكتوب عليها (الصحة الجنسية و الإنجابية) ، فطلب منا حذف كلمة (جنسية) ، لحساسيتها في المجتمع و ما يمكن أن تحمله من تأويلات ، فلم نقم بإلصاقها ".

تعرف الصحة الإنجابية وفق منظمة الصحة العالمية بما يلي " حالة رفاه كامل بدنيا و عقليا و اجتماعيا، في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي، و وظائفه و عملياته، و ليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة، و بذلك تعني الصحة الإنجابية قدرة الناس على التمتع بحياة مرضية و مأمونة، و قدرتهم على الإنجاب أو حريتهم في تقرير الإنجاب و موعده و تواتره و هذا الشرط الأخير ضمنا على الرجل و المرأة في معرفة و استخدام أساليب تنظيم الأسرة مأمونة و فعالة و مقبولة في نظرهم، و أساليب تنظيم الخصوبة التي يختارانها و التي لا تتعارض مع القانون، و على الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي تمكن المرأة من أن تجتاز بأمان فترة الحمل و الولادة "[2].

القراءة الأولى التي يمكن استخلاصها من هذا التعريف، أم الصحة الانجابية ليست مرتبطة بالجانب الفيزيزلوجي للأشخاص، و انما هي مفهوم شامل، يعني بكامل جوانب الحياة المرتبطة بالفرد و بمحيطه المعيشي و كل الوسائل و الإمكانيات التي من شأنها أن تساهم في المحافظة على صحته و ترقيتها، و هذا ما تعبر عليه عبارة "حالة رفاه كامل بدنيا و عقليا و اجتماعيا" .

القراءة الثانية لهذا المفهوم، و هي الصحة الانجابية ، هي مفهوم كوني ، قد يتعارض في كثير من مبادئه مع قيم و معتقدات المجتمعات المستقبلة له ، حيث يشمل حق المرأة في الإنجاب ، حقها في التحكم في هذا الحق و تسييره و فق ما يتناسب و ظروفها و وضعها .

القراءة الثالثة ، و هي الحق في المعلومة للطرفين ، أي الرجل و المرأة، في كل ما يتعلق بصحتهم الانجابية، و وسائل المحافظة عليها. و هذا ما جاء في عبارة " ضمنا على الرجل و المرأة في معرفة و استخدام أساليب تنظيم الأسرة..." . فمن حق الرجل و المرأة في سبيل المحافظة على صحتهم الانجابية معرفة وسائل تنظيم عملية النسل و هي عديدة، مثل استعمال الأدوية الخاصة بتنظيم النسل، استعمال موانع الحمل الأخرى مثل الواقي الذكري، و الحق في الاعلام بوجود تقنيات أخرى جديدة و متطورة و أكثر أمنا، و ترك الحرية للزوجين لاختيار الطريقة التي يرينها مناسبة لهما.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 16 ذي القعدة 1439 ، الموافق ل 29 يوليو 2018 ، ص 9_ 10 .
[2]- منظمة الصحة العالمية، مفهوم الصحة الإنجابية الذي وافقت عليه منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر السكان و التنمية ، القاهرة، 1994.

كما يشمل الحق في الصحة الإنجابية ، الحق في التمتع بالخدمات الصحية التي توفرها الدولة من خلال مؤسساتها الصحية المختصة في ذلك. و يتضمن هذا الحق ، الحق في الولوج للرعاية الصحية بكل المواطنين و الأفراد، و بخاصة للنساء و ضمان الخدمة و الرعاية الصحية اللازمة. سواء بتوفير الهياكل المعدات الضرورية ، وتوفير الإمكانيات البشرية المؤهلة .

اقرار حق الصحة الجنسية و الإنجابية في السياسات العمومية هو ليس نتيجة رغبة سياسية و إنما هو ناتج عن نضال طويل للمنظمات غير الحكومية و الجمعيات المحلية الناشطة في هذا المجال[1]. لذلك التحفظ على استعمال المصطلح و الاعتراف بهذا الحق للمرأة انعكس على تنفيد هذه السياسة على أرض الواقع التي لا زالت تلاقي نوعا من المقاومة خفية أو معلنة ، من الفاعلين في الصحة سواء كانوا مهنيي الصحة أو المستعملين لها .

2_1_ وسائل الصحة الجنسية و الإنجابية :

في تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان حول توفير المواد الخاصة بالصحة الإنجابية في الجزائر[2]، قدم بعض النتائج المتعلقة بسياسة الدولة الجزائرية في هذا المجال ، مدى توفرها في المؤسسات الصحية ، و رهانات استعمالها من قبل السكان . في ما يتعلق باستعمال وسائل الوقاية، أشار التقرير إلى مستويات مرتفعة نوعا ما في نسبة الاستعمال لموانع الحمل مثلا ، حيث تصل إلى 57% بالنسبة للنساء المتزوجات ، و 29% بالنسبة لغير المتزوجات أو العازبات[3]. ارتفعت هذه النسبة لتصل 67,8% من النساء المتزوجات التي تستعمل وسائل منع الحمل ، منهن 66,2 تستعمل الطرق الحديثة في منع الحمل أو تنظيمه[4].

من بين الميادين التي تشكل نقطة خلاف بين الجمعيات و العاملين في قطاع الصحة ، هي مسألة توزيع وسائل الوقاية من الأمراض المتنقلة عبر الجنس. حيث ترى منظمة أطباء العالم و الجمعيات الناشطة معها أن توزيع هذه المواد يتم بصفة آلية أي أنه على العمال في هذا المجال أن يضعوا تحت تصرف الأشخاص المتوجهين لهذه المصالح كل الوسائل المتعلقة بالوقاية من الأمراض المتنقلة عبر الجنس, دون التمييز بسبب السن أو الوضعية العائلية (متزوجة غير متزوجة) ، أو لأسباب أخرى . فمن بين ما لاحظته المنظمة، أن بعض هذه الوسائل لا تقدم إلا لفئة محددة، حيث يتم استثناء الأزواج، فلا يعرض عليهم وسائل مثل الواقي الذكري ، و الأنثوي الخاص بالنساء.

أشار التقرير إلى الصعوبات التي قد تحول دون تحقيق توزيع شامل لهذه الوسائل ، ومن بينها السلطة التي يمتلكها الزوج في هذه المجتمعات التي تعتبر أبوية، فاستعمال هذه الوسائل يتوقف بالأساس على موافقة الزوج . هذا في ما يتعلق بسياسة الدولة

[1] - K.BOISSEVAIN et E.GOBE ? « Éditorial : Témoigner et rendre compte des rapports de force », L'Année du Maghreb, Genre Santé et droit sexuels et reproductifs au Maghreb, 2017/II, n°17.P.3.

[2]- صندوق الأمم المتحدة في الجزائر UNFPA ، " وكالة في الأمم المتحدة لتعزيز إمكانيات النساء و الشباب في الحصول على حياة صحية و إنجابية سليمة ". في الترجمة من اللغة الفرنسية " هي التنظيم الأساسي في الأمم المتحدة الذي يهتم بتطوير إمكانية النساء و الشباب في الحصول على حياة جنسية و إنجابية سليمة" . https://algeria.unfpa.org/fr/qui-sommes-nous

[3]- Enquête par Grappe a Indicateur Multiple (MICS), 2012-2013, UNICEF , UNFPA, Ministère de la santé de la réforme hospitalière et de la population, Algérie.

[4]- Rapport MICS , 2020, p 231.

في تنظيم النسل . أما بالنسبة في حالات (العاملات في الجنس) ، فالالتزام باستعمال وسائل الوقاية من الأمراض المتنقلة عبر الجنس هو رهان سلطة أخرى و هي مدى رغبة (الزبون) في استعمال هذه المواد .

2_2_ مصالح الأمومة و الطفولة :

تستحدث على مستوى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، مصالح تهتم بالصحة الانجابية للأمهات و بصحة الأطفال، توجد هذه المصالح تحت تسمية مصلحة "حماية الأمومة و الطفولة"، أو بالفرنسية (PMI)، حيث نصت المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 07- 140، محددة مهام هذه المؤسسات، على ما يلي " تتمثل مهام المؤسسة العمومية للصحة الجوارية في التكفل بصفة متكاملة و متسلسلة، فيما يأتي : _ الأنشطة المرتبطة بالصحة الانجابية و التخطيط العائلي "[1] .

تهدف هذه المصلحة إلى توفير" الاستشارة الطبية، و تقديم الخدمات الصحية و الاجتماعية، متابعة النساء الحوامل و الأطفال الأقل من 06 سنوات، تهتم هذه المصالح أيضا بالتنظيم الأسري، من خلال إستراتيجية تقوم على التوعية بعيدة المدى، المعتمدة حاليا على مستوى جميع الهياكل الصحية الجوارية، حيث الصحة الإنجابية و وسائل منع الحمل يتم توفيرها مجانا في القطاع العام، تقوم هذه المصالح أيضا على حماية الطفولة من خلال برامج الصحة العمومية ذات الطابع الوقائي، تطوير طب الأطفال و طب التوليد، فضلا عن مكافحة وفيات الأطفال من خلال التطعيم ضد الأمراض الخطيرة"[2].

تعتمد الجمعيات المدنية كثيرا على هذه المصالح في خدمة النساء التي قد تعرف صعوبات في العلاج و في الاستفادة من خدمات هذه المصالح، فتعمل الجمعيات من خلال علاقاتها مع المستخدمين في هذه المؤسسات، على مساعدة هذه الفئة من النساء سواء في الاستفادة من خدمات الاستشارة ، أو التشخيص و الكشف عن الأمراض المتنقلة عبر الجنس، متابعة الحمل و الولادة. و حتى تستطيع الجمعيات تنفيد هذه المهمة تقوم بإنشاء ما تطلق عليه "بشبكة القابلات" ، أحد الأدوات التي تعتمد عليها للتعامل مع المؤسسات الاستشفائية العمومية.

3 _ الجمعية، السيدا، و السلطة :

" الميزة الكبيرة للسيدا هي المسؤولية الذاتية (l'auto- responsabilité) : المريض هو فاعل في علاجه، و الجمعيات هي المحاور المباشر للدولة، أي مرض آخر يجب التأكيد على ذلك لم يثر مثل هذه الظاهرة"[3]. من هذا المنطق تشكل السيدا أهم الميادين التي التي تستقطب عددا كبيرا من الفاعلين الجمعويين و تدفعهم للتشكل في "لوبيات قوية من اجل دفع

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، الصادرة في 03 جمادى الأولى 1428 الموافق 20 مايو 2007، ص 10.

[2] - Rym Harhoura, « santé reproductive et planification familiale : les PMI l'largement impliqué », Horizons.dz, 05 février 2022, consulté le 28 janvier 2023.

[3] - Michelle Perrot, « Le sida dans les sciences sociales et humaines », dans Ethique Sida et Société, Sous la direction d'Alain Sobel, 1994_1996,P.247.

الدولة إلى مضاعفة جهودها في محاربة الإقصاء"[1]. تعمل هذه الجمعيات على جبهات عديدة ، من أجل تكريس حق العلاج ، التوعية و التحسيس، تعمل ضد الإقصاء الذي تتعرض له هذه الفئة.

جمعية " الحلم في التعايش الايجابي "، أحد هذه الجمعيات الفاعلة في هذا الميدان ، و التي أخذت على عاتقها العمل لصالح هذه الفئة و هي المصابين بمرض نقص المناعة (VIH) ، ميدان عمل حساس جدا، و موضوع رهان سياسي. يستدعي انخراط جميع الفاعلين لمواجهته .

3_1_ السيدا في السياسة العمومية :

تم تسجيل أول حالة سيدا في الجزائر في سنة 1986، دفع هذا بالسلطات إلى التحرك ، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة السيدا في سنة 1989، لتتطور بعدها و تصبح لجنة متعددة القطاعات ، تضم العديد من الوزارات، التي اشرفت فيما بعد على إنشاء الهياكل المتخصصة على مختلف التراب الوطني، و من بينها: الوكالة الوطنية للدم من أجل ضمان و حماية عملية نقل الدم، المختبر المرجعي سنة 1987، مراكز العلاج المضاد للفيروسات القهقرية في 1998 ، و في سنة 2002 عملت الجزائر على تطوير أول مخطط استراتيجي لها لمحاربة السيدا، و هي اليوم في المخطط الخامس[2].

حسب التقرير الوطني حول عدد المصابين بالسيدا في الجزائر في 2021، هو 21000 مصاب. 91 % تم فحصهم و التعرف على اصابتهم . يقدر معدل انتشار الفيروس في الجزائر بأقل من 0,1 % [3]. و في احصائيات حديثة يقدر هذا العدد ب 18.733 حالة[4] . لكن هذه النسبة المنخفضة في الانتشار تخفي حسب التقارير المختصة معطيات أخرى مقلقة خاصة عندما يتعلق الأمر بالفئات المصنفة هشة، مثل العاملين في الجنس (PS)، الرجال الذين لهم علاقات جنسية مع رجال (HSH)، مستهلكي المخدرات عبر الإبر (CDI). و المهاجرين . فتصل هذه النسبة بين العاملات في الجنس إلى 7,21 % ، أي 72 مرة أعلى من عموم الساكنة. و تقدر ب 2,3 % بالنسبة (HSH)، يعني من 22_23 مرة أعلى . و ب 2, 2 % بالنسبة لكل من مستهلكي المخدرات و المهاجرين[5] .

تسخر الدولة امكانيات مادية و بشرية كبيرة في علاج المصابين ، و محاربة انتشار الفيروس ، لكن فعالية هذه السياسة العمومية مرتبطة باشراك فاعلين آخرين من خارج المستشفى و بالأساس الجمعيات الفاعلة في هذا المجال , و هذا ماجاء في

[1] - 65Stéphane Tessier, «Epidémie à VIH et institution socio sanitaires : quel réorganisation de l'espace médicale ? », chapitre XVIII, dans Anthropologie et sida, sous la direction de J.Benoist et Alice Desclaux, KARTHALA, 1996, P.296.

[2] - Amel Zertal, Othmane Bourouba et Adel Zeddam, « Récits de la lutte contre le VIH/sida en Algérie », L'Année du Maghreb [En ligne], 25 | 2021, mis en ligne le 10 juin 2021, consulté le 20 février 2023. URL : http://journals.openedition.org/anneemaghreb

[3] - aidsalgerie.org/vih-sida/sida-chiffre. Consulté le : 28/09/2024.

[4] - aps.dz/sante-technologie/ le : 04 décembre 2023, consulté : 28/09/2024.

[5] - (MICS, 2019), tahat.cnes.dz. consulté le : 28/09/2024.

تصريح لزير الصحة اعترف فيه بهذا الدور للمجتمع المدني " لقد انعكست هذه الرغبة في التعبئة الكاملة للحكومة و جميع أصحاب المصلحة، و خاصة المجتمع المدني لضمان الوصول الشامل و المجاني إلى جميع الخدمات الصحية، بما في ذلك الفحص و العلاج "[1].

3_2_ جمعية "حلم التعايش الإيجابي" ، و المصابين بمرض السيدا :

. جمعية حلم التعايش الايجابي أو كما يطلق عليها (+arv)، تأسسم الجمعية عام 2017 بوهران ، من قبل مجموعة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)[2]. تعتبر الجمعية من أبرز الفاعلين في مجال الصحة ، و خاصة فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة .

تهتم الجمعية بالتحسيس ، المرافقة، التوجيه ، و تقديم المساعدة الإنسانية و الاجتماعية لهذه الفئة من المجتمع . تعمل الجمعية من خلال رئيستها و الفريق العامل معها ، من خلال هذه المهام على تحسين ظروف الأشخاص المصابين بداء تقص المناعة ، من خلال محاربة كل أشكال التمييز التي يمكن أن تتعرض لها هذه الفئة، اللامساوات في الحقوق ، الاحتقار أو الوصم . تعمل الجمعية على تحقيق ذلك وفق إستراتيجية على المستوى المحلي و الوطني .

تأسست الجمعية في 2017 ، بوهران ، رئيسة الجمعية سيدة شابة ، أم لطفلين، معروفة بنشاطها و دفعاها عن الأشخاص المصابين بداء نقص المناعة . أصبحت الجمعية بفضل نشاط رئيستها و الفريق العامل معها ، من أكثر الجمعيات دفاعا و احتجاجا من أجل توفير العلاج بهذه الفئات ، و إخطار السلطات و الجهات المختصة بحالات الانقطاع للأدوية . كما أن الجمعية لا تهتم فقط بالحالات الموجودة بوهران، فهي تتابع حالات من ولايات مجاورة مثل تبارت، معسكر ، هذه المدن التي لا يوجد بها مصالح خاصة لعلاج هذه الفئة ، أو لأن المرضى يفضلون اختيار مكان للعلاج غير مكان إقامتهم خشية التعرض للوصم ، حسب تصريح رئيسة الجمعية .

لا تركز الجمعية فقط على الجانب الصحي في الدفاع عن هذه الفئة ، بل لديها اهتمام بمجالات ، تهدف من خلالها إلى تسهيل اندماج المصابين بمرض نقص المناعة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية . من بين المجالات التي تشتغل عليها الجمعية هي التكوين ، تتم هذه العملية وفق مشاريع خاصة تتحصل عليها الجمعية ، أو من خلال اتفاقيات مع فاعلين محليين في مجال التكوين في مختلف الميادين. بهذه الإستراتيجية استطاعت الجمعية توفير التكوين لعديد الأشخاص المصابين ممن يستفيدون من خدماتها .

[1] - Aps.dz/vih-sida-la riposte-nationale, consulté le :29/09/2024.
[2] -arv-positive-algerie.com.

3_3_ المرافقة الصحية، بين الجمعية و المؤسسات الصحية :

" هناك تعبئة كبيرة من الحكومة و من قبل كل الفاعلين، و بخاصة المجتمع المدني ، من أجل ضمان استفادة كلية و مجانية من كل الخدمات الصحية لمرضى السيدا، و من بينها الكشف و العلاج . "[1] كان هذا تصريح لوزير الصحة . حيث يؤكد في هذه العبارة على دور " المجتمع المدني " ، كفاعل أساسي و مهم في تحسين ظروف التكفل بمرضى نقص المناعة و تسهيل وصولهم إلى العلاج المجاني الذي توفره الدولة في مختلف مصالحها .

السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو : ما طبيعة هذا الدور الذي يمكن أن نقوم به الجمعيات المتخصصة في المجال ، مادام العلاج متوفرا في المؤسسات الصحية العمومية ؟ .

" بالنسبة للفقراء ... مواجهة المجهول دون أي شكل من أشكال المرافقة تولد لهم شعورا بعدم الارتياح لتكون ردة فعلهم الوحيدة هي الانغلاق على أنفسهم "[2]. لذلك تعتبر المرافقة الصحية ، أحد أهم الخدمات التي تقدمها جمعية حلم التعايش الايجابي لمرضى نقص المناعة ممن يترددون على مقرها. تتم هذه المرافقة على طريقتين ، الطريقة الأولى هي ترافق الجمعية مريض نقص المناعة إلى المصالح المختصة و التوسط له من أجل دمجه في المسار العلاجي الخاص به . و الطريقة الثانية تتمثل في مرافقة هذا المريض خارج المصلحة الاستشفائية الجوارية ، و متابعته في الحصول على العلاج الخاص به ، و احترام البروتوكول الخاص به.

بالنسبة للطريقة الأولى ، و هي مرافقة المريض في" مواجهة المجهول "[3]. من خلال توجيهه للانخراط في المسار العلاجي الخاص به ، تلعب الجمعية دورا كبيرا في هذه المرحلة ، حيث تعتبر المستقبل الأول لاتصالات العديد من المصابين قبل التوجه إلى المصالح العمومية المختصة. و هذا ما صرحت به رئيسة الجمعية في إحدى مقابلاتي غير المباشرة معها " استقبل العديد من الاتصالات يوميا من المرضى، خاصة حالات الإصابة الجديدة ..." . ففي هذه الحالة ما تقوم به الجمعية حسب تصريح رئيستها ، هي أولا تحديد موعد للمريض لاستقباله بالجمعية ، لأخذ المعلومات حول مرضه و سبب الإصابة أن أمكن ، ثم بعد ذلك توجيهه إلى المصلحة الاستشفائية المختصة لدمجه ضمن البروتوكول العلاج الخاص به . المصاب في هذه الحالة لا يتوجه مباشرة إلى المصلحة الطبية العمومية المختصة و إنما يمر عبر الجمعية أولا ليصل فيما بعد إلى المستشفى الذي يستلزم أن يظهر " كهيكل استقبال"[4]يسمح بهذا التدخل من الجمعية لتصبح كفاعل ضمن فضاء "مغلق و متجانس" كما يصفه البعض .

المرحلة الثانية من المرافقة ، و هي أن دور الجمعية لا يتوقف عند إدماج المصاب للاستفادة من العلاج الخاص به و انما تتولى الجمعية عملية مرافقة المصاب خارج أسوار المصلحة الطبية ، حيث تهتم بمتابعة المريض في مدى احترامه للبرتوكول

[1] - « lutte contre le sida : le gouvernement mobilisé pour assurer des soins gratuits aux malades », Aps , le jeudi 01 décembre 2022, vu le jeudi 16 février 2023.
[2] - Hachimi Sanni Yaya, et Rojer Zébro. Santé publique, anthropologie de la santé et développement en Afrique, L'Harmattan, 2015, P.26.
[3] - Christiane El Hayek. Santé et insertion , Un Défi a L'illettrisme, la documentation française, 1995, P.26.
[4] - F.Z.OUFRIHA, « Nature et Objective de L'hôpital : Un bref survol des Théories », dans Transition et système de Santé En Algérie, sous la direction de F.Z. OUFRIHA, CREAD, 2009, P.55.

العلاجي الخاص به ، الاستماع لانشغالات المصابين بفيروس نقص المناعة سواء في ما تعلق بطريقة استعماله للدواء ، مشاكل تتعلق بحصوله على العلاج الخاص به ، و مسائل أخرى حتى الاجتماعية منها و النفسية ، تعمل الجمعية على التكفل ببعضها بما تملكه من إمكانيات.

تشكل هذه المرحلة من المرافقة خارج أسوار المصلحة ، نقطة مهمة في عمل الجمعية . فقد يحدث بعد بداية مسار العلاج ، أن يتعذر على المريض الحصول علاجه الخاص به، في هذه الحالة عادة ما تتدخل الجمعية لاستدراك الوضع، و هذا ما صرحت به رئيسة الجمعية في أحد مقابلاتها " حدث و أن اتصل بي أحد المصابين , اخبرني أنه لم يحصل على علاجه الثلاثي ، و أن الطبيب قال له بأن دواءه غير موجود . ما قمت به هو أنني توجهت إلى المصلحة المختصة بالمستشفى ، و استفسرت عن وضع المريض و حصته من العلاج ، طبعا بعد تدخلي استطعت حل هذا المشكل و أمرته فيما بعد بالتوجه للمصلحة لأخذ علاجه ، يحدث معي كثيرا ". فما تقوم به الجمعية في هذه الحالة هو مساعدة الهياكل الرسمية في تجاوز مشكل "التواصل المضطرب"[1] و فرض نفسها "كوسيط بين مرضى تائهين (désorientés)، و قطاع طبي و صحي أصبح مجرد من سلطته المطلقة"[2]. في تسيير المرض و المريض.

مرافقة الجمعية في حصول المصابين بفيروس نقص المناعة على علاجهم تصل إلى مرحلة الاحتجاج أمام السلطات المختصة في توفير الرعاية الصحية اللازمة ، و ضمان استمرار حصول هذه الفئة على حقها في العلاج ، و هذا ما يظهر من خلال إطلاق نداءات استغاثة للسلطات العليا من أجل التدخل .

3_4_ "نداء الاستغاثة"، شكل آخر للشراكة:

أطلقت **جمعية حلم التعايش الايجابي** ندائي استغاثة للسلطات العليا ، و كان ذلك بسبب نفاذ علاج المصابين بفيروس نقص المناعة من المصالح الطبية المختصة ، في تصريح لرئيسة الجمعية "كتبت رسالة إلى الرئيس ، أطلب منه التدخل لحل المشكل ، توجهت إلى الرئاسة، استقبلت من قبل الأمانة العامة ، في طريق عودتي إلى وهران تم الاتصال بي من قبل المستشفى ليخبروني أن الدواء قد وصل، كيف ذلك لا أدري ؟ " .

تعمل الجمعية في إطار نشاطاتها و ضمن أهدافها على تكريس حق المصابين بفيروس نقص المناعة في الحصول على العلاج، لذلك هي تستعمل في دلك جميع الآليات و الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك. فهي تعمل مع الجهات الطبية المختصة من اجل تسهيل وصول هذه الفئة إلى العلاج ، و مرافقتها في ذلك. هذا في الحالة العادية . لكن يمكن أن تلجأ الجمعية من خلال تصريح رئيستها إلى طريقة نوعا ما نزاعية , تتعدى فيها الجمعية الآليات التقليدية في التعامل مع الإدارة أو الجهاز الطبي ، لتصل إلى حد الاحتجاج و الشكوى إلى الجهات الوصية للتدخل. و في هذا نجد عديد النداءات التي أطلقتها الجمعية ، من بينها بيان

[1] - Christiane El Hayek. Ibid. P.27.

[2] - 68Stéphane Tessier, «Epidémie à VIH et institution socio sanitaires : quel réorganisation de l'espace médicale ? », op cite, P.296.

عن نقص الدواء في مناطق و مراكز صحية حتى خارج وهران ، حيث جاء في أحدها ما يلي " *تصدر جمعية حلم التعايش الايجابي للمتعايشين بيانا هاما، تعبر فيه عن الحاجة الملحة لتوفير العلاج للفئات المهمشة في المراكز المرجعية لكل من ولاية باتنة و ولاية ورقلة . يأتي هذا البيان كجهد أنساني رام إلى تحسين ظروف حياة المتعايشين و ضمان حقهم في العلاج المتكامل* " تم توجيه النداء إلى وزارة الصحة ، حيث جاء فيه " نناشد بأمانة السيد وزير الصحة للتدخل السريع و توفير العلاج الضروري لتلك الفئات المحرومة مؤكدين على أهمية حق الصحة الأساسي لكل فرد .[1] تعتبر الجمعية هذا العمل الاحتجاجي الذي قامت به أنه جزء من مهمتها الأساسية ، و أن هذه المهمة لا تشمل فقط حالات المرافقة و التعاون التقليدية ، و إنما تشمل أيضا الاحتجاج بكل أشكاله، سواء من خلال توجيه شكاوي و نداءات استغاثة إلى السلطات العليا أو الجهات الوصية ، أو من خلال التظاهر حيث نظمت الجمعية مظاهرة أو احتجاج أمام المصلحة المختصة في الأمراض المعدية بمستشفى وهران ، شارك فيها عدد من المتعايشين و بعض المتضامنين ممن استطاعت الجمعية تعبئتهم. و الاحتجاج ايضا باستغلال مواقع التواصل الاجتماعي من أجل ايصال رسالة ما . يظهر هذا من خلال صفحة الجمعية التي تستعملها لتسليط الضوء على بعض النقائص في المصالح الطبية المختصة .

هذه الطريقة في العمل، أصبحت مزعجة للهيئات الصحية . و دفعها هذا إلى حد مطالبة الجمعية بتغيير طريقتها في التعاون معها، " *لماذا توجهتي إلى الوزارة ، و إلى الرئاسة ؟ كان يمكنكي التواصل معنا و تسوية الأمر* ...". كان هذا تصريح رئيسة الجمعية في تعبيرها عن ردة فعل القائمين على تسيير هذه المصالح الطبية المختصة . فالاحتجاج بالنسبة للجمعية هي إستراتيجية لمراقبة عمل هذه المصالح، و في نفس الوقت هي تغيير للعلاقة بين الفاعلين لتقوم على أسس "المواطنة التي قد لا يكون معترف بها كمشاركة"[2]. هذه الإستراتيجية التي تسمح للجمعية بفرض نفسها كفاعل قوي و أساسي حتى داخل المؤسسة الصحية "ليس فقط من أجل التنبيه (interpellation) و لكن أيضا من أجل الاقتراح"[3] . و هذا ما جاء في آخر عبارة من البيان " *نحن كجمعية نتعهد بمواصلة دعم حقوق المتعايشين و العمل على توفير الرعاية الصحية الملائمة لهم كما يتوجب علينا و تنص عليها أهداف الجمعية ، كما ندعو إلى التعاون بين المجتمع المدني و السلطات لتحقيق هذه الأهداف الإنسانية*".

3_5_ التحسيس ، مقاربة لتفعيل السياسات العمومية :

التحسيس (la sensibilisation)، هو أحد أهم المهام الأساسية التي تقوم عليها سياسة الجمعية ، بالنسبة للجمعية التحسيس يعني إيصال المعلومة للشخص سواء مريض أو شخص عادي حول المرض و مسبباته و وسائل الوقاية منه من أجل خفض حالات الإصابة أو العدوى.

[1]- نجد هذه الشكاوي و البيانات على صفحة الجمعية في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (association rêve de vivre positive)

[2] - Michel BASS. Promouvoir La Santé, L'Harmattan, 1994, P.150.

[3] - John Ward. Santé Et Intervention Sociale, MASSON, Paris, 1997,P.129.

تقوم العملية التحسيسية على نقطتين ، و هما ،أولا : التحسيس الموجه إلى المصابين بالفيروس ، و يشمل الأشخاص المصابين ممن يترددون على الجمعية و يستفيدون من خدماتها . يكون هذا التحسيس في داخل مقر الجمعية ، أو في قاعات و أماكن مغلقة ، مصابين بالفيروس ، مختصين من أطباء و عاملين في الصحة ، نشطاء من الجمعيات . هذا الشطر من العملية التحسيسية هو نوعا ما متخصص، يهدف إلى تعزيز قدرات المصابين من خلال تزويدهم بالمعلومات الضرورية عن طبيعة مرضهم ، و نوعيته ، و طريقة التعامل معه. لأنه أحد أسباب هشاشة المريض هي عدم حصوله على القدر الكافي من المعلومات المتعلقة بحالته الصحية . فما تقوم به الجمعية في هذه الحالة هو تخطي هذه الوضعية من الهشاشة لدى المريض و العمل على اكتسابه "لثقافة طبية " تساعده بالاندماج في مسار العلاج الخاص به. تتم هذه العملية سواء بتنظيم ايام محددة ، تعمل فيها الجمعية على جلب مختصين أو ناشطين في المجال . أو تتم بشكل دوري و يومي ، و في هذه الحالة الجمعية هي من تتولى هذه المهمة من خلال أعضائها . و هذا ما لاحظته و صرحت به رئيسة الجمعية في المقابلات المتكررة معها " أنا هنا باستمرار و عليا متابعتهم ، فكثيرون لا يعرفون كيف يتعاملون مع مرضهم ، أقدم النصائح و المعومات اللازمة لهم ، و كيف يجب عليهم التصرف ". فهذا العمل الذي تقوم به الجمعية لا يتوقف عند التحسيس من أجل التحسيس ، و أنما يهدف إلى إحداث تنشئة (socialisation) و تعايش مع المرض، مما يساعد كثيرا على تقوية فاعلية البرامج و السياسات العمومية الوقائية و العلاجية المعتمدة في هذا المجال[1].

من أجل تفعيل أكثر لهذا الدور التحسيسي، تستعمل الجمعية صفحتها على الفيسبوك، كآلية مهمة للتواصل المستمر مع المرضى، و طريقة جديدة في التجاوب مع انشغالاتهم . فالصفحة هي فضاء للتحسيس تنشر به الجمعية المعلومات الهامة المتعلقة بالمرض و التطورات الحاصلة في المجال ، و هو فضاء للإعلام، تستعمله الجمعية لإطلاع المشتركين أو المرضى حول بعض المعلومات خاصة المتعلقة مها بتوفر الدواء من عدمه في المراكز الصحية، خاصة في حالات الأزمة . و نظرا لما توفره هذه الآلية من سرية في التواصل سواء باستعمال أسماء مستعارة أو مجهولة ، فهي تشكل فضاء حرا بامتياز للتبادل بين مختلف الفاعلين من مرضى ، مختصين، أو ناشطين. عكس الطريقة التقليدية التي تضطر المريض إلى الكشف عن هويته و المشكل الذي يواجهه[2].

ثانيا : التحسيس الموجه إلى عامة الناس . حيث تنصب الجمعية خيمتها في الفضاءات العمومية ، كالساحات العامة و الحدائق العمومية، الجامعات، المستشفيات ...الخ . الهدف من هذه العملية هو الاحتكاك بالآخر غير المريض. هذا الآخر الذي لا نقول نه يجهل المرض ، لكنه يمتلك من المعارف و الأحكام ما قد يعمق جهله للمرض و للمصابين به . فما تقوم به الجمعية هو أولا تقديم المرض إلى المجتمع ، وكسر الطابوهات و الكليشيهات المهيمنة على المرض (الجنس ، الإدمان)خصوصا[3]. فالحديث عن المرض عن "السيدا " في الفضاء العام يعد في حد ذاته مرحلة مهمة في مواجهة المرض ، قبل الحديث عنه بطريقة

[1] - algeria.unfpa.org/ journée de sensibilisation sur-le-vih-sida. Consulté le :28/09/2024.

[2]- يمكن الاطلاع في الملاحق على صفحة الجمعية ، و بعض الصور المتعلقة بنشاطاتها التحسيسية .

[3] - A. ABEDOU ,K.BOUCHERF, « Focus Sur Les Jeunes Et Le Sida », chapitre 4, dans Regarde critique sur LES JEUNES ET LA SANTE EN ALGERIE , sous la direction de M.S.MUSETTE, CREAD, 2004, P.151.

علمية و عقلانية . و بالتالي الدور المهم الذي تقوم به الجمعية هو تحديد معالم شاطئ اللايقين للظاهرة و العمل على تعميمها (la vulgarisation) "[1]. داخل المجتمع و تحميله المسؤولية في تبني سلوكيات تقلل من مخاطر انتشار العدوى .

3_6_ المؤسسة الصحية داخل الجمعية :

بمنطق مختلف عن المنطق الطبي القائم على "ميكانيزم الجسد"[2] تعمل الجمعية في هذه المرحلة على توفير بعض الخدمات الصحية للمصابين بالفيروس، ممن يترددون عليها ، داخل الجمعية و في مقرها . تتم هذه العملية أولا بالشراكة مع بعض المؤسسات الصحية العمومية،من خلال المصالح المختصة. ففي أحد زياراتي المتكررة لمقر الجمعية ، أخبرتني رئيسة الجمعية أن اليوم تم تنظيم حملة كشف على فيروس كورونا بالنسية للمصابين بمرض نقص المناعة في الجمعية. و كان من يشرف على هذه العملية أحد الممرضات بقطاع الصحة، تعرفت عليها بعد أن قدمتها رئيسة الجمعية . توفر الجمعية أيضا , بالشراكة مع فاعلين أخرين خدمات صحية أخرى ، فالبشراكة مع منظمة أطباء حول العالم بوهران ، توفر الجمعية القابلة ، من أجل المتابعة الصحية و الانجابية للنساء المترددات على الجمعية . و هذا ما لاحظته خلال العمل الميداني، حيث صرحت رئيسة الجمعية " هذا اليوم هو مخصص للقابلة، لذلك ترى هنا هذا العدد من النساء، نعمل بالشراكة مع MDM على توفير القابلة و حتى المستشارة النفسية للنساء و الفتيات ممن نرافقهم أو من جمعيات أخرى ممن ترغب في الاستفادة من هذا الفحص المجاني " . الغاية من الجمعيات في تنظيم مثل هذه المبادرات هو أولا ، توسيع دائرة الاستفادة من الخدمات التي تقدمها ، كما تسمح لها المبادرة بالاقتصاد في التكاليف ، توفير بعض الخدمات بشكل مجاني أو تعاضدي، و تقوية التعاون فيما بينها . لكن المشكل الذي يطرح نفسه دائما بالنسبة للجمعية هو التجاهل المستمر من المصلحة لمجهودها و عملها من أجل تطوير الخدمات الصحية ، حيث صرحت رئيسة الجمعية " للأسف هم لا يتعاملون معنا، وجودنا لا يهمهم ، ؟ (تسألني رئيسة الجمعية) ، أنا أتعامل مع أطباء مختصين أو ممرضين في المصلحة ، يتعاونون معنا بشكل تطوعي ، فاليوم مثلا كان عندي هناك حالتين لإجراء الفحص المبكر (le dépistage) ، قام بهذه العملية ممرض من المصلحة المختصة في المستشفى العمومي "، فحتى هذا التواجد من ممارسي الصحة العمومية في الجمعيات هو تواجد بصفة تطوعية، فالموظف يقوم بهذا العمل بمحض إرادته ، أي بطريقة غير رسمية ، و دون اشراف أو متابعة من الهيئة التي يتبع لها . التزام الجمعيات بتقديم بهذه الخدمات في مقراتها هو ردة فعل منها على التجاهل من المؤسسات الصحية العمومية بأنها شريك لا يمكن تجاوزه (incontournable)[3] . فتوفير هذه الخدمات العمومية بالجمعية هو ليس من أجل تحقيق "نفاد سريع " للحق في الصحة ، و لكن هو أيضا توفير فضاء علاج "عاطفي

[1] - A. ABEDOU ,K.BOUCHERF, « Focus Sur Les Jeunes Et Le Sida », op cite , P.142.
[2] - David Le Breton. Anthropologie du Corps et Modernité, puf, 1990, P.186.
[3] - Francesca Petrella et Nadine Richez-Battesti. « les logiques d'intégration entre associations et institutions publiques dans la gouvernance locale », information sociale , 2012, N° 172, p 81_90.
http ://www.cairn.info/revue-information-sociale-2014-page-81.htm

و ليس تقني"[1] . يأخذ بعين الاعتبار "بالبعد الاجتماعي و النفسي و حتى المادي للمريض, الأمر الذي لا يشغل اهتمام الهياكل الصحية العمومية"[2] .

4_ منظمة أطباء العالم و الدولة ، أي طريقة للتعاون :

في تصريح للمنسقة العامة لمنظمة اطباء العالم في أحد الأيام الدراسية التي نظمتها لعرض نتائج الدراسة التشخيصية حول (العاملات في الجنس) صرحت " نحن لسنا بديلا للدولة ، هدفنا هو من أجل التوجيه و تسهيل استفادة هذه الفئة من الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة " .

تعترف المنظمة بالخدمات التي تقدمها الدولة الجزائرية في مجال الصحة ، خاصة في ما يتعلق بمجانية العلاج. و تعتبر هذا بمثابة مكسب للسكان المحليين و المهاجرات من الدول الإفريقية المختلفة . " مجانية العلاج في الجزائر تساعدنا كثيرا مهمتنا و تعطي فرصة للجميع للاستفادة من الخدمات الصحية بما فيهم المهاجرات غير الشرعيات من الدول اللاإفريقة " ، كان هذا تصريح للمنسقة بفرع المنظمة في وهران .

تركز المنظمة نشاطها على فئة هشة من النساء و هي (العاملات في الجنس)، حيث تعرف هذه الفئة بعض الصعوبات في الاستفادة من الخدمات الصحية بالنظر لوضعيتهن الاجتماعية و نوع العمل الذي يمارسهن ، فقد يتعرضن للإقصاء أو التهميش و حتى الاحتقار من قبل العاملين في الصحة . ما تعمل عليه منظمة أطباء العالم هو مساعدة هذه الفئة في الولوج إلى العلاج دون أي عوائق التي قد تكون ادارية بيروقراطية ،كأن تلزم المتقربة من المصلحة الصحية بإحضار الدفتر العائلي في حالة النساء الحوامل، أو تثبت وضعيتها القانونية بالنسبة للنساء المهاجرات . عوائق أخرى يمكن تصنيفها على أنها ثقافية . أي ما يحمله المجتمع من تمثلات على هذه الفئة باعتبارها تهديدا للمنظومة القيمية و بالتالي يمكن ان يبرر أي اقصاء لها .

4_1_ الدفتر العائلي ، إجراء بيروقراطي أم بيروقراطية ثقافية :

من بين أحد العوائق التي تعمل المنظمة على إزالتها أمام النساء المصنفات (عاملات في الجنس) ، خاصة الحوامل منهن هو تقديم الدفتر العائلي للاستفادة من الفحص الطبي عند الطبيب المختص بأمراض التوليد .

تعتبر المنظمة أن هذا الإجراء البيروقراطي ليس له أي سند قانوني في المؤسسة الاستشفائية ، أو القانون الجزائري . و إنما هو فقط مكتسب ثقافي يتم مؤسسته من قبل العاملين في الصحة . " القانون الجزائري لا يجبر أي امرأة بتقديم الدفتر العائلي من الأجل الاستفادة من الخدمات الصحية ، فلماذا يتم طلب هذا من النساء ؟ " تسأل منسقة المنظمة بفرع وهران .

[1] - El-Djounid HADJIDJ, « Représentation de L'espace Sanitaire », Dans PROFESSIONNEL DE LA SANTE-USAGERS-ESPACE, M.Mebtoul, M.Merzouk, E.Hadjidj, Groupe de recherche en anthropologie de la santé (G.R.A.S), 1993/1994, P.13.

[2] - Hachimi Sanni Yaya, et Rojer Zébro. Santé publique, anthropologie de la santé et développement en Afrique, op cite, P.203.

حتى تواجه المنظمة هذا الأجراء الذي تعتبره إقصائي ، تعمل وفق إستراتيجية محددة بالشراكة مع مديرية الصحة أو مدراء بعض المؤسسات الاستثنائية الجوارية. تقوم هذه الإستراتيجية على التحسيس للعاملين في قطاع الصحة سواء من خلال التنقل إلى المؤسسات الاستشفائية الجوارية و التحدث مع العاملين في هذه المؤسسات و تحسيسهم بوضع هذه الفئة و كيفية استقبالها ، أو من خلال تنظيم أيام دراسية يتم فيها إشراك القابلات ، مديرية الصحة من أجل عرض وضعية هذه الفئة و ما تتعرض له من إقصاء ، و ما يمكن ان تقدمه هذه المؤسسات من خدمات في تغير لسلوك العمال ، أو تحسين الخدمات. تعمل المنظمة على إلغاء هذه الممارسة التي تعتبرها غير قانونية لتسهيل وصول فئة من النساء التي لا تمتلك دفترا عائليا ، و التي قد تتزوج عرفيا (بالطالب) ، أو يكون لها حمل خارج اطار علاقة الزواج. فهذه الفئة يشكل لديها شرط تقديم الدفتر العائلي عائقا في الاستفادة من الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الاستشفائية . مما يضطرها في كثير من الحالات التوجه للطب الخاص حتى تتفادى هذا النوع من الممارسات .

في تصريح لأحد القابلات " أنا شخصيا لا أطلب إحضار الدفتر العائلي، لا أدري لماذا القابلات يشترطن هذا . لا يوجد في القانون ما يلزم على ذلك " ، كان هذا التصريح في الأحد الأيام الدراسية التي نظمتها منظمة أطباء العالم (MDM)، مع بعض الجمعيات و بحضور ممثلين عن مؤسسات صحية عمومية . إجبارية إحضار الدفتر العائلي شرط معمول به في غالبية المراكز الصحية الجوارية رغم عدم وجود نص أو مادة قانونية تبرر ذلك . عند سؤالي لأحد الممرضات عن هذا الأمر ؟ أجابت " لا أدري ان كان هناك قانون خاص بهذا ، لكنهم يطلبون منا هذا (*هوما يقولولنا لازم يجيبو الدفتر العائلي*) تقصد مسؤول المصلحة أو المركز الصحي "[1]. يؤكد هذا ما ذهب اليه (مبتول محمد) في وصفه للفعل العلاجي بأنه ليس عمل "تقني "، بل هو فعل "مبني اجتماعيا ". فما يقوم به مهنيي الصحة في المراكز الجوارية عند الأستاذ مبتول هو محاولة "لوضع قواعد تسيير مطابقة مع الصورة التي يحددها هو على الاستشارة، بمعنى آخر أن نشاطه لا يمكن أن يصبح له معنى إلا أذا تبنى مستعملي المركز الصحي يتوافق مع معتقده (ethos) [2]" . لذلك ما يفرضه ممارسي أو مهنيي الصحة من قواعد و ممارسات في المراكز الصحية ليس هو بالضرورة عمل تقني و بيروقراطي ، بل هو سلوك يخضع في كثير من حالاته لتمثلات هؤلاء الفاعلين في علاقتهم مع مستعملي هذا المرفق العام.

4_2_ الوسطاء الجمعاتين، طريقة للتعاون غير رسمية :

الوسطاء الجماعتيين أو ما يطلق عليهم باللغة الفرنسية (les relais communautaires) ، أو ما يسمى بالوسطاء غير الرسميين ، يتشكل هولاء الوسطاء من ممرضين و قابلات يشتغلون في القطاع الصحي العمومي. يتعاملون مع

[1] - Mohammed MEBTOUL, « Une Anthropologie De La Santé : les Professionnels De La Santé (ALGERIE), Dans PROFESSIONNELS DE LA SANTE-USAGE-ESPACE, M.MEBTOUL, M.MERZOUK , E.HADJIDJ, G.R.A.S, 1993/1994 ,P.12.

[2] - Mohammed MEBTOUL, ibid, P.12.

المنظمة غير الحكومية بطريقة غير رسمية ، أين تقوم هذه الأخيرة بتوجيه و إرسال النساء (المستفيدات) ، إلى هولاء القابلات بالمؤسسات الاستشفائية حتى يحظين بالرعاية الصحية اللازمة.

يشكل هذا الشكل من التعاون بين المنظمة و المهنيين في قطاع الصحة العام طريقة لاشراك القطاع العام في مجالات تدخلها و اهتمامها ، باعتبار أن مهمتها تكمل في التوجيه . و في نفس الوقت يشكل هذا الفريق أو الشبكة من الوسطاء غير الرسميين واسطة بين من تطلق عليهم المنظمة اسم (المستفيدات) أو النساء المستضعفات و الوصول إلى حق العلاج الذي تضمنه الدولة لكل مواطنيها دون تمييز .

في دراستنا ، استطاعت المنظمة تشكيل هذه الشبكة من الوسطاء غير الرسميين في قطاع الصحة بوهران عن طريق أحد عمالها و هي قابلة متقاعدة ، تعمل مع المنظمة ، تشرف على عمليات الفحص الطبي للنساء المستفيدات من خدمات المنظمة و من الجمعيات التي تشتغل ضمن شبكتها (جمعية فرد ، دمعية شوقراني ، +Arv). في لقاء في مركز بيار كلافري بوهران صرحت منظمة اللقاء و هي عضو بجمعية فارد " ن.ع ، أنتي باعتبارك وسيطا (relais) بمنظمة MDM هل يمكننكي أن تتفقي مع صديقاتك (القابلات التي حضرن اللقاء) ، على ان تنتقل مساهمتهم اللارسمية من خلال تقديم خدمة بعد تدخلك الشخصي إلى عمل أكثر تنظيم مع الجمعيات " [1]. كان هذا سؤال من مديرة اللقاء إلى القابلة بمنظمة أطباء العالم حول امكاانية تطوير التعاون بين المنظمة و القابلات في القطاع العام إلى تعاون أكثر مأسسة و تنظيم مع جمعيات أخرى . يشير هذا إلى دور القابلة المتقاعدة بالمنظمة إلى تشكيل شبكة من القابلات في القطاع العام للتعامل معهن من أجل تسهيل استفادة النساء من الفئات الهشة من الخدمات الصحية دون تدخل المنظمة بشكل مباشر و رسمي ، و هذا يدخل ضمن استراتيجية و أهداف المنظمات غير الحكومية و هي ما تطلق عليه ب " بالامكانيات التنظيمية " أو الفاعلية التنظيمية (les acpacités organisationelles» [2]، و يقصد به هو أن يكون لتدخل عناصر المنظمة فاعلية على الميدان و اتجاه الفئات المستهدفة هذا من جهة ، تعمل المنظمات من خلال استرتيجياتها على تفعيل الإمكانيات التنظيمية حتى داخل المؤسسات التي تتعامل معها سواء كانت من المؤسسات الرسمية و حتى من المجتمع المدني .

هذا الشكل في التعاون بين المنظمة و المؤسسات الحكومية الذي يتم عب العلاقات الشخصية لبعض العاملين بها ممن ينتمون للقطاع و لهم شبكة علاقات تعتمد عليها المنظمة في توجيه و خدمة النساء التي تتوجه اليها . و هذه الطريقة في العمل قد تكون أكثر نجاعة خاصة بالنظر إلى نظام العمل في الادارة الجزائرية و في المستشفيات و المؤسسات الصحية الجوارية

[1]- كان هذا بمناسبة يوم اعلامي نظمته منظمة اطباء العالم بوهران مع جمعية فرد حول " بستان النساء و التطوع " ، يوم 04 ديسمبر 2021 بمركز pierre claverier، بوهران ، يدخل هذا اليوم في اطار التعاون بين ما يطلق عليه consortiume associatif" بين جمعية فرد ، جمعية شوقراني ، أطباء العالم، جمعية كاريطاس caritas

[2]-sofie lewandowski

بالخصوص، أين تلعب العلاقات الشخصية " المعريفة " [1]دورا كبيرا في استفادة السكان و المواطنين من خدمات هذه المؤسسات .

4_3_المنظمة غير الحكومية ، الاستفادة من العلاج دون تمييز :

تهتم المنظمة غير الحكومية بفئة قد تتعرض لتهميش مضاعف، تهميش مؤسساتي رسمي ، يتمثل في عدم احتواءها من قبل السياسات العمومية، تهميش و احتقار المجتمع . هذه الفئة هي ما تطلق عليهم المنظمة (بالعاملات في الجنس). نظرة المجتمع لهذه الفئة تجعلها تتردد كثيرا في التوجه للمؤسسات الاستشفائية العمومية تجنبا لما تتعرض له من احتقار و نظرة دونية داخل من ممارسي الصحة خصوصا. لذلك تفضل الكثير من هؤلاء النساء التوجه للطب الخاص رغم تكلفته المادية . في مقابلة لمنسقة المنظمة مع أحد هؤلاء النسوة ، صرحت هذه الأخيرة بعد أن سألتها المنسقة عن مدى توجهها للقطاع العام " القطاع العام لا أبدا ، نظرة الناس لكي ، و تضيع كل يومك هناك " **(لندة)** ، " في القطاع العام لا أكذب ، العمال يحكمون عليكي في القطاع الخاص ايضا ، لكن يبقى هذا الأخير أقل ضررا " **(شيماء)** .

تتعرض هؤلاء النسوة لنوع من الاقصاء المزدوج، أو المضاعف ، فالاقصاء الذي تتعرض هذه الفئة داخل المؤسسات الاستشفائية هو اقصاء مؤسساتي مبني على أحكام مجتمعية . تعمل المنظمة من خلال تدخلاتها على إزالة هذا الحاجز الثقافي و المجتمعي و توعية العاملين في قطاع الصحة على تقبل وجود هذه الفئة داخل المؤسسة الاستشفائية رغم وضعيتمهن الاجتماعية المرفوضة داخل المجتمع . فإذا كان التوجه للخواص هو بمثابة البحث عن نوع من الكرامة [2](dignité) التي قد تفتقدها في القطاع العام ، هو بالنسبة للمنظمة تغيير سلوك و طريقة تفكير عند المجتمع المحلي و جعلها أكثر عقلانية .

_4_4_ مشاركة المنظمات غير الحكومية في السياسات العمومية :

توصف مشاركة المنظمات غير الحكومية في العمل مع الحكومات في ما يطلق عليه بالحوكمة الدولية بالمشاركة المرحلية[3](cyclique)، أي فترات تراوحت بين الازدهار و التراجع لأسباب و ظروف منها الدولية و المحلية .

فقد عرفت سنة 1935_ 1944 تراجع كبيرا لدور هذه المنظمات في المشاركة في الحوكمة الدولية ، و ذلك بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية ، و التي منعت أي منظمة من التدخل أو المشاركة في هذا المسار .

[1]- mebtoul med , la citoyenneté impossible ,
[2]-Mebtoul,
[3]- steve charnovitz, « LES ONG : UN SIECLE ET DEMI DE MOBILISATION », Alternative économique , 2002, N° 13,

1945_ 1949، تميزت هذه الفترة بعودة المنظمات غير الحكومية و مشاركتها في العديد من الاجتماعات للأمم المتحدة و ذلك بفضل نص المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة . و التي نصت على امكانية مشاركة المنظمات غير الحكومية كمستشار في الأمم المتحدة أو مندوب على دول معينة .

من سنة 1970إلى غاية سنة 1990، ازداد ظهور و مشاركة المنظمات غير الحكومية في الساحة الدولية ، ساعد على هذا الظهور امكانيات هذه المنظمات امكانياتها البشرية من خلال الخبرة التي كانت توفرها و عملها المتقن و الجاد، ظهر هذا خاصة عند المنظمات التي تهتم بحماية البيئة و المحيط، منظمات حقوق الانسان . و أصبحت هذه المنظمات أكثر قوة و تأثيرا حتى على الحكومات القوية ، و أرغمتها على تغيير سلوكياتها ، منها حادثة التعويض للمنظمة غير الحكومية grennpeace ضد الحكومة الفرنسية المقدر ب 8,2 مليون دولار . ز كانت المرة الأولى التي تدفع فيها حكومة تعويضا لمنظمة غير حكومية .

عرفت سنوات 1990 بروز قوي للمنظمات غير الحكومية، و هذا يرجعه المختصون إلى خطاب المانحين الدوليين الذي أصبح يركز أكثر فأكثر على مفهوم " الحوكمة الجيدة" (la bonne gouvernance) ، التي تقوم على ثلاثة عناصر و هي : الخوصصة، اللامركزية (la décentralisation) ، المشاركة (la participation)، هذه الأخيرة التي ترتكز بدورها على ثلاثة فاعلين : الدولة، القطاع الخاص و المجتمع المدني [1].

5_ الصحة الجنسية و الإنجابية، ميدان للشراكة أم الصراع :

تشكل (العاملات في الجنس)، حقلا للتعاون و في نفس الوقت حقلا للصراع بين منظمة أطباء العالم و مختلف الفاعلين في الميدان، من جمعيات و مؤسسات حكومية . تهتم منظمة اطباء العالم بالمحيط المعيشي بهذه الفئة، و بظروف ممارستها لنشاطها. باعتبارها فئة مقصية من أي سياسة عمومية نظرا لطبيعة نشاطها الذي يصنف على أنه جرم يجب معاقبة ممارسيه ، كما أنه يعتبر نوع من الهيمنة و الاستغلال بالنسبة لبعض الجمعيات النسوية و بالتالي هو خارج اهتماماتها، و ترفض اي شراكة أو تعاون في هذا المجال .

للوقوف اكثر على هذه المسألة ، سنحاول في هذا العنصر تقديم تعريف (للعمل في الجنس)، و مختلف التيارات الفكرية و الحركات سواء التي دافعت على هذا المفهوم، و التي ترفضه. كما سنتطرق إلى موقف المؤسسات الحكومية من الظاهرة، كيف نظمتها ، و ما هي حالات تجريمها و منعها في القانون الجزائري.

5_1_ العاملات في الجنس ، بين الدولة ، المنظمة ، و الجمعيات :

[1]- Aurélie Quantin, « l'institutionalisation du role des ONG au sein des politiques publiques financées par l'aide internetionaleM l'ambiguité de la participation de la société civile , la cas de la politique d'habitat en Equateur », Monde en développement, 2012/3, N° 159, p 29.

ضمن برامج عمل و تدخل منظمة أطباء العالم ، هو العمل على الوقاية من الأمراض المتنقلة عبر الجنس أو ما تطلق عليه المنظمة سياسة " تقليص المخاطر" (réduire les risques) ، من خلال العمل مع الفئة التي تعتبر أكثر عرضة بهذه الأمراض، و هي ما تطلق عليهم المنظمة ب (العاملات في الجنس) . رغم ما تحمله هذه الكلمة من انتقادات و تحفظات، سواء من قبل مجتمع الباحثين وحتى من قبل المنظمات و الجمعيات النسوية . حيث تشعر هذه الفئات بنوع من الإقصاء و الاحتقار في المؤسسات الصحية ، و داخل المجتمع لاعتبارات ثقافية و دينية .

تتبنى المنظمة عديد المشاريع و البرامج الخاصة بهذه الفئة، حيث تعمل المنظمة وفق مقاربة صحية و هي (تقليص المخاطر). فطبيعة النشاط الذي تمارسه هذه الفئة، يجعلها عرضة للعديد من المخاطر ، خاصة الأمراض المتنقلة عبر الجنس، العنف الذي يمكن أن تتعرض له هذه الفئة، الإقصاء و الاحتقار داخل المجتمع و حتى في المؤسسات العمومية، الصحية منها و الإدارية .

من بين الاستراتيجيات التي تعتمدها المنظمة و هو التحسيس، حيث تعمل المنظمة من خلال استراتيجية محددة على توعية (العاملات في الجنس) على مخاطر هذه الممارسة دون اتخاذ التدابير الوقائية. من بين التدابير الوقائية التي تعمل المنظمة على تكريها وسط هذه الفئة÷ هي مثلا ضرورة استعمال (الواقي الذكري، اجراء تحاليل الدم بصفة دورية، اجراء الفحوص الطبية في المؤسسات الصحية الجوارية، التباعد بين العلاقات... الخ) . و حتى تكون هذه الاستراتيجية أكثر نجاعة، تستعمل المنظمة العديد من الوسائل و الآليات ، و من بينها توظيف الوسطاء الاجتماعيين (les relais communautaires)، يقومون بتوعية هذه الفئة بمخاطر العلاقات الجنسية غير المحمية، و ما قد تسببه من تنقل للأمراض المعدية. فكثير من يمارس هذا النشاط يجهلن البرتوكول الوقائي الذي عليهم اتباعه. يعمل الوسيط أيضا على اقناع هذه الفئة بالتوجه إلى المؤسسات الصحية العمومية لاجراء التحاليل المتعلقة بالدم، للكشف المبكر عن أي حالة عدوى.

من بين الوسائل المستعملة أيضا و هو تنظيم ورشات و أيام تحسيسية لتقديم معلومات خاصة بالصحة الجنسية و الإنجابية، الأمراض المتنقلة عبر الجنس. الوسائل الخاصة بتنظيم النسل و منع وقوعه في الحالات الخطيرة أو غير المرغوب فيها . التوجيه إلى الخدمات الصحية المجانية التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال .

تعمل منظمة أطباء العالم في هذا المجال بالتنسيق مع جمعيات مدنية محلية، لذلك الدور الذي يقدمه هذا التشبيك من الجمعيات، ليس فقط تسهيل وصول هذه الفئة للاستفادة من العلاج في المؤسسات الاستشفائية العمومية ، و أنما أصبح دورها أكثر من ذلك ، حيث استطاعت هذه الجمعيات على احداث يغييرات في وضع الكثير من المستفيدات ، فإن لم يكن على المستوى السوسيو اقتصادي ، فهو على المستوى النفسي و المعنوي، احداث تغيير على مستوى عائلاتهم، و على مستوى

المؤسسات الحكومية[1]. فالكثير من النساء ممن تترددن على الجمعية و المنظمة . أصبح لهن وعي بالقوانين ، في حقهن برعاية صحية لائقة و معاملة محترمة من قبل ممارسي الصحة، أصبح لهن وعي بحقهن في تقديم شكوى في حالة التعرض للعنف . تغير معاملة بعض العائلات ، حيث أصبحوا أكثر تعاونا و تجاوبا ، اذ أصبح منهن من تتكفل برعاية الأطفال عند غياب الأم .نلمس هذا في تصريحات بعض من تم مقابلتهم سواء في مقابلة مباشرة أو غير مباشرة، " كنت أخشى من الاستقبال ، و من سوء المعاملة ، كنت أذهب مع المرافقة من الجمعية (خيرة)، اليوم أنا أذهب بنفسي لإجراء الفحوصات الدورية". " اليوم أنا أذهب إلى المستشفى لوحدي، أقصد إلى المركز الذي بجوارنا ، لاجراء الفحوصات الطبية حول وضعية الحمل ، و القابلة تستقبلني جيدا، إنه حقي مثلي مثل الآخرين " . و فيما يخص علاقتهم بعائلاتهم " أنا أضع أبنائي عند أمي عند توجهي لمكان العمل، , آخذهم عند العودة"، كان هذا تصريح أحد من تم مقابلتهم في اطار التحقيق مع فريق منظمة أطباء العالم .

5_2_ هل يمكن الحديث عن العاملات في الجنس :

ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية ، في سنة 1980، و كان ذلك نتيجة الاحتقار و التجريم لمن يمارس هذا الفعل، فظهر مصطلح (sex work et sex worker) ، الذي كان حول "صنع الاعتراف بأن تبادل الأموال مقابل الخدمات الجنسية يشكل عملا لؤلئك الذين يمثل مصدر دخل لهم، و لكن أيضا للسماح بتصور اجتماعي أفضل بهم و تحقيق ظروف عمل أفضل "[2].

لكن المشكل المثار هو ليس بتحديد تعريف (للدعارة) أو العمل في الجنس، و انما الاشكال المثار هو مدى اعتبار هذه الممارسة عملاأو لا .

فبالنسبة للمنظمات النسوية ، لا تعتبر هذه الممارسة عملا، و ترى أنه كل ممارسة متعلقة بالجنس هي شكل من أشكال استغلال المرأة، حيث أن هذه المنظمات لا تجرم (العمل في الجنس) أو الدعارة ، في حين هي تجرمها باعتبارها "رمز الاضطهاد بامتياز للمرأة في مجتمعاتنا الأبوية "[3].

(العاملات في الجنس)، يرين أن " هذه الممارسة،ليست انحرافا، و لا رمزا للدونية الاجتماعية و الاقتصادية، بل هي عمل، مهنة، تم اختيارها بمحض إرادة الغالبية منهن"[1].

[1]-**Irene** Maffi**, Daniel** Delanoë **et Selma** Hajri, « La santé sexuelle et reproductive, champ d'exercice et d'affrontement des dominations de genre et de classe », *L'Année du Maghreb* [En ligne], 17 | 2017, mis en ligne le 16 novembre 2017, consulté le 10 janvier 2023

[2]- jacqueline compte, « stigmatisation du travail du sexe et identité des travailleurs et travailleuses du sexe », Déviance et société , 2010 / 3, p 426 (425_446). Cairn. Info, consulté le 06/09/2022.

[3]- Colette Parent, Chris Bruckert Médecine « LE TRAVAIL DU SEXE DANS LES ÉTABLISSEMENTS DE SERVICES ÉROTIQUES : UNE FORME DE TRAVAIL MARGINALISÉ », Déviance et Société,https://www.cairn.info/revue-deviance-et-societe-2005-1-page-33.htm

5_3_ العاملات في الجنس مخالف للقانون في أعين الدولة و ضحية في عين المنظمة :

لا يتحدث قانون العقوبات الجزائري عن العمل في الجنس، أو العاملين في الجنس. المصطلح الذي اورده المشرع الجزائري للتعبير على هذه الظاهرة هو "الزنا" أو " الدعارة " . حيث جاء في نص المادة 339 " يقضى بالحبس مت سنة إلى سنتين على كل امرأة متزوجة ثبت ارتكابها جريمة الزنا .

أحد الممارسات التي تعتبرها المنظمة من بين أوجه اللاعدالة قانونية التي يتعرض لها المستفيدين أو المجتمع المستهدف من برامجها و هو طريقة تعامل الدولة من خلال أجهزة الأمن و الشرطة مع النساء التي يمكن انها توصف أنها (عاملة في الجنس). من خلال حضوري للأيام الدراسية التي تنظمها المنظمة ، و حضوري المستمر مع أعضاءها و مشاركتي معهمم في بعض الأعمال و حتى التحقيقات الميدانية ، يتردد للمنظمة هذا المفهوم (اللاعدالة قانونية) ، توصف بذلك ما تتعرض بعض المستفيدات من برامجها من اعتقالات من قبل اجهزة الأمن باستنادهم على أدلة قد تعتبر غير قانونية و هو حمل (الواقي الذكري) . هذا الاعتقال الذي تعتبره المنظمة غير مبرر قانونا ، يوكده تصريح أحد المحامين في مقابلة أجراها معه أحد المشاركين في التحقيق الميداني حول النساء العاملات في الجنس " القانون الجزائري لا يعاقب على حمل الواقي الذكري ، و بعتبر هذا مخالف لما صرحت به بعض النساء بتعرضهن للاعتقال بسبب حملهن للواقي الذكري ، و لكن الشرطة تستند عليه كدليل أن المشتبه بها (عاملة بالجنس) خاصة في الليل " ، المحامي ج.رضوان. و حتى تميز الشرطة بين النساء في الفضاء العام بين من تعتبرها "بنن الزنقة" و "بنت الفاميليا" تستند على نوع من الفراسة ، تخضع خلالها النساء لنوع من الترابية النسوية[2] . فالدوريات الأمنية يمكن أن ترتكز على بعض المظاهر لمباشرة التفتيش أو اعتقال النساء المتهمات أو المشبوه فيهن بممارسة الدعارة، كمكان الوقوف ، نوع اللباس و طريقة اللبس، النظرات ... الخ.

هذه الممارسة لا تعتبر فقط غير قانونية اتجاه هذه الفئة من النساء في نظر المنظمة و أنما هي ممارسة تخضع للأحكام المسبقة المبنية على تمثلات اجتماعية ودينية داخل المجتمع الجزائري الذي يرفض هذه الفئة و هذه الممارسات و التي يعتبرها مهددة للمجتمع و مخالفة للدين الاسلامي . و يبرز هذا بقوة عندما تتجه بعد النساء التي قد تتعرض للعنف لأجهزة الشرطة لتقديم شكوى أنها تقابل بردود غير قانونية ، و هذا ما صرح به الاستاد **(مبرك)**[3] في اجابته عن سؤال يتعلق بالصعوبات التي تواجهها (العاملات في الجنس) عندما يتقدمن بشكاوي أمام أجهزة الشرطة " تكمن المشكلة في أنهم عندما يمثلون أمام الشرطة يكون هناك مسبق خاصة اذا كانوا موضوع إدانة بتهمة الدعارة السرية، فإنهم يقدمون بأحكام مسبقة ضدهم " .

---

[1]- Colette Parent, Chris Bruckert Médecine, ibid .p 34 ,

[2]- **Mériam** Cheikh, « De l'ordre moral à l'ordre social. L'application des lois pénalisant la sexualité prémaritale selon des lignes de classe », *L'Année du Maghreb* [En ligne], 17 | 2017, mis en ligne le 13 novembre 2017, consulté le 10 janvier 2023

[3]- محامي معتمد لدى المحكمة العليا و مجلس الدولة، تابع للمجلس القضائي بوهران ، و هو وكيل جمهورية متقاعد .

الفصل الرابع :

الجمعية و المؤسسات العمومية من أجل حماية الفئات الهشة .

" تعكس السياسات الاجتماعية و تعمل على تطوير العلاقات بين الدولة و المجتمع المدني، بين القوة العامة و الأفراد و المجموعات الاجتماعية"[1].فالسياسات العمومية الاجتماعية تعتبر المجال الذي يمكن أن يشهد شراكة و تقاربا كبيرا بين الدولة و الجمعيات الناشطة في مجالات التضامن ، فنظرا لطبيعة هذا الحقل، يمكن القول أن هناك "خصوصية"[2] للحركة الجمعوية في علاقتها بالمصالح الاجتماعية بمختلف مجالات تدخلها ، الهدف منها الجمع بين" العقلانيتين" العامة و الخاصة و خلق نوع من التكامل من أجل الرفع من مستوى الخدمة و الرعاية للفئات المستهدفة.

1 _ الهشاشة، مفهوم أكثر تعقيدا ؟

تحديد مفهوم للهشاشة ليس بالأمر السهل، و هو بطرح العديد من الإشكالات، منها ما يتعلق بالهدف أو الغاية من تحديد المفهوم ، سواء تعلق الأمر باعتباره ميدان بحث و دراسة . أو باعتباره ميدان تدخل من أجل سياسة عمومية. و ما يزيد من صعوبة تحديد هذا المفهوم حتى في ميدان البحث ذاته، هو هل يمكن اعتباره فئة اجتماعية يمكن تحليلها ؟ أو متغير نرتكز عليه في الدراسة؟ . و هناك من يرى أن تحديد مفهوم للهشاشة لا يتوقف عند تصنيفها كفئة أو متغير دراسة ، و لكن أيضا باعتبارها " مؤشر للتحولات الاجتماعية الدائمة" . الاختلاف حول تحديد مفهوم للهشاشة مرتبط ايضا بميادين الدراسة . لذلك قد تكون الهشاشة موضوع للتحليل في الميادين المتعلقة بالعمل ، بالصحة ، مسائل المهاجرين، ...الخ.

في محاولة منهم لوضع تعريف شامل للهشاشة ، أشار المفكرون المشتغلون على هذا الحقل إلى أزمة تحديد هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية، يقول المفكر برسون (Brosson) " لم تحصل الهشاشة بعد على كامل شرعيتها في العلوم الاجتماعية"[3] ، هذا المفهوم لم يحدد بعد بشكل جيد"، كاستال (castel) يشير إلى امتداد المفهوم إلى الحياة الاجتماعية عموما، بقوله " الهشاشة لا تتعلق بانهيار الأجور ، لكنها تتعداه لتشمل الرابط الاجتماعي بكامله، لتأخذ شكل "عدم الانتماء " الاجتماعي"[4].

في مقاربة أخرى ، تقدم للهشاشة أربع تفيسرات، " أولا : الهشاشة هي فئة شاملة ، تجمع كل الوضعيات الاجتماعية التي تعرف أو تعيش "مشاكل". في هذه الحالة لا يكون هناك فرق بين الهشاشة ، و الفقر ، و الاقصاء . باعتبارها حالات أو وضعيات اجتماعية صعبة، تعيشها فئة معينة. ثانيا : رغم ن الهشاشة قد تشترك مع وضعيات أخرى في نفس المعنى ، إلا انها ليست في درجة واحدة ، أي أنه هناك تراتبية بين هذه الوضعيات، حيث تنطبق الهشاشة على مجموعة سكانية تعيش ظروف صعبة على مستوى الدخل ، في الحصول على عمل، و في التربية. في حين الفقر هو درجة من العوز أكثر نوعا ما ، الإقصاء هو

[1]- Valérie Lochen. comprendre les politiques sociale . DUNOD, 2013, p. 5.
[2]- François SERVOIN- Robert DUCHEMIN. Introduction au travail social, ESF, 1981. P. 156.
[3] - khalil Djemel, Abdellah, « A propos de la notion de Précarité », sciences et action sociales, N°3, 2016/1, N° 3, p 11 ,mis en ligne le 29 janvier 2016, URL : http://sas -revue.org/index.php/25 - n -3 .(p 8_18).
[4] - Castel R., 1995, Les Métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat, Paris, éd. Fayard. p

درجة الفقر المدقع، خاصة في حالة غياب السكن. المعنى الثالث : الهشاشة هي أن يرى الشخص أن وضعه بدأ يتراجع. رابعا الهشاشة تعني أيضا : اللايقين، اللا استقرار، لوضعية في مجتمع يعيش في احتجاج "[1] .

في مفهوم اخر، تعرف الهشاشة على أنها " عدم وجود شكل أو أكثر من أشكال الأمن، و لا سيما تلك المتعلقة بالتوظيف، و تمكين الأفراد و الأسر من تحمل التزاماتهم المهنية و الأسرية و الاجتماعية ، و التمتع بحقوقهم الأساسية. يمكن أن يكون انعدام الأمن الناتج ، الاقل أو الأكثر شمولا، و له عواقب خطيرة و حاسمة إلى حد ما. إنه يؤدي إلى الفقر المدقع، عندما يؤثر على العديد من مجالات الحياة، و يصبح مستمرا، و يهدد بشكل خطير فرص استعادة المرء لحقوقه و إعادة تحمل مسؤولياته اتجاه نفسه في المستقبل المنظور"[2].

و في تعريف أكثر شمولية للهشاشة يعرفها على النحو التالي " هناك أفراد و عائلات فقراء . ليس لأنهم يفتقرون إلى المال، و لكن أيضا بسبب تعليمهم، و علاقتهم بالعمل، و إسكانهم ، و صحتهم، كما يمكن أن نظيف إلى هذه المجالات مفهوم الاستهلاك و الوصول إلى العدالة "[3].

تتقارب الهشاشة مع مفاهيم أخرى، تجعل مته أكثر تعقيدا و تصعب من مهمة وضع مفهوم أكثر تحديدا و شمولية من بين هذه المفاهيم نجد، مفهوم الفقر ، مفهوم الاقصاء، و مفهوم الفئات المستضعفة .

الحديث عن تحديد مفهوم للهشاشة، يقودنا إلى الحديث عن مصطلح آخر مرادف له، و هو "الضعف" أو "الفئات المستضعفة". المترجمة عن الفرنسية (vulnérabilité) . في حين تترجم الهشاشة ب (précarité) . أصل استعمال مصطلح (vulnérabilité) أنجلو ساكسوني ، ثم بعد ذلك هاجر إلى اللغة الفرنسية. في حين يعود أول استعمال و ظهور لمصطلح "الهشاشة" (précarité)إلى اللغة الفرنسية[4]. يمكن تعريف "الضعف " أو بالفرنسية (la vulnérabilité) من خلال ثلاثة محطات " التعرض، القدرة، الامكانيات . بالنسبة للتعرض (l'exposition)، مدى الخطورة في التعرض لوضعيات خطرة. القدرة (la capacité)، يقصد بها ، مدى الخطورة في عدم امتلاك الوسائل التي تمكن من مواجهة الخطر. الإمكانيات (la compétence)، مدى الخطورة في تحمل آثار ثقيلة نتيجة التواجد في وضعيات خطرة ".

[1]- Mryse Bresson , sociologie de la précarité, 3e édition revue et augmenté, Armand colin, 2020, p 16.
[2]- La Rosa Emilio, Santé, précarité et exclusion, presse universitaire de France, 1998, , mise en ligne sur Cairn le 20/05/2020, p 51_85.
[3]- La Rosa Emilio, Santé, précarité et exclusion, op cite, p 51.
[4]- khalil Djemel et Zouhir Abdellah, « A propos de la notion de Précarité », op.cit , p 12.

2 _ الهشاشة، الفقر ، الاقصاء ، العلاقة بين هذه المفاهيم :

" من نطلق عليهم فقراء أو مقصيين، يتم وصفهم كذلك بالنظر إلى المعايير الخاصة و إلى المشاركة في الحياة الجماعية التي تخص كل مجتمع في مرحلة تاريخية ما "[1] ، و بالتالي تطرقنا لبعض المفاهيم التي تميز هذه المصطلحات هو فقط من اجل تحديد العناصر الأساسية التي تشكل "النواة الصلبة " لكل مفهوم م و كيف يمكن من خلاله التحرك و تحديد أدوات التدخل .

درجة التقارب بين هذه المفاهيم يجعل من الصعب التفريق بينها، أو التطرق إلى أحدها دون الحديث عن أخرى. كما أن هناك علاقة جدلية بين هذه المفاهيم حيث يمكن أن تعتبر إحداها سببا للأخرى أو نتيجة لها . فمثلا يمكن أن تكون الهشاشة و الفقر سببا في الاقصاء ، أو العكس ، أن يكون الفقر ة الهشاشة نتيجة للإقصاء ، للإقصاء من السياسات العمومية، الاقصاء من الحق في العمل ، من الحق الصحة ...الخ، و من حيث المفاهيم تشترك هذه المفاهيم في نقاط عدة يجعل من الصعب الفصل بينها ، فمثلا حيث ما كان هناك فقر، تكون هناك هشاشة. لمن هل العكس صحيح[2] ؟ أي حيث ما كانت هناك هشاشة يكون هناك فقر ؟.

الهشاشة ، مفهوم أكثر شساعة ، يمكن أن يعيش الشخص وضعية هشاشة دون أن يكون فقيرا، " الفقير هو شخص مندمج "، فالفقر هو شكل من أشكال الهشاشة، و هو يرتبط في أغلب تعبيراته بالوضعية الاقتصادية و المادية للشخص ، رغم وجود مقاربات تتعدى هذا الطرح و تضع محددات أخرى لهذا المفهوم (مالية ، اجتماعية، اقتصادية)[3]، في حين يختلف الأمر بالنسبة للهشاشة، فهي ترتبط بما هو أبعد ، بحيث "تقاس بمدى قدرة الشخص على بناء و نسج علاقات ثقة مع الآخرين . و بمدى مقدرته على تجاوز مرحلة اللايقين و الشك فيما يتعلق بحياته و مستقبله، و تعدي مبدأ العيش و فقط"[4].

و في ظل تعدد مفاهيم و اشكال الهشاشة ، هناك وصف آخر لهذا الوضع ، هناك من يفضل تسمية "الهشاشة الأنثربولوجية" ، (la vulnérabilité anthropologique) ، التي يمكن أن تكون نتيجة عدة عوامل ، و التي يقصد بها " وضعية الضعف المتأصلة في حياة الإنسان، ليس فقط الضعف الجسدي، و إنما أيضا ضعف التوازن النفسي و العاطفي و أيضا ضعف الهوية الشخصية المتعلقة بتقدير الذات... تشير الهشاشة الأنثروبولوجية إلى أيضا إلى القدرات أو الإمكانيات التي تشكل وجود الشخص، أو التي تضع تصورا للحد الأدنى الصالح لراحة الإنسان". يجمع هذا المفهوم للهشاشة بين الجانب المعنوي و الجانب المادي في الظاهرة، فالهشاشة هي أيضا نفسية حسب هذا المفهوم، و هي ما يصفها هابرماس "بالهشاشة الحادة"[5]، ينتج هذا الشكل أو الجانب من الهشاشة عن الوضعية النفسية و المعنوية التي قد يتعرض لها الشخص، و بخاصة "

[1]- sous la direction de serge paugama. L'exclusion l'état des savoirs, La Découverte
[2]- Pierre Le Coz « APPROCHE PHILOSOPHIQUE DU CONCEPT DE PRÉCARITÉ », op.cit.
[3]- Blandine Destrémau,et autres. Dynamique de la pauvreté en Afrique du Nord et au Moyen-Orient , Karthala, 2004, p.84.
[4]-Pierre Le Coz , ibid.
[5] - J. Habermas, De l'éthique de la discussion, Paris, Cerf, 1992, p. 67
7- Voir A. Honneth (1992), La lutte pour la reconnaissance, Paris, Cerf,
2000, et La société du mépris, Paris, La découverte, 2006.

الاحتقار"[1]. التي تزعزع تقه الشخص بنفسه، و بحقوقه ، و بقدرته في الاعتماد على ذاته في تحقيق مكانته كفرد يتمتع بجميع الحقوق. أما الجانب المادي في المفهوم فقد تم الاشارة إليه من خلال الظروف المادية التي تعتبر ضرورية لوجود و عيش أي شخص، فحياتنا المعيشية هي "حياة مشروطة" (vie conditionnée)، مشروطة بتوفر مجموعة من الظروف و العوامل التي تجعل من الحياة ، حياتا إنسانية، كالأكل ، المسكن، العمل، العلاج ... الخ، و بالتالي غياب هذه الظروف يصبح الشخص في وضع هش[2].

3 _ الإقصاء :

من الصعب جدا وضع تعريف واحد و موحد لمفهوم " الاقصاء"، يعرف هذا المصطلح على أنه أكثر تعقيدا و ما يزيد من هذا التعقيد، هو انتشاره و توظيفه الواسع في ميادين و مجالات مختلفة، لذلك ما قد يحدد المفهوم أكثر هو مجال و سياق استعماله . و بما أننا في هذا العنصر نهتم بفئة معينة و ما يمكن أن تشملها من سياسات و تدخلات ، فإن ما نقدمه من مفهوم لهذا المصطلح سيكون محددا أكثر بهذه العناصر . " المقصي لديه مشكل عدم توافق في المعاملة التي يخصه بها المجتمع و التوقعات التي يضعها ..."[3] ، " الاقصاء لا يشمل فقط العقلانية الاقتصادية ... و لكن الأمر يتعلق بالمشكل الأساسي ألا و هو الإقصاء الكلي أو الجزئي من الحياة الاجتماعية العادية ..."[4]. نلاحظ أنه في هذين المفهومين هناك تركيز كبير على البعد الاجتماعي للإقصاء "كقطيعة للروابط التي تجمع الشخص بمحيطه"[5] بغض النظر عن الأسباب العديدة التي يمكن أن تكون وراء ذلك. هناك مقاربة أخرى لهذا المفهوم و التي تعتبر ايضا مهمة في دراستنا ، و هي المقاربة الساسية أو مقاربة " الحق" (le droit)، الحق في العمل ، الحق في الحصول على العلاج ، وبالتالي يعتبر مقصيا من لم يستطع الوصول إلى هذه الحقوق[6]. في تعريف آخر للإقصاء ، يشار إليه على أنه " الإقصاء يفترض وجود أفعال فصل ، ترتكز على تنظيمات و قوانين و يتم تكملتها بطقوس معينة "[7] . يضع هذا التعريف مفهوم الاقصاء في علاقته بمؤسسات و سياسات الدولة ، حيث أن الإقصاء يتم في هذه الحالة يتم بطريقة رسمية، و يستند من يقوم بهذا الفعل على قرارات تصدر من أشخاص أو مؤسسات تحمل" قيما إدماجية"[8] . و هذا ما سنتطرق له في العناصر الموالية ، حول السياسات العمومية الاجتماعية و دور الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني في

---

[2]- J. Butler, Ce qui fait une vie. Essai sur la violence, la guerre et le deuil,Paris, La découverte, 2009

[3]- serge paugam. L'exclusion _ L'état de savoirs, op cite. p.306.

[4] - serge paugam. Ibid. P. 306.

[5]-Xavier Emmanuelli « L'exclusion, une pathologie sociale », Presses de l'EHESP « Hors collection » 2012 , pages 425 à 430,

[6] - Xavier Emmanuelli « L'exclusion, une pathologie sociale », ibid. https://www.cairn.info/innover-contre-les-inegalites-de-sante---page-425.htm.

[7]- serge paugam. L'exclusion _ L'état de savoirs, op cite. p.36.

[8]- jean-Manuel de Quierz, « Exclusions, identité et désaffection », dansL'exclusion _ L'état de savoirs, la découverte, 1996, P.304.

الاستجابة للمطالب الأساسية إلى جانب مؤسسات الدولة[1] في سد بعض الفراغات و التقريب بين منتج السياسة الاجتماعية و الزبناء.

4_ تسيير الهشاشة بين الجمعية و الإدارة :

تتركز الشراكة بين الجمعيات و الإدارة في الاهتمام بالفئات الهشة أساسا في سياسة "الاندماج و إعادة الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي" لهذه الفئات في المجتمع، و نقلها من وضع المستفيدة إلى وضع الفاعلة . عادة ما تعتمد الجمعيات هذه الاستراتيجية بالشراكة مع المؤسسات الحكومية التي تنشط في هذا المجال ، و من بينها وكالة التنمية الاجتماعية .

تعمل إدارة الوكالة، بالتنسيق مع مجموعة من الجمعيات على تبني و استحداث مسارات ادماج لبعض النساء ممن تريد استحداث مشروع خاص بها ، و الاستفادة من السياسات التي تقدمها الدولة في هذا المجال . هذا الشكل من التعاون و التنسيق قد يكون في اتجاهين : تجاه عمودي، من الادراة إلى النساء المستفيدات . أو العكس ، حيث يكون الاقتراح و التوجيه من الجمعية إلى الإدارة ، أو بمقاربة تشاركية بين الإدارة ممثلة في الوكالة و مختلف الفاعلين في الميدان و التي تتجسد أساسا في **الخلايا الجوارية** .

تقدم الإدارة في هذا المجال العديد من مشاريع الإدماج لفائدة النساء المستضعفات ، لكن الوصول إلى هذه الفئة تحتاج الإدارة لوسيط للتقرب من هذه الفئة ،و هو الجمعيات . من بينها جمعية "فرد" (FARD)، و جمعية (**شوقراني**)، جمعية حلم التعايش الإيجابي (ARV+) أحد الجمعيات التي تهتم بهذه الفئات منفردة و في و اطار شراكة مع المؤسسات الحكومية المختصة .

تفعيل هذه الشراكة بين الجمعيات و المصالح الحكومية المختصة ، يحتاج إلى وجود قاعدة تساعد على بناء هذه الشراكة ، منتمثلة في البرامج الحكومية ، رغبة الإدارة في الشراكة ، و مجتمع مدني أكثر فاعلية يدفع نحو تفعيل هذه الشراكة ، و هو ما سنحاول التطرق له في هذا ا لفصل . مبرزين السياسات العمومية التي تهتم بهذه الفئات ، المؤسسات التي تقوم على تنفيد هذه السياسات، ثم دور الجمعيات و استراتجيتها بفرض نفسها كفاعل مهم في هذا المجال .

4_1_مؤسسات تسيير الهشاشة :

"تعتبر الجزائر و دون منازع من بين الدول المغاربية التي شهدت في فترة زمنية قصيرة مجموعة من التغيرات الأكثر سرعة و الأكثر راديكالية فيما يتعلق بإجراءات الحماية الاجتماعية لمفهومها الواسع "[2]. يبرز هذا خصوصا في حجم المؤسسات

[1]- Blandine DESTREMAU, « de la pauvreté a l'exclusion : discours et enjeux », dans L'exclusion _ L'état de savoirs, la découverte, 1996.P.87.

[2]- Madani Safar ZITOUN, « la protection sociale en Algérie, Evolution, Fonctionnement et tendance actuelles », dans L'Etat face aux débordements du soleil au Maghreb, livre collectif sous la direction, Myriam Catusse et autres, IREMMAM- KARTHALA, 2009, P. 53.

و الترسانة القانونية و التنظيمية التي أصدرتها الجزائر منذ 1992 إلى اليوم[1] . فرسميا و على مستوى المؤسسات، تعتبر وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة، المؤسسة الجهة المكلفة بالاهتمام بالفئات الهشة و العمل على تحسين ظروفهم ، حيث جاء في المرسوم التنفيذي رقم 10_294 المؤرخ في 23 دي الحجة 1431، الموافق ل 29 نوفمبر 2010، في المادة الثانية منه، و التي تنص على مهام و اختصاصات وزير التضامن ، جاء من بينها في نص الفقرة التاسعة " اقتراح و وضع الآليات و الأدوات الرامية إلى محاربة الفقر و الإقصاء و التهميش و التخفيف من الهشاشة الاجتماعية و تنفيذها و مراقبتها، و تدعيم الحفاظ على التلاحم الاجتماعي و تدعيمه"[2]. و يضيف في لفقرة العاشرة (10) منه " تحديد البرامج الموجهة خصيصا للفئات الاجتماعية في وضع صعب و في وضعية حرمان و تنفيدها، بالاتصال مع مؤسسات الدولة و القطاعات المعنية و الحركة الجمعوية ". و ينص في الفقرة 13 من نفس المادة " تشجيع ترقية الحركة الجمعوية . ذات الطابع الإنساني و الاجتماعي و تطويرها ".

تندرج تحت وصاية وزارة التضامن ما يعرف ب "**مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن** "، ، جهاز اداري تابع للوزارة . متواجد بكل الولايات ، من بين مهام هذه المديريات هو الاهتمام بالفئات الهشة أو المحرومة ، سواء من خلال وضع سياسات و مراقبتها في هذا المجال ، أو من خلال عمليات الاتصال و التحسيس ، و هذا ما جاء في نص المادة الثانية من المرسوم رقم 10_ 128 المتعلق تنظيم مديرية النشاط الاجتماعي للولاية ، و التي جاء فيها : " تنظيم تسيير جهاز المساعدة الاجتماعية للدولة" ، " تأطير جهاز المساعدة و الدعم المباشرين لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة و / أو المعوقة "، " تطوير برامج المساعدة و إعانة الأشخاص في وضع صعب ، لا سيما النساء في وضع صعب و تنفيذها " . " السهر على تنفيذ تدابير الاستعجال الاجتماعي و ما بعد الاستعجال الموجهة للفئات الاجتماعية في وضع صعب" ، " تنفيد بالاتصال مع القطاعات المعنية برامج و تدابير المساعدة و الدعم الموجهة للعائلات المحرومة ". كما جاء في الفقرتين 22 و 23 و التي جاءت فيها صراحة كلمة أو مصطلح الهشاشة، " ترقية نشاطات توعية المواطنين من أجل مكافحة الفقر و الهشاشة و الإقصاء تنظيمها "، " ضمان التنسيق بين القطاعات في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر و الإقصاء"[3]. و كقراءة أولية في هذه النصوص، نجد أن المشرع أورد مفاهيم و مصطلحات مختلفة للاشارة للفئات التي تعيش ظروفا صعبة و التي تستحق الدعم و المساعدة من الدولة . فنجده يصفها ب (الفئات الاجتماعية المحرومة، الفئات الاجتماعية في وضع صعب، العائلات المحرومة) ، و استعمل ايضا مفاهيم مثل : (الهشاشة ، الإقصاء، الفقر) . كما استعمل المشرع مفاهيم أخرى ، للإشارة لفئات محددة لديها أيضا الحق في الاستفادة من المساعدة الاجتماعية للدولة، و تدخل ضمن صلاحيات القطاعات المختصة الاهتمام بها تسيير وضعها . من بين هذه الفئات نجد فئة المعاقين ، و التي أشار اليها في المادة الثانية (02)، من المرسوم أعلاه في الفقرات الأولى : 2_4_5_6 .تصنف هذه الفئة ضمن الفئات المحرومة في هذا المرسوم حيث جاءت في الفقرة الثانية و الرابعة على التوالي " ... و إحصاء الفئات المحرومة و الأشخاص في حالة إعاقة ". ثم " ... و الدعم المباشرين لصالح الفئات المحرومة و / أو المعوقة". في حين

[1]- Kouidri Mohammed, « du développement a l'assistance, la pauvreté dans les discours et politiques économique en Algérie(1962_1998), dans Dynamique de la pauvreté en Afrique du nord et au moyen orient. KARTHALA, 2004, P.483.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادرة في الاربعاء 25 دو الحجة 1431، الموافق ل 01 ديسمبر 2010 ، العدد 73، ص 3 .

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادرة في 17 جمادى الأولى 1431، الموافق ل 2 مايو 2010، العدد 29، ص 6.

الإشارة إليها في الفقرات التالية (5 و 6)، دون إقرانها بمصطلح الفئات المحرومة ، و التي نصت على ضرورة تخصيص برامج و سياسات خاصة بهذه الفئة في كل ما يتعلق بالتعليم و التكوين المهني و الاندماج الاجتماعي .

من بين المؤسسات المختصة بالاهتمام بالفئات الهشة ، نجد ، **وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)**، جهاز تابع لوزارة التضامن ، يعتمد عدة آليات و سياسات ، من أجل تحسين وضع الفئات الهشة في المجتمع و تسهيل عملية ادماجها. " الوكالة هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع باستقلالية إدارية و مالية تضمن لها المرونة و الشفافية في تسيير برامجها، أنشأت الوكالة سنة 1996، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96، المؤرخ في 29 جوان 1996[1]. قصد التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الضعيفة و يتمثل هدفها الأساسي في مكافحة الفقر و البطالة و التهميش الذي يمس الفئات الاجتماعية المحرومة. تنشط وكالة التنمية الاجتماعية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني الأسرة و قضايا المرأة ، بحيث تخضع معظم نشاطاتها للمتابعة الميدانية "[2].

تشتغل الوكالة من خلال فروعها الجهورية الموزعة على التراب الوطني ، يبلغ عدد هذه الفروع (11) فرعا ، و هي كالتالي : تبسة، مدية، بجاية، باتنة، سيدي بلعباس، عنابة، الجزائر، ورقلة ، بشار، تيارت، مستغانم. حيث أنه كل فرع يشمل أو يغطي عدة مناطق. فمثلا فرع مستغانم ، يشمل : مستنغانم ، وهران. تضم الوكالة جهازي تسيير، هما : مجلس التوجيه، و لجنة المراقبة[3]. يشارك المجتمع المدني في تسيير الوكالة من خلال تعيين ممثلين له في الجهازين السابقين، حيث نصت المادة (9) من المرسوم 232/96 على أنه يعين من بين عشرة (10) أعضاء في مجلس التسيير ، أربعة (4) ممثلين عن الجمعيات ، و هذا ما جاء في الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة نفسها " – " أربعه (4) ممثلين عن التنظيمات الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي، و التي يكون هدفها مشابها لهدف الوكالة "[4]. كما تنص المادة عشرون (20) من نفس المرسوم " . و بالنسية للعضوية في لجنة المراقبة تنص المادة عشرون (20) من نفس المرسوم على ما يلي " تتكون لحنة المراقبة من ثلاثة أعضاء، من بينهم ممثل واحد (1) للحركة الجمعوية، يعينه مجلس التوجيه وفقا للشروط المنصوص عليها في 13 المذكورة سابقا ". هذه الشراكة المنصوص عليها للمجتمع المدني، محددة بمدة معينة. فهي بالنسبة لمجلس التوجيه ثلاثة سنوات قابلة للتجديد[5]، و سنة واحدة بالنسبة للجنة المراقبة، قابلة للتجديد[6].

4_2_ البرامج الحكومية للفئات الهشة :

تتبنى الوكالة حوكمة ، تقوم على برامج و سياسات للتكفل بالفئات الهشة، نختلف و تتعدد باختلاف الحالات و هي مقسمة على الشكل التالي :

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 40، المؤرخة في 14 صفر 1417، الموافق ل 30 يونيو 1996، ص 18.
[2]- وكالة التنمية الاجتماعية ، الموقع www .ads.dz، الاطلاع يوم : 2022/06/19.
[3]- المادة (8) من المرسوم التنفيدي 232/96.
[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 40، المؤرخة في 14 صفر 1417 ، الموافق ل 30 يونيو 1996 ، ص 19.
[5]- المادة (9) من المرسوم التنفيدي 232/96
[6]- المادة (13) من المرسوم نفسه.

_ المنحة الجزافية للتضامن أو ما يطلق عليها (بالشبكة الاجتماعية). توجه هده المنحة "للفئات الهشة و المعوزة التي ليس لها دخل و لا تستطيع العمل". هذه الفئات هي مجددة على النحو التالي : كبار السن ، الأشخاص الذين يعانون من إعاقات، النساء الماكثات في البيت (ربة البيت) .

_ جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، يهتم هذا البرنامج خاصة بفئة (المتسربين من المدارس) ، الفئة العمرية التي تستفيد من هذا البرنامج من 18 _ 60 سنة. يهدف هذا البرنامج لإدماج هذه الفئة في مناصب عمل مؤقتة في المؤسسات العمومية أو الخاصة . مدة الاستفادة من هذا البرنامج سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة . تتمثل المساعدة في منحة شهرية مقدرة ب 6000دج.

_ الجزائر البيضاء ، يهدف هذا الجهاز إلى ا عطاء الفرصة للشباب لإنشاء مؤسسات مصغرة في مجال نظافة المحيط. يستهدف هذا البرنامج الشباب البطال . من 18 _ 40 سنة . مدة هذا البرنامج ثلاثة أشهر ، قابلة للتجديد مرة واحدة . يتم الاستفادة من هذا البرنامج بالتنسيق بين الجمعيات و السلطات المحلية (البلدية) .

_ التنمية الجماعية (développement communautaire) ، تجسيد هذا البرنامج يتم بطريقة تشاركيه بين إدارة وكالة التنمية الاجتماعية، و الجمعيات و اللجان المحلية في البلديات . هذا البرنامج ليس موجه بطريقة مباشرة للأشخاص أو الفئات الهشة ، و انما هو موجه لتمويل مشاريع في المناطق الفقيرة بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان. تشمل هذه المشاريع في : تهيئة و تحسين الخدمات في مختلف القطاعات ، الصحة الجوارية، المياه الصالحة للشرب، التعليم، توفير المرافق الرياضية، تهيئة المحيط... الخ. الغاية من هذه المشاريع هو استحداث مناصب شغل في المناطق المعزولة ، و تشجيع انشاء المؤسسات المقاولاتية المصغرة .

_ أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف ، هذا البرنامج في شكل مشروع مقاولة . للمقاولين الصغار في البلديات التي تعاني نقص في البنيية التحتية و تعرف بطالة كبيرة . الهدف من هذا المشروع هو إحداث مناصب شغل بشكل مكثف في أوساط البطالين، و تقوية المؤسسات المقاولاتية الصغيرة .

يصف صفر زيتون على هذه المرحلة من السياسة الاجتماعية للدولة ب"نظام البسماركي (système bismarckien)الذي يقوم يقوم على اشتراك جزئي، تغطية واسعة، و مساعدة اجتماعية مهيكلة ..."[1]، تعتمد هذه السياسة مقاربة كمية ، أي أنها تعمل على أن تمس أكبر عدد من المستفيدين ، بأجور أو منح أقل من الأجر الأدنى المضمون، مما يجعلها حسب وصف صفر زيتون "غير فعالة"[2]، أي أنها لا تساعد على تغطية كامل احتياجات المستفيد، و قد تصبح عاملا لتعميق الهشاشة و التبعية للمؤسسات القائمة على تنفيذ هذه البرامج.

[1]- Madani Safar Zitoun, « « la protection sociale en Algérie, Evolution, Fonctionnement et tendance actuelles », op cite, p.62.
[2] - Madani Safar Zitoun, ibid,P.62.

تقوم هذه البرامج و المشاريع في غالبيتها على مقاربة عمودية ، أين تتبنى الدولة أو الوزارة الوصية برنامج معين ، ثم توكل عملية تنفيذه للأجهزة التابعة لها على مختلف التراب الوطني. لكنه و في نفس المسعى للوكالة من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية و حماية الفئات الهشة تعتمد مقاربة أخرى تنطلق من الميدان من أجل تبني سياسية ما . من خلال جهاز الخلايا الجوارية ، الذي سنتطرق له بشئ من التفصيل في عنصر خاص .

4_3_ الخلايا الجوارية، من الميدان إلى القرار :

الخلايا الجوارية هي جهاز إداري تابع لوزارة التضامن ، تقوم مهمتها الأساسية على إجراء التحقيقات الميدانية حول الفئات الهشة، من اجل تحديد الإجراءات و التدابير التي يمكن اتخاذها من اجل مساعدتها. توجد على المستوى الوطني مائتين و ستة و سبعون 276، خلية تضامنية جوارية. منها مائتين و سبعة و ثلاثون 237، خلية عملية، و تسعة و ثلاثون في طور التنصيب .

تخصيص عنصر خاص بجهاز " الخلايا الجوارية " لسببين، أولا : باعتبار أن هذا الجهاز في وكالة التنمية الاجتماعية يرتكز في اشتغاله على مبدأ التشراكية مع المجتمع المدني الفاعل في مجالات تدخله، و ثانيا : يعتمد هذا الجهاز مقاربة " من الأسفل إلى الأعلى" في بناء السياسات العمومية .

بالنسبة للسبب الأول ، بتجسد البعد التشاركي من خلال " فرق المحادثة" التي تعقدها الوكالة بمقر المؤسسة أو خارجها بالتعاون مع الجمعيات المدنية الفاعلة في هذا المجال. من بين فرق المحادثة التي تتم في الوكالة ، الفرق التي تحضر فيها نساء ، يصنفن على انهن من الطبقات الهشة في المجتمع، بحضور المختصين في الوكالة ، من المساعد الاجتماعي ، المختص النفساني، مختص في علم الاجتماع.

تصنيف النساء ، يتم بناء على مؤشرات تحددها الوكالة ، كأن لا يكون للمعني أي دخل مستقر ، المنطقة التي تنتمي لها المرأة . كالسكن في الأحياء القصديرية أو الفوضوية، الوضعية الاجتماعية لبعض النساء من بينهن، ما يطلق عليهن (بالأمهات العازبات) . حيث تشكل هذه الفئة غالبية النساء المستهدفات من قبل الجمعية . بالنظر إلى وضعها الخاص و "الرفض المزدوج"[1]، الذي تعيشه. فهي اجتماعيا خرقت القواعد و المعايير المحددة بالإنجاب خارج اطار الزواج الشرعي و سياسيا عدم خصها بأي سياسة عمومية تأخذ وضعها بعين الاعتبار ما عدى ما تعلق بمراكز الإيواء[2].

الوصول لهذه الفئات في المجتمع يتم بالشراكة و التعاون مع "وسطاء جما عاتيين" (des relais communautaires) ، ينتمون لجمعيات معينة. من بين هولاء الوسطاء جمعية "الإخوة شوقراني" . من خلال أحد

[1] - Yamina Rahou, « Les mères célibataires : une réalité occultée », NAQD, femmes et citoyenneté, 2006, n°22/23,P.54.
[2] - Yamina Rahou, ibid., P.54.

أعضائها (نعيمة) ، التي تلعب دور المنسق و الرابط بين الوكالة و النساء (المستضعفات). طريقة العمل بين الوكالة و هذه الجمعية قد تكون أيضا بطريقة غير رسمية، بين الجمعيات و بعض الأشخاص العاملين في الوكالة ، أين يصبح للعلاقة الشخصية بين الفاعلين دور كبير في التعامل مع هذه الفئات الهشة و الاستجابة لاحتياجاتها. تتم هذه العملية التضامنية غبر الرسمية في أن توجه الجمعية،أو احد أعضائها، النساء حسب وضعهن و احتياجاتهن إلى الوكالة إذا لم تستطع الجمعية تلبية الطلب أو تقديم الخدمة، سواء لمحدودية إمكانياتها أو لأن الطلب لا يدخل ضمن نشاطاتها و اهتماماتها. و العكس صحيح ، في أن الوكالة هي من توجه النساء إلى الجمعيات للاستفادة من بعض الخدمات التي تقدها هذه الأخيرة .

يقوم هذا الجهاز على مقاربة ، و هي أنه لا يكن اتخاذ أي قرار في ما يتعلق بالتكفل بالفئات المستهدفة قبل إجراء عمل ميداني، يكشف على احتياجات هذه الفئة ، أماكن تواجد هذه الفئات. لم تحديد ما يمكن تقديمه لها من خدمات وفق تقارير تنجزها الخلايا المختصة. حيث أنه من أهداف هذه الخلايا " انجاز تحقيقات و إعداد تقارير حول الفقر و الآفات الاجتماعية" [1]. و في تصريح لوزيرة التضامن و الأسرة و قضايا المرأة في القناة الإذاعية الأولى حول دور الخلايا الجوارية " دور الخلايا الجوارية هو دور أصيل لقطاع وزارة التضامن الوطني، دور الخلايا هو التحقيق في الحالة الاجتماعية للشخص أو العائلة من أجل تحديد حالة العوز ثم تحديد كيفية مساعدة هذا المعوز في إطار صلاحيات القطاع ... " ، صرحت أيضا الوزيرة في نفس اللقاء حول دور الخلايا الجوارية " دعم انخراط الفئات الهشة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، بعيدا عن الإتكالية و أضافت " إستراتيجية القطاع هي القيام بتحقيق اجتماعي للشخص المعوز، و البحث عن كيفية نقله من حالة العوز و التبعية إلى الاستقلالية، طبعا مع المحافظة على السياسة الاجتماعية للدولة"[2].

4_4_ تكتل الجمعيات من أجل الفئات الهشة :

جمعية " الإخوة شوقراني" ، جمعية "فرد" (Fard)، و جمعية "حلم التعايش الايجابي"، تعمل هذه الجمعيات فيما بينها و بالشراكة مع جمعية "كاريتاس الجزائر"، على تقديم المساعدة و الدعم المادي و النفسي للنساء ممن تتوجهن إلى مقراتهم لطلب تدخلهم و خدماتهم.

تشكل هذا التكتل بالتنسيق مع منظمة أطباء حول العالم (MDM)، و " كاريتاس الجزائر". تعمل هذه الجمعيات سواء مجتمعة أو كل على حدا للاستجابة لاحتياجات النساء من الفئات الهشة كل حسب وضعها و حالتها الاجتماعية و النفسية. لتقرر فيما بعد طريقة التدخل المناسبة .

[1]- الخلايا الجوارية للتضامن (CPS)، وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة، وكالة التنمية الاجتماعية www.ads.dz، الاطلاع يوم: 2022/06/05.

[2]- وزيرة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة (كوثر كريكو)، الإذاعة الجزائرية، القناة الأولى ، اليوتوب ، يوم 29 ماي 2022.

عمل هذا التكتل وفق إستراتيجيتين ، تتعلق الأولى بالاستجابة الآنية و الفورية ، كتوفير اللباس ، الأكل (قفة رمضان)، المساعدة النفسية...الخ من الخدمات التي ترى الجمعية أنها تستحق تدخلا فوريا و آنيا . أما الإستراتيجية الثانية ، فهي بعيدة الأمد . و التي تقوم على الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للنساء بالتعاون مع المؤسسات العمومية المختصة.

بالنسبة للاستجابة الفورية و الآنية تعمل الجمعيات على توفير المواد الغذائية (القفة) ، بما فيها أيضا ما يعرف ب (قفة رمضان)[1] . الدعم المادي في فترة الكوفيد خاصة بالنسبة للنساء التي فقدن موارد التمويل نتيجة الحجر الصحي. و هذا ما صرحت به عضو جمعية عضو بجمعية (fard)، " عادة لا أرغب في تقديم هذا الشكل من المساعدات (l'assistanat) ،لكن مع الظروف التي نتجت عن "كورونا" لا يمكنك تجاهل احتياجات الناس، نعمل على تقديم قفة معتبرة للنساء المستفيدات لما يمكن أن يكفيها لمدة شهر " .

أما بالنسبة للمساعدة على الأمد البعيد ، فهي تعمل نجدها تتمثل أساسا على إدماج و إعادة الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لهذه الفئات في المجتمع، و نقلها من وضع المستفيدة إلى وضع الفاعلة . عادة ما تعتمد الجمعيات هذه الإستراتيجية بالشراكة مع المؤسسات الحكومية التي تنشط في هذا المجال ، و من بينها وكالة التنمية الاجتماعية .

تعمل إدارة الوكالة، بالتنسيق مع مجموعة من الجمعيات على تبني و استحداث مسارات إدماج لبعض النساء ممن تريد استحداث مشروع خاص بها ، و الاستفادة من السياسات التي تقدمها الدولة في هذا المجال . هذا الشكل من التعاون و التنسيق قد يكون في اتجاهين : تجاه عمودي، من الادراة إلى النساء المستفيدات . أو العكس ، حيث يكون الاقتراح و التوجيه من الجمعية إلى الإدارة ، أو بمقاربة تشاركية بين الادارة ممثلة في الوكالة و مختلف الفاعلين في الميدان و التي تتجسد أساسا في **الخلايا الجوارية** .

تقدم الادارة في هذا المجال العديد من مشاريع الادماج لفائدة النساء المستضعفات ، لكن الوصول إلى هذه الفئة تحتاج الإدارة لوسيط للتقرب من هذه الفئة ،و هو الجمعيات . جمعية (FARD)، و جمعية (شوقراني)، أحد هؤلاء الوسطاء للوصول لهذه الفئة.

4_4_1_ جمعية شوقراني :

جمعية شوقراني .، أو جمعية الإخوة شوقراني ، كما بفضل البعض تسميتها. يطلق عليها هذا الاسم بالنظر إلى مؤسسها و هو أحد الإخوة شوقراني و كان رجل أعمال منذ الفترة الاستعمارية ، أين كان الهدف منها هو محاربة الفقر و التهميش الذي فرضه الواقع الاستعماري على السكان الأصليين . المجتمع المستهدف من الجمعية كان الفئات الهشة المتواجدة في أحد الأحياء

[1] _ قفة رمضان ، قفة رمضان ، تطلق هذه التسمية على مجموعة مواد غذائية تقدها الجمعيات الجمعيات الخيرية كل شهر رمضان ، تشمل هذه المواد ما يحتاجه المواطن المستهدف طيلة هذا الشهر أو لفترة من هذا الشهر ، المبادرة هي تعبير عن التضامن مع الفئات الهشة . بشمل هذا المفهوم منحة تقدمها الدولة في هذا الشهر للعائلات المعوزة (10000دج). يتم صبها مباشرة في الحسابات البريدية بعدما كانت تقدم على شكل مواد في المكاتب المختصة على مستوى البلديات .

القديمة بوهران و هو حي "فيكتو ريقو" (Victor Hugo) . المعروف اليوم تحت اسم حي ابن سينا. برغبة من أفراد العائلة واصلت الجمعية عملها بعد الاستقلال، أين تم اعتمادها في 1985، تحت تسمية جمعية شوقراني للنشاط و الترقية الاجتماعية، الرياضية و الثقافية. تختزل في (A.P.R.O.CH)[1] .

ينصب اهتمام الجمعية كثيرا على الفئات الهشة في المجتمع ، منها كبار السن ، النساء كالأرامل و المطلقات التي تعيش ظروفا صعبة و ليس لها أي مصدر دخل .

بالشراكة مع جمعيات أخرى بدأت الجمعية تهتم بفئات أخرى مثل المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل . و النساء العاملات في الجنس .

الجمعية منخرطة جدا في العمل التضامني ، فهي تملك صيدلية مجانية ، تعمل من خلالها على توفير بعض الأدوية للفئات ضعيفي الدخل و و توفير أيضا الأدوية التي قد تكون نادرة أو قليلة في السوق . تتواجد هذه الصيدلية بالمقر الرئيسي للجمعية بالحي الشعبي ابن سينا (Victor Hugo) .

4_4_2_ الجمعية صانعة للشراكة :

عادة ما تكون الشراكة السلطات أو الادارات العمومية و الجمعيات المدنية بمبادرة من السلطة أو الإدارة سواء من خلا قوانين تؤسس و نفرض هذه الشراكة و تدعمها، أو من خلال دعوات توجهها هذه الأخيرة للجمعيات للمشاركة في نشاط أو تنفيد برنامج ما . لكن الشراكة التي اطلقنا عليها في هذا العنصر تسمية (الشراكة المفروضة" ، هي شراكة فرضتها الجمعية على الإدارة أو أجهزة السلطة و ارغامها على الدخول في برنامج عمل يتوافق و مجال تدخلها . في مقابلة غير مباشرة لي مع أحد أعضاء جمعية **شوقراني** . في سؤاله عن كيفية العمل و الشراكة مع وكالة التتمية الاجتماعية بوهران ، أجاب " عرضنا مشروع تكوين (مرافقين و مساعدي الحياة) على وزارة التضامن، قبلت الوزارة ، تم الإعلان على تنظيم الدورة التكوينية في الجرائد ، الغريب في الأمر أن غالبية المرشحين و الحاضرين كانوا ذو مستوى جامعي، طرحنا كيف يحضر الجامعيون و هذا التكوين مخصص للفئات التي لها مستوى أق؟ اكتشفنا من خلال المقابلات أن الجامعيين يفضلون التوجه لهذا التكوين باعتباره مطلوب في الدول الأوربية، اتصلنا بالوزارة ، أخبرناهم بالأمر. فتم الغاء التكوين . و بالتالي ما قمنا به هو تحويل المشروع من " مرافقي الحياة"، إلى مساعدين عائليين " ، و حول طبيعة هؤلاء المساعدين، و طريقة عملهم ؟ يضيف عضو الجمعية " هؤلاء المساعدين هم نساء ممن كن يستفيدون من خدمات الجمعية، و كانت لهم الخبرة في الاعتناء بأشخاص مسنين أو معوقين من عائلاتهم، استفدنا من خبرتهم، و تم تكوينهم في الجمعية، و قمنا بإدماجهم مع مديرية النشاط الاجتماعي، في مناصب عمل بشكل مؤقت، و بذلك يستفيدون من منحة على أن يقوموا بالاعتناء بأحد أفراد عائلتهم. العقد محدد لمدة 06 سنوات ، بعد

[1] -Association APROCH Chougrani, Action, Promotion sociale, Sportive et culturelle-chougrani.

ذلك لا ندري ما هو مصيرهم ". في سياق المقابلة أبديت للمبحوث استحساني لهذا الموقف و التجواب الايجابي من السلطة أجاب العضو في الجمعية " جاتهم من الفوق ، من الوزارة " [1].

من خلال هذه المقابلة ، نلاحظ كيف أن الجمعية ، لم تفرض فقط على الإدارة التعاون معها، بل أنها استطاعت أن توجه عملية التعاون حسب رغبتها . لكن حسب تصريح المبحوث أن هذا التفاعل و التجاوب من الإدارة لم يكن بإرادتها و وفق سياسة عمل تعتمدها ، و إنما هذا كان بناء على تدخل سلطة أعلى في سلم القطاع، أرغمت الوكالة المحلية في التعامل مع الجمعية . ففي علاقات السلطة بين الجمعية و الإدارة ، يمكن أن تصبح هذه الأخيرة رغم وضعها و موقعها الهش مقارنة بالادارة ، هي في مركز السلطة و القوة. لكن هذه السلطة التي أصبحت للجمعية هي ليست من صنعها أو تحصلت عليها لوزنها و قوتها في الميدان ، إنما هي سلطة ممنوحة بتدخل السلطة أو الجهة ذاتها التي تتعامل معها، لتسيير وضع ما لفترة معينة.

4_4_3_ جمعية "فرد "، المرأة من النضال إلى الإدماج:

تأسست جمعية "فرد"[2] (FARD) في 08 مارس 1995، حصلت على الاعتماد الرسمي سنة بعد دلك في 04 ماي 1996. و المفارقة أن تأسيس الجمعية كان في مرحلة تاريخية صعبة مرت بها الجزائر (العشرية السوداء). هذه المرحلة التي تميزت بتصفية العديد من الشخصيات السياسية و الثقافية التحررية . إنشاء جمعية "فرد" كان ردا على اغتيال الناشطة النسوية "نبيلة جحنين"[3]، حسب تصريح رئيسة جمعية فرد .

هدف الجمعية في مقابلة مع رئيسة الجمعية ،"تأسيس جمعية نساء جزائريات مطالبات بحقوقهن في إطار مشروع مجتمع ديمقراطي، مبني على الحداثة و المساواة بين النساء و الرجال" .

تأسيس الجمعية كان بوهران ، و ذلك لعدة أسباب ، و هي أولا: التركيز على العمل الجواري. باعتباره أنه هو العمل الذي يمكن أن يكون له نتيجة أكثر ، ثانيا : في تلك الظروف من الصعب جدا إنشاء جمعية وطنية , ثالثا: كانت هناك جمعيات وطنية لها نفس الأهداف ، اذا فلماذا إنشاء جمعية وطنية أخرى بنفس الأهداف .

مرت الجمعية النسوية "فرد" منذ نشأتها إلى اليوم بثلاثة محطات رئيسية حسب تصريح رئيستها، وهي :

_ 1995 _ 2000، و هي مرحلة العمل المساعدة المباشرة و العمل الخيري ، تركز عمل الجمعية في هذه المرحلة على مرافقة و مساعدة النساء و الفتيات ضحايا العنف المسلح . باعتبار أن الظروف كان تستدعي هذا النوع من التدخل . لم تكن الجمعية تمتلك مقرا في هذه المرحلة ، وبالتالي غالبية نشاطاتها كانت تتم في بيوت و منازل النشاطات .

[1]- تمت هذه المقابلة مع السيد : "م.لحيسي" ، "عضو بالجمعية، بمقر مركز البحث (الكراسك) ، خلال يوم دراسي حول "جائحة كورونا" . تم استغلال هذه الفرصة لاجراء مقابلة غير مباشرة و الحصول على معطيات جديدة .

[2] - FARD : femme Algérienne revendiquant leurs droits , نساء جزائريات يطالبن بحقوقهن

[3] - https://fr.wikipedia.org/wiki/Nabila_Djahnine. consulté le : 03/10/2024.

_ المرحلة الثانية من 2000_2008، تواصل بالجهات المانحة الأجنبية و بالخصوص الاتحاد الأوربي. بدأت الجمعية تعمل في هذه المرحلة وفق منطق و استراتيجية مغايرة ،تقوم على "الاستجابة للطلب "، أي العمل في اطار مشاريع تعلن عليها المنظمات الدولية. حيث صرحت رئيسة الجمعية "كانت هذه المرحلة هي مرحلة التمويل من الاتحاد الأوربي ، و بالتالي كان علينا تنظيم أنفسنا و العمل في إطار مشروع ، مشروع مجتمع الذي يتميز بالديمقراطية، بالحداثة، و المساواة. فبدأنا في انشاء هذه المشاريع . أول مشروع قمنا به كان تحت عنوان : الشبكة من أجل إدماج النوع الاجتماعي في الممارسات الجمعوية...". في هذه المرحلة ركزت الجمعية نشاطها حول العنف ضد النساء و الفتيات ، و سخرت كل طاقاتها للتحسيس حول انتشار الظاهرة و ما هي سبل محاربتها. أنشأت الجمعية في سبيل تعزيز هذا المحور مركز لمرافقة النساء المعنفات تحت اسم "كريمة السنوسي" (المرأة التي توفيت اثر حروق من الدرجة الثالثة بسبب عنف زوجي).

_ المرحلة الثالثة من 2008_ إلى اليوم ، و هي مرحلة الإدماج السوسيو مهني للنساء ضحايا العنف . باعتبار أن امتلاك المرأة لمصدر دخل مستقل هو عامل تحرري يساعد المرأة في مواجهة العنف الذي يمكن أن تتعرض له. حيث جاء في تصريح رئيسة الجمعية ما يلي " في إطار الورشات التحسيسية حول العنف ضد النساء و الفتيات، بعض النساء تصرح أنها تتعرض للعنف منذ 15 سنة ، فنسألها كيف تحملتي طل هذه السنوات؟ . تجيب : أنها ليس لديها خيار، فهي لا تملك أي دخل و ليس لديها موارد لتحمل نفقات الكراء و العيش ، من هنا بدأنا نفكر في مشاريع يمكنها أن تحقق دخلا لهذه الفئة " .

يشكل العنف ضد النساء و الفتيات ضمن "المقاربة الجندرية الجوهرية"[1] ابرز المحاور و الميادين التي تعمل عليها الجمعية ، فالهدف من الجمعية ليس فقط توفير فضاء لاحتواء النشاء المعنفات و مساعدتهن في إعادة الاندماج بالمجتمع ، و لكن تعمل أيضا من اجل تبني سياسات عمومية تأخذ بعين لاعتبار وضع هؤلاء النسوة. فمثلا تطالب الجمعية باستحداث على مستوى مراكز الشرطة مكتب مختص في متابعة مثل هذه القضايا، فالمرأة المعنفة التي تتقدم إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى تعامل كغيرها من الأشخاص ، و هذه طريقة قد تعقد أكثر من وضعيتها حسب تصريح الناشطات . لذلك تطالب الجمعية "بمسؤولية كاملة "[2] للمهنيين أو الأعوان ، لا تتوقف عند حد التسجيل و إتباع الإجراءات الإدارية التقنية ، بل يجب أن تكون هناك متابعة و مرافقة مستمرة من الجهاز الأمني المختص ، حيث صرحت احد الناشطات " طلبنا من مراكز الشرطة إدا فيه إمكانية لإجراء تكوين لأعوان الأمن في هذا المجال من أجل تكفل نوعي بالنساء المعنفات ، لكن لم نتلقى أي رد " .

[1] -Maryse Jaspart, « les violence envers les femmes, une reconnaissance difficile », chapitre 18, dans femmes, genre et société, sous la direction de Margarite Maruani, la Découverte, 2005, P.149.
"ترى هذه المقاربة أن العنف الذكوري كآلية اجتماعية تساهم في المحافظة على تبعية النساء للرجل ".

[2]- دليلة إعمران-جربال،« قضية حاسي مسعود » ، ترجمة بثينة عثمان، مجلة نقد، المرأة و المواطنة، خريف/شتاء 2006، العدد 22-23، ص66.

4_4_4_ جمعية حلم التعايش الايجابي ، الإدماج ميدان آخر للنضال:

من بين انشغالات و أهداف الجمعية ، هو كيف يمكن مساعدة هذه فئة المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة (السيدا) في حصولها على مصدر دخل، يساعدها في تحسين ظروفها و تحقيق اندماجها السوسيو اقتصادي داخل المجتمع و تفاديها لأشكال التمييز و الوصم التي يمكن أن تتعرض لها ، و هذا ما صرحت به رئيسة الجمعية " تتعرض هذه الفئة لتمييز و احتقار كبير ، لا أحد يريد توظيفهم خاصة إذا سمع بنوع المرض ، كما أنهم أشخاص قد لا يستطيعون تحمل بعض الأعمال الشاقة نظرا لطبيعة مرضهم ، لذلك ما أقوم نقوم به هو توفير تكوين مجالات تتناسب و طبيعة مرضهم و توفر لهم دخلا مستقرا ".

من أجل تحقيق هذه الهدف تعمل الجمعية وفق استراتيجيات و مقاربات مختلفة ، من بينها ما تطلق عليه الجمعية مقاربة (سالت)، بالفرنسية [1](SALT) ، في مقابلة مع أحد أعضاء الجمعية تشرح ما معنى هذه المقاربة " نهدف من خلال هذا العمل على ادماج الأشخاص في نشاطات يمكن أن تعود عليهم بدخل ، لكن قبل الوصول إلى التكوين هناك مسار يجب اتباعه و هو ما نطلق عليه بمقاربة (SALT)، و هي اختصار للشعار (soutenir, apprécier, listing_écouter, et transféré)، و بقصد يها :

الدعم (soutenir)، دعم هذه الفئات في محنتها و معاناتها اليومية، التقدير(apprécie)، تقدير المهارات و الأفكار التي يمتلكها كل شخص، تقوم هذه الطريقة على اعطاء الفرصة لكل مستفيد أو مستفيدة من هذا البرنامج على التعبير على قدراتها و أحلامها أو رغباتها من خلال الرسم ، من خلال هذا الرسم يمكن توجيه الشخص نحو البرنامج الذي يتوافق و رغباته.

السمع (écouter)، سماع الشخص ، التعرف على معاناته، احتياجاته، و بالتالي مساعدته على التوجه نحو البرنامج أو المشروع الذي يتلاءم و وضعه الخاص .

التحويل (transférer) ، تحويله نحو البرامج المخصصة لدعم مشروعه إذا كان له مشروعه الخاص به ، و من بين هذه البرامج ، برنامج الخاص بتشغيل الشباب مثل (أونساج ANSEJ)، أو (ANEM)، هذه البرامج الحكومية المخصصة من أجل مساعدة الأشخاص على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة". و صرحت العضو في الجمعية " تزامن اعتماد هذه المقاربة مع فترة الكورونا (كوفيد -19)، ساعدتنا كثيرا هذه التقنية في التعامل مع الوضع و مرافقة الأشخاص المتضررين من هذه الأزمة، حيث تعذر على الكثير منهم الحصول على مورد مالي للعيش بسبب الإجراءات الوقائية و الإجراءات الأمنية، دفعنا هذا للتفكير في كيفية ايجاد مورد مالي ثابت و بديل لهذه الفئة " .

[1]- للمعرفة أكثر على المفهوم يمكن الاطلاع على الكتاب: جون لويس لامبوراي. ما الذي يجعل منا إنسانيون؟ قصة حلم مشترك، منشورات انجاز، 2009.

عمل الجمعية لم يقتصر فقط على توفير التكوين ، بل عملت الجمعية على استحداث "مسار تنشئة تكويني"[1]، على شكل "دائرة قصيرة "[2] (court circuit)، يهدف إلى إدماج الفئات المقصية و الموجودة على هامش المسار التقليدي للإدماج. حيث صرحت رئيسة الجمعية " عندما نسألهم لماذا لا تتكونين في حرفة ما ، تجيب النساء على أن مدة التكوين طويلة و الحضور يومي ، و هذا لا يناسبني بالنظر لوضعي " ،و تضيف الرئيسة " لكن عندما نقول لها التكوين يوم في الأسبوع و المدة ثلاثة أشهر و تكون لكي شهادة، يتغير موقفها ". استطاعت الجمعية أن تعقد اتفاقية مع أحد المعاهد الخاصة ، و توفر بدلك فرصة لتكوين هذه الفئة ، وفق احتياجاتها و متطلباتها . و حتى بصبح هذا العمل أكثر فاعلية ، بلورت الجمعية هذه الفكرة ضمن مشروع تحت تسمية "فرصة"، بالشراكة مع عدة فاعلين من بيتها مؤسسات حكومية ، و هذا ما سنتطرق له بالتفصيل في العنصر التالي .

4_4_5_ "فرصة"،شراكة بين الجمعية والدولة :

"فرصة" أو بالفرنسية (forsa) ، تشرحه رئيسة الجمعية " هو مشروع بين (SCAC)، و منظمة أطباء العالم (MDM)" ، و تضيف أحد أعضاء الجمعية " الدي دفعنا إلى تبني هذا المشروع هو أنه في فترة الكوفيد الناس لم تجد ما تأكل، و لا يمكنهم العمل، لا يمكنهم الخروج، هذه الأزمة زادت من حجم معاناة هذه الفئات الهشة، العمل اليومي لم يعد ممكنا ، العاملات في الجنس لم يعد بإمكانها العثور على زبون، و ما يترتب على هذا من مخاطر . باستعمال مقاربة (سالت) و بالاستماع لهم . سألناهن ما هي الأشياء التي ترون انها يمكن أن تحسن وضعكم ؟ كانت الاجابة أننا نريد عمل أو نشاط يدر علينا دخل ، من خلال هذا تم انشاء مشروع "فرصة"، حسب احتياجاتهم و طلباتهم ، فمنهم من اختارت الطبخ ، و منهم من اختارت الخياطة ، الحلاقة ، جمعنا كل هذا و قدمنا اقتراح المشروع ، و استطعنا الحصول عليه ، و انجازه " . و تضيف العضو " (le Salt)، هو شراكة بين [3](OIM)، و [4](la constellation) ، وزارة الصحة ".

في شرح لهذه الشراكة ، تصرح العضو بالجمعية " (la constellation)، هي مجموعة المكونين من جنسيات مختلفة ، تعمل في المجال الانساني ، هم بأعداد كبيرة في كل العالم كعدد نجوم السماء ، لذلك يطلقون على نفسهم تسمية (la constellation) و حتى يستطيعون المشاركة عليهم المرور عبر وزارة الصحة . استطعنا من خلال الشراكة بين (OIM) هي من أخذت على عاتقها الجانب المالي، و وزارة الصحة ، و الكوكبة (la constellation)، من تكوين للحصول على شهادة (مسهل)، (facilitateur) " .

[1] - Bernard ROUDET. Des jeunes et des associations, L'Harmattan, 1996, P. 189.
[2] - Bernard ROUDET. Ibid. P. 189.
[3] - OIM : organisation internationale des migrants ,
[4] - Wikipidia, loncyclopédie libre : La constellation الكوكبة : تعرف على أنها مجموعة من النجوم على مقربة شديدة من الأرض على الكرة السماوية ، و تظهر في شكل متناسق و محدد، و التي أعطيت لها أسماء خاصة.

الهدف من هذه الدورة التكوينية لأعضاء الجمعية للحصول على شهادة (facilitateur)، هو كيف يمكن تطبيق مقاربة (سالت) مع النساء من أجل اقحامهم في دورات تكوينية ، ومرافقتهم في تحقيق مشاريعهم " قبل و أثناء و بعد " حسب تصريح عضو الجمعية .

هذه الشراكة بين الجمعية و المؤسسات الحكومية ، لا تقف عند التكوين فقط ، بل تسعى الجمعية من خلال تدخلاتها إلى احداث نوع من "التوافق" بين متطلبات السياسات الإدماجية [1] و المصادر و المؤهلات الفردية للأشخاص . فالجمعية تقوم بدور الوسيط[2] ، أو المسهل لإدماج و استفادة الأشخاص من هذه السياسات ، فهي أولا تستهدف المجتمع الذي هو بحاجة إلى هذه الخدمات ، تبحث لهم عن تكوين يتلائم و وضعهم ، ثم تعمل على دمجهم في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بأشكال مختلفة ، من بينها مساعدتهم للحصول على تمويل حكومي لمشاريعهم ، حيث صرحت رئيسة الجمعية " هناك العديد من المستفيدات من التكوين من انطلقوا في مشاريعهم ، فمنهم من أنشأ مطعم صغير خاص به ، و منهن من تصنع الحلويات و تبيعها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بعد أن استفادة من تكوين في مجال التسويق الإلكتروني. و هناك من استطاعت الحصول على عمل . لكن فيما يخص استفادتهم من تمويل من البرامج الحكومية المخصصة لذلك ، هذه البرامج هي متوقفة اليوم (ansej)، لكن سنتواصل مع الإدارة المختصة للبحث عن آليات أخرى مناسبة ". اذن تحقيق هذه "القواعد المؤسساتية للاستقلالية"[3] التي تضعها الدولة من أجل مساعدة هذه الفئات في انشاء مشاريعها المصغرة في سبيل تحققي دخل مستقل و ثابت ، يتطلب تحريك و استغلال مصادر أخرى نابعة من الرابط الاجتماعي[4]. التي يمكن أن توفره الجمعيات الفاعلة في هذه المجالات بخبرتها و قدرتها على بناء جسر بين الناس و المؤسسات و بين المواطنين و الدولة [5].

5_ بين سياسة الدولة و مساعدة الجمعية، من تفضل ؟

" أنا لم أتوجه إلى أي إدارة ، أنا قطعت لياس من الدولة أنا عارفة من الأول بلي ما يساعدونيش". كان هذا تصريح أحد النساء التي تمت اجراء المقابلة معهن في اطار دراسة الخيرة مع مشروع (المبادرة النسوية الأورومتوسطية)، من اجل اجراء مقابلات مع النساء المعنفات . كان هذا جوابها عندما سألتها إذا ما كانت اتصلت بمؤسسات حكومية للاستفادة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها. جواب هذه المرأة ، و الطريقة التي أجابت بها تحمل الكثير من المعاني في علاقة المواطن أو الفرد بالمؤسسات الحكومية و بالإدارة عموما.

" أنا نجي فقط للجمعية، مانمشيش للإدارة، لأنهم يطلبوا أوراق بزاف" . ثقل الاجراءات البيروقراطية التي تفرضها الادراة على مرتاديها لخدمة معينة، أحد أوجه و أسباب النفور من كل ما هو تابع للدولة . و ما يزيد هذا النفور هو عندما تتحول هذه

[1] - Nicolas Duvoux. L'autonomie des assistés, PUF, 2009, 1re édition, p.49.
[2] - François SERVOIN- Robert DUCHEMIN. Introduction au travail social, op.cit. p. 147.
[3] - Nicolas Duvoux. Ibid. P. 49.
[4] - Nicolas Duvoux. Ibid. P. 49.
[5] - Francesca Petrelle, N.Rechez-Batessti, « les logiques d'interactions entre associations et institution publiques dans la gouvernance locale », partie 3, dans Associations solidarités et institutions publiques_les modes de coopérations institutions publiques et coopération »,

الاجراءات و الادارية من عمل إداري محض تفرضه قواعد و تعليمات العمل داخل المؤسسة إلى آلية رقابة على طالبي هذه الخدمات، و هذا مت صرح به عضو جمعية شوقراني (ل.مصطفى) " النساء تفضل الجمعية على التوجه للمؤسسات الحكومية، لتفادي الإجراءات البيروقراطية المعقدة، كما ان كثير من النساء لا تريد أن تقدم وثائق رسمية خاصة بها ، خشية من اي متابعات فيما بعد نظرا لتعقد حالات البعض منهن" .

عدم التوجه للمؤسسات العمومية لطلب خدمة أو الاستفادة من سياسة عمومية ما ، ليس مرتبط فقط بالجانب البيروقراطي المعقد أو لسوء الخدمة أو حتى الاقصاء، و أنما هناك جهل من الأشخاص المعنيين بالسياسات العمومية التي تعتمدها الدولة في ما يتعلق بالتكفل بالفئات الهشة في المجتمع . فالإجابة التي كانت تتكرر لدى النساء في الدراسة الميدانية التي قمت بها في اطار الخبرة مع "مبادرة النسوية الأورو متوسطية" . عند سؤالهم على السياسات العمومية ، و هل هي على علم بهذه السياسات ؟ و هل سبق لها الاستفادة من خدمات تقدمها مؤسسات عمومية، " أنا نعرف غير الجمعية " ، فبالرغم من البرامج و السياسات التي تخصصها الدولة لاحتواء مثلا النساء المعنفات، إلا أن هذه السياسات هي مجهولة لكثير منهن . فمثلا تمتلك الدولة عدة مراكز خاصة باستقبال النساء المعنفات أو المتواجدة في وضعية خطرة ، تتكفل هذه المؤسسات باحتياجات هذه الفئة في كل ما يتعلق بالإيواء ، الأكل ، الرعاية الصحية و النفسية...الخ .

تفضيل هذه الفئات للجمعيات ، أو حتى جهات أخرى غير مهيكلة ، دون المؤسسات الرسمية المخصصة لذلك، يعود أيضا لطريقة اشتغال هذه المؤسسات حسب نظامها الداخلي . فمن بين المراكز التي تم زيارتها، مركز استقبال النساء المعنفات بمستغانم. يتواجد هذا المركز بوسط المدينة ، بحي سكني راقي. في مقابلة مع المساعدة الاجتماعية بالمركز ، أخذت في جولة للتعريف بالمركز ، فالمركز يحتوي على قاعة رياضة للنساء، ورشة للتكوين في الخياطة ، ورشات للطبخ، قاعة للتدريس بالنسبة للنساء التي لا تعرف القراءة و الكتابة. في مقابل هذه الخدمات هناك نظام داخلي ينظم حركة النساء داخل المركز ، فمثلا النساء التي تدخل المركز ليس لها الحق في الخروج إلا بمرافقة أو مربية، للشراء اقتناء حاجيات معينة خارج المركز. النساء ليس لهن الحق في اصطحاب الأبناء[1]. هذا النظام في التسيير هو أحد أسباب النفور من هذه المؤسسات الرسمية ، و تفضيل التوجه نحو الجمعيات، أو حتى جهات أخرى ، قد تشكل لها موردا لتلبية احتياجاتها. في تصريح لأحد المبحوثات " النساء ترفض التوجه لهذه المراكز للمعاملة الموجودة بالمركز ، فالمرأة لا يسمح لها باستعمال الهاتف داخل المركز ، و لا يمكنها الخروج للبحث عن العمل " .

6_ الجمعيات ، جزء من مهام المديرية :

تنص المادة الثانية (02) من المرسوم التنفيدي 10_128 على ما يلي " السهر على التسيير العقلاني للمتلكات ، و السير لحسن للهياكل التابعة للقطاع، لا سيما تلك الموضوعة تحت تصرف الحركة الجمعوية التي تنشط في ميدان اختصاص

القطاع بما فيها دور الجمعيات " . و تنص نفس المادة ، في الفقرة ما قبل الأخيرة على ما يلي " تشجيع مشاركة الحركة الجمعوية في النشاطات التي يقوم بها القطاع في المجال الاجتماعي و الانساني "[1] .

يتضح من خلال نص الفقرة الأولى أعلاه، وجه أخر من أوجه العلاقة بين الادارة و الجمعية ، حيث أن الجمعيات ليست فقط شريكا في العمل و تنفيد السياسات، و انما هي في حالات معينة جزء من مهام التسيير لدى مديرية النشاط الاجتماعي . يتم هذا التسيير وفق شكلين : الأول : يتعلق بالمرافق و الهياكل "الموضوعة تحت تصرف الجمعيات " ، لذلك السؤال المطروح هو ما هي هذه الهياكل التي يمكن أن توضع تحت تصرف الجمعيات ، و التي على الادارة مراقبتها و تسييرها . و كيف تتم هذه العملية ؟ . القسم الثاني : و هو "تشجيع مشاركة الحركة الجمعوية" ، و السؤال الذي يمكن طرحه و هو، ما هي الآليات التي تعتمدها الإدارة في اختيار الشريك الجمعوي، و كيف يتم تشجيع الشراكة ؟ .

في تصريح لوزيرة التضامن و الأسرة و قضايا المرأة " من خلال خبرات وزارة التضامن في التعامل مع الجمعيات ، و من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها عبر التراب الوطني في تفقد العملية التضامنية و العمليات التطوعية في اطار الأزمة الصحية و الكوارث الطبيعية، رصدنا أنه لا بد أن يكون هناك تكوين مؤطر للمجتمع المدني، لذلك قمنا و بالتنسيق مع المرصد الوطني للمجتمع المدني إطلاق مبادرة (المجتمع المدني مرافقة و تكوين) "[2].

7_ الوساطة الاجتماعية للجمعيات، لماذا لا يمكن مأسستها؟

نقصد بالوساطة الاجتماعية التي تقوم بها الجمعيات ، هو العمل الذي تقوم الجمعيات من أجل تسهيل استفادة المواطن ،خاصة من الفئات الهشةمن السياسات العمومية التي تضعها الدولة في خدمته، و التي لا يمكن له هو بمفرده الوصول إليها ، أو حتى العلم بها، أو أنه لا يستطيع تتبع الإجراءات البيروقراطية التي توصف أنها طويلة و (تعجيزية) على حد وصف المستجوبين.

تلعب العديد من الجمعيات من التي تم مقابلتها هذا الدور في التوسط أمام الادرات العمومية لأشخاص غير قادرين بمفردهم على تسوية ملفاتهم . يتجسد هذا الدور في العمل الذي تقوم به جمعية (fard)، من خلال مشروع "معهن" ، حيث قامت هذه الأخيرة في اطار هذا المشروع على استحداث منصب "مرافق قانوني" . و الذي يتمثل دوره في مرافقة النساء المستضعفات و المعنفات أمام المؤسسات الإدارية و القضائية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها. من بين هذه الوساطة هي المساعدة على استخراج "بطاقة الشفاء"، و هي بطاقة صحية تمكن المستفيد منها من استخراج الدواء مع الاستفادة من تعويض 80% . ما تقوم به الجمعية من خلال "المرافق القانوني " هو توظيف كل ما لديه من معلومات ، و علاقات من أجل مساعدة المرأة التي تستفيد من هذا البرنامج للإستفادة من هذه الوثيقة . و هذا ما صرحت به أحد المستفيدات من هذه الخدمة " بفضل مرافقة الجمعية استطعت الحصول على بطاقة الشفاء ، لم أعرف من قبل كيف يمكن الحصول عليها " . و تضيف نفس المرأة

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 17 جمادي الاولى ، الموافق ل 02 مايو 2010، العدد 29 ن، ص 06.
[2]- تصريح الوزيرة في الإذاعة الجزائرية للقناة الأولى ، 29 ماي 2022.

و هي مطلقة و أم لأربعة أطفال في شهادتها على دور الجمعية في استفادتها من خدمة المساعدة القضائية[1] ، " طلبت المساعدة القضائية ، لدفع تكاليف المحامي، في قضية النفقة، للاستفادة من هذه الخدمة عليكي تكوين ملف إداري كبير، يحتوي العديد من الوثائق ، كل وثيقة يتطلب منك استرخراجها جهدا كبيرا ، تعبت (بكاء المرأة)، مع أربعة أطفال ، كل يوم أخذهم معي في المحاكم و الإدارات، دفع هذا الوضع بابنتي الكبيرة إلى التمرد علي . لكن بعد تدخل الجمعية تغير الأمر، حيث ساعدتني ،و استطعت الحصول على المساعدة في ظروف حسنة "[2].

و في مقابلة مع أعضاء من جمعية حلم التعايش الايجابي حول الخدمات التي تقوم بها الجمعية ، و كيف يمكن أن تساعد في حل بعض العوائق الإدارية التي تقع فيها النساء . صرحت " من بين لأعمال التي نقوم بها هي تنظيم فرق الدعم الذاتي (groupes d'auto support)، أتعلم ما هي هذه الفرق هي قعدة ، ننظمها بيننا ، نقدم أنفسنا دون ألقاب ، و تبدأ كل واحدة تحكي على وضعها و في بعض الحالات هناك من يكون لها مشكل و تكون مستعجلة لايجاد حل له ، فمثلا جاءت عندي بعض النساء لم تستطع تسجيل ابنها في البلدية، فالذي حدث أنه كانت من بين الحاضرات احداهن تعمل في الحالة المدنية فساعدتها في تسجيل ابنها بطريقة قانونية ، فهي لم تكن لها المعلومة ، و لو توجهت بمفردها للمصلحة لا تخبرها أنه لديها الحق في تسجيل ابنها ، و يمكن أن تردها ، مثال آخر، إحداهن ذهبت إلى المستشفى و لم تجد علاجها ، كرهت و رفضت العودة إلى المستشفى، تدخلت أنا أخذتها عند أحد الطبيبات التي استقبلتها و أخذت دواءها عندما جاءت من طرفي أنا" . و في نفس المقابلة مع أعضاء جمعية حلم التعايش الايجابي صرحت أحد الأعضاء كيف أنها استطاعت مساعدة أصحاب بعض حالات المرض المزمن من استخراج بطاقة الشفاء من خلال انشاء ما أطلقت عليه "دائرة بطاقة الشفاء" (le circuit de la carte chifa)، " من منا يعرف من هم الأشخاص و المصالح التي يمكن المرور عليها لاستخراج بطاقة الشفا، أنا في نفسي لا أعرفها ، إذن اليوم استطعنا ضبط "دائرة استخراج بطاقة الشفا"، اليوم من يأتي إلينا نضع بين يديه المراحل التي عليه اتباعها لاستخراج البطاقة، بعد فترة يستطيع الحصول عليها ، في حين بقي لسنوات دونها في حين هي حق" . وساطة أخرى قامت بها الجمعية في هذا المجال ، حيث ناضلت من أجل معاملة أكثر مهنية مع المصابين بداء نقص المناعة عند تقدهم أمام المصالح المختصة لاستخراج "بطاقة الشفا" ، حيث صرحت العضو " ذهبنا و تكلمنا ، اليوم هذا المرض المزمن (vih)، لديه رمز (un code)، يعرفه فقط الطبيب المختص بالعلاج ، و هو طبيب مديرية النشاط الاجتماعي (DAS) حتى الموظف لا يعرف ما معنى هذا الرمز . هذا فقط في وهران ، نحن ناضلنا (plaidoyer)، من أجل هذا. من قبل كان

[1]- المساعدة القضائية : هي تمكين الأشخاص الذين لا يملكون الأموال الكافية من ممارسة حقوقهم أمام القضاء دون دفع المصاريف القضائية. كما أنه يستفيد من المساعدة القضائية كل شخص طبيعي أو معنوي (مؤسسة ذات مصلحة عامة أو جمعية)، سواء كان هو رافع الدعوى أو رفعت الدعوى ضده. و جدد القانون أيضا حالات الاستفادة من المساعدة القضائية بقوة القانون ، و من بينها : _ الطرف المدعي في قضية النفقات. mjustice.dz

[2]- كانت هذه التصريحات للمرأة المستفيدة من خدمات الجمعية في ملتقى نظمته جمعية (fard)، بفضاء بستان النساء، بوهران ، أيام 26_27 جوان 2023. حضرت هذا الملتقى بدعوى من الجمعية. حضر هذا الملتقى العديد من الجمعيات الفاعلة في مجال الصحة ،و الجمعيات المهتمة بالمرأة , من بينها جمعية (APCS)، جمعية (+ARV)، و جمعيات أخرى .

الأمر معقدا أكثر ، و كان الطبيب يكتب مباشرة (VIH)، مما يعقد مهمة المريض أمام مصالح التأمين ، و قد يعرضه للتمييز ".[1]

هذا الدور المهم الذي تقوم به الجمعيات لا يتمثل فقط في مساعدة الأشخاص على تسوية وضعياتهم أمام الادرات و المصالح العمومية ، و إنما هي أيضا تعمل تقليص الجهد و تفعيل أثر السياسات التي تعتمدها الدولة اتجاه الفئات الهشة ، مما يعزز أكثر روح المواطنة ، و يعزز أيضا ثقة الأشخاص في مؤسسات الدولة ، لذلك تساءل البروفسور تاج الدين[2] ، رئيس جمعية (APCS)، "لماذا لا يتم مأسسة دور الوساطة الذي تقوم به الجمعيات ؟ . هذه الوساطة التي يمكن مأسستها من خلال "الرجوع المتحكم"[3] فيه إلى العمل الجمعوي من قبل مؤسسات الدولة ، هذا الرجوع إلى الجمعيات لا يكون بطريقة "آلية " و انما يخضع لضمان ، أن هذا الخيار يحمل اضافة حقيقية في تسيير المرفق العام[4] و تحسبن الخدمة العمومية. و هذا ما لا حظناه في ممارسات الجمعيات المشار إليها إعلاه ، كيف أنها وضعت نفسها في موضع الشريك لتسهيل "النفاد"[5]، للفئات الهشة إلى الخدمات و السياسات العمومية بطرق يمكن حتى أن توصف أنها إبداعية.

[1]- في هذه المقابلة حضرت كان هناك عضوتان من الجمعية ، في أثناء الحديث تدخلت العضو التي حضرت فيما بعد و بدأت تشرح أكثر هذا المسار في استخراج بطاقة الشفاء للمصابين بمرض تقص المناعة ، و ماهي المصالح الإدارية المختصة التي يتوجه لها مريض (VIH)، " يحضر المريض الوصفة من عند الطبيب الذي يتابعه، بها فقط الرمز (le code)، بالاضافة إلى بطاقة الشفا هناك منحة 3000 دج، تمنحها مصالح النشاط الاجتماعي في البلدية، يتوجه المريض إلى هذا الجهاز في البلدية ، تسلم له وصفة ، يأخذ هذه الوصفة لطبيب مديرية النشاط الاجتماعي لمنحه الموافقة، بعد ذلك يعود إلى البلدية لدفع الملف المطلوب، في هذه الحالة يستفيد المريض من منحة 3000 دج،و هي منحة مخصصة لأصحاب الأمراض المزمنة، ة بالتالي مريض (vih) نفسه نفس الأمراض الأخرى المزمنة لا يمكنه التعرف على نوع مرضه. بعدها يتم منح ورقة تثبت الأحقية في بطاقة الشفا، يتوجه بعدها للصندوق الوطني للتأمين (casnos) بالجزائر العاصمة لدفع الملف ، بعد شهر يمكنه أن يستلم بطاقته".

[2]- البرفسور تاج الدين ، هو رئيس مصلحة الأمراض المعدية بمستشفة كنستال بوهران ، البرفسور معروف بنضاله في العمل الجمعوي من خلال جمعية (APCS)، و في هذا يصرح " العمل الجمعوي يفتح لك المجال للقيام بما لا يمكن لك القيام به في العمل " . كان هذا التصريح له في الملتقى المنظم من قبل جمعية (fard)، حول مشروعها "معهن".

[3]- Pierre Savignat. Evaluer les établissements et les services sociaux et médico-sociaux, DUNOD, 2009, Paris P. 15.

[4] - Pierre Savignat. Ibid. P. 15.

[5]- عماد المليتي. هشام عبد الصمد. مستضعفون _ ملامح من سير سوسيولوجية، نشاز، 2023، ص 9.

الفصل الخامس :

الهجرة ، ميدان شراكة و صراع بين الجمعيات و الدولة .

الفصل الخامس : الهجرة ، ميدان شراكة و صراع بين الجمعيات و الدولة .

1 _ لمحة عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر :

تشغل الجزائر مكانة هامة في تطور مسارات الهجرة العابرة للدول التي ميزت الدول المغاربية و حولتها إلى فضاءات جديدة للهجرة (d'immigration)[1] . فهي تعتبر أول فضاء مغاربي عرف وجود مهاجرين من دول الساحل ، كما أنها مركز عبور أساسي للهجرة نحول الدول المغاربية الأخرى ، رغم أنها هي اليوم نقطة عبور ثانوية بعد ليبيا[2].

تحصي المفوضية الأوربية للاجئين، أن عدد المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر من جنسيات مختلفة من دول الساحل الأفريقي وصل ما يقارب 21500 مهاجر. و حسب دراسة المنظمة أن حوالي 40% من هؤلاء المهاجرين يعتبرون الجزائر مقصدهم النهائي، و أن نفس النسبة 40% يعتبرون الجزائر نقطة عبور.و 20% مواقفهم مختلفة، و هم في غالبيتهم ممن لا يملكون الوسائل للعودة لبلدانهم[3]. و حسب إحصائيات الهلال الأحمر الجزائري،تستقبل الجزائر عبر مدينة ورقلة فقط ما يقارب 5000 إلى 6000 مواطن من دول ساحل الصحراء خاصة مالي و النيجر، لكن هذا العدد غير ثابت و يتغير أسبوعيا بل يوميا نتيجة الهجرات المستمرة و الذهاب و الإياب [4].

حضور المهاجرين من دول الساحل أصبح ظاهرة يميز غالبية المدن الجزائرية من الجنوب إلى الشمال . في مدن الجنوب الظاهرة أكثر حضورا ، حيث لا يمكن أن تطأ قدمك مدينة من هذه المدن دون أن ترى أعدادا كبيرة من المهاجرين يشغلون الفضاءات العامة في هذه المدن . اصبح هذا الحضور الكبير للمهاجرين من دول الجنوب و الساحل عامل تحول ديمغرافي مهم في المنطقة[5] . فمدينة تمنراست لوحدها التي يبلغ عدد سكانها من 100000 إلى 12000نسمة ، وصل بها عدد المهاجرين إلى 50000، أي ما يعادل 40 _50 % من عدد السكان. هذا التواجد الكبير للمهاجرين يمتد أيضا إلى دول الشمال خاصة الجزائر العاصمة و هران . حيث اقدر الاحصائيات أن عددهم يصل إلى 15000 مهاجر بالعاصمة ، و من 3000 إلى 5000 بوهران[6] .

نهاية الفوردية (le fordisme)،في أوربا، و تراجع حاجتها إلى اليد العاملة المهاجرة في مصانعها، تشديد الرقابة على الحدود في وجه الهجرات غير الشرعية[7]، و وضع شروط تعجيزية لدخول ترابها ، دفع هذا الوضع إلى تحول بلدان العبور و من

---

[1]-Ali BENSAAD, « l'immigration en Algérie , une realité prénante et son occultation officielle », chapitre1, dans : Le Maghreb a l'éprouvent des migrations subsahariennes, KARTHAH, 2009, P.16.

[2]- Ali BENSAAD,ibid,P.17.

[3]- El Watan , 26 avril, 2009.

[4]- خليفة عبد القادر،« مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار » ، أنسانيات، العدد 69_70، 2017، ص 39_ص 60.

[5]- jacques FONTAINE et Yaël KOUZMINE , « Infrastructure et migration au Sahara algérien », chapitre , dans L'Algérie 50 ans après, CRASC, 2008, P.417.

[6]- Ali BENSAAD, ibid., P.20.

[7]- Saïd BELGUIDOUM, Sidi Mohammed MOHAMMADI, « les Migrations-vue du Sud », Insaniyat, N°69_70, juillet-décembre 2015, CRASC, P.14.

بينها الجزائر إلى بلدان استقرار، و التحول من المهاجر العابر إلى المهاجر المستقر "الحضور المزدوج"[1]. هذا الحضور الذي يضع (العابر_ المهاجر) أمام رهانات أخرى تتعلق بالبحث عن مكانة أخرى داخل المجتمع المستقبل.

بقاء المهاجرين لفترات طويلة في دول العبور جعل منهم فاعلا غير رسميا في الحياة اليومية و الاقتصادية للمجتمع المحلي في الجزائر أصبح المهاجرون من دول الساحل يشكلون يدا عاملة مهمة في مجالات عديدة منها الزراعة بالأساس ، مجال البناء و الأشغال العمومية، خاصة بالنسبة لليد العاملة المؤهلة . فلا تكاد تخلوا ورشة بناء مهاجرين (أفارقة) كما يوصفون في المجتمع سواء كانت خاصة أو عامة (مشروع انجاز مؤسسات عمومية). يمارس عدد من هؤلاء المهاجرين أعمالا تتعلق بالبيوت (ترحيل ، الحمالة). و كدليل على درجة اندماج المهاجرين من الدول الافريقية في الدارة السوسيو اقتصادية، هي أنهم لم يبقوا فقط في مرحلة عرض العمل ، و أنما انتقلوا أيضا إلى مجال المقاولاتية و لو كانت بشكل متواضع، حيث تم إحصاء حوالي 60 ورشة فقط في تمنراست، في حين صرحت جريدة الوطن ب 150 ورشة [2] . و هذا ما صرح به عضو أحد الجمعيات الفاعلة حول دور هذه الفئة في الاقتصاد المحلي ، قائلا " هناك من استطاعوا نشاء مشاريع خاصة بهم ، نعم أصبحوا مقاولين، خاصة في مجال الخياطة ، لديهم ورشات لخياطة الملابس ، التي أصبحت محل طلب من الجزائريين أيضا و هي باهظة الثمن. طبعا كل هذا في اللارسمي..." .

لكن يبقى هذا الدور الاقتصادي للمهاجرين غير معترف به من قبل الدول المغاربية التي تعرف هذه الظاهرة . فلا نعرف عدد المهاجرين العاملين في هذه القطاعات ، و لا ما هي القيمة المضافة في الديناميكية الاقتصادية المحلية . فهذه الرغبة في غض النظر عن هذا الجانب للهجرة هو ما يعكس نوع السياسة التي تعتمدها الدولة في هذا المجال . و يعكس أيضا الخلاف الذي يمكن أن يقع فيما بعد مع الفاعلين الآخرين و من بينها الجمعيات حول تسيير "أزمة الهجرة غير الشرعية ".

2_ التنظيم القانوني للهجرة غير الشرعية :

قانونيا يعتبر القانون 08_11[3]، القاعدة القانونية الوحيدة منذ 1966 إلى يومنا هذا التي ترتكز عليها السلطة في تسيير مسائل الهجرة و دخول الأجانب للتراب الوطني ، و كذا شروط تنقلهم و إقامتهم ، و الجزاءات المترتبة على مخالفة هذه النصوص

لم يرد في هذا النص القانوني مصطلح "الهجرة غير الشرعية" أو "هجرة العبور "، كل ما ورد هو مصطلح " الأجنبي" . و الذي يعرف حسب نص المادة 03 " يعتبر أجنبيا كل فرد يحمل جنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أية جنسية ". و يقصد هنا بالأجنبي الشخص الذي يريد الدخول إلى الجزائر بطريقة شرعية .

[1] - S.BELGUIDOUM et S.M.MOUHAMMADI, ibid., P. 14.

[2]-Ali BENSSAD, « l'immigration en Algérie, une réalité prenante et son occultation officielle », chapitre1, op cite, P.28.

[3]- القانون رقم 08_11 المؤرخ في 21 جمادى الثانية 1429 الموافق 25 يونيو 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها، الجريدة الرسمية العدد 36، ص 4.

بالنسبة للهجرة غير الشرعية، أشار إليها المشرع في هذا القانون فقط عندما تحدث عن العقوبات التي يتعرض لها الشخص أجنبي الذي يدخل التراب الوطني بطريقة غير شرعية ، و هو ما نصت عليه المادة 36 من القانون 08_11 و التي جاء فيها " يمكن طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الجزائر بصفة غير شرعية أو يقيم بصفة غير قانونية على الإقليم الجزائري، إلى الحدود بقرار صادر عن الوالي المختص إقليميا، طبقا للتشريع المعمول به". فالعبارة التي استعملها المشرع للإشارة لفئة المهاجرين غير الشرعيين هي " الأجنبي الذي يدخل الجزائر بطريقة غير شرعية " ، فالمشرع يتحدث أكثر عن "الأجنبي" ((l'étranger) ، و ليس "المهاجر" (le migrant). يستعمل المشرع نفس المفهوم (الأجنبي) أيضا عند النص على طريقة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر ، و ذلك بأنشاء مراكز انتظار ، تمهيدا لنقلهم أو تحويلهم إلى بلدانهم . و هذا ما جاء في نص المادة 37 من نفس القانون " يمكن أن تحدث عن طرق التنظيم مراكز انتظار تخصص لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية، في انتظار طردهم إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم الأصلي " ، و في الفقرة الثانية من نفس المادة يستعمل المشرع المصطلح نفسه (الأجنبي) عند الحديث عن مدة الحجز في مراكز الانتظار ، و عن الجهة المختصة في ذلك " يمكن أن يوضع الأجنبي في هذه المراكز بناء على قرار من الوالي المختص إقليميا لمدة تقصاها (30) ثلاثون يوما ، قابلة للتجديد ، في انتظار استيفاء إجراءات طرده إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم الأصلي " .

و حتى تضع السلطة الجزائرية حدا لموجات الهجرة من دول الجنوب سنت مجموعة من القوانين و المواد التي تعاقب على فعل الدخول للتراب الجزائري دون المرور على الاجراءات القانونية، وصفت هذا المواد على أنها صارمة للغاية في معاقبة الهجرة غير النظامية ، واضعة الجميع على قارب واحد، ضحية كان أو متهما [1]، فمثلا القانون 08-11 في المادة 35 منه، يضع" الناقل الذي يقوم بنقل أجنبي عابر للإقليم الجزائري" و"الناقل الذي يقوم بنقل أجنبي إلى الاقليم الجزائري قادم إليه من دولة أخرى" ، دون المرور عير الاجراءات القانونية المحددة لدخول التراب الجزائري في نفس مرتبة الاجرام ، و يخضعهم لنفس العقوبات و هي لغرامة مالية جزافية من 150000 إلى 500000 دج . و الوالي هو من يصدر قرار فرض الغرامة ، و التي يتم احتسابها على حساب عدد المسافرين . بالإضافة إلى هذا ، يمكن أن يتعرض هؤلاء الأشخاص لعقوبات تكميلية، حسب نص المادة 47 ، و التي تشمل : المنع من الإقامة في الإقليم الجزائري لمدة خمسة (05) سنوات ، سحب رخصة السياقة لمدة خمس (05) سنوات ، السحب المؤقت أو النهائي لرخصة استغلال الخط، المنع من ممارسة النشاط المهني و الاجتماعي لنفس المدة . فهذه المواد هي تضع المهرب و السائق الذي يشتغل في خط النقل داخل الوطن في نفس المرتبة، و يحمل السائقين مسؤوليات ليست من مهامهم ، و هي التأكد من هويات المسافرين و مستعملي وسائل النقل العمومية، و يحدث تداخلا بين مهام مؤسسات الدولة الأمنية و جهات أخرى . هذه المواد دفعت بالعديد من سائقي وسائل النقل العمومية رفض نقل مواطنين من دول الساحل الإفريقي ، مخافة تعرضه للعقوبات المدنية المنصوص عليها أعلاه، حتى العقوبات الجزائية التي قد تصل إلى السجن من سنتين (2) إلى خمسة (5) سنوات ، حسب نص المادة 46 من نفس القانون " " مكل شخص يقوم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بتسهيل أو محاولة تسهيل دخول أو تنقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية".

[1]- Mohammed saib Musette et Noureddine Khaled, « L'Algérie, pays d'immigration ? », op.cit.

واصلت الجزائر تشديد ترسانتها القانونية ضد الهجرة غير الشرعية المتعلقة بمغادرة التراب الوطني ، أو ما تعرف "بالحرقة "، و التي تعني بلوغ السواحل الأوربية عن طريق البحر[1]. واصفة إياها بجريمة "تهريب المهاجرين" ، حيث نصت المادة175 مكرر 1 من قانون العقوبات 90_01[2] على ما يلي، " دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة أشهر، و بغرامة مالية من 20.000 دج إلى 60.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل جزائري أو أجنبي يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية ..."، جاءت هذه المادة لتغطي الفراغ القانوني، في تصريح لوزير العدل " من غير المعقول تجريم من يدخل للتراب الوطني بطريقة غير شرعية و أن نكون متسامحين من يغادر الإقليم بنفس الطريقة "[3]. كانت هذه القوانين محل انتقاد من قبل جزء من الطبقة السياسية المعارضة و جمعيات المجتمع المدني، معتبرة أنها تجعل من الجزائر موقع متقدم لمحاربة الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية نحو دول الاتجاه الأوربي[4].

كاستنتاج أولي حول السياسة القانونية للهجرة غير الشرعية أو السرية، توصف في غالبيتها أنها سياسات أمنية و نتيجة "املاءات" (diktat) من الدول الأربية التي تهدف إلى ادماج دول المغرب في مسار قانوني و سياسي يتوافق و سياسات هذه الدول.[5] لكن تبقى هذه السياسات ذات فعالية محدودة في مواجهة "نزوح حقيقي" تعززه عوامل عدة طبيعية ، و اقتصادية، و أمنية[6]. بل أن هذه السياسة " الاستباقية"[7] ، قد يكون لها أثر سلبي على مسألة تسيير تدفق المهاجرين إلى التراب الوطني لدول العبور ، كالتمييز (la discrimination)، و العنف ...الخ، مما يضع الدولة في حرج أمام المؤسسات الدولية، و حتى مع الدول الإفريقية المجاورة التي يكون مواطنوها عرضة لهذه الممارسات[8] . استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الدول الافريقية المجاورة، رغم الاجراءات المتخدة ، وضع الدولة أمام تحدي آخر "تسييري " لهذه الظاهرة . الأمر الذي استدعى تدخل فاعلين آخرين من "المقاولين المنخرطين في مطلب المواطنة "[9]،كالجمعيات ، و المنظمات غير حكومية، مرتكزين على مقاربة أخرى تختلف عن المقاربة الرسمية و قد تتناقض معها في كثير من الحالات .

[1]-**Mohamed** Saïb Musette **and Nourredine** Khaled, "L'Algérie, pays d'immigration ?", *Hommes & migrations* [Online], 1298 | 2012, Online since 31 December 2014, connection on 17 April 2023. URL: http://journals.openedition.org

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 15، المؤرخ في 11 ربيع الأول الموافق ل 08 مارس 2009. ص 4.

[3]- Mohamed Saib Musette et Noureddine Khaled, « L'Algérie, Pays d'immigration », Homme et Migration, 1298/12, consulté le 22 Avr 2023.

[4] - A. Benantar, «complexe de sécurité ouest méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration » , L'Année du Maghreb, 2013, p 70.

[5]- A.Benantar, ibid., P.69

[6]- A.BERRADANE, « l'émergence d'une politique européenne commune d'immigration et son externalisation progressive », chapitre 3, dans la politique européenne d'immigration, Karthala, 2009, p. 59.

[7]- Ange Bergson Lendja Ngnemzué. Politique et émigration irrégulière en Afrique_ enjeux d'une débrouille par temps de crise, KARTHALA, 2010,P.59.

[8] - A.BERRADANE, « l'émergence d'une politique européenne commune d'immigration et son externalisation progressive », op.cit. P.58.

[9]- Ange Bergson Lendja Ngnemzué. Politique et émigration irrégulière en Afrique_ enjeux d'une débrouille par temps de crise, op.cit. P.59.

3_ الجمعيات ، من أجل سياسة هجرة مغايرة :

المنطق الأمني المكثف للسياسات العمومية الأوربية على الحدود مع دول الإفريقية، دفع بالمهاجرين الأفارقة إلى إعادة تحديد طريقهم و المكوث كثيرا في دول العبور. هذا التغيير في مسلك الهجرة يحول المهاجرين غير الشرعيين من عابرين للإقليم إلى مقيمين غير شرعيين. هذا التغير في الوضع يقود إلى تغير في الاستراتيجيات. من خلال البحث عن طرق و آليات للاندماج في الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي و التحول إلى فاعلين "غير شرعيين" في الدولة المستقبلة.

محاولة الاندماج هذه في الفضاء المستقبل ، تضع المهاجرين غير الشرعيين في احتكاك مباشر مع المجتمع و الفاعلين المحليين ، فينجم عن ذلك وضعيات مختلفة تغذيها عوامل عدة، منها الخطاب الرسمي و الإعلامي الذي يرى في الهجرة تهديدا للأمن العام، و كذا تمثلات و تصورات المجتمع عن هذا المهاجر الذي هو ليس" الآخر"، و لكن هذا "الآخر" الذي له وجود مسبق في الذاكرة التاريخية (العبد، السوداني ...الخ)[1].

في مواجهة كل هذه الرهانات يحاول المجتمع المدني من جمعيات ناشطة في المجال و منظمات غير حكومية ، أن يفرض نفسه كفاعل في تسيير الهجرة غير الشرعية من خلال سياسة جديدة مغايرة تقوم على " تسيير الهجرة من أجل مصلحة الجميع"[2] . أي عدم الاعتماد على البعد الأمني فقط في مواجهة الهجرة غير الشرعية و اعتماد أبعاد أخرى ، اقتصادية ، و إنسانية.

الجمعيات الفاعلة في هذا المجال ، و التي كانت موضوع دراسة ، هي ليست جمعيات مختصة في الهجرة ، لكنها بدأت تهتم بهذه المسألة من خلال عاملين اثنين : أولهما ، و هو أن مجالات تدخل هذه الجمعيات قد تتقاطع مع اهتمامات و احتياجات المهاجرين غير الشرعيين ، وبالتالي تصبح جزء من مطلبها الإنساني و المواطناتي . ثانيا ، اهتمام هذه الجمعيات بتسيير مسألة الهجرة هو انخراطها ضمن المنطق العالمي في التعامل مع الهجرة غير الشرعية ، الذي تقوده المنظمات غير الحكومية المختصة في هذا المجال مثل المنظمة العالمية للهجرة (OIM)، و المنظمات الدولية كالاتحاد الأوربي، و المنظمات غير الحكومية العاملة معه مثل "أطباء العالم " (MDM).

تختلف مجالات تدخل الجمعيات بالنظر إلى اختلاف اهتماماتها و أهدافها ، فمنها من تهتم بالجانب الصحي كالمنظمة غير الحكومية " أطباء العالم" ، و جمعية الوقاية من السيدا (APCS) . المجال الحقوقي مثل جمعية "فرد"، حول الحماية من العنف ضد النساء المهاجرات ، و المرافقة النفسية. الاهتمام بالتعليم لأطفال المهاجرين غير الشرعيين . تعمل هذه الجمعيات في

[1]- Ali BENSAAD, « l'immigration en Algérie, une réalité prégnante et son occultation officielle », chapitre 1, dans Le Maghreb a l'épreuve des migrations subsahariennes, sous la direction de Ali BENSAAD, KARTHLA, 2009. P.30.

[2] - Ange Bergson Lendja Ngnemzué. Politique et émigration irrégulière en Afrique_ enjeux d'une débrouille par temps de crise, op.cit.P. 62.

شكل "شبكة" حيث يهتم كل طرف بمجال معين من أجل إدماج سلس لهذه الفئات في المجتمع و تجاوز أو تجنب وضعيات العنف أو الصراع .

3_1_ "أطباء العالم"، و نفاد المهاجرات إلى الخدمات الصحية :

تهتم المنظمة في عملها مع السلطات المحلية و بالأخص منها ، المسؤولين في قطاع الصحة و حتى الممارسين في الميدان على تسهيل استفادة المهاجرات من الخدمات الصحية . مستندة بذلك أولا للقانون الجزائري الذي يمنح الحق للجميع في الاستفادة من العلاج في المؤسسات الاستشفائية دون تمييز . تعتمد المنظمة لتكريس استفادة المهاجرين من الخدمات الصحية إلى النصوص و القوانين الجزائرية , منها نص المادة 27 من الدستور التي تنص على أنه " تضمن المرافق العمومية لكل مرتفق التساوي في الحصول على الخدمات، و بدون تمييز "[1].

تتعرض المهاجرات للاقصاء أو التمييز بسبب أصولهم و جنسيتهم ، حيث يتم طلب الوثائق الثبوتية التي تثبت إقامة الشخص بطريقة قانونية على التراب الجزائري من المهاجرات التي تتوجه للمؤسسات الاستشفائية الجوارية . الشئ الذي قد يمنع الكثير منهن من التوجه للمستشفى و لو حتى في الحالات الخطرة . في تصريح لأحد مسؤولي في مركز الصحة الجوارية بحي البدر (les amandiers) " أي مهاجر يدخل إلى المؤسسة الاستشفائية يتم الاتصال مباشرة بمركز الشرطة الأقرب منا " ، يواصل المسؤول تصريحه " يحضر عون الأمن إلى المؤسسة و يأخذ البيانات الخاصة بالمهاجرة، و إذا كان معها ابن يأخذ بصمامات الابن ، يضيف المسؤول " هذا شئ عادي لأنها بدون وثائق " .

العمل الذي يقوم به العامل في الصحة (الممرض أو الإداري المسؤول) تعتبره المنظمة عملا يخرج عن صلاحيات هذا الأخير ، و يعتبر منافيا للقانون الجزائري و لأخلاقيات العمل الاستشفائي. في القانون رقم 18_11 المؤرخ في 02 جويلية 2018 المتعلق بالصحة ينص في المادة 21 " لكل شخص الحق في الحماية و الوقاية و العلاج و المرافقة التي تتطلبها حالته الصحية في كل مراحل حياته و في كل مكان " ، و تضيف نفس المادة في فقرتها الثانية " و لا يجوز التمييز بين الأشخاص في الحصول على الوقاية و العلاج ، لا سيما بسبب أصلهم أو دينهم أو جنسهم أو وضعيتهم الاجتماعية و العائلية أو حالتهم الصحية أو اعاقتهم " [2].

تعتبر المنظمة هذه المادة مكسبا لأي شخص يمكن ان يتعرض للإقصاء من العلاج بما فيهم المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب افريقيا. فنص المادة 21 جاء مطلقا و لم يقيد الاستفادة بالعلاج بأي شرط ، يتأكد هذا من خلال عبارة "لكل شخص" ، و في الفقرة الثانية " لا يجوز التمييز بين الأشخاص " ، فعبارة شخص جاءت عامة ، فشملت المواطنين الجزائريين و غيرهم ممن لا يحمل نفس الصفة من الأجانب .

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82ن الصادرة في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر 2020 م .
[2]- الجريدة الرسمية رقم 46 ، الصادرة في الأحد 16 ذي القعدة 1439، المرافق ل 29 يوليو 2018.

المادة 22 من نفس القانون تنص على " يستفيد كل مريض في اطار تسلسل العلاج ، من خدمات المصالح المتخصصة بعد استشارة و توجيه من الطبيب المرجعي، باستثناء حالات الاستعجال و الحالات الطبية ذات الحصول المباشر على العلاج التي يحددها الوزير المكلف بالصحة .

"الطبيب المرجعي هو الطبيب العام المعالج للمريض على مستوى الهيكل الصحي الجواري العمومي أو الخاص الأقرب من موطنه".

جاءت المادة 22 مكملة للمادة 21 ، لتؤكد على أن الحق في العلاج سواء أمام مؤسسة استشفائية عمومية أو خاصة محفوظ للجميع . كما حددت هذه المادة إجراء تسلسليا يجب احترامه و هو المرور عبر الطبيب المرجعي (الطبيب العام) . الشرط الوحيد الذي وضعته المادة. فلا يمكن لأي شخص يفرض إجراء آخر على المريض غير الذي اشترطته هذه المادة . لذلك مطالبة المهاجرين غير الشرعيين بإثبات وضعيتهم القانونية ، يعد إجراء غير قانوني حسب تصريح منسقة منظمة أطباء العالم لذلك تعمل المنظمة على تجاوز هذا الإجراء و إلغاءه في المراكز الاستشفائية الحوارية التي تتوجه إليها النساء المهاجرات.

كذلك من بين الإجراءات التي تخضع لها المهاجرات هو توجيههم لمخبر التحاليل الخاصة بالكشف عن الأمراض المعدية ، في تصريح لأحد المسئولين في المؤسسات الصحية الجوارية " بالنسبة للمهاجرين نوجههم أولا للمخبر لإجراء التحاليل الخاصة بالأمراض المعدية ، هذا الإجراء خاص بهم فقط " . تعتبر المنظمة هذا إجراء تمييزي و غير قانوني يفرضه بعض العاملين في المؤسسات الصحية الجوارية التي يتوجه إليها المهاجرات دون أن يكون لهذا أي سند قانوني .

من أجل مواجهة هذه "اللامساواة الواقعية "(inégalité de fait)[1] التي تتكرر في مع النساء المهاجرات المستعملات للمرفق العام الصحي ، عملت منظمة أطباء العالم بالشراكة التنسيق مع جمعيات أخرى من المجتمع المدني المحلي على تطوير استراتيجية تقوم على التحسيس و التكوين للعمال و ممارسي القطاع الصحي العمومي الذين يمكن أن يكونوا في احتكاك مع هذه الجماعات . و تجنب "أنثنة أدوات الرعاية" (l'ethnicisations des modes de prise en charge)[2] الذي يمكن أن يكرس أي شكل من أشكال الدونية و الإقصاء لهذا الأجنبي أو المهاجر غير الشرعي.

تتم عملية التحسيس و التكوين على طريقتين ، و هي أولا الاتصال المباشر بالممارسين في الصحة، من أطباء و ممرضين . فما تقوم به المنظمة هو التواصل مباشرة مع هذه الفئة من مهنيي القطاع و فتح حديث معهم حول طريقة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية في حالة توجههم إلى المركز الصحي الجواري ؟ . الطريقة الثانية ، و هي اشراك هؤلاء المهنيين في الأيام الدراسية التي تنظمها المنظمة حول مسألة الرعاية الصحية للنساء عموما الجزائريات و المهاجرات خاصة فيما يتعلق بالصحة الجنسية و الإنجابية . و هذا ما لاحظته في عديد النشاطات التي كانت تنظمها المنظمة ، فكان يحضر في هذه الأيام الدراسية حتى بعض الاطارات في مديرية الصحة، القابلات في القطاع العام ، و ممرضين . و في احد اللقاءات مع منسقة منظمة

[1]- GUELAMINE Faiza, « Autour de La Différence Culturelle_ catégorisation et pratiques en travail social », dans travail social et immigration, sous la direction de Elisabeth PRIEUR, et Autres L'Harmattan,2006 P.292.
[2]- GUELAMINE Faiza, ibid., P.292.

"أطباء العالم" بوهران عند سؤالها عن كيفية تعبئة ممارسي الصحة في هذا المسار ؟ أجابت " نحن نقوم بهذا طريقة غير رسمية، و هي تسير جيدا الأشخاص الذين يتعاونون معنا يقومون بذلك كالتزام شخصي و فردي ، فعندما ندعوهم لنشاط ما يحضرون ، دون أن يعني ذلك اشراك المؤسسة التي ينتمون إليها" . و الأمر نفسه يحدث في الاتصال المباشر ، حيث تلجأ المنظمة في هذه الحالة إلى العلاقات الشخصية التي يمكن تربطها بأحد العاملين في القطاع ، أو إلى الوساطات . فمثلا من بين استراتيجيات المنظمات غير الحكوميات لتسهيل عملها و وصولها إلى الفئات المستهدفة في الدول التي تنشط بها، هي أنها تعمل على توظيف "شخصيات مرجعية" (des personnes ressources)، أي الأشخاص الذين لهم معرفة مهمة بميدان التدخل و يمتلكون المؤهلات الكافية لتسهيل ذلك . فمن بين العاملين مع المنظمة طبيبة ، تشغل منصب منسقة مكلفة بالجانب الطبي . حيث يمكنها هذا الوضع من سهولة الولوج إلى عمال الصحة من خلال تقديم نفسها على أنها طبيبة . و هذا ما صرحت " أتواصل مع الأطباء من خلال تقديم نفسي على أنني طبيبة قبل كل شيء، و ليس بأنني عاملة في المنظمة ، هذا يساعدني كثيرا في الاتصال مباشرة بالأطباء دون أي حساسيات". هذه الإستراتيجية في العمل تعكس نوعا من "الازدواجية العميقة"[1]، التي تتميز هذه التنظيمات المدنية ، فهي من جهة قد توجه انتقادات للسياسات العمومية لفشلها في احتواء هذه الفئة، و من جهة أخرى هي تبحث عن أي وسيلة للاستفادة من هذه السياسات و بناء علاقات جيدة مع ممثلين أو فاعلين محليين في المؤسسات العمومية. و لتفعيل هذه الإستراتيجية تعمل المنظمة على انشاء شبكة من "الفاعلين الجماعاتيين " (des relais communautaires)، من العاملين في القطاع الصحي من قابلات و ممرضين و حتى أطباء ، يتعاونون مع المنظمة و الجمعيات الفاعلة في هذا المجال بطريقة فردية، أي دون التزام رسمي و مؤسساتي من الجهات التابعين لها .

3_2_ جمعية الوقاية من السيدا APCS، و حق المهاجرين في الرعاية الصحية:

جمعية الوقاية من السيدا، « Hak El (association de protection contre le sida) Wikaya »، هذا هو معنى مختصر لاسم (APCS)، تأسست الجمعية في سنة 1995. عندما اتفق فريق من الأشخاص " متكون من أطباء، و مستخدمي الصحة و أشخاص متطوعون، قرروا العمل على إنشاء جمعية هدفها : الإعلام ، التوعية التواصل مع المختصين في الصحة ، الطلبة في الجامعات ، في الثانويات ، الشباب في مؤسسات التكوين المهني، و عامة الناس ."[2]

تعتبر الجمعية الأولى من نوعها في الغرب الجزائري ، و ثاني جمعية على المستوى الوطني بعد جمعية "ايدز الجزائر " (AIDSAlgérie) التي تأسست في1990.[3] تأسيس هذا النوع من الجمعيات لدية خصوصية ، حيث تزامن مع حالة

[1]- Vincent GEISSER, « produire, diffuser et valoriser les connaissance et les savoirs sur les migration », Migration et société, N°170, décembre 2017, P .56.
[2]-El Watan-dz.com, « Oran : mobilisation pour le renforcer la lutte contre le VIH », le 18/03/2023.
[3]- El Watan-dz.com, ibid.

العنف و اللاأمن في الجزائر ، مما عقد من مهمتها أكثر ، بالنظر إلى موضوع اهتمامها (السيدا)، الذي كان حقيقة من الطابوهات[1] .

مؤسس الجمعية البروفسور "عزيز تاج الدين"، طبيب مختص في الطب الوقائي ، و شخصية علمية كبيرة و ملتزمة في الميدان ، من أجل الحق في الصحة لكل الفئات الهشة ، التي قد تكون عرضة للإقصاء أو التمييز " لقد كان أولا و قبل كل شئ طبيبا بكل الإنسانية التي تصاحب وظيفته "[2].

نضال البروفسور ضد كل أشكال اللاعدالة و الإقصاء امتد إلى المهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية ، في مدى أحقيتهم في الاستفادة من الخدمات الصحية ، خاصة فيما تعلق منها بالخدمات الوقائية من الأمراض المعدية ،تجسد هذا في دراسة أجراها تحت عنوان " دراسة تقييم الحق في الوصول إلى الصحة الإنجابية للمهاجرين من دول الساحل في كل من وهران و بشار"[3] .

3_3_ كاريتاس الجزائر ، لتقوية المجتمع المدني المحلي :

اهتمام المجتمع المدني بالمهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل و تحسين أوضاعهم يحصل أيضا "بالتواطؤ" (un compromis)[4]، مع المؤسسات الدينية الكنسية في دول العبور، التي تحولت بالإضافة إلى نشاطها الديني إلى فضاء للجوء للمهاجرين ، أين يمكنهم أن يجدوا مساعدة و تكفل باحتياجاتهم اليومية (الصحة ، التعليم ...) و مساعدات أخرى[5] .ارتفاع عدد المهاجرين المرتادين للكنائس المسيحية بالدول المغاربية ، ساهم في إعادة تنشيطها و دفع بها إلى التخصص و التنوع للتأقلم مع هذا الوضع الجديد[6]. هذا الانخراط للمؤسسة الدينية أمام المهاجرين غير الشرعيين تعتبره من بين أهم مبادئها " أعمال الإغاثة الإنسانية أو التضامن الدولي لا يمكن اعتبارها أدوات في يد المنظمات الدينية فقط ، من أجل أهداف خارجة (التبشير خاصة)، و لكن هي غاية المؤسسة الدينية ،باسم احترام واجب التكفل بالأكثر احتياجا، الأكثر فقرا ، الغريب، سواء كانت صدقة أو زكاة. و في المؤسسات الدينية تقاس الشرعية بمدى احترام هذه القواعد "[7].

[1]- Amel Zertal, Othmane Bourouba et Adel Zeddam, « Récit de la lutte contre le VIH/sida en Algérie », l'Année du Maghreb, 25/2021, P 41-57.
[2]- Le Carrefourdalgérie.dz, «le professeur s'est éteint le 05 octobre. Aziz Tajeddine plus grand que grand ».
[3]- Le Carrefourdalgérie.dz,
[4]- Sophie bava et Katia Boissevain, « Dieu les migrants et les Etats. Nouvelles production religieuse pour la migration », L'Année du Maghreb, N° 11/ 2014, CNRS,P.7-15.
[5] - Katia Boissevain, « Migrer et réveiller les églises : Diversification des cultes chrétiens en Tunisie », L'année du Maghreb, N°11, 2014-II, P. 105-121.
[6]- Sophie bava et Katia Boissevain, « Dieu les migrants et les Etats. Nouvelles production religieuse pour la migration », op cite, P. 13.
[7]- Duriez Bruno, er Autres. les ONG confessionnelles. Religion et action internationale, L'Harmattan, 2007, P.15.

تأسست "كاريتاس الجزائر"، في جوان 1962[1]، و هي فرع من كاريتاس العالمية (Caritas internationale) ، تعرف على أنها " اتحاد دولي للمنظمات الخيرية الكاثوليكية تتواجد في أكثر من 200 اقليم ، يأتي تسمها من الكلمة اللاتينية (caritas) ، و التي تعني حب الآخرين "[2]. يعود إنشائها إلى 1951. تعتبر كاريتاس الجزائر الجهاز التنفيدي للكنسية الكاثوليكية تنشط تحت اسم " الجمعية الأسقفية بالجزائر"، [3](l'association Diocésaine D'Algérie) . تعمل المنظمة على "الاستجابة لطلبات المساعدة التي تأتيها ، بغض النظر عن الأصل ، الهوية ، أو الانتماء الديني للأشخاص الذين يقصدونها طالما كان هؤلاء يتقاسمون معها أهدافها و مبادئها"، كما تهدف المنظمة من خلال مشاريعها إلى تحقيق " التنمية الكاملة للرجل و المرأة، التضامن الاجتماعي، العدالة، السلام، الاحترام البيئة، مع ايلاء اهتمام خاص بالفقراء بهدف مساعدتهم على الاعتماد على أنفسهم"[4] .

تمثل كاريتاس الجزائر ،من خلال مقر الكنيسة الكاثوليكية (pierre Claverie)، بوهران فضاء يسمح للمهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل بمواصلة ممارساتهم الدينية من البلد الأصل إلى البلد المستقبل ، و في الوقت ذاته هو عامل للاندماج في المجتمع المحلي ، يسمح للمهاجرين بتحويل رأسمالهم الديني إلى رأس مال علاقاتي[5]. حيث يتمكن هؤلاء من بناء شبكة علاقات مع فاعلين تساعدهم في الحصول على بعض الامتيازات والخدمات . و هذا ما لا حظته في أثناء تواجدي في منظمة أطباء العالم (MDM) بوهران، أين كان يتواجد بعض المهاجرين الأفارقة ضمن فريق عمل المنظمة. و في أحد المقابلات "اللقاءات غير الرسمية"[6] مع منسقة المنظمة بوهران عند سؤالها عن كيفية توظيف هؤلاء المهاجرين " تعرفت على kader في بيار كلافري (pierre claveriez) ، هو طالب في الجامعة ، هو يعمل معنا كمنسق أو رابط جماعاتي (relais communautaire)، في علاقتنا بالمهاجرين من دول الساحل " . دور المؤسسة الكنسية في حصول المهاجرين على مثل هذه الفرص استمرت مع حالات أخرى من نساء مهاجرات. تستعين بهم المنظمة كواسطة للتواصل مع المهاجرين غير الشرعيين في مدينة وهران .

بالاضافة إلى مركز (بيار كلافري) ،كفضاء ديني و تفاعلي بين المهاجرين و فئات أخرى من المجتمع ممن يترددون على المركز لغايات مختلفة ، أو يقصدونه لفترات معينة تزامنا مع نشاطات ثقافية و علمية و حتى فنية يتم تنظيمها في المركز . هناك فضاء أخر تسهر عليه كاريتاس الجزائر و هو" بستان النساء "[7].

---

[1]- Caritas.org

[2]-Wikipédia. Org/wiki/Caritas internationale

[3] - Caritas.org/ou-nous-trouver

[4]- Caritas.org

[5]- Sophie bava et Katia Boissevain, « Dieu les migrants et les Etats. Nouvelles production religieuse pour la migration », op cite, P. 12.

[6]- Alice CORBET et Bénédicte MICHALON, « collaborer avec des organisations non gouvernementaux pour enquêter sur les camps de migrants et de déplacé le savoir comme enjeu professionnel », migration et société, N° 167, juin 2017, P.54.

[7]-

3_4_ بستان النساء، فضاء ما بين الجمعيات لفائدة المهاجرات :

تهتم شبكة الجمعيات المشار إليها أعلاه خصوصا بفئة النساء من المهاجرين من دول الساحل الإفريقي، ضمن فضاء " بستان النساء". اين تساهم كل جمعية من الجمعيات الفاعلة في هذا الفضاء حسب مجال اهتمامها و نشاطها.

تعمل جمعية "فرد" (FARD) ،بالنظر إلى مجال اهتمامها بالدفاع عن حقوق المرأة، و تطوير وضعها الاجتماعي و الاقتصادي، على مرافقة النساء المهاجرات أثناء تواجدهم في الجزائر، بنفس الجزئر بشكل الذي تدعم و نساند به النساء الجزائريات . فضمن برامج الجمعية الخاصة مواجهة العنف ضد النساء ، تعتبر الجمعية النساء مهاجرات جزءا من هذا البرنامج و تسخر كل إمكانياتها للدفاع عن النساء التي قد تتعرض لحالات عنف . فتضمن الجمعية المرافقة القانونية و القضائية للنساء المعنفات، بتسخير محامي يدافع عن المرأة أمام المحاكم القضائية، التدخل و التوسط لدى بعض المصالح و خاصة الأمنية منها من أجل توفير الحماية اللازمة في حالات معينة . هذا ترويه أحد أعضاء الجمعية " تعرضت أحد النساء المهاجرات لاغتصاب جماعي ، و عنف من مجموعة من الشباب، الذي حدث هو أن المرأة المعتدي عليها تم نقلها إلى أحد مراكز الشرطة ، و بدل مساعدتها و حمايتها ، وجدت نفسها محتجزة و متابعة بقضية الهجرة غير الشرعية، دفعنا هذا للتحرك و تعيين محامي الجمعية للدفاع عنها تمكنت الجمعية من مرافقتها و توفير الرعاية الصحية و النفسية لها ".

في "بستان النساء"، تهتم الجمعية بالإضافة إلى عمل التحسيس و المرافقة القضائية ، تعمل على توفير الرعاية النفسية لهذه الفئة من النساء ، ضمن "فرق محادثة" أو ما تطلق عليه " الفرق العلاجية" ، هي طريقة علاج نفسية تقوم على إعطاء الفرصة للشخص لسرد تجربته و مقاسمتها مع المجموعة ، تهدف هذه الطريقة داخل "بستان النساء" إلى دفع النسوة للحديث عن تجاربهن دون قيود أو حواجز ، و تمكينهن من إخراج الألم الذي بداخلهن . تتم هذه العملية سواء في فرق مختلطة بين نساء جزائريات و مهاجرات ، أو ضمن فرق مغلقة خاصة بالنساء المهاجرات فقط .

من بين الجمعيات الشريكة و الفاعلة في هذا الفضاء النسوي ، نجد جمعية "الإخوة شوقراني" ، من خلال ممثلها في هذه الشبكة (م.ل). و باعتبار هذا الأخير ممرض متقاعد من قطاع الصحة العمومي، فهة يهتم كثيرا بالجواني الصحية ، من خلال تقديم دروس توعوية للنساء المهاجرات أو غيرهن حول الأمراض المتنقلة و سبل الوقاية منها ، التوسط من خلال علاقاته و معارفه في القطاع الصحي للتكفل ببعض الحالات الصحية، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب الاجتماعي و التضامني.

ضمن هذه الشبكة ، هناك ايضا منظمة "أطباء العالم "، تهتم المنظمة بعدة مجالات ، من بينها الجانب التحسيسي حول الأمراض المتنقلة جنسيا، الاهتمام بالصحة الجنسية و الإنجابية للنساء المهاجرات ، و ذلك بالعمل على توفير القابلة في هذا الفضاء لفحص النساء و توجيههن.

فضاء "بستان النساء ، لا يعتبر فقط مكانا للقاء بين المجتمع المدني و النساء (جزائريات أو مهاجرات)، المستفيدات من الخدمات المقدمة هنالك ، و انما هو فضاء تستعمله الجمعيات الفاعلة في هذا المجال للهروب و الابتعاد عن رقابة السلطة. هذا ما صرحت به أحد الجمعيات " نفضل العمل هناك لأننا نكون بعيدين على الأعين ،كما أنه المكان الوحيد الذي تشعر فيه النساء بالحرية في الحديث و التعبير عن مشاعرهن و انشغالاتهن ". فالجمعيات تتوجه إلى هذه الفضاء لما يوفره لها من حرية في التحرك و العمل دون الخضوع لأي رقابة مسبقة أو لاحقة من قبل الإدارة المحلية . فالنشاطات التي تنظمها الجمعيات في هذا الفضاء لا تمر عبر المسار البيروقراطي الواجب اتباعه في تنظيم أي تظاهرة أو نشاط، خاصة ما تعلق منه الحصول علة الترخيص من الإدارة المختصة. باعتبار أم هذا الفضاء تابع لكار تاس الجزائر ، بالتالي يحق لها في تنظيم نشاطات دون الحاجة في الحصول على إذن أو ترخيص مسبق .

4_ الترحيل ، بين الدولة و الجمعيات :

تثير مسألة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين سواء في دول العبور أو في الدول الأوربية تحت مسميات "اتفاقيات الترحيل القصري"[1](les accords de réadmission) انتقادات العديد من الجمعيات و المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال . فمثلا اتهمت ايطاليا في (2004_ 2005)، بمخالفتها للقواعد القانونية بحقوق المهاجرين عندما قامت " الترحيل الجماعي لملايين المهاجرين دون تسجيل أي طلب لجوء أو حتى دراسته ، و خرق للقواعد الأساسية المتعلقة : الولوج إلى المعلومة المتعلقة بوضعيتهم، الاستفادة من محامي ، من الطبيب ،... ظروف سيئة في المركز "[2]. في فرنسا أيضا وجهت الجمعيات الناشطة اتهامات للشرطة و للحكومة بممارسة العنف في تعاملها مع الهاجرين في غابة كالي (Calais)،التي تحولت إلى قاعة انتظار كبيرة في انتظار إخضاعهم لعملية فرز و نقلهم إلى دول أو جهات أخرى [3]. فشل سياسات الاتحاد الأوربي في التعامل مع "أزمة الهجرة" غير الشرعية[4] ، انعكس سلبا على وضع المهاجرين في دول الجنوب . و دفع بهذه الأخيرة ضمن سياستها في مواجهة الظاهرة إلى اعتماد إجراءات و تدابير توصف بأنها عنيفة و قاسية ، من بينها اللجوء إلى ترحيل المهاجرين إلى دولهم و بلدانهم الأصلية.

تنتقد الجمعيات التي لها علاقة مع المهاجرين غير الشرعيين و التي تبنت بعض انشغالات هذه الفئة ، قرارات الترحيل التي تعتدها الدولة الجزائرية . حيث ترى أنها تتم بطريقة غير مدروسة ، و دون أي اعتبار لظروف المهاجرين أو وضعياتهم خاصة

[1]- Nora El QADIM, « lutte contre l'immigration irrégulière et conditionnalité de l'aide au développement », Migration Société, politique d'irrégularisation, N° 171, janvier mars 2018, P.112.
[2]- Jérôme GAUTRAN, le contrôle en amant des frontières de l'union européenne et le respect du droit de l'homme, chapitre 5, dans la politique européenne d'immigration, A.Berramdane et j. Ressetto, KARTHALA , 2009, P.88.
[3]- Tom Montal, « Bannir sans éloigner. Gouverner les « dublinés » en France après 2015 », Migration Société, N° 186, octobre 2021, P.59_110
[4] - Nora El Qadim, « les politiques migratoires de L'EU dans la tourmente », Migration Société, N° 186, octobre 2021, p. 13_27.

الاجتماعية.حيث صرح أحد أعضاء الجمعيات الفاعلة " تتم عملية الترحيل بطريقة مفاجئة، بأن نقتحم قوات الشرطة و الأمن مقرات و مساكن المهاجرين من الدول الإفريقية ، و يأخذونهم إلى مراكز خاصة ليتم فيما بعد ترحليهم إلى دولهم ، في إطار هذه العملية ، يتعرض المهاجرون غير الشرعيون لمشاكل عدة من بينها أن يتم سرقة كل ممتلكاتهم و الأدوات التي توجد في البيت بعد اعتقالهم ". تصريح لعضو بجمعية شوقراني . لعملية الترحيل هذه آثار كبيرة على المهاجرين حسب تصريح عضو الجمعية نفسه " لقد تمكن بعض المهاجرين من إنشاء شبه مقهى أو قاعة شاي خاصة بالمهاجرين الأفارقة ، يوفر فيها كل ما يطلبه المهاجرون من خدمات لا يمكن أن يجدوها في الأماكن العامة . فإذا ما تعرض هؤلاء للترحيل فإن كل تجهيزاتهم و ممتلكاتهم تصبح عرضة للسرقة من أشخاص آخرين ممن يستغلون الوضع". و في تصريح لجمعيات أخرى منتقدة هذه السياسة في تسيير الهجرة بالجزائر " تتم هذه العملية بشكل فوضوي، يتم ترحيل كل من يوجد في مكان المداهمة من قبل رجال الأمن ، فقد يكون من بين المرحلين من هو تحت المتابعة الصحية ، فيتم ترحيله دون الاهتمام لحالته الصحية ، هكذا نفقد التواصل معه و يعرضون حياته للخطر ". هذه الطريقة في التعامل من المهاجرين غير الشرعيين هي لا تقف عند نقل البعض و ترك الآخر فقط ، في سبيل خفض عدد المهاجرين، و لكنها تساهم أيضا في "استمرارية هشاشة" هذه الفئة . فحسب تصريح عضو جمعية الإخوة شوقراني " بعض المهاجرين استطاعوا أن ينشئوا شبه مؤسسات صغيرة، بتحويل مقر إقامتهم إلى مكان عمل(صالون حلاقة، مقهى...)، حيث أصبح لهم دخل ، و تحسن كثيرا وضعهم المادي ، لكن عمليات الترحيل المستمرة و بهذا الشكل دفعتهم للتراجع عن إنشاء مثل هكذا مشاريع". تراجع المهاجرين عن هذه النشاطات تدفعهم إلى استثمار مجالات أخرى أكثر خطورة، كالاتجار في المخدرات ممارسة الدعارة مع كل المخاطر الصحية التي يمكن أن تنتج عنها.

تشكل عمليات الترحيل تحديا كبيرا للجمعيات، فهي من جهة من جهة تزيد من مسؤوليتها التضامنية و الأخلاقية اتجاه هذه الفئة، مما يدفعها للبحث طرق أخرى لإجراء هذه العمليات ضمن منطق إنساني أكثر منه أمني. و من جهة أخرى تجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع السلطات المكلفة بذلك لتعقيدات هذه المسألة ، التي يمكن أن توظف كوسيلة للتضييق و الحد من حرية العمل الجمعوي . و هذا ما كان يصرح به بعض أعضاء الجمعيات في خلال لقاءاتي معهم " المشكل الكبير الذي نواجهه هو الترحيل ، لقد زاد بشكل كبير ، و لا نملك أي وسيلة لوقفه أو تنظيمه ، أنه التحدي الكبير الذي لا يواجهنا".

5 _ أرضية من أجل الهجرة ، مشروع غير مكتمل :

في مقابلة مع أحد الجمعيات الناشطة في ميدان الهجرة غير الشرعية ، صرح "كان هناك مشروع إنشاء أرضية بين الجمعيات الفاعلة في مسائل الهجرة للاهتمام بالمهاجرين من دول الساحل الإفريقي ، الذي حدث هو أن هذا المشروع لم نستطع تجسيده، حيث انه لم تمنح لنا رخصة التجمع من أجل العمل حول المشروع، و تم منعنا من استغلال القاعة التي كانت مقررة للعمل فيها ، خرجنا من القاعة و توجهنا إلى أحد المطاعم ، تم متابعتنا من قبل أحد رجال الأمن، و أمر صاحب المطعم بعدم خدمتنا و أخذ طلبياتنا . بعد كل هذه المضايقات من المصالح الأمنية ، توجهنا إلى مقر الجمعية، باعتبار أنه لدينا الحرية في

الاجتماع دون رخصة من السلطات ، لكن حتى في مقر الجمعية كان هناك شكل من التضييق حيث خضر معنا أحد رجال الأمن لمعرفة ما الذي يمكن أن نتناقش حوله، فبالنظر إلى كل هذه الممارسات ، و التضييقات، تم توقيف المشروع " .

من خلال هذا التصريحنلاحظ أن المجتمع المدني كان أكثر تقدما عن الدولة في تسيير مسألة الهجرة[1] ، فدخول الجمعيات في شراكة مع المنظمات غير الحكومية و من بينها المنظمة الدولية للهجرة (OIM)، و العمل على وضع قاعدة للعمل المشترك من أجل مواجهة "أزمة الهجرة " و المهاجرين غير الشرعيين ، يعكس درجة التعبئة لهذه القوى و استجابتها لتداعيات الظاهرة. و لكن في المقابل هناك معارضة، أو عدم رغبة من السلطات في مثل هذه المبادرات. و هما السؤال الذي يمكن أن يطرح هو لماذا ترفد الجزائر أي تضامن و اهتمام الجمعيات بهؤلاء الأشخاص المتواجدين على إقليمها ؟ ألا يكن أن تكون هذه الجمعيات شريكا للسلطة في تسيير أزمة المهاجرين المتواجدين على ترابها ، و بحث كيفية مساعدتهم و التكفل بهم في انتظار ترحيلهم و إرجاعهم إلى دولهم ؟.

6_ العنف ضد المهاجرين ، موضوع تدخل الجمعيات :

يعتبر الفاعلون في المجال الانساني و المنظمات غير الحكومية أن العنف و الهجرة مفهومان مرتبطان بعضهما البعض[2]. فتجارب المهاجرين سواء من دول الساحل أو من غيرها مليئة بالأحداث التي تعبر على حجم المعاناة و العنف الذي يمكن أن يكونوا عرض له ، سواء كان عنفا فرديا أي من أفراد عاديين أو مؤسساتيا أي من أجهزة و هياكل رسمية. لذلك دور المجتمع المدني مهم جدا ، فهو يساهم في توعية الرأي العام حول هذه الظاهرة القديمة الجديدة، و في نفس الوقت هو "مراقب" للسياسات العامة في هذا المجال[3]. هذه الرقابة التي قد تتمظهر في أشكال عديدة ، سواء من خلال استنكار لعض الممارسات ضد المهاجرين ، التدخل من أجل تقديم المساعدة و التضامن ، رغم صعوبة هذه المهمة و تعقيداتها .

كانت حادثة العنف التي تعرضت له إحدى المهاجرات غير الشرعيات موضوع تحرك و تضامن الجمعيات المهتمة بالمهاجرين بوهران . تدور وقائع الحادثة في أنه حسب تصريح الجمعيات الفاعلة تعرضت أحد المهاجرات لاعتداء جسدي و الاغتصاب ، و عند تقدمها أمام مركز الشرطة من أجل تقديم شكوى ، تم اعتقالها بسبب عدم وضعيتها غير القانونية في الجزائر ، دفع هذا الوضع بتحرك عدد من الجمعيات، من بينها جمعية فرد(fard) ، و جمعية (apcs) ، تضامنا معها و رفضا لقرار الاعتقال . "كانت حادثة مأساوية ، فور علمنا بالأمر ، بدأنا بالتحرك ، وكلنا محاميا للدفاع عنها ، و استطعنا إخراجها و مساعدتها ".

[1]- Salim Chena, « Le Sahara Déborde-t-il ? Migration et perception d'une région en mouvement », Les Cahiers D'Outre Mer, 273, janvier-juin, n°273,2016, 297-311, consulté le :14 Aout 2024. URL : http://journals.openédition.org/com.

[2]- Marie-Antoinette Hily, Christian Poiret, « Editorial : situation de violence et migration », revue européenne des migrations internationales, 2020/1, vol.36.P.7-9.

[3]- Salim Chena, « De la redécouverte de L'altérité a la redéfinition de soi. Les migrants transsahariennes en Algérie », Migration Société, 2020/1, N°179, P. 72.

تضامن الجمعيات مع هذه الحالة ، هو "محفز" (catalyseur)، لمكانة المجتمع المدني[1] ، و هو نوع من الاعتراض على هذه الممارسات و على "السياسة الأمنية" العامة المنتهجة من قبل الدولة و مؤسساتها . فالأجهزة الأمنية التي من واجبها حماية الأشخاص ضد الاعتداءات و العنف ، تصبح هي أيضا جهاز يعمل على "مأسسة كراهية الأجانب "[2]. فبدل أن تقدم هذه المؤسسة الحماية لهؤلاء الأشخاص في حالة خطر ، بغض النظر عن وضعهم أو هويتهم، تتحول إلى فضاء للتمييز و ممارسة العنف ، حسب تصريح الجمعيات الفاعلة في هذه القضية .

وقوف الجمعيات إلى جانب المهاجرين في مثل هذه الحالات قد يساهم في تقديم وجه آخر عن المجتمع الجزائري و المؤسسات الرسمية في التعامل مع "أزمة المهاجرين غير الشرعيين ". فهي من جهة تغير من الصورة التي يمكن أن تتشكل لدى المهاجر عن المجتمع المستقبل ، باعتباره مجتمعا يرفض "الأجنبي"، (الإفريقي، الأسود...)، و هذا ما حدث مع أحد المهاجرات التي كانت تعمل كوسيط جماعاتي مع المنظمة غير الحكومية أطباء العالم (MDM)، حيث صرحت في كلمة ألقتها في أحد اللقاءات التقييمية لأداء الجمعيات " مررت في تجربتي مع الهجرة بفترات و أوضاع صعبة جدا، دفعتني إلى التفكير في الانتحار، لكن بعد عملي مع منظمة أطباء العالم ، و عملي مع الجمعيات الأخرى ، تغيرت نظرتي للأمور، أنا اليوم أفكر في العودة إلى بلدي لكنني حزينة لفراقكم ". في هذه الكلمة قدمت المتحدثة بعض الأسماء لنساء من الجمعيات الفاعلة التي ساعدتها في الحصول على بعض الخدمات أثناء تواجدها في الجزائر ، و خدمة عديد من النساء المهاجرات.

و من جهة أخرى هذا العمل الذي تقوم به الجمعيات مع المهاجرين ، هو في الوقت ذاته رسالة إلى السلطة و المؤسسات المهتمة بالمهاجرين ، بأن هناك طريقة أخرى يمكن اعتمادها في تسيير ملف الهجرة غير الشرعية بالجزائر غير الطريقة "الأمنية" .حيث تطالب الجمعيات بإشراكها كفاعل في تسيير "هذه الأزمة" ، واستغلال الخبرة التي اكتسبتها خلال عملها مع المنظمات الدولية و غير الحكومية في تسيير تدفقات المهاجرين . هذه الطريقة التي يمكن أن تجنب الجزائر حتى الوقوع في قفص الاتهام من قبل المنظمات الدولية خاصة في ما يتعلق بمسألة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين و ظروف إقامتهم في مراكز العبور تمهيدا لنقلهم إلى دولهم الأصلية[3].

[1]- BENSAAD Ali, « Le Sahara, nouveau carrefour migratoire intercontinental », Recherches Internationales, n°74,4_2004, PP.115-141. https://www.persee.fr/doc/rint.

[2]- Jeanne Bureau, « En Algérie , une approche répressive », https:/www.cairn.info/revue-pleint-droit-2019-P-11.htm

[3]- Jeanne Bureau, ibid.

الفصل السادس :

الأزمة الصحية عامل لتفعيل الشراكة بين الجمعية و المؤسسات الحكومية

وضعت الأزمة الصحية (كوفيد _19) المجتمع و الدولة أمام تحديات كبيرة ، فالمسألة لم تعد تتعلق بتسيير مرفق عام ، او تدبير مسألة طارئة تستوجب بذل مجهود أكبر و تسخر الإمكانيات اللازمة. فرغم الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بالحجر الصحي (حضر التجوال ، غلق المؤسسات ، توقف وسائل النقل العامة، العمل عن بعد ... الخ) [1]إلا أن الفيروس ضل يحصد الأرواح كل يوحيث بلغ عدد ضحاياه (6881) حالة وفاة[2] . دفع هذا الوضع بتحرك العديد من الجمعيات و المساهمة إلى جانب السلطات للتخفيف من أثار هذه الأزمة. فقد عملت هذه الجمعيات على توفير مكثفات الأكسجين توفير وسائل الوقاية من مرهم (le gele) ، الأقنعة (les bavette)...الخ . تفعيل دور الجمعيات في هذه الفترة استدعى شراكة نوعية من قبل مؤسسات الدولة تتخطى فيها الخطوط الحمراء حسب تصريح أحد الفاعلين الجمعويين . نحاول أن نقف على هذه الشراكة في هذا العنصر من خلال جمعيتين هماعلى سبيل المثال لا الحصر : الجمعية الوطنية (وين نلقى) لمساعدة المرضى ، و مؤسسة الجزائر المتحدة .

1_ كوفيد 19 ، و إعادة النظر في مسألة الشراكة بين الدولة و المجتمع المدني :

"أي أزمة هي عامل محتمل لتسريع تحول المجتمع ، إنها تكشف هشاشة الإنسان و تجبرنا على محاربة الانسحاب إلى الذات ، الفردية ، من أجل على العكس من ذلك، تطوير طاقة تضامنية ، لتجميع قوانا ، و توحيد تجاربنا"[3]. كوفيد 19 أو "الكارثة" (la catastrophe) كما بفضل العض تسميتها بدل الأزمة ، "إنها شيء جديد ، لا يمكن تصوره بأي شكل من الأشكال. هذه الظواهر يتجاوز نطاقها و حجمها و عنفها المؤسسات الاجتماعية "[4]. كورونا، أزمة صحية بدأت في الصين لتصل لكل دول العالم ، و بدأت بالصحة لتمس كل جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية. وضعت الأزمة الصحية كلا من الدولة و المجتمع المدني أمام وضع فرض على الكل سرعة التكيف و تبني آليات و استراتيجيات جديدة للتعاون من أجل التخفيف من تعمق الفوارق الاجتماعية و الاستجابة للمطالب المتزايدة و المعقدة . " أن نقرر جميعا، نفرض أيضا أن نقرر جميعا، تنشيط خيال الكل، الرغبة في الإبداع في كل الميادين، مثل هكذا ديناميكية ايجابية من الجميع تستلزم منا استدعاء الذكاء الجماعي من أجل البحث عن حلول تقنية جديدة "[5] .

[1]- سهايلية سماح.« الاجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كرونا في الجزائر » مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية، العدد 03، 2020، جامعة الجزائر 03، ص 26_37. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/133856

[2]- https://sante.gov.dz/prevention-et-promotion-de-la-sante.

[3]- Bernard Dupré et Stéphane pareil, « L'Arsea, une association face a la crise de la Covid », dans EMPAN, N° 124, 2021, p 98 à 105. www.cairn.info/revue-empan-2024-4-page .98

[4]- Bernard Ramanantsoa, « Covid-19 : crise ou catastrophe ? une question d'identité », dans Marché et Organisation, L'Harmattan, N° 42, 2021, p 131. www. Cairn.info ./revue-marché-et-organisations-2021-3-p-129.

[5]- Blandine Maisonneuve, « la parole et la participation des personne concernées en temps de gestion, de crise », dans Vie Sociale, N° 37, 2022,p 193.

الجمعيات ضمن منطق "حوكمة المواطنة"[1] كانت سباقة في الإبداع الاجتماعي ، حيث عملت على تغيير في إستراتيجية عملها ، و حاولت التأقلم مع الوضع بما تملكه من إمكانيات بشرية و مادية لحماية الفئات الهشة التي تدخل ضمن حيز اهتمامها و التي كانت أكثر تضررا من الأزمة .

نظرا لحجم الصدمة الانسانية و الاجتماعية التي خلفتها التي خلتها هذه الأزمة الصحية ، تضعنا كمختصين أمام مسؤولية تستدعي منا تعبئة العلوم الاجتماعية و الانسانية[2] لبحث و تحليل عناصر التحول ضمن نطاق مجال اهتمامنا و هو علاقة المجتمع المدني بالدولة ضمن فضاء موبوء، و رهانات تطور هذه العلاقة أو تعثرها .

2_صناعة الكمامة، منتوج للوقاية من الفيروس و إعادة الاندماج :

الكمامة، أو القناع (le masque)، قد تكون قطعة قماش ، أو من مادة أخرى ، تغطي جزءا من الوجه (الأنف و الفم)، وسيلة تحد من انتقال العدوى ، أو احتمالية الاصابة بها ، نضعها لحماية أنفسنا و حماية الآخر. نصح بها المختصون ،و اعتبرتها الدولة "جزءا من الصحة العمومية "[3]، فرضتها في الأماكن العامة، أقرت عقوبات على عدم ارتدائها.

ارتداء القناع أو الكمامة، ليس مرتبطا فقط "بالحوكمة البيو_سياسية للدولة"[4]،و إنما هو مرتبط بالأشخاص، و مسألة الخوف التي أصبحت لسيقة بالقناع[5]، الخوف على أنفسنا و الخوف على الآخر. نتج عن حالة الرعب و الخوف ، أزمة أخرى تتعلق بمدى توفر هذه المادة (الكمامة) في السوق . الجمعيات التي هي موضوع دراستنا لجأت إلى تبني فكرة تتمثل في صناعة الكمامات الطبية (les masques) أو (bavettes) ، التي شهدت ندرة و ارتفاع في سعرها في هذه الفترة .

تقوم إستراتيجية الجمعية على فكرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي تتبناه بعض الجمعيات ، حيث تم الجمع بين المشروع الاقتصادي الذي اعمل الجمعية على تحقيقه، و مشروعها الاجتماعي التضامني الذي تقوم عليه[6] ، بنفس المنطق، تخيط النساء (المستفيدات) في الجمعية الكمامات في ورشات الخياطة ، و يتم بيع هذه الكمامات في السوق ، و المداخيل المتحصل عليها توزع على النساء في الجمعية . هكذا تكون الجمعية قد ساهمت في توفير المنتوج المطلوب في السوق ، و من جهة أخرى توفير دخل للنساء في هذه الفترة الصعبة التي فقد فيها العديد من الأشخاص مناصب عملهم بسبب إجراءات الحجر الصحي و حضر التجوال التي كانت مفروضة . و هذا ما صرحت به أحد أعضاء جمعية (FARD) " أترى هذه الكمامة ، هي من

[1]- Franesca Petrella, Nadine Richez-Battesti, « Les Logique d'intéraction entre association et institution publique dans la gouvernance locale », Information Sociale, 2012, N°172, p 85.
[2]- Yves Saint-Geours, « Covid-19 : Vers un nouveau monde ? Une analyse de la pandémie a travers le regarde des sciences sociales et humaines », Dans Droit , Santé Et Société, ESKA, N° 1, 2020, p 3.
[3]- Emmanuel van Nuffel, « La crise sanitaire du Covid-19 derrière le masque : L'antinomie dans les droits fondamentaux », Revue Trimestrielle des Droits de L'homme, N° 4, 2021, p 907.
[4]- Marc Chopplet, « loin de masqué le monde, la Covid-19 la démaqué. Technique du peur et biopolitique », QADERNI, Edition De La Maison Des Sciences De L'Homme, N° 106, 2022, p 11.
[5] - Ibid, p 11.
[6]- Robint Brisset- Doyol. Emille Lanciano, « Quelle pratique des organisations de ESS pendant le premier confinement lié au Covid-19 ? », dans RECMA, N°368, 2023, p 56. www.cairn.info/revue-recma-2023-2-p. 52.

صنع (المستفيدات)، ما نقوم به هو أنه نجلب لهم القماش ، ثم هم يقومون بخياطة الكمامات، أنظر كيف هو شكلها مزخرف و يمكن غسلها و إعادة ارتداءها ، ما نقوم به أننا نبيع هذه الكمامات ، و ما نتحصل عليه نساعدهم به في شراء قماش جديد و نساعدهم لتوفير بعض احتياجاتهم اليومية ". العمل نفسه قامت به جمعية (APCS) ، بوهران .

3_ التكفل بمرضى نقص المناعة في زمن الكوفيد :

"في سياق الوباء، يمكن أن يكون التضامن بمثابة أساس للإجراءات التي تهدف إلى حماية الأشخاص الذين من المحتمل أن يكونوا أكثر عرضة للإصابة COVID_19 (على سبيل المثال الذين يعنون من مرض مزمن)، تجنب الاتصال غير الضروري مع هؤلاء حتى لا يعرضهم للخطر"[1]. يشعر الأشخاص المصابون بداء نقص المناعة ، بخوف أكبر في الأزمة الصحية و هذا الخوف متعلق بعوامل عديدة ، منها الظروف الاجتماعية الصعبة و الاحتقار و التمييز الذي يتعرضون له حتى قبل كوفيد _19 ، الحصول على المعلومات الكافية المتعلقة بالإصابة بالفيروس، الاستفادة من الرعاية و الدعم الاجتماعي في هذه الفترة[2] . لكن ما قد يعقد الأمر أكثر هو مواصلة حصولهم على البروتوكول الخاص بعلاج داء نقص المناعة بانتظام . و هذا ما حصل في فترة الكوفيد ، حيث حدث هناك تذبذب في توفير العلاج الكافي للأشخاص المصابين بهذا المرض ، هذا الوضع عقد أكثر من حياة المرضى ، و أصبحوا أمام هشاشة أكثر في حالة تعرضهم لعدوى بفيروس كورونا. لعبت جمعية (حلم التعايش الايجابي) بوهران دورا كبيرا في هذه الفترة من أجل توفير العلاج الضروري للمصابين بمرض نقص المناعة، و هذا ما أتى على لسان أحد الفاعلات الجمعويات " في فترة كورونا لو لم تكن هناك حياة (اسم رئيسة الجمعية)، لكانت الكارثة ، العمل الذي قامت به كان كبيرا جدا ، استطاعت أن تنقذ أرواح العديد من المرضى المصابين بهذا الداء في كامل القطاع الوهراني " .

4_ كوفيد، و الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية و الجمعية .

" لا توجد ثروة مستدامة ما لم يتم تقاسمها ، الانسان كائن محدود على الرغم من براعته التكنولوجية و العلمية " لجأت العديد من المؤسسات الاقتصادية ، في زمن الكوفيد ، تعبيرا منها عن تعاطفها و تضامنها مع الفئات الهشة المتضررة أكثر من هذه الجائحة ، إلى تقديم مساعدات ، و المشاركة في الهبة التضامنية بين مختلف أطياف المجتمع. قامت في هذا المجال شركة الاتصالات (جيزي)، بالشراكة مع جمعية الإخوة شوقراني ، و جمعيات أخرى ، تقديم (قفة) من المواد الغذائية لصالح الأشخاص الأكثر تضررا من الأزمة الصحية .

يحمل هذا العمل الذي قامت شركة الاتصالات مع الجمعيات الاجتماعية ، يحمل عدة معاني ، من بينها :

[1]- Laurent Ravez, « Ethiques des maladies infectieuses et responsabilité sanitaire », Droit, Santé Et Société, N 2_3, 2022, p 53. www. Cairn.info/revue_droit_santé_société-2022-2_p-49.htm

[2]- Maeva Piton et Autres, « facteurs associés a la crainte dde linfection par la Covid-19 chez les personnes vivants avec le VIH », dans Santé publique, édition S.F.S.P, 2022,06, p.779.

_ أن فترات الأزمة بالنسبة للمؤسسات هي فترات تغير في المنطق التطوري الذي يحكم كل مؤسسة، و العمل ضمن مقاربة أخرى تقوم على كيفية تحقيق "أكبر قدر من العدالة الاجتماعية أو حتى المزيد من التعاطف في تقاسم الثروة"[1].

_ تجاوز اشكالات التعاون و الشراكة بين مختلف المؤسسات و المصالح التي تبقى دائما الحلقة المفقودة خاصة في حالات الأزمة[2]. فالعمل التضامني الذي تقوم هذه المؤسسات ، لا تقوم به لوحدها ، و إنما تقوم به في إطار اتفاقيات مع وسطاء مختصين في هذا المجال ، و هي الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي التضامني . فهي بالنظر لطبيعة عملها و خاصيتها الاقتصادية و الربحية المحضة، لا تمتلك الإمكانيات و الآليات للتوجه مباشرة للمجتمع و الوصول إل الفئات المتضررة. لذلك عليها الاستعانة بالجمعية كوسيط لتحقيق الغية الاجتماعية و التضامنية من مساهمتها .

_فترة كوفيد _19 كانت فرصة لتطور و بروز هذه الأشكال من التعاون بين المجالين الاقتصادي و الاجتماعي، أو بين المؤسسات الاقتصادية الربحية و المؤسسات التطوعية كالجمعيات . و كيف يمكن لمثل هذه المبادرات أن تفعل دور الجمعية في مجال نشاطها ، من خلال توفير الموارد المالية التي تسمح بالتكفل الجيد بالفئات المحتاجة. كما أن هذا من شأنه أيضا أن يرسخ علاقة المؤسسة بمحيطها .

5_ المجتمع المدني يدفع إلى الشراكة و التعاون في حالة الأزمة ؟

سنركز العمل في هذا العنصر على جمعيتين، استطعنا الوقوف عليهما من خلال نشاطهما الكبير عير مواقع التواصل الاجتماعي في فترة كوفيد _ 19، هاتان الجمعيتان هما : جمعية "وين نلقى" لمساعدة المرضى المحتاجين ، و جمعية "الجزائر المتحدة" . و هما جمعيتان وطنيتان. بدأ نشاطهما في المجال الصحي، لكن بعد ذلك توسع و امتد إلى مجالات أخرى ، سوسيو اقتصادية عديدة . لكن ما يهنا في هذا العنصر هو أنه كيف استطاعت هاتان الجمعيتان أن تفعل الشراكة مع المؤسسات الأخرى و خاصة منها الحكومية في فترة الأزمة الصحية ؟ .

_5_1_ جمعية وين نلقى (WIN NELKA)، في مواجهة أزمة كورونا :

" وين _ نلقى، هي حلقة الوصل بين المريض ة مهنيي الصحة، و هي مكرسة لتوجيه المريض في بحوثه المختلفة (الأدوية و الصيدليات و الأطباء، برنامج المناوبة للصيادلة)، هدفها الرئيسي هو الربط بين الشخص الذي يبحث عن الأدوية و المهنيين الصحيين (الأطباء و الصيادلة)، و كذلك لتوجيه و تسهيل هذا البحث"[3].

[1]- Soufiane Frimouse, Jean Marie Pretti, « impacte social positif et creation de valeur », Question de Management, N° 27, 2020, p 96. www. Cairn.info/revue-question-de-management-2020-1-p 91.

[2]- Henri Bergeron. Olivier Borraz, « une situation hors_norme : et apres ? », Dans L'Apres Demain, N° 55, 2020, p 13.

[3]- نجد هذا التقديم للجمعية في صفحتها الرئيسية على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، و هو مجموعة (خاصة) ، تم انشاؤها في 07 أفريل 2022. الاطلاع يوم 27 أوت 2023.

اسمها الكامل " الجمعية الوطنية لمساعدة المرضى " ، بدأت جمعية (وين نلقى) عن طريق مجموعة في مواقع التواصل الاجتماعي، أنشأها (كريم ايباشيرن) تحت اسم (sahti dz)، أصبحت فيما بعد (pharmanet)، هدف منه إنشاء قاموس للأدوية . و بعدها كان تأسيس الجمعية الوطنية الوطنية (وين نلقى لمساعدة المرضى) . جاءت فكرة انشاء الجمعية بعد انشاء موقع pharmanet ، بعد ان اعتبره الكثيرون صيدلية ، و كان يتم التواصل مع الموقع و السؤال عن أين يمكن أن أجد هذا الدواء ؟. فيتم توجيههم إلى الصيدلية ، نخبرهم أننا قاموس و ليس صيدلية . من هذا المنطلق جاءت الفكرة انشاء مجموعة تعمل على توفير الدواء لأعضاء المجموعة و لعائلاتهم ، بعد ذلك تم انشاء نواة يتكون من 35 شخص. هدفه تقديم المساعدة في هذا المجال . و هدفها تقريب الدواء من المرضى ، و هي جمعية ذات طابع صحي و اجتماعي"[1] .

3_ وباء كورونا و عمل الجمعية :

_ المرحلة الأولى:

تركزت أعمال الجمعية في بداية الوباء على توزيع الوسائل و المواد الخاصة بمنع تنقل العدوى ، القفازات ، المنضفات... الخ . مست هذه العملية 140 مؤسسة استشفائية .

المرحلة الثانية :

بالنظر إلى زيادة الطلب على مكثفات الأكسجين من قبل المرضى ، ارتأت الجمعية الاهتمام بهذه الأجهزة ، حيث استطاعت كمرحلة أولى توفير 150 مكثف اكسجين . من 5 إلى 10 لترات . في ظل الأزمة التي عرفتها هذه المادة و انعدامها في حالات عديدة مع زيادة الطلب .

بلغ عدد المستفيدين من خدمات الجمعية 1000 مريض على مختلف الولايات .

في الجزائر العاصمة استفاد حوالي 350 شخص من اجراء فحوص على مستوى المستشفى العمومي .

5_2_ جمعية "وين نلقى" في مواجهة الندرة :

من بين أهم مجالات نشاط الجمعية، هو توفير الأدوية التي تعرف ندرة في السوق الجزائرية، ترتكز الجمعية في سبيل تحقيق هذا الهدف على بعض الخصائص التي تشكل نقطة قوتها ، هي :

أولا : الخاصية البشرية ، حيث أن غالبية الأعضاء في الجمعية من الممارسين في المجال الطبي ، فالجمعية تتكون من صيادلة ، حوالي 800 مالك لصيدلية، أطباء مختصين في مختلف المجالات ، مستثمرين و أصحاب مؤسسات خاصة تعمل في مجال الأدوية ، و التجهيزات الطبية . تعتمد الجمعية على هذه الشبكة من المتخصصين في المجال لتوفير الدواء محل البحث.

[1]- AKRAM HACHACHE, chargé de la communication association (*WINELKA*).

ثانيا :الأشخاص العاديين، الذين يمكنهم التفاعل و الرد على بعض المنشورات في الصفحة ، فهؤلاء الأشخاص قد تكون لهم أدوية لم يعودوا بحاجة إليها ، و قد تكون هذه الأدوية نادرة . فنضع الشخص المالك للدواء ة المريض في اتصال لاستلام الدواء . تعتمد الجمعية في سبيل توفير بعض الأدوية على الأشخاص المتواجدين بالمهجر، لتصبح عملية التضامن دولية ، تعتمد الجمعية على الجالية الجزائرية في الخارج من أجل الحصول على الأدوية غير المتواجدة في الجزائر ، من هذه الدول نجد فرنسا، البرتغال ، دبي... الخ.

ثالثا: الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي من اشراك أكبر قدر من الأعضاء و غير الأعضاء للبحث عن الدواء . تتم هذه الطريقة من خلال صفحة الجمعية على الفيسبوك . حيث يتم نشر الدواء في صفحة الجمعية بعد أن تمر عملية النشر بنوع من الرقابة القبلية على مدى جدية الطلب و عدم تعارضه مع قواعد الجمعية في النشر . كما تشترط الجمعية وجود وصفة طبية تثبت أحقية المريض لهذا الدواء. النشر على الصفحة هي مفتوحة للجميع ، لكن هناك حالات لا ينم نشرها إلا بعد التواصل في الخاص مع المعني ، يتم اللجوء إلى هذه الطريقة من اجل المحافظة على خصوصية المريض في حالات معينة. كما يمكن لأعضاء الجمعية هم من يقوموا بالنشر إذا كان هذا بطلب من المريض، إذا لم يستطع ان ينشر هو بنفسه.أو هو فضل أن تقوم الجمعية بهذا العمل حتى يكون له أكثر أكبر .

_5_3_ رخص الاستيراد، بين إلحاح الجمعية و استجابة الدولة :

بعد تزايد الاصابات بفيروس كورونا ، ووصولها إلى الذروة، تسبب هذا في نقص حاد في الأكسجين في المؤسسات الاستشفائية، أثارت هذه الوضعية حالة من الخوف و الهلع بين المواطنين. تجلت في صور و اشكال عديدة، من بينها العنف في المستشفيات ضد الأطباء و الممارسين في الصحة . دفع هذا الوضع إلى حد تحرك الحكومة ، و اصدارها لقانون يعاقب أي اعتداء أو عنف على الطبيب[1].

دفعت هذه الأزمة أيضا إلى تضامن واسع وكبير بين المواطنين لتوفير مادة الأكسجين، فكان هذا التضامن ضمن أطر مهيكلة كالجمعيات بمختلف مجالاتها ، كما حدثت عمليات تعبئة و تضامن عفوية بين المواطنين لاقتناء هذه المادة ، و خير دليل على ذلك حملات التبرع و جمع الأموال التي نظمت في عديد الولايات من أجل شراء مولدات الأكسجين للمستشفيات . ظهرت هذه الحملات بقوة على مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك).

كان لجمعية "وين نلقى" دور في هذه العملية، حيث عملت الجمعية على توفير مكثفات الأكسجين من خلال استحداثها لاستمارة على الانترنت ، تتضمن البيانات المتعلقة بالمريض ، يتم ملئها و ارسالها إلى الجمعية . على أن تتصل الجمعية بالمريض و يصله المكثف في أقرب وقت ممكن .

[1]- المواد 49 إلى 49 مكرر 14، الأمر رقم 20-01 المؤرخ في 09 ذي الحجة عام 1441 الموافق ل 30 يوليو 2020، يعدل و يتمم الأمر رقم 66_156 المتضمن قانون العقوبات . الصادر في الجريدة الرسمية العدد 44، بتاريخ 30 يوليو 2020. ص 4.

لكن السؤال الذي يمكن طرحه ، هو كيف استطاعت الجمعية توفير هذه المكثفات ؟ و ما هي الصعوبات التي واجهتها في هذا الأمر ؟ كيف واجهت الجمعية اشكالات الاستيراد لهذه الأجهزة ؟

في بيان لوزارة الصناعة الصيدلانية حول الاجراءات الخاصة باستيراد مكثفات الأكسجين أصدرت الوزارة مذكرة جاءت فيها بعض القرارات التي تخص هذه العملية و التسهيلات المرافقة لها ، حيث جاء في المذكرة " استيراد مكثفات الأكسجين أو أية أجهزة طبية أخرى مستخدمة في مواجهة وباء كوفيد_19 من طرف الخواص غير خاضع بشكل استثنائي للترخيص الذي تمنحه المصالح المختصة بالوزارة " .

جاء في المذكرة أيضا " أن المؤسسات الصيدلانية تخضع لإلزامية الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة الصيدلانية للقيام بعمليات استيراد مكثفات الأكسجين ..."

أما بخصوص استيراد هذه المكثفات من قبل الجمعيات جاء فيه " أما عمليات استيراد هذه المواد التي تقوم بها المؤسسات ، من غير المؤسسات الصيدلانية، أو المنظمات و الجمعيات التي تستلم هبات من الخارج ، فهي تخضع لرخصة استيراد من طرف مصالح وزارة الصناعة الصيدلانية للاستفادة من اعفاء من الحقوق الجمركية و الرسوم ... "[1]

اذن عالجت المذكرة ثلاثة فاعلين في عملية استراد مكثفات الأكسجين لمواجهة تداعيات هذه الأزمة الصحية ، هؤلاء الفاعلون هم:

_ الأشخاص الخواص ، أي الأفراد العاديين في المجتمع ممن يرغب في اقتناء جهاز مكثف الأكسجين للاستعمال الشخصي، في هذه الحالة يتم إعفاء هذا الأخير من الإجراء المفروض على أي عملية استيراد و هو الحصول على رخصة من قبل الوزارة المعنية[2].

_ المؤسسات الصيدلانية و العاملة في هذا المجال ، يشترط منها الحصول على ترخيص مسبق من قبل الوزارة من أجل استيراد مكثفات الأكسجين . هي اخضع لكامل الشروط الخاصة بعملية الاستيراد في الوزارة . لكنها من أجل التسريع في عملية جلب هذه المعدات للضرورة الصحية تم تخصيص ما يطلق عليه (رواق أخضر) ، خاص بمعالجة منح هذه الرخص .

_ الفاعل الثالث في هذه العملية هي المؤسسات التي لا تنتمي للقطاع الصيدلاني ، و كذلك المنظمات و الجمعيات ، هذه الأخيرة التي دخلت على الخط في مواجهة الأزمة الصحية ، بدأت تستورد مكثفات الأكسجين و بكميات معتبرة و كبيرة . لكن عملية الاسبيراد هذه لم تكن بالأمر السهل ، فكان لزاما على الجمعية المرور عبر مجموعة من الاجراءات القواعد

[1]- جريدة الجزائر ، يوم 27 يوليو 2021. الاطلاع يوم الأربعاء 30 نوفمبر 2022.
[2]- وكالة الأنباء الجزائرية ، " كوفيد 19 ، إعفاء الخواص من ترخيص وزارة الصناعة الصيدلانية لاستيراد مكثفات الأكسجين " يوم 27 نوفمبر 2021، الاطلاع يوم الأربعاء 30 نوفمبر 2022.

الخاصة بعملية الاستيراد ، مما قد يؤخر كثيرا وصول هذه المادة الأساسية في أقرب وقت ممكن. تحركت الجمعيات الفاعلة في هذه الفترة من بينها جمعية وين نلقى، لدفع السلطة إلى اتخاذ تدابير استثنائية للتعجيل في عملية الاستيراد .

استطاعت الجمعية بعد فترة من العمل و المراسلات المستمرة مع وزارة الصحة، استطاعت الحصول على ترخيص من أجل استراد مكثفات الأكسجين . و هذا ما جاء في بيان لها ، " في وقت بلغت فيه الوجة الثالثة من جائحة كوفيد ذروتها ن عقد وزير الصناعة الصيلانية اجتماعا يوم 29 جويلية 2021، مع وفد من جمعية "وين نلقى"، للحديث حول شروط و اجراءات استيراد أجهزة تكثيف الأكسجين. و جدد الوزير تأكيده عقب اللقاء على مرافقة و مساندة العمل الجمعوي و بشكل خاص في ذلك الظرف الذي امتاز بتأزم الجائحة ، مشيرا إلى أن الوزارة توفر كل التسهيلات، لا سيما الدراسة الفورية للملفات الإدارية التي تخص استيراد المعدات و أجهزة التموين بالأكسجين، و فور صدور القرار بالسماح للجمعيات باستيراد أجهزة تكثيف الأكسجين ، اتخذت جمعية وين نلقى الإجراءات اللازمة لاستيراد 360 مكثف أكسجين، حيث استفاد ما لا يقل عن 3000 مريض مصاب بالكوفيد _19 من العلاج بمكثف الأكسجين لمدة 15 يوما قابلة للتجديد، كما بلغ متوسط عدد المرضى لكل مكثف أكسجين ثمانية (08) مرضى . تعكس هذه الأرقام الدور الجوهري الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات بصفتها أطراف فاعلة في المجتمع المدني في للاستجابة لحالات الطوارئ عندما تمنح لها التسهيلات ، و تبقى مساهمة الحركة الجمعوية قائمة على البيئة و الظروف التي تنشط بها "[1].

في مقابلة مع المكلف بالإعلام في الجمعية حول مسار هذا التفاوض مع السلطة من أجل تسريع عملية استيراد مكثفات الأكسجين، " لا أعرف ما الذي حدث في الكواليس، الذي أعرفه هو أن الوزير المكلف بالصناعة الصيدلانية اتصل برئيس الجمعية ، حيث تم استحداث دائرة خضراء (circuit vert)، أصبح للجمعيات امكانية استيراد مكثفات الأكسجين دون المرور على كل الإجراءات المفروضة على المتعاملين الآخرين ، و بذلك أصبحت مدة وصول المكثفات إلى الجزائر (15 يوما) على الأكثر ". فما قامت به الجمعية هو دفع صانع القرار إلى توظيف القاعدة القانونية لتصبح كقوة اقتراح بعدما كانت وسيلة تقييد، و تؤسس بذلك لإجراء في اتخاذ القرار العام[2] خاصة في و حالات الأزمة . و يضيف في نفس السياق ، المبحوث نفسه " الجمعيات هوما لي عايشين في الواقع " ، معبرا بذلك غن دراية الجمعيات بالمرحلة من خلال الاحتكاك اليومي بالأشخاص ، و أن هذا الواقع هو من شكل لها شرعية الاقتراح ،" السلطات تسمع للجمعيات ، لأنه ليست لدسهم أي مصلحة " ، و يضيف " صوت الحكمة كان عند الجمعيات " .

[1]- منشور للجمعية في صفحتها عل الفيسبوك ، يوم 28 مارس 2022، تم الاطلاع يوم 27 أوت 2023.

[2]- Thierry Kirat, Juliette Rouchier, « Covid_19 – ce que la pandémie nous conduit a reconsidérer sur le travail, la décision publique et les relations entre la science et le politique », Marché et Organisation, L'harmatton, N 42, 2021, p 68.

6_ استيراد مكثفات الأكسجين ، قضية الجميع :

استيراد مكثفات الأكسجين لم تكن قضية جمعية (وين نلقى) فقط و انما اصبحت قضية استدعت تدخل عديد الفاعلين ، من جمعيات و خواص، و فئات كبيرة من المجتمع من خلال حملات التبرع .

مثال على ذلك جمعية الأمان لتربية الأيتام الولائية بولاية تيارت حيث قامت الجمعية بدعم مستشفى بلدية المهدية بالولاية ب 14 مكثف اكسجين . تم عملية استيراد هذه المكثفات بالتنسيق مع جمعية الصداقة الشعبية الجزائرية الفرنسية مكنت هذه الشراكة من جلب 60 مكثف أكسجين ، تم توزيعها على المستشفيات في الولاية

التنسيقية التطوعية لشباب باب الواد ، أطلقت مبادرة لجمع الأموال تحت شعار " من خيرك يتنفس غيرك " ، تمت هذه المبادرة في أحد الساحات العمومية بالجزائر العاصمة ، و بالأخص بحي باب الواد . تمت هذه المبادرة حسب تصريح المنظمين على أساس اجتماع العديد من الجمعيات و العمل مع بعض من أجل توفير مكثفات الأكسجين . يظهر على المبادرة التنظيم المحكم، حيث يرتدي المنظمون لباسا موحدا. أقمصة باللون الأخضر توحي بوجود فريق عمل واحد . كما ينصب الناشطون خيام صغيرة بشكل مربع يوجد بها أشخاص يستقبلون مساهمات الواطنين. فالمبادرة تمت في الفضاء العام و هي عبارة عن دعوة عامة لمساهمة الجميع . هذه المساهمة تكون في شكل أموال يدفعها المواطنون الراغبون في المساعدة للتنسيقية ، كما هناك مساهمات تكون بتقديم مكثفات أكسجين .

تنظيم مثل هذه المبادرات لم يكن حكرا على الجمعيات فقط ، بل شارك فيه حتى المواطنون العاديون ، من خلال تنظيم حملات تبرع ، تم بثها على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي . يمكننا رؤية أشخاص يقدمون أموال ، مجوهرات أجهزة ، من أجل المساهمة في توفير مادة الأكسجين .

ما يميز هذه العمليات . هي انها منظمة من قبل أشخاص عاديين ، مواطنين من سكان المنطقة (البلدية أو الولاية) من كل الأعمار ة الفئات، تتم عملية جمع التبرعات سواء من خلال تخصيص محل أو مكان معين ، و بتوجه له الأشخاص الراغبون في التطوع . أو تتم عن طريق توزيع عدد من الأشخاص في عدة أماكن في المنطقة من المدينة ، و تخصيص عدة نقاط لجمع هذه التبرعات ، و في نهاية اليوم يتم جمع الحصيلة الكاملة من خلال جمع كامل هذه النقاط في مكان واحد .

السؤال الذي يمكن أن يطرح هنا ، كيف يتم الترخيص بجمع الأموال في الفضاء العام ، في حين أن هذا الأمر منوع و غير مسموح به في الجزائر ؟

تخضع عملية جمع التبرعات في القانون الجزائري للعديد من القيود ة الشروط ، كما أنه يترتب على مخالفتها عقوبات تصب إلى حد السجن . من بين هذه القوانين:

_ الأمر رقم 77_03 ، المؤرخ في 19 فيفري 1977، المتعلق بجمع التبرعات بالنسبة للجمعيات . و الذي يشترط فيه الحصول على رخصة من السلطة المختصة ، و حسب نص القانون هذه الرخصة يمنحها الوالي . كما اشترط القانون ألا تكون هذه العملية بالتوجه إلى منازل أو بيوت المواطنين . لكنه المشرع لم يحدد كيف يجب أن تنظم هذه العملية في الفضاء العام ، و ما هي شروط الإعلان عليها ، و الأماكن المسموح تنظيم عمليات تبرع بها .

7 _ مأسسة العمل التضامني في الأزمة الصحية كوفيد _19 :

أدت هذه الهبة التضامنية بالسلطة إلى اتخاذ بعض الإجراءات و القرارات الإدارية من أجل دعم العمل التضامني الجمعوي ، و تشجيع المواطنين المنخرطين في الحملات التطوعية من اجل مواجهة تداعيات الأزمة الصحية إلى التهيكل في شكل جمعيات أحياء و جمعيات تضامنية ، مع مرافقة السلطة و و وضع كل التسهيلات من أجل التعجيل بعملية تأسيس الجمعيات و تقليص المسار البيروقراطي . حيث جاء في نص الرسالة الموجهة من قبل وزارة الداخلية ما يلبي تثمينا للهبة التضامنية للشعب الجزائري التي أبان عنها خلال فترة كورونا كوفيد 19، تعلم وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية كافة المواطنات و المواطنين الراغبين في ممارية العمل الجمعوي بأنه بمكنهم تأسيس جمعيات بلدية ذات طابع خيري و تضامني و لجان الأحياء القرى ة التجمعات السكانية ، لتسهيل التواصل معها و مرافقتها في نشاطاتها من قبل السلطات العمومية، الأمر الذي من شأنه إرساء قواعد جديدة في تسيير الشؤون المحلية "[1].

و من أجل مباشرة و تسريع مسار المأسسة لهذه المبادرات التي ظهرت في فترة كورونا ، أقرت الوزارة مجموعة من القرارات، من بينها:

_ إنشاء موقع الكتروني خاص بهذه العملية . و التسجيل على المنصة الرقمية في موقع الوزارة .

_ دراسة الملف في أجل لا يتعدى 10 أيام .

_ إنشاء مداومة على مستوى البلدية من أجل إعلام المواطن بكل الإجراءات و تنظيم مواعيد انعقاد الجمعيات العامة .

_ عدم إلزام المؤسسين بإثبات ملكية أو إيجار مقر الجمعية، و الاكتفاء بإثبات محل يوضع تحت تصرفها بناء على تصريح شرفي لصاحبه .

_ وضع قاعة اجتماع من قبل البلدية تحت تصرف الأعضاء المؤسسين لعقد جمعيتهم العامة .

[1]- وزارة الداخلية ة الجماعات المحلية ة التهيئة العمرانية، " تسهيلات جديدة لتأسيس الجمعيات ذات الطابع الخيري ة التضامني و لجان الأحياء"، 08 نوفمبر 2020 ، الاطلاع يوم 05 ديسمبر 2022 . interieur.gov.dz

_ مرافقة وزارة العدل هذه الإجراءات من خلال خدمات المحضرين القضائيين طيلة أيام الأسبوع بما فيها يومي الجمعة و السبت .

و في نفس السياق ، جاء في نص فقرة بموقع وزارة الداخلية " تثمينا للهبة التضامنية التي تجلت خلال وباء كورونا – كوفيد 19 أين أبان المواطنون عن حس مدني منقطع النظير حيث ساهمت إلى جانب السلطات العمومية في تخفيف وطأة الأزمة، بادرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ة التهيئة العمرانية بإقرار تسهيلات لفائدة أصحاب المبادرات لانشاء جمعيات بلدية ذات طابع خيري تضامني ة لجان الأحياء ة التجمعات السكانية "[1].

و جاء تابعا لنفس النص سرد لمجموعة من الأهداف من وراء عملية المأسسة التي تصبوا إليها الدولة بعد الديناميكية الكبيرة التي حدثت داخل المجتمع لمواجهة هذه الأزمة ، و التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية التي برزت بقوة في هذه الفترة .

الأهداف هي كالتالي :

_ تأطير عمل كل المبادرات الخيرية و التضامنية وفقا للقوانين و الأنظمة و ضمان فعالية في أدائها .

_ تثمين كل الأعمال و المبادرات الجادة على المستويين المحلي و الوطني .

_ مرافقة الجمعيات الجادة من خلال إمكانية استفادتها من الإعانات التي تقدمها الدولة ة الجماعات الإقليمية .

_ توفير المناخ الملائم لعمل الجمعيات و لجان الأحياء عبر رفع كافة القيود التي تعيق نشاطها و كذا التكفل بانشغالاتها .

_ تعزيز الديمقراطية التشاركية فعليا عن طريق فسح المجال للمواطن من أجل إدارة شؤون حيه، بلديته... و الإدلاء برأيه في ما يخص التنمية المحلية "[2] .

في نفس الموقع بوزارة الداخلية، إشارة إلى الإطار القانوني الذي يمكن يدخل تحته مسار المأسسة ، و من بين هذه الأطر القانونية، نجد :

_ القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 التعلق بالبلدية [3] و ذلك حسب نص المادة 13 التي تنص على " يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن

[1]- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، "تسجيل الجمعيات البلدية و لجان الأحياء" ، تشر بتاريخ 13 فبراير 2020 ، الاطلاع يوم 06 ديسمبر 2022. intérieur.gov.dz

[2]- . intérieur.gov.dz، يوم 13 فبراير 2020 ، الاطلاع يوم : 06 ديسمبر 2022 .

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأحد ألأول شعبان 1432، الموافق ل 03 يوليو 2011. العدد 37، ص 04.

يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية و كل خبير و / أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم " [1].

_ القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالجمعيات [2].

_ القانون الأساسي النموذجي للجمعيات [3].

8 _ مؤسسة الجزائر المتحدة الخيرية :

8_1_ كوفيد، بداية تأسيس الجمعية :

شكلت الأزمة الصحية، كوفيد 19 ، نقطة انطلاق لتأسيس مؤسسة الجزائر المتحدة ، من خلال اجتماع العديد من الجمعيات و لجان الأحياء الناشطة في تلك الفترة من أجل مواجهة الأزمة الصحية ، التي كانت لها تداعيات كبيرة على المجتمع و خاصة الفئات الهشة منه . و هذا ما صرح به أحد أعضاء المؤسسة " مع بداية الكوفيد في تزاير جمعنا مجموعة من الجمعيات التي ننشط في العاصمة ،حوالي (12) جمعية ، و شكلنا تنسيقية ، بعها بأربعة أشهر قلنا لماذا يبقى كل واحد يبقى ينشط في جمعية نتاع حي ولا نتاع حومة و لا نتاع بلدية ، علاش ما نضمونش رواحنا ، عندنا الخبرة و كل عندنا النية الحسنة، ننطموا في une fondation، هكذا يكون التأثير نتاعنا يكون أكثر أهمية ، أكثر تأثيرا، و اكثر ديمومة plus important , plus grant, plus durable"

الشعار الذي تقوم عليه الجمعية هو " معا لبناء الفرد و المجتمع " ، في تصريح لعضو المؤسسة يشرح فيه الهدف من هذا الشعار " نسعى من خلال هذا الشعار لأن تكون هناك نهضة في المجتمع، التي لا يمكننا انجازها بمفردنا ، ننجزها مع أشخاص آخرين ، مع مؤسسات أخرى ، نحن مجرد لبنة من اللبنات " .

8_2_ بناء الفرد و المجتمع ؟

هو شعار تقوم عليه المؤسسة و تعمل على تحقيقه من خلال عدة مشاريع ، في تصريح لأحد أعضائها " نجسد هذا المشروع من خلال العمل الميداني و القاعدي في عدة مجالات ، في العمل الخيري التضامني من خلال لجنة الإغاثة ، العمل الصحي ، من خلال اللجنة الصحية ، المجال التربوي و التعليمي ، له لجنة خاصة ، لدينا كذلك "استرزاق" ، تعمل هذه اللجنة من خلال الاهتمام بالشباب حاملي المشاريع ، ما تقوم به هذه اللجنة هو مساعدة الشاب حامل المشروع و مرافقته في تحقيق

[1]- قانون البلدية 11-10 ، الجريدة الرسمية العدد 37 ، ص 08 .
[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادرة في 21 صفر عام 1433 الموافق ل 15 يناير 2012. العدد 02، ص 33.
[3]- intérieur.gov.dz

مشروعه. فبالشراكة مع متعاملين اقتصاديين، تعمل على تكوين الشاب ، دراسة ملف المشروع، تمويل المشروع ، و متابعة تحقيق المشروع" .

8_3_ الموجة الثانية، و محدودية الإمكانيات :

بعد الموجة الأولى من الأزمة الصحية ، تأتي الموجة الثانية، وصفها المختصون بأنها أشد شراسة و أكثر انتشارا و تفشيا بين الأشخاص، دفع هذا الوضع إلى زيادة الضغط على المستشفيات و المصالح المختصة في مواجهة هذه العدوى. انخراط المجتمع المدني كان منذ بداية انتشار الفيروس و تضاعف تداعياته، لكن في هذه الموجة الثانية من انتشار الفيروس ، وجدت مؤسسة الجزائر المتحدة نفسها عاجزة عن الاستجابة للطلب المتزايد على المعدات الطبية الخاصة بمواجهة الفيروس ، و خاصة ما تعلق منها بأجهزة التنفس. في تصريح لأحد أعضائها " مع نقص قدرة الاستيعاب للمرضى في المستشفيات،أصبحنا نتلقى يوما عددا كبيرا من المكالمات، نحن لدينا ثلاثون جهاز ، لا يمكننا تلبية جميع الطلبات، خاصة و أن مدة استعمال الجهاز، هي من عشرة إلى خمسة عشر يوما، فيتصل بنا شخص ابوه أو أمه في وضعية حرجة و هو بحاجة لجهاز تنفس، لا نجد ما نقدمه له "

في ظل الطلب المتزايد على هذه المادة ، شهدت ارتفاع اسعارها بشكل مضاعف في السوق الوطنية ، مما زاد من تأزيم الوضع ، في تصريح لعضو المتحدة " هناك احتكار كبير بهذه الأجهزة ، في الأول كنا نشتري هذه الأجهزة بسبعة ملاين (سبعة مليون سنتيم) في الموجة الأولى ،و اليوم ارتفع سعرهم ليصل سعر الجهاز بحجم 5 لتر إلى 11 مليون إلى 15 مليون (سنتيم)" .

في تصريح لأحد التجار في هذه المعدات " من المفترض أنه في هذه الحالة (نتاع موت) ، على التاجر البيع ، من أدرك الجهاز نعم ، و من لم يدركه لا ، اليوم أصبح البيع (بالمعريفة) ، أو ربما هناك من يخزنهم من اجل الاحتكار حتى ترتفع الأسعار، لذلك وصل سعر الجهاز(32 مليون) ، يعني الضعف أو أكثر ". مع اشتداد الأزمة ، أصبحت المجتمع المدني أضعف الفاعلين في هذا الوضع ، خاصة مع وجود شركات و رجال مال و أعمال متحكمين في السوق . و هذا ما صرح به أحد أعضاء المؤسسة في لقاء تلفزيوني في أحد القنوات الجزائرية في حديثه على ارتفاع اسعار المعدات الطبية " هناك جهاز اسمه (اوكسيماتر) لقياس مستوى التشبع بالأكسجين، هذا الجهاز ارتفع سعره من (1500 دج) إلى (4500دج)، ثم (6500 دج). المشكل ليس فقط في مكثفات الأكسجين، بل هو حتى في المواد الشبه الصيدلانية كالكمامات، معقم اليدين، كلها شهدت ارتفاعا كبيرا في الأسعار، لذلك رغم أن هذه الأزمة عالمية ، إلا أنه في الجزائر هذا المشكل يجب أن يحل ، لأنه هناك أخبار تتحدث عن الاحتكار، فأنا مثلا تحدثت مع مستورد ، اشتريت عليه جهاز (لوكسيماتر)، و عندما أردت الشراء في اليوم الذي بعده ، هناك من أخذ عليه السلعة بأكملها. لذلك هناك احتكار ، أنا أوجه رسالة لهؤلاء التجار ، كما تدين تدان، الجزائر في أزمة و الناس تموت، و الله لو تسمع اتصالات الناس، و يقول لك أمي أو أبي سيموت، و لا تجد ما تقول له أو ما تقدمه... " .

من بين استراتيجيات المؤسسة في مواجهة هذه الأزمة ، هي محالة اللجوء إلى الاستيراد للمكثفات من الخارج ، باعتبار أنها متوفرة و بأسعار معقولة ، لكن هذه الخطوة واجهتها بعض الصعوبات ، " نحن مؤسسة الجزائر المتحدة استقبلنا وزير

الخارجية الذي قدمنا له شكوى رسمية ، و طلب حتى نستطيع ان نستورد نحن كجمعيات مباشرة من الخارج ، لأن الأسعار في الخارج مثلا مكثف أوكسجين بسعة 5 لتر ، يبلغ حوالي (35000دج) حتى (40000 دج)، بكل التكاليف ، لأنه نحن كجمعيات أو مؤسسات خيرية معفيين من التكاليف ، نحن أردنا إغراق السوق بهذه الأجهزة ، قدمنا طلب لوزير الخارجية و بدأنا في الإجراءات معهم ، لأنه في هذه الأزمة لم تبقى هناك خطوط حمراء، يجب أن تكون هناك تسهيلات من جميع الأطراف لمواجهة هذه الجائحة" [1].

محدودية إمكانية المؤسسة يدفعها في اللجوء و البحث عن محسنين من داخل و خارج الوطن، لتوفير المعدات الطبية الخاصة بمواجهة الفيروس كوفيد 19، " اليوم تواصل معي محسن من أجل شراء مكثف أكسجين ، سعره مرتفع لكن يجب علينا شراءه، لدينا قائمة انتظار فيها 15 شخص ينتظر هذا الجهاز، كما أننا أطلقنا نداءات للجالية الجزائرية في تركيا في أوربا في كندا . في قطر و دول الخليج، ينظمون عمليات تبرع فيما بينهم ، و قد استطاعوا جمع ما قيمته 240 مليون سنتيم و تم شراؤهم مكثفات أكسجين لمستشفيات جيجل". كان تصريح مسئول الإعلام في اللقاء التلفزيوني بقناة البلاد.

شكلت الجالية الجزائرية بالخارج، مصدر تمويل قوي و فعال للمؤسسة في مواجهة هذه الأزمة ، ففي ظل ندرة الأجهزة و المعدات الطبية في هذه الفترة ، أو تعذر الوصول إليها لغلاء أسعارها ، كانت تعود المؤسسة في كثير من الأحيان إلى دعم الجالية بالمهجر، و هذا الدعم نلاحظه في العديد من تصريحات أعضائها، أو المنشورات على صفحة المؤسسة. " في اطار عقد الشراكة الذي يجمع مؤسسة الجزائر المتحدة مع جمعية كورونا ديزاد، تم اقتناء عتاد طبي متمثل في : ECG _Echographie_Matériels de consultation : ophtalmologie/ORL، حيث سيساهم هذا العتاد في تقديم مختلف الفحوص خلال القوافل الطبية التي تقوم بها المؤسسة بصفة دورية، كل الشكر ة التقدير للجالية الجزائرية بالمهجر و كل الفريق المتطوع بجمعية كورونا ديزاد بموريال "[2].

من بين أعمال و نشاطات المؤسسة في فترة الكوفيد بالاضافة إلى المساعدة و الدعم بالمواد و التجهيزات الطبية عملت على توفير خدمة العلاج في البيت ، (hospitalisation a domicile)، حيث بلغ عدد التدخلات الطبية التي قامت بها المؤسسة 123 تدخل طبي ، في كل من الجزائر العاصمة ، البليدة، بومرداس، تيبازة، المدية. بلغ عدد التدخلات في الدعم بمادة الأكسجين 109 تدخل[3].

[1]- ، السيد محمد تيطوم ، مسؤول الاعلام بمؤسسة الجزائر المتحدة، مشروع حسنات، أجهزة التنفس، قناة البلاد ، 24 نوفمبر 2020، الاطلاع يوم 05 أفريل 2023.

[2]- صفحة المؤسسة ، يوم 07 جانفي 2022، الاطلاع يوم 2023/05/09

[3]- مؤسسة الجزائر المتحدة ، الصفحة الرسمية على فسيبوك، في 14 فيفري 2022. الاطلاع يوم 2023/05/11.

8_4_" وقف حسنات "، الجالية ، و تراخيص الاستيراد :

"وقف حسنات"، هي مبادرة أعلنت عليها مؤسسو الجزائر المتحدة من أجل جمع التبرعات بين أبناء الجالية الجزائرية في الخارج ، من أجل شراء مكثفات الأكسجين و إرسالها إلى الجزائر . تم تنظيم هذه المبادرة بالشراكة مع "تنسيقية الجالية الجزائرية بالمهجر". تضم هذه التنسيقية المهاجرين الجزائريين في مختلف الدول في الخارجو أيضا "منتدى الجالية الجزائرية بتركيا " [1] . باعتباره الجهة التي تنسق بين المشاركين في هذه الحملة لجمع التبرعات.

لكن المشكل الذي واجه المبادرة بين هذه التنظيمات، هو الحصول على تراخيص الاستيراد من السلطات المعنية . حيث تستوجب هذه العملية الخضوع و المرور عبر إجراءات إدارية ، قد تأخذ وقتا كبيرا ، الأمر الذي لا يتماشى و الظرف الصحي الطارئ، الذي يستلزم التحرك في اقرب وقت ممكن. و هذا ما جاء في البيان الصادر عن هذه التنسيقية بشأن علية استيراد المكثفات " اجتمعت بصفة استعجالية " تنسيقية الجالية الجزائرية في المهجر " مع ممثلي "مؤسسة الجزائر المتحدة الخيرية" و ممثلين عن "رجال أعمال مغتربين بالخارج" و قد خصص الاجتماع لدراسة الحالة الوبائية الصعبة التي يعيشها وطننا الحبيب ، و بحث السبل و الآليات المستعجلة لدعم المنظومة الصحية و انقاد ما أمكن من المرضى الذين يعانون من نقص الأكسجين ، و قد تم الاتفاق على تنفيد النقاط التالية : _مطالبة السيد الوزير الأول للتدخل العاجل و السريع لتسهيل اجراءات استيراد مكثفات الأكسجين و منح الرخص اللازمة لذلك حفاظا على أرواح المصابين . _ الاتصال عاجلا بالمستوردين الذين تتوفر لديهم رخص استيراد مكثفات الأكسجين لترتيب عملية الاستيراد لأكبر كمية ممكنة في اقرب وقت ممكن . _ اطلاق حملات تبرعات واسعة على مستوى كل الجاليات الجزائرية بالخارج _ التعاون مع مؤسسة الجزائر المتحدة الخيرية، و الجمعيات الإغاثية الفاعلة في الجزائر، في تسيير و توزيع مكثفات الأكسجين مع ارسال تقارير متابعة دورية لتسيير هذه العملية للمتبرعين _ دعم المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي لدعم حملة التبرع و المساهمة في اقناع الناس للمساهمة في انقاد المرضى "[2] ، هذه أهم النقاط التي جاءت في هذا البيان و المتعلقة خاصة بجمع باستيراد مكثفات الأكسجين .

بعد هذا البيان الذي أصدره التكتل الذي أعلن عليه المبادرة ، بخصوص اعفاء مكثفات الأكسجين من رخص الاستيراد المسبقة ، " أصدرت وزارة الصناعة الصيدلانية قرار استثنائيا يعفي مستوردي مكثفات الأكسجين و الأجهزة الطبية التي تكون موجهة للاستعمال الشخصي في مواجهة كوفيد 19 ، من أي ترخيص مسبق من قبل المصالح المختصة بالوزارة"[3] .

8_5_ "إكرام الأحبة " ، و الشراكة مع السلطات المحلية :

[1]- الشروق أونلاين ، " تنسيقية الحالية الجزائرية، 140 مكثف أوكسجين سيصل إلى الجزائر خلال أسبوع" ، في 2021/08/02. الاطلاع يوم 2023/05/17.

[2]- الشروق أونلاين ، يوم 2021/08/02.

[3]- مؤسسة الجزائر المتحدة ، الصفحة الرسمية ، في 27 جويلية 2021, الاطلاع يوم 2023/05/17.

يقوم هذا المشروع بالشراكة مع المؤسسات الاستشفائية و الصحية و المصالح المختصة في تسيير المقابر ، من أجل تسهيل عملية دفن موتى كوفيد _19، تعمل المؤسسة في هذه الحالة على التكفل بكل الإجراءات المتعلقة بعملية الدفن ، من تحضير الوثائق ، إلى تجهيز الميت بكل ما يلزم و الظرف الصحي القائم ، و نقل هذا الأخير إلى المقبرة و المساعدة في دفنه . كان تدخل المؤسسة في هذا المجال ، بعد الهلع و الفوضى التي وقعت فيها هذه المصالح ، و كذا "الخوف من المجهول" الذي عم الجميع، حيث أنه لم يعد بالامكان معرفة بالتحديد آليات اشتغال "الفيروس" ، و بالتالي عدم معرفة ما الذي يجب اتخاده من قرارات[1]. تدخل (المتحدة) كان من أجل تسهيل سيرورة هذه العملية ، في ظل الظروف الصحية و البرتوكول الصحي المفروض. فما كان من مهام العائلة و الأقارب من تجهيز للميت ، و نقله ، و دفنه ، أصبح بعد الأزمة الصحية من مهام الدولة . أي تحت تنظيم و إشراف المصالح الطبية المختصة في المؤسسات الاستشفائية ، حيث جاء في بيان لوزارة الصحة أن وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات " أخذت على عاتقها التكفل بالموتى المصابين بمرض كورونا و تكفينهم و دفنهم و وضعت جملة من الاجراءات الوقائية الصارمة، فإنه يجب شرعا احترام هذه الإجراءات و الالتزام بها حفاظا على الأنفس"[2]. أخذ الدولة لهذه المهمة على عاتقها وضع المصالح المختصة تحت ضغط شديد ليس فقط بحجم العمل و تعقيداته، و لكن أيضا ضغط عائلات الموتى التي لم تتقبل التنازل عن "حرمات الطقوس الجنائزية"[3]. فالجمعية لعبت في هذه الحالة دور الوسيط الذي يحظى بثقة كل الأطراف ، فهي كانت فاعل من جهة في تسيير مرفق عام في ظل ظرف استثنائي و معقد ، و من جهة أخرى عملت على خفض التوتر داخل عائلات الموتى من خلال مساعدتهم و تقديم يد العون من أجل في الحصول على وسيلة النقل (سيارة الإسعاف)، مواساة العائلات ، المساهمة في احترام الإجراءات الوقائية ... الخ . و هذا ما جاء في الصفحة الرسمية للمؤسسة : " *# إكرام _ الأحبة # تسهيل _إجراءات_ جنازات_ كورونا مستمرون في مشروع إكرام الأحبة و الحمد لله الذي وفقنا لنقل أكثر من 400 جنازة منذ بداية الجائحة و مساعدة الكثير من العائلات و التخفيف عنهم في مصابهم . هل تحتاجون إلى مساعدة ؟ نعم الشباب يحتاجون إلى اللوازم التالية _أجرة سائق الشاحنة _ القفازات_ الكمامات _ معقم اليدين كيف نتواصل معكم لنرسل لكم المساعدات ؟ نستقبل مساعداتكم على الحساب البنكي : (رقم الحساب البنكي) ، أو التواصل معنا على الأرقام التالية: (أرقام هاتف أعضاء الجمعية) [4]*".

[1]- Entretient avec Noémie banes, Orianne plumet, propos recueillis par claire Beaudevain, Fanny Vincent, « se mobiliser et travailler a l'hôpital par temps de Covid », mouvement, N° 105/1, 2021, P. 13- 26. https://www.cairn.info/revue-mouvements-2021-1-page-13.htm.

[2] - وكالة الأنباء الجزائرية ، « الدعوة إلى احترام إجراءات وزارة الصحة الخاصة بغسل و دفن الموتى المصابين بكورونا »، يوم الأربعاء 25 مارس 2020، الاطلاع يوم 12 جوان 2024. جاء في البيان نفسه حول إجراءات هذه العملية " وضع الجثة في تابوت مغلق أو في غطاء محكم قبل أي عملية نقل ، مع تعيين فرد أو اثنين فقط من عائلة الميت لحضور مراسيم الجنازة ". " و عدم السماح لأهل الميت برؤيته إلا بعد تجهيزه ، مع منع لمسه ".

[3]- ف.قروف، ز.بن عاشور،« تمثلات الموت بفيروس كورونا و انعكاساتها على طرق مواجهة الفيروس_ دراسة انثربولوجية »، مجلة أنثربولوجيا، المجلد 8 / 1، 2022، ص.419_433. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/194364

[4]- Algeria United Fondation, 13 février 2021.

فالمؤسسة كانت في الصفوف الأولى في مواجهة هذا الفيروس، و أيضا العمل على الحفاظ و " نشر السياسات العمومية الوقائية"[1]. و ما قد يجعل دور الجمعية أكثر فاعلية في هذا الوضع هو تحررها في تعاملها مع المريض و محيطه الاجتماعي من ثقل المنظومة الإدارية البيروقراطية ، الأمر الذي قد يساهم في تهدئة الأنفس و المساهمة في تسيير المرفق العام .

[1]- Hubert Pénicaud, « l'engagement bénévole au temps de crise sanitaire », ENA Hors les murs, N° 505/4, 2021, p.30 à 32. https://www.cairn.info/revue-l-ena-hors-les-murs-2021-4-page-30.htm

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الصناعة الصيدلانية

MINISTERE DE L'INDUSTRIE PHARMACEUTIQUE

N° 040/MIP /2021

26 JUIL 2021.

NOTE D'INFORMATION

Il est porté à la connaissance des établissements pharmaceutiques que l'importation des produits pharmaceutiques, des dispositifs médicaux et des équipements de détection utilisés en riposte à la pandémie du Coronavirus (COVID-19), est soumise à une autorisation de dédouanement délivrée par les services du ministère de l'industrie pharmaceutique et elle bénéficie d'un couloir vert du dépôt de dossier à son traitement.

Il est à noter aussi que l'importation de ces produits par les entreprises et les établissements, autres que les établissements pharmaceutiques, ainsi que par les organisations et les associations à titre de dons, est soumise à une autorisation d'importation délivrée par nos services pour pouvoir bénéficier de l'exonération des droits et taxes conformément aux dispositions de l'ordonnance n° 21-07 du 27 Chaoual 1442 correspondant au 8 juin 2021 portant loi de finances complémentaire pour 2021, notamment son article 22 ; et en application du décret exécutif n° 21-213 du 8 Chaoual 1442 correspondant au 20 mai 2021 modifiant et complétant le décret exécutif n° 20-109 du 12 Ramadhan 1441 correspondant au 5 mai 2020 relatif aux mesures exceptionnelles destinées à la facilitation de l'approvisionnement du marché national en produits pharmaceutiques, en dispositifs médicaux et en équipements de détection en riposte à la pandémie du Coronavirus (COVID-19).

Par ailleurs et à titre d'exception, l'importation des concentrateurs d'oxygène ou tout autre dispositif médical utilisés en riposte à la pandémie du Coronavirus (COVID-19) par des particuliers et à usage personnel, n'est pas soumise à une autorisation délivrée par les services compétents du ministère de l'industrie pharmaceutique.

9 _ تراخيص التنقل، الجمعيات من بين المستفيدين ؟

اقرار الحجر الصحي ، و اعتماد حالة الطوارئ ، إجراءات اعتمدتها الدول من أجل الحد من انتشار فيروس كورونا. الجزائر كغيرها من الدول لجأت إلى فرض الحجر المنزلي الكلي و الجزئي[1] على السكان في أوقات محددة، يمنع خلالها هذه الفترة على المواطنين الخروج إلى الفضاء العام ، و اي اخلال بهذا الإجراء يعرض صاحبه للمتابعة القضائية[2] . لكن في نفس الوقت وضعت الدولة بعض الحالات الاستثنائية التي يسمح لها بالخروج في هذه الأوقات ، لعدة اعتبارات ، سواء بالنظر إلى طبيعة عملها ، أو الخدمة التي تقدمها إلى المجتمع و لا يمكن الاستغناء عنها ، و من هؤلاء عمال قطاع الصحة ، الموردين بالمواد الغذائية ، بعض القطاعات الأخرى الضرورية. يسمح لهذه الفئة بالتنقل و الخروج في فترات الحجر الصحي [3]، من خلال منح ما يسمى برخص التنقل (Autorisations de circulations)، و هي وثيقة رسمية تمنحها المؤسسات المختصة قانونا، تسمح من خلالها لأشخاص محددين ، بالنظر إلى طبيعة عملهم و نشاطهم ، من أجل الخروج و التنقل في فترات الحجر ، من البيت إلى مكان العمل ، أو تأدية خدمة ما، و هو ماجاء في نص المادة السادسة (06)، من القانون أعلاه " في ظل احترام تدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد _ 19)، يمكن الترخيص للأشخاص بالتنقل على سبيل الاستثناء للدواعي الآتية :

_لقضاء احتياجات التموين من المتاجر المرخص لها .

_لقضاء احتياجات التموين بجوار المنزل .

_لضرورات العلاج الملحة.

_ لممارسة نشاط مهني مرخص به.

استطاعت بعض الجمعيات الحصول على هذه الرخصة الاستثنائية من أجل التنقل في هذه أوقات الحجر ، و من بينها جمعية جيل التحدي الثقافية، حيث صرحت رئيسة الجمعية، " بعد قرار الحجر و توقيف عديد النشاطات، اتصل بي زميل من مديرية الصحة و عرض عليا امكانية التعاون معهم : لازمنا وحدة ناشطة و ماتخرجش اسرار العمل، قبلت بذلك و بدأت العمل معهم في خلية الإصغاء ، تتكون من أطباء و عمال في الصحة ، هدفها الرد على انشغالات المواطنين و اتصالتهم في هذه الفترة ، كانت الخلية تستقبل عددا كبيرا من الاتصالات يوميا "، و تضيف المبحوثة موضحة " أنا أشتغلت في هذه الفترة مع خلية الاصغاء بشكل فردي ، كانت بلادي تمر بظرف معين ، فكان لزاما عليا تقديم المساعدة، لمن بعد خطاب الرئيس حول الجمعيات التي ساعدت في هذه الفترة، طلبت مني مديرية الصحة أن تقدم هذه النشاطات في اطار الجمعية "، و بخصوص الحصول على الترخيص، صرحت "كنت أنا الوحيدة التي استطعت الحصول على الترخيص من أجل التنقل في هذه الفترة ، كنت

[1]- يمكن الاطلاع في هذا الشأن على المرسوم التنفيذي 20_70 المؤرخ في 29 رجب 1442 الموافق 24 مارس 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار فيروس و باء كورونا، عرف الحجر المنزلي في المادة 04 منه " الحجر النزلي الكلي في عدم الزام الأشخاص بمغادرة منازلهم أو أماكن اقامتهم خلال الفترة المعينة، ما عدا في الحالات المنصوص عليها في هذا المرسوم، و يتمثل الحجر المنزلي الجزئي في إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو مكان اقامتهم خلال الفترات الزمنية المقررة من طرف السلطات العمومية".

[2]- يمكن الاطلاع أكثر على المرسوم التنفيدي رقم 20_69 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق ل 21مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد_19) و مكافحته .

[3]- ايمان كيموش ،« كل التفاصيل عن رخص النشاط في المرحلة الثانية من الحجر الصحي "، الشروق أونلاين، يوم 2020/04/18، الاطلاع يوم : 2023/08/28.

أحضر الأكل لعمال الصحة، و في الطريق كنت أقدم الأكل حتى لرجال الشرطة ، طلبت مني مديرية الصحة اذا امكن تقديم الطعام للطاقم الطبي في الفندق في شهر رمضان ، و كذلك الطاقم في مخبر باستور". و عن مصدر التمويل، صرحت " كل هذا كنت أقوم به من أموالي الخاصة ، سيارة التنقل كانت لأحد مريدي الطريق العلوية، كما ساعدتني ايضا جمعية كافل اليتيم ".

فتراخيص التنقل التي كانت مخصصة فقط للإدارات العمومية و بعض القطاعات التي تعتبر حساسة ، أصبحت تمنح ايضا للجمعيات، نظرا للدور الذي قامت به في هذه الفترة . فبالرجوع لنص المادة نجد أن الجمعيات لم تكن من بين المعنيين بهذه الرخص، إلا انها استطاعت أن تستفيد من هذا الاستثناء. و تصبح بذلك فاعل و شريك للمؤسسات العمومية في مواجهة هذه الأزمة و التخفيف من حدتها . فحسب تصريح رئيسة الجمعية، أن الخلية في التي كانت تنشط بها كمتطوعة هي من تدخلت من أجل حصولها على رخصة التنقل في فترة الحجر و التي لم يكن متاحا للغير الحصول عليها ، حسب تصريح رئيسة الجمعية، على لسان المسؤول على لجنة الإصغاء " ن، لم نعطي الترخيص لأي شخص، أنتي الوحيدة التي استفادت من هذا".

و عن كيفية منح هذه التراخيص ، و الجهة المكلفة ، نجد أن المرسوم 20_70، فصل نوعا في هذه الشأن ، حيث نصت المادة السادسة منه في فقرتها الثانية على ما يلي " تحدد كيفيات تسليم الرخصة من طرف اللجنة الولائية المكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية من وباء فيروس كورونا (كوفيد _19) و مكافحته ، المذكورة في المادة 7 أدناه". تحدد المادة 7 المشار اليها كيفية انشاء هذه اللجنة و الهيئات الشريكة فيها[1]. فمن خلال نص المادة 6 ، نفهم أن المشرع الجزائري أعطى لهذه الهئية المحلية صلاحية منح رخص التنقل، و منحها في ذلك أيضا السلطة التقديرية في تقرير منح هذه الرخصة لجهة ما من عدمه ، بالنظر إلى الوضعية أو الضرورة التي تقدرها هي و تراها جديرة بذلك. و بالتالي استفادة الجمعية من هذا الاستثناء ، و حصولها على رخصة الحركة و النشاط و تقديم يد المساعدة ، هو اقرار من اللجنة بأحقية الجمعية بهذا الإمتياز نظرا للدور الذي قدمته و الذي يمكن تقدمه في ظل هذه الظروف, في تصريح للكلف بالاعلام في جمعية وين _ نلقى لمساعدة المرضى المحتاجين عن حجم العمل الذي كانت تقوم به الجمعية " كنا نستقبل في اليوم 200 إلى 300 مكالمة ، من أجل مكثفات الأكسجين، كنا نبدأ العمل على الساعة الثامنة صباحا ، حتى الساعة السادسة مساء ".
لكن التنبه لدور المجتمع المدني كشريط مع السلطة في مواجهة جائحة كوفيد _19 ، تصفه الجمعيات بأنه كان متأخرا ، و لم يكن هناك اعتراف إلا بعد أن فرضت الجمعيات نفسها في الميدان، حسب تصريح عضو جمعية وين _ نلقى" في البداية التعاون كان ضعيفا ، لكن بعد ذلك الجمعيات فرضت نفسها ، و أصبحت السلطات تسمع لها "، فالجمعيات لم تكن ضمن مخطط السلطة في مواجهة الأزمة، إلا بعد تواجدها المميز في الميدان بما تمتلك من إمكانيات مادية و بشرية.

[1]_ تنص المادة 7 على ما يلي " تنشأ لجنة ولائية مكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد _19)، و مكافحته، و تتشكل هذه اللجنة التي يرئسها والي الولاية المختص اقليميا من : ممثلي مصالح الأمن _ النائب العام ، رئيس المجلس الشعبي الولائي _ رئيس المجلس الشعبي البلدي لمقر الولاية".

10 _ التنسيق ، مجرد كلمة ؟

تعمل العديد من الجمعيات ، خاصة تلك التي تنشط في المجال الصحي على تنظيم ما يطلق عليه بالقوافل الصحية (les caravanes). و هي حملات صحية ، يخرج فيها عدد من الأطباء في مختلف التخصصات لأجراء فحوصات طبية بشكل تطوعي للأشخاص في المناطق النائية ، أو المناطق البعيدة عن المستشفيات الصحية. تشكل هذه العملية فرصة للمريض لاختصار مسافة الوصول إلى الطبيب و خاصة الطبيب المختص ، كما أنها تعتبر "ورقة مرور" تمكن المريض من الولوج إلى المنظومة الصحية بطريقة سلسة و أكثر أريحية.
تنظيم مثل هذه المبادرات يتطلب على الجمعية المنظمة التنسيق مع عدة جهات رسمية ، من بينها المستشفى ، الجهاز الأمني، البلدية. و إتباع إجراءات قانونية محددة ، و هذا ما صرح به عضو جمعية وين نلقى في إجابته على سؤال يتعلق بطريقة التنسيق بين الجمعية و الدولة في تنظيم مثل هذه النشاطات ؟ " التنسيق ؟ الدولة لا تدعم برنامج عملك ، الدولة لا تضع لك العراقيل و فقط ، الجمعية هي من تتحمل كل الأعباء ،الدولة لا تنسق بشكل كبير مع الجمعيات ".

يتضح من خلال هذا التصريح أن طريقة العمل و التعاون في مرحلة الكوفيد هي فترة مؤقته مرتبطة بظروف صحية طارئة و مستعجلة تستدعي العمل و التنسيق معا . و بالتالي بمجرد العودة للحالة الطبيعية ، تظهر "الإرادة السياسية " للسلطة العمومية التي لا تتعدى أن تكون مجرد داعم لوجيستي بسيط . أي أن الشراكة لا ترتقي إلى مستوى البناء معا[1]. الذي تظهر فيه الدولة فاعلا متساو مع الفاعلين الآخرين، دون أن تفقد مكانتها و سلطتها التنظيمية في هذه العملية ، من خلال الجمع بين الجمع بين الممارسة الرسمية التي تعد أحد ميزاتها ، و ممارسات أخرى "أقل رسمية" أو " توافقية[2]". و هذا ما صرح به المبحوث عند حديثة على إشكالات التنسيق و حتى عدم وجوده " *حتى ننظم مثل هذه الخرجات الصحية يتطلب منا الأمر المرور عبر مصالح عديدة ، و انتظار مدة أطول بالشهور من أجل الحصول على التراخيص، لذلك لماذا لا يكون لا يتم كل هذا وفق اجراء بسيط بمجرد تقديم طلب ، لا نقول بأنه لا يجب أن يكون هناك إجراء أمني ، أو لا يكون عناك تدخل للدولة بالعكس هذا أمر جيد لكن نود أن يكون هذا أمرا يتم بطريقة أكثر سلاسة .كما نؤكد على أنه يجب أن يكون هناك نوع من الثقة بين الدولة و الجمعيات* ". فحتى يكون التنسيق و التعاون بين الجمعية و الدولة فعالا ، عليه أن يتم وفق مسار تكون فيه الدولة جزء من العملية منذ بدايتها إلى التنفيذ ثم إلى النهاية و تحقق هدفها ، و ليس فقط مجرد منظم لها . تعمل فيها الدولة بمنطق المراقب من بعيد و ليس بمنطق الشريك.

[1] - Blandine Maisonneuve, « la parole et la participation des personnes concernées en temps de gestion de crise », dans Vie sociale, 2022, n°37, P.193.
[2] - francois VEDELGO, « collectivité territoriale Etat et associations dans le développement local : gouvernance et association », p 88

الفصل السابع :

المقاولاتية الاجتماعية، البديل أم المفعل للشراكة.

1_ المقاولاتية الاجتماعية،شكل آخر للشراكة :

الديمقراطية التشاركية المحلية "ليست مجرد سياسة حديثة مثالية، لكنها أيضا نموذج فعال، بقدر ما يكون المواطنين قادرين على التعبير و على التشاور في ما يتعلق بشؤون مدينتهم ، بقدر ما تكون جماعة ما قادرة على التحرك من أجل بلوغ أهدافها. بقدر ما يأخذ النظام السياسي على عاتقه متطلبات أفراده ، بقدر ما يكون فعال. المشاركة ليست هي الآخر في التمثلات و لا مكمله في الروح ، لكنها القوة المطلوبة التي يمكن أن تنعش بخيالها الإبداعي الديمقراطية "[1]. من خلال هذا التعريف نلاحظ أن مفهوم المشاركة أو التشاركية لا تقتصر فقط على ضرورة وجود الطرف الآخر من أجل العمل و التحرك ، بل يجب أيضا أن تحمل ما يطلق عليه " الإبداعية الاجتماعية "[2] ، التي تعتبر أحد الركائز الأساسية لقيام مفهوم المقاولاتية الاجتماعية .

ظهر هذا المفهوم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1980_1990، كانت كردة فعل على تراجع الاعانات الحكومية[3]. و بالتالي وقع على هذه المنظمات ضرورة إيجاد مصادر تمويل بديلة .يكون فيها البعد الاقتصادي مرتكزا للفعل الاجتماعي . بدأ هذا التوجه الإبداعي في العمل الجمعوي ، بالتوسع و الانتشار في العديد من دول العالم بأشكال تنظيم و سياسات عمل مختلفة باختلاف السياقات .

هناك عدة مفاهيم و تعريفات للمقاولاتية الاجتماعية ، نحاول أن نأخذ بعضا منها ، حتى نستطيع عرض الخطوط العريضة و المبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا التيار من أجل الخروج بالمجتمع المدني من مرحلة "الهواية "[4] إلى الإبداع . تعريف المقاولاتية الاجتماعية ، أو المؤسسة الاجتماعية كما يطلق عليها البعض ، يقوم على بعدين أساسين ، و هما البعد الاقتصادي، و الاجتماعي . " البعد الاقتصادي يقوم على ثلاثة عناصر : _ ان يكون النشاط متواصل من أجل تقديم سلع أو خدمات_ مستوى استقلالية مرتفع و مضمون _ مستوى معين من المخاطرة الاقتصادية _ حد أدنى من مناصب العمل المأجورة . أما البعد الاجتماعي، يبرز في خمس مؤشرات : _ هدف صريح و واضح من أجل خدمة المجتمع _ مبادرو يقودها مجموعة من المواطنين ، سلطة اصدار القرار لا ترتكز على من يمتلك رأس المال _ ديناميكية تشاركية تقتضي اشراك مختلف الفاعلين المهتمين بالنشاط (أجير ، مستغل للمؤسسة أو مستفيد، متطوع، سلطات عمومية ...الخ) _ و أخيرا تحديد سقف في توزيع الأرباح"[5]. يشار للمقاولة الاجتماعية أيضا "بالمؤسسة الاجتماعية " ، و التي تعرف وفقا لعائلتين من المؤسسات الربحية أم لا ؟ ، الموجهة للاستجابة لحاجة اجتماعية و التي يقودها مقاول يرغب في جلب الابتكارات الاجتماعية من أجل جلب

[1] - Niday Abdourahman, « économie solidaire et démocratie participative locale », dans Marché et organisation, https://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations-2010-1-page-73.
[2] - julien scolaro, « de la reconnaissance a l'influence les enjeux d'une entré en politique publique territoriale », p149.
[3]- Le Vally Ronan, « Entrepreneuriat social »,
[4]-[4]- Clément Gérom. Op cite. P. 53.
[5] - Ndour Mamour, op cite , P. 62 .

الاستجابة للاحتياجات غير الملباة، تجمع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني بين مشروعها الاقتصادي و هدف اجتماعي، و تحقيق الربح بالنسبة لهم لا يشكل هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لخدمة مشروعهم المجتمعي"[1].

تقترب المقاولاتية الاجتماعية من مفهوم الاقتصاد التضامني الاجتماعي، الذي يقصد به " التوجه إلى استعمال المصطلحات الخاصة بالشركات، كالأداء ، المردودية، التسيير الجيد، و استيراد ممارسات التسيير خاصة بالقطاع الخاص الربحي (الأهداف العملية للنمو، خطط العمل الإستراتيجية، معايير الجودة و إنشاء الفرق و الفروع،و ما إلى ذلك)، تسمح هذه لرواد الأعمال الاجتماعيين بإضفاء الشرعية على نشاطاتهم اتجاه السلطات العمومية و الدوائر الاقتصادية). و في نفس الوقت تمكنهم من التميز عن الممثليين التقليديين للحركة الجمعوية"[2]. كما أن توظيف هذا المصطلح من قبل رواد الحركة الجمعوي ، هو تعبير منهم عل الرغبة في جلب" ثقافة مقاولاتية " داخل عالم الجمعيات، و الابتعاد عن طريقة تسيير "الهواة" التي تميز العديد من الجمعيات[3]. المقاولانية الاجتماعية ، أو ما قد يطلق عليه أيضا بالاقتصاد الاجتماعي و التضامني (ESS) ، هو انتقاد ضمني لطريقة التسيير البيروقراطية للمؤسسات الحكومية في العمل و في علاقتها بالمجتمع المدني[4] .

اهتمت عديد الدول بهذا الشكل من الجمعيات و ما يطلق عليه ايضا "القطاع الثالث"، الذي يقع بين المؤسسات الربحية و غير الربحية .

تقوم منظمات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على مبادئ ، تجعلها تتميز عن غيرها من المنظمات الأخرى الربحية وحتى غير الربحية كالتعاضديات، و الجمعيات ...و غيرها ، هي :

_ لا تستهدف منظمات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني تحقيق الربح كهدف أساسي، كما أن نشاطاتها كما يستفيد منها غير الأعضاء ، يمكن أن يستفيد منها ايضا الأعضاء . و في حالة حل المنظمة لا يمكن اقتسام هذه الأملاك بين الأعضاء....

_ تنزع الفاعلين في هذه المنظمات من حيث الامكانيات و الكفاءات ، و الوضعية القانونية لكل منهم داخل المنظمة (متطوع ، أجير) ، و تعدد المانحين ، من مؤسسات ، و اشخاص طبيعيين [5].

_ تتمتع هذه المنظمات باستقلالية تامة في عملها ، لذلك من المفضل لها أن تبقى بعيدة و مستقلة عن تدخلات الدولة .

_ التأسيس لطرق جديدة في تنظيم العلاقات مع جهات أخرى و بخاصة المؤسسات العمومية [6] .

[1] - Nadine Dubric, Vialette Laurent, « Les entrepreneurs de L'ESS qui font le choix d'une formation », revue de l'entrepreneuriat, 2016 , P 145 .

[2]- Clément Gérom, « les entrepreneurs sociaux a l'assaut du monde associatif », dans Mouvement, La Découverte, 2015, N°81, P.52

[4]- Matthieu Haley, « de l'économie sociale « historique » à « l'économie sociale et solidaire » : une nouvelle configuration des relations entre monde associatif et collectivités publiques », Revue française d'administration publique ,2017, N° 163,p. 535.

[5]- Ndour Mamour, « les innovations organisationnelles dans l'entrepreneuriat social : le cas des startups françaises », Marché et Organisations, L'Harmattan, 2019, N° 36, P. 67.

[6]- Orbite, P 68.

_ تحرص هذه المنظمات على أن يكون لكل حق المشاركة في إصدار القرار مهما كان وضعه (مستهلك ، أو عامل ...الخ) و تحقيق مبدأ الديمقراطية

_ حرية الانخراط في هذه المنظمات دون قيد أو شرط[1] .

"المؤسسة الاجتماعية" أو "المقاولاتية " ،كما ماجاء في تصريح جمعية (fard) ، " الجانب الأكثر إهمالا في سياسات الاندماج و إعادة الاندماج، المقاولاتية الاجتماعية هي من بين الوسائل التي تمكننا من العمل على التقليص من المخاطر، خاصة فيما يتعلق بمخاطر العنف ضد النساء ،كما يمنكه ايضا و بالخصوص العمل على تقليص الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية، لأنه هناك حلول يتم تكييفها مع كل الحالة ، تتلائم مع الفرص التي يوفرها المحيط الذي نعيش فيه ،و أخيرا المقاولاتية الاجتماعية تمكننا من الانخراط في التنمية المستدامة ، و تحقيق أهدافنا ، و بخصوص جمعيتنا في محاربة الاحتقار و التمييز ضد النساء ، محاربة الفوارق فيما يتعلق بالحصول على العمل ، الولوج إلى الخدمات الصحية".

2_ المقاول الاجتماعي:

تأسيس المؤسسة الاجتماعية يستلزم وجود كفاءات استراتيجية و تسييرية يجب أن يمتلكها المقاول الاجتماعي " فهو الشخص الذي يقع في مفترق الطرق بين القدرة على الابداع ، و القدرة على تسيير المخاطر، و القدرة على تولي القيادة و القدرة على منحها "[2] . يعرف المقاول الاجتماعي ايضا على أنه " هو الحامل لمشروع اقتصادي من أجل مصلحة جماعية ، أو لهدف اجتماعي "[3]، " هو المقاول الذي يفضل من خلال مؤسسته هدفا اجتماعيا ، موجها نحو المصلحة العامة ، الذي يقود من خلال حوكمة ديمقراطية التي تمارس الربح المحدود لرأس المال من أجل ضمان التمويل الذاتي لمشروعه "[4]، بالنظر إلى المهمة التي يضطلع بها ، و الآليات التي يرتكز عليها في عمله ،و كذا التحديات التي تواجهه" المقاول في مؤسسات هو حامل لمشروع يقوم بالأدوار التالية : دور المنسق، دور المسير ، دور المبدع / و المستشرف، و دور التجاري "[5]. يعرف ايضا " من هو على وعي بالرهانات المحلية، هو من يتحمل المخاطرة ، و يبدع ، و يقوم بأعمال تجعله يبحث أو يجلب حلولا لمشاكل اجتماعية "[6]. من خلال هذه التعريفات يمكننا القول أن للمقاول الاجتماعي عدو خصائص ، تميزه عن المقاول العادي في المؤسسات الربحية و نجعل منه حقيقة بديلا للقائد الجمعوي التقليدي، هي :

_ العمل الاقتصادي آلية اساسية يرتكز عليها المقاول الاجتماعي في تمويل نشاطه الاجتماع.

---

[1]- Gyille Ferraton, « L'économie solidaire », www. Cairn. Info/association-coopératives- page- 195. Htm.

[2]- Durbruc Nadine. Vialette Laurent , « les entrepreneur de L'ESS qui font le choix d'une formation », revue de L'entrepreneuriat , 2016, N° 15, P. 145.

[3]- Nathalie Schieb – Bienfait, et Autres, « Emergence entrepreneuriale et innovation sociale dans l'économie sociale et solidaire : acteurs , projets et logiques d'action », dans Innovation, 2009, N°30, p 33.

[4]- Nadine Dubric, Vialette Laurent, op cite P. 147

[5]- Nadine Dubric, Vialette Laurent, op cite, p 146.

[6]- Emmanuel L'Ombre, Didier Chabanet, « Entre L'homme obligé et L'homme capable : la responsabilité de l'entrepreneur sociale. Elément de réflexions phénoménologique », philosophie économique, 2019, N° 20 , p 125.

_ المقاول الاجتماعي ، يقوم نشاطه على عنصر الابداع في العمل و الاستجابة للمطالب الاجتماعية . _ توسيع نشاطه من أجل "تحقيق سعادة كبيرة، لأكبر قدر من الناس"[1].

– تحقيق أثر اجتماعي ايجابي هو هدف المقاول الاجتماعي ، و لو حقق بعض الأرباح من نفس النشاط .

– التكوين و الكفاءة في المقاوليين الاجتماعين ، هم ممن يحوزون على شهادات جامعية خاصة في مجالات الاقتصاد،و التسويق .

_ الالتزام ، و الشعور بالمسؤولية و الواجب، بالتدخل لصالح الفئات الهشة أو التي هي بحاجة لخدمة ما[2] .

3_ جمعية صحة سيد الهواري ، بوادر التأسيس للمقاولاتية الاجتماعية :

تأسست جمعية "صحة سيد الهواري " ، المعروفة باسم (SDH) ، في سنة 1991، من قبل فريق من المواطنين مكون من أطباء، ممرضين. كان الهدف الأول للجمعية حسب تصريح أحد أعضائها هو العمل في المجال الصحي ، و كان بالخصوص في تلك الفترة ، محاربة انتشار داء نقص المناعة (VIH)، فكانت تقوم الجمعية بحملات التحسيس، و وسائل الوقاية من انتشار المرض.أما تسمية (سيد الهواري) ، فهي نسبة للحي العتيق الذي يوجد به مقر الجمعية حي (سيد الهواري). اهتمام الجمعية بالأثار و التراث ، كان بداية من عثورها على الموقع الأثري الذي يتواجد به مقرها حاليا ، و هو عبارة عن حمامات من الفترة العثمانية. حيث بدلت الجمعية جهدا كبيرا في اعادة تهيئته بعدما كان مكانا لرمي القمامات و الأوساخ . و في هذا تصرح لرئيس الجمعية " قمنا باستخراج حوالي 2200 طن من الأوساخ و الأتربة من هذا المكان ، و ذلك بمساهمة عدد كبير من الشباب المتطوعين "[3] .

يشكل المحافظة على التراث المادي و اللامادي أحد الاهتمامات الأولية للجمعية ، من خلال التحسيس بأهميته ، و ضروة المحافظة عليه ، هذا من جهة. و من جهة أخرى استعمال الموروث الثقافي و ضرورة المحافظة عليه كعامل للإدماج المهني للشباب و خلق فرص تكوين و عمل لبعض الفئات التي يمكن أن تكون مقصاة من السياسات العمومية التنموية . بفضل طريقة العمل التي تهتمدها الجمعية ، جعلتها تتميز في الفضاء الجمعوي المحلي ، و تخرج بالجمعية من طريقة التسيير العادية و التقليدية ، إلى اعتماد اشكال تسيير و عمل جديدة ، و يمكن القول "ابداعية" ، جعلت منها "مؤسسة اجتماعية " ، تعمل وفق مبادئ و استراتيجية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، و التي من بينها : الاستمرارية و الديمومة في العمل ، و ثانيا تحقيق ما يسمى (بالتمويل الذاتي) ، اي اعتماد على مواردها الذاتية من أجل تمويل نشاطاتها . تجسد الجمعية هذا التوجه من خلال "مدرسة التكوين المهني " .

[1]- orbite, p. 119.

[2]- Emmanuel L'Ombre, Didier Chabanet, Op cite, P. 118.

[3] - journal le Temps d'Algérie, « Association Santé Sid El Houari d'Oran : 25 ans au service du patrimoines et des jeunes », le 13/06/2016.

3_1_ المدرسة الورشة :

تتواجد هذه المدرسة داخل مقر الجمعية الأثري . تم إنشاؤها من قبل أعضاء الجمعية حتى تكون ورشة لصناعة الأدوات و المعدات الخاصة بترميم البنايات القديمة و الأثرية في المدينة ، و في نفس الوقت تكون مدرسة لتكوين الشباب في بعض الحرف المهنية التي قد تحتاجها مؤسسات البناء التي تشرف على عمليات الترميم للمواقع الأثرية . تستقبل هذه المدرسة الشباب الذين لم يكملوا مسارهم الدراسي. و ذلك بمنحهم فرصة الاندماج في الحياة المهنية من خلال اكتساب حرفة أو مهنة في أحد مجالات البناء التي توفرها المدرسة ، من بينها : ترميم المواقع الأثرية ، تشكيل الحجارة ، فن الحدادة النجارة ، كهرباء المنازل، مهنة الترصيص، و كذلك التكوين في الخياطة التقليدية و الحديثة . بلغ عدد المتخرجين من هذه المدرسة حوالي 500 متربص ،تم ادماج عدد كبير منهم في مؤسسات البناء الخاصة التي كانت تتولى عملية الترميم للبنايات في المدينة[1] . في تصريح لأحد أعضاء الجمعية حول مسار إنشاء المدرسة ، و كيف تكونت الفكرة ؟ جاء فيه " عندما كانت الجمعية تقوم بعملية التنظيف للموقع الأثري ، حيث استغرقت هذه العملية حوالي عشر سنوات، بعد الانتهاء من عملية التنظيف، ظهر أن الموقع يحتاج عمل كبير من أجل الترميم في مجال البناء ، اللحامة ... الخ . هنا جاءت الفكرة ، رأت الجمعية مادام أنها في حي شعبي ، فيه العديد من الآفات الاجتماعية ، المخدرات ، الحرقة ...الخ ، لماذا لا نفتح مدرسة لتكوين شباب الحي، في مختلف المهن ، و في نفس الوقت نساهم من خلال هذه المدرسة في ترميم الموقع، كانت هذه هي الفكرة ، نرمم و نكون الشباب ". و يصرح نفس المبحوث " أعلنت الجمعية في هذا الاطار على ورشات تضامن دولية و وطنية (chantiers de solidarités internationales et nationales)، تقوم هذه العملية على اطلاق نداء للمشاركة في هذه الورشات ، لحد الآن نحن في الطبعة (25) . أول نداء للمشاركة كان في سنوات (1999)، شارك في هذه الطبعات عديد الجنسيات من بين أمريكان ، فرنسيين، اسبان ... الخ " . تقوم هذه الورشات على فكرة جوهرية في الاقتصاد الاجتماعي التضامني، و هي التمويل الذاتي . حيث يقوم المشاركون بدفع مبلغ مالي للمشاركة من أجل تغطية مصاريفهم المتعلقة بالإقامة و المأكل ، و يشاركون كمتطوعين في عملية الترميم ".

انشاء المدرسة الورشة (l'école chantier)[2] كان في سنة 2003 ، أي بعد ورشات التضامن الدولية و الوطنية في هذه الفترة أعلنت المدرسة عن تنظيم تكوين ذات المدد الطويلة ، و التي قد تصل إلى سنتين . في البناء و اعادة تهيئة الجدران القديمة و المتضررة ، الحدادة ، النجارة ...الخ ، و كل هذه المهن حسب تصريح عضو الجمعية تهدف إلى الترميم ، يعني التكوين من أجل الترميم .

يصل عدد المتربصين في كل قسم إلى حوالي 15 متربص ، في كل تخصص أو حرفة ما . لكن قبل أن يتم تشكيل هذه الأقسام من المتربصين ، تقوم المدرسة بعمل توجيهي مسبق ، تساعد فيه الشباب المقبلين على التكوين على اختيار المهنة

[1]- Info Soir, « Oran : une association pas comme les autres », le 14/06/2016

[2]- حسب تصريح نائب رئيس الجمعية ، فكرة هذه المدرسة تم استلهامها من تجارب سابقة في دول أخرى ، تعتمد هذا الشكل من المدارس ، من هذه الدول اسبانيا ، بعض الدول اللاتينية، " فكل ما قمنا به أننا اطلعنا على هذه التجارب ة عملنا على تطبيقها في الجمعية " .

أو الحرفة التي تناسبه و التي تكون له رغبة في متابعتها . حيث صرح في هذا الصدد نائب الجمعية " ما نقوم به نحن هو أننا ننظم أسبوعين (جدع مشترك)، كل يومين يدخل المتربصون ورشة معينة من الورشات الستة التي توفرها الجمعية و هي (البناء، الحدادة، الخياطة، الكهرباء، النجارة، و السباكة). بعد نهاية الخمس عشرة يوم (15 يوم)، نعطيهم بطاقة رغبات عندها كل واحد يحدد التكوين الذي يريد متابعته ". فهذه الطريقة التي تعتمدها الجمعية تساعد المتربصين في اخذ فكرة على مختلف المهن تغيير تصوراتهم حول مهن معينة ، و في الأخير اختيار المهنة المراد اكتسابها . حيث صرح المبحوث " عندما كنت مديرا للمدرسة كان غالبية المتربصين يختارون مهنة الكهربائي المعماري ، لكن بعد أخذ فكرة على جميع المهن ، يغيرون رأيهم . و ما يدل على ذلك أن ورشة الخياطة غالبية المتربصين فيها ذكور ، بعدما كانوا يرفضون من قبل هذه المهنة باعتبارها خاصة بالنساء " .

تحتاج عملية تأطير المتربصين و تكوينهم إلى مكونين ، و هنا يتجلى ما يمكن أن نسميه "الإبداع الاجتماعي " في الجمعية. حيث أنشأت الجمعية ما أطلقتت عليه ب "مربي قرين "، (les pères formateurs)، ماذا تعني هذه الكلمة ؟ هو حسب تصريح نائب الجمعية " المربي القرين" . هو شخص متربص في المدرسة ، لكن أثناء فترة التكوين تبرز له كفاءات تجعله يتميز عن الآخرين ، مثل القدرة على التواصل مع الغير ، القدرة في إيصال المعلومة ...الخ ، هذا الشخص يتم الإبقاء عليه في المدرسة "**كمساعد مكون** "، في الدفعات القادمة ، حيث يتم منحه بعض المهام التكوينية لبعض الأقسام ، و بعد مرور فترة ثلاثة أو أربع سنوات يتم تعيينه كمكون . لذلك غالبية المكونين في الجمعية اليوم ، كانوا متربصين ، ثم أصبحوا "مربي قرين " ثم مكونين . بالنسبة لوضع المكونين ، هل هم أجراء أم متطوعين ؟ صرح المبحوث بأن الجمعية تجمع بين الأجراء و المتطوعين فهناك مكونين يربطهم عقد عمل مع الجمعية، لديهم كل الحقوق التابعة للعقد من أجر شهري ، و تأمين ...الخ . و هناك المكونون المتطوعون، و هؤلاء عادة ما يتكفلون بالجوانب البيداغوجية و التحسيسية في المدرسة ، كتعليم المتربصين اللغة العربية تعليم بعض مبادئ الحساب...الخ ، تقديم دروس في ما يتعلق بالمواطنة ، و المحافظة على المحيط . فهذا الجانب من التكوين يضطلع به عادة المكونون المتطوعون. هذه الطريقة في العمل تضفي على الجمعية طابع " المؤسسة الجمعوية" ، باعتبارها " تجمع يقوم على إزدواجية العقد : عقد الجمعية الذي يخضع للقانون 12_06، و عقد العمل الذي يقوم على أحكام قانون العمل "[1] . و هنا تتجسد فكرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، حيث أن الجمعية تحافظ على وضعها باعتبارها مؤسسة غير ربحية و تهدف إلى تحقيق منفعة عامة، و في نفس الوقت ترتكز في عملها على قواعد تقترب أكثر من المؤسسات الربحية أو الخاصة .

[1]- Mathieu Hély, « l'éspace des formes d'entrprise sociale », Dans LES METHAMORPHOSE DU MONDE ASSOCIATIF, PUF, 2009, p 79_137. Cairn.info.

3_2_ اعتماد المدرسة و التأسيس للشراكات :

في سنة 2011 حصلت المدرسة على الاعتماد من قبل الدولة ، لتصبح بذلك مدرسة خاصة و معتمدة ، أي أن الشهادات التي تمنحها معترف بها لدى المؤسسات العمومية. " مدرستنا ليست مدرسة خاصة فقط ، بل هي مدرسة خاصة و معتمدة، أي أن المتربصين يدرسون عندنا أو عند الدولة نفس الأمر "، في تصريح لنائب الجمعية .

تحقق هذا الاعتماد للمدرسة من خلال الشراكة مع المؤسسات الحكومية المختصة في التكوين. و تتمثل هذه الشراكة في أن المتربصين في الجمعية ، بعد انتهاء مسارهم التكويني ، يجرون امتحانات آخر السنة في مراكز التكوين العمومية التي تربطها شراكة مع الجمعية . " بعد حصولنا على الاعتماد من مديرية التكوين المهني ، أقمنا شراكات مع مراكز تكوين متخصصة فمثلا بالنسبة لورشة البناء ، المتريصون في الجمعية يجرون اختيارات التقييم النهائية من أجل الحصول على الشهادة في مركز التكوين المهني المختص **بحاسي بونيف**[1]. بالنسبة للحدادة نفس الشئ، يدرسون عندنا ، ثم يجتازون الامتحانات في مركز تكوين مهني مختص . و هو كذلك بالنسبة للمهن الأخرى " .

تظهر فاعلية هذه الشراكة بين الجمعية و مؤسسات التكوين الحكومية ، في العمل الذي تقوم به الجمعية في محاولة لاستقطاب شباب الأحياء الشعبية ، اللذين قد يكونوا في وضعيات هشة ، و ادراجهم ضمن مسارات تكوين و اندماج مهني و اجتماعي، قد يتعذر عليهم وصولها بمفردهم ، في تصريح لنائب الجمعية بهذا الخصوص " أتدري ؟ نحن لا نشترط اي مستوى تعليمي للالتحاق بورشات المدرسة ، فأنا عندما كنت مديرا للمدرسة كان يأتي عندي متربصين لهم مستوى سنة ثانية ابتدائي لا يعرف لا القراءة و لا أي شئ، فهؤلاء لا يمكننا أن نقصيهم ". و يضيف نفس المبحوث " التكوين مجاني في المدرسة لأنه موجه للفئات الهشة في الأحياء الشعبية " . فما تقوم به الجمعية هو احتواء الفئات التي تعرضت للإقصاء من النظام التعليمي و التربوي ، أو التي لم تستطع ولوج مؤسسات التكوين المهني لعدم توفرهم عل الشروط المحددة من هذه المؤسسات . فتعيد تأهيلها داخل مدرسة الجمعية ، و من خلال الشراكة مع مؤسسات التكوين الحكومية ، تصبح لهم فرصة الحصول على شهادات و مؤهلات تمكنهم من الاندماج في الحياة المهنية و الاجتماعية .

"ترقية مهارات الحرفيين" ، تكوين آخر تقوم به الجمعية بالشراكة مع مراكز التكوين العمومية ، و بالشراكة مع مشروع (PAJE)[2]. و فاعلين آخرين . يستهدف هذا التكوين فئة الحرفيين الذين لهم خبرة كبيرة في ميدان عملهم، لكنهم لا يمتلكون شهادات تثبت تمكنهم من هذه المهنة . ففي اطار هذه الشراكة ، يستفيد الحرفيون من تكوين لمدة ثلاثة أشهر في الجمعية و بعدها يجتاز امتحان في مركز التكوين المهني العموميالشريك، من أجل الحصول على الشهادة . تقديم الجمعية لهذه الخدمة "

[1]- حاسي بونيف ، بلدية تبعد عن مدينة وهران حوالي 20 كلم .

[2] -(PAJE), programme d'Appui Jeunesse Emploi : هو برنامج يهدف إلى دعم تشغيل الشباب و رفع حظوظهم في الحصول على العمل ، هذا البرنامج هو نتيجة اتفاقية بين الاتحاد الأوربي و الدولة الجزائرية لدعم السياسات العمومية في مجال تشغيل الشباب . بداية انطلاق هذا البرنامج كانت في سنة 2012.

السيادية" (التكوين ، التعليم ، الترميم ، الصحة ...) ، التي تعتبر من مهام الدولة الاجتماعية[1]، تجعل الجمعية تقترب من المؤسسات العمومية ، خاصة و أن كل منهما يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة بالدرجة الأولى ، هذا الوضع يجعل مسألة الشراكة بين الجمعية و الدولة أكثر فعالية و سلاسة . و يدعم شرعية تواجد الجمعية أمام المؤسسات العمومية و أمام المنظمات الداعمة و حتى المجتمع المستفيد من خدماتها .

3_3_ التحديات التي تواجهنا، الخبرة والتمويل؟

قبل نهاية المقابلة، المبحوث انتقل بنفسه إلى الحديث عن التحديات التي تواجه الجمعية ، و المدرسة في مواصلة عملها حيث صرح " أتدري من أجل تحقيق كل هذا هناك تحديات تواجهنا هي الخبرة و التمويل ، فلا يمكنك استقدام أي شخص للعمل في الجمعية و الاشراف على العملية التكوينية ، و لو كانت له شهادة ماستير ، إذا لم يسبق له العمل في المجال الجمعيات ، و ثانيا التمويل ، فنحن اليوم أمام العدالة بسبب هذا المشكل " .

مطالبة الجمعية بامتلاك الأشخاص العاملين معها للخبرة ، هذه أحد النقاط الأساسية التي تقوم عليها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، فهي تختلف عن "الجمعيات التقليدية "، في أنها لا يكفي أن تكون لديك الرغبة في المشاركة في العمل الجمعوي ، أو الانضمام للجمعية من أجل العمل التطوعي ، حتى تنضم إلى مشاريع هذه المؤسسات. بل يجب أن تمتلك خبرة في هذا المجال و رصيد معرفي (un savoir faire)، يؤهلك لذلك . و بهذا هي تشبه كثيرا المؤسسات الربحية الخاصة التي تشدد في عمليات توظيفها على امتلاك المرشح "لسيرة ذاتية" تتوافق و متطلبات المنصب المراد شغله . لذلك الجمعية تتبني إستراتيجية "التكوين الداخلي" الذي تعتمده الكثير من المؤسسات ، عندما يكون الكفاءات و المهارات المطلوبة لا يمكن الحصول عليها من جهات أخرى خارجية .

أما بخصوص التمويل ، فيقصد به هنا مدير المدرسة في الجمعية ، التمويل الذي يمكن الحصول عليه من خلال المشاريع التي تعلن عليها بعض المؤسسات سواء العمومية منها أو غير العمومية ، مثل الاتحاد الأوربي ، برنامج جسور (joussour)[2] السفارات (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، السفارة الفرنسية)، مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ... الخ . حيث يتم الحصول على هذه المشاريع التمويلية بالاستجابة لطلبات المشاريع (les appelles a projets) التي تعلن عنها هذه المؤسسات دعما لمشاريع بعض الجمعيات . صرح في هذا الصدد رئيس المدرسة " حوالي 95 إلى 99 %، من مصادر التمويل هي عبر هذه المشاريع ، من خلال هذا التمويل يمكننا أن نشتري تجهيزات، ندفع أجور المكونين. آخر مشروع تحصلنا عليه كان

[1]

[2]- برنامج (جسور) ، أو (البرنامج التشاوري المتعدد الأطراف الجزائري)، بالفرنسية (PCPA)، يهدف هذا البرنامج إلى تقوية الجمعيات الجزائرية و الفرنسية التي تنشط في مجال الطفولة و الشباب ، من أجل تحسين الظروف و التكفل الأحسن بهذه الفئات. يعمل البرنامج أيضا على تقوية الحوار ة التشاور بين مختلف الفاعلين و الجماعات المجلية . joussouralgerie.org

مع وزارة الثقافة في 2021 ، حول إعادة تأهيل المباني القديمة ". فالتحدي الذي يواجه الجمعيات في الحصول على هذا التمويل هو ذو حدين : أولا ، أن الحصول على هذا التمويل يتطلب اكتساب مهارات و تقنيات خاصة بكيفية استقطاب عروض المشاريع التمويلية الموجهة للجمعيات. ثانيا، هذه الطريقة في الحصول على التمويل ، قد تضع الجمعيات تحت المتابعة القضائية و التي قد تصل إلى حد المطالبة بحلها . و هذا ما وقعت فيه جمعية " صحة سيد الهواري "، فمقر الجمعية مغلق ، بسبب دعوى قضائية رفعتها ولاية وهران ، تتهمها فيها بالحصول على تمويل من جهات أجنبية دون ترخيص مسبق[1].

4_ المؤسسة المتوسطية للتنمية المستدامة و تجربة المقاولاتية الاجتماعية :

"المؤسسة المتوسطية للتنمية المستدامة " ، أو ما تعرف ب "جنة العريف"، تشبيها لها بالحدائق المتواجدة بقصر الحمراء في اسبانيا[2]. تعرف هذه المؤسسة بانتمائها للطريقة الصوفية العلوية بمدينة مستغانم. حيث يشغل شيخ الطريقة "خالد بن تونس" منصب الرئيس الشرفي للمؤسسة. كما أن غالبية الأعضاء الناشطين فيها هم مريدون في الطريقة العلوية. يتواجد مقر المؤسسة المتوسطية بمنطقة الدبداب بالجهة الشرقية من مدينة مستغانم ، يتربع على مساحة كبيرة تصل إلى سبعة هكتارات ، تتوزع بين مساحات زراعية ، فضاءات خضراء، و بناية كبيرة، هي مقر للجمعية .

مقر المؤسسة هو فضاء متعدد الاستعمالات ، به قاعة اجتماعات بطاقة 100 مقعد (في الطابق الأرضي)، مجهزة بكل الوسائل التعليمية الضرورية من أجل تنظيم اللقاءات و التظاهرات العلمية ، بهو كبير بهندسة معمارية إسلامية أندلسية و غرف للإقامة بسعة (78) سرير (في الطابق الأرضي و العلوي)، و مطبخ (بالطابق السفلي) بطاقة استيعاب تصل إلى (200) شخص[3]. تستعمله المؤسسة لإطعام الضيوف في التظاهرات و المناسبات التي تنظمها . و بذلك تعتبر المؤسسة من بين المنظمات القليلة التي تحوز على مقر بهذه السعة و الإمكانيات . كما أن هذا الفضاء بالإضافة إلى كونه مقر للمؤسسة ، هو أيضا رسالة و إشارة قوية من هذه الأخيرة لتجسيد فكرة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني من خلال الخدمات التي يوفرها من إقامة ، و إطعام ، و قاعة لمختلف النشاطات .

تقديم طلب انشاء المؤسسة كان في سنة 2014 ، لكن لم تحصل على الاعتماد الرسمي من وزارة الداخلية باعتبارها جمعية وطنية إلا في سنة 2017. تمتلك المؤسسة 15 مكتبا على المستوى الوطني، و يصل عدد أعضائها حسب تصريح أحد

[1]- إلى حد يوم اجراء المقابلة 10 ديسمبر 2023، لازالت القضية أمام مجلس الدولة ، بعد أن طعنت الولاية في قرار المحكمة الابتدائية الذي كان لصالح الجمعية . بعد الحكم برفض الدعوى لعدم التأسيس، و حسب تصريح المبحوث " قدمنا للمحكمة كل الوثائق التي تثبت مصادر التمويل، فلم نتلقى أي تمويل من جهات أجنبية بطريقة مباشرة ، كل التمويلات التي حصلنا عليها كانت بالشراكة مع وزارات جزائرية " . و أضاف " مشروع " آفاق" كان بين الاتحاد الأوربي و وزارة التضامن و التشغيل ، فالعقد الموقع كان بين هذه الوزارة ، و الجمعية ، و الاتحاد الأوربي" ، و يضف المبحوث " بالنسبة للسفارات ، حسب ما شرح لنا المحامي ، أننا لا نحتاج إلى ترخيص للحصول على تمويل من هذه الأخيرة ، فهي مؤسسات موجودة بالجزائر، كما أنها تربطها علاقات شراكة مع عديد المؤسسات الحكومية " . للإطلاع أكثر على شرط الحصول على التمويل من هيئات خارجية ، يمكن العودة إلى العنصر الخاص بهذه المسألة الخاص بمصادر تمويل الجمعيات .

[2]- "جنة العريف"، قصر في اسبانيا يقع بالقرب من قصر الحمراء ، شيد هذا القصر في القرن الثالث عشر ميلادي على يد ثاني سلاطين النصريين السلطان محمد الثاني (1273_1302)، كان يتخذها ملوك غرناطة منتزها للراحة و الاستجمام .

[3]- بن دنية م . زرهوني ف، ملامح التحديث في التدين الصوفي_الطريقة العلوية نموذجا_ الأكاديمية للدراسات الانسانية و الاجتماعية، المجلد 12، العدد 2، 2020، جامعة الشلف، ص 261.

المبحوثين إلى 2000 عضو[1]. تهتم المؤسسة بمجالات عدة ، تشكل البيئة أولى هذه الاهتمامات ، حتى أنها تعرف عند كثيرين بأنها جمعية بيئية. تهتم المؤسسة أيضا بالإدماج المهني للشباب في الحياة المهنية ، من خلال توفير فرص التكوين، و المرافقة في مجالات عدة : الفلاحة، النجارة، تربية النحل...الخ، تقوم بدلك في كثير من الحالات بالشراكة مع مؤسسات حكومية مختصة . كما تهتم المؤسسة بفكرة المقاولاتية ، و "المقاولاتية الاجتماعية" بالخصوص ، كمفهوم يجب أن يتبناه المجتمع في الجزائر و تكرسه السياسات العمومية. و هو ما سنتطرق له بالتفصيل في عناصر لاحقة .

تهتم المؤسسة بنشر ثقافة السلام بالشراكة مع المنظمة غير الحكومية (AISA)[2]، تتجسد هذه الشراكة في العمل من أجل التأسيس ليوم عالمي تحت عنوان "العيش معا بسلام "، تجمع المؤسسة علاقة وطيدة بالمنظمة العالمية (aisa)، أو (عيسى) باللغة العربية ، حيث أن شيخ "خالد ين تونس" شيخ الطريقة العلوية بالجزائر ، هو رئيس هذه المنظمة ، و هو في نفس الوقت الرئيس الشرفي للمؤسسة المتوسطية للتنمية المستدامة بمستغانم .

4_1_المقاولاتية الاجتماعية موروث ثقافي :

تنطلق المؤسسة من مقاربة ، هي أن المقاولاتية الاجتماعية في كثير من أشكالها ، هي موجودة و متجدرة في المجتمع الجزائري من خلال مؤسساته التقليدية ، كالزوايا ، و المؤسسة الوقفية ، و التويزة . "يزخر التراث الجزائري بمؤسسات جماعية لعبت دور المقاولات الاجتماعية التضامنية، كما نسميها اليوم، حيث استجابت لحاجات السكان المحليين معتمدة في ذلك على إمكانياتها و ذلك عبر مختلف المراحل التاريخية للجزائر، رغم حملات التهميش التي تعرضت لها ". جاء هذا في ديباجة أحد الأيام الدراسية التي نظمتها المؤسسة المتوسطية من أجل التنمية المستدامة تحت عنوان "المقاولاتية التضامنية في التراث الجزائري "[3]. فقد وفرت هذه المؤسسات التقليدية للسكان فرص التعليم (الكتابة و القراءة) في فترة كان يتعذر الوصول فيها للتعليم النظامي لأسباب تاريخية خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي . كما استمرت في هذا الدور التربوي و التعليمي حتى بعد الاستقلال و تطور هذا الدور في بعض منها ليشمل مجالات أخرى ، كالاهتمام بالتكوين المهني للشباب و إدماجهم في الحياة المهنية و الاجتماعية ، و هذا ماجاء في نفس الديباجة " دور الزوايا القرآنية و الطرق الصوفية في التعليم و التكوين المهني للشباب من خلال تشجيع الأتباع على اكتساب الحرف و مرافقتهم و إدماجهم في الحياة العملية يعد مادة مهمة تحتاج إلى تعميق الدراسات و البحوث ... " . فمن بين الزوايا التي اهتما بهذا المجال نجد الزاوية العلوية بمستغانم ، فالإضافة إلى الدور التربوي و التعليمي الذي كانت تقوم به ، كان اهتمامها كبيرا بتكوين الشباب و أبناء المدينة في اكتساب المهن ، فقد انشأ الشيخ العلوي عدة ورشات تكوينية في مجالات مختلفة منها : البناء ، النجارة ، الزراعة .

---

[1]- موشريط اسماعيل، " العمل الجمعوي في الطرق الصوفية مدخل للاحتكاك بالسياسي"،

[2]- (AISA)، الجمعية الدولية الصوفية العلوية : "هي منظمة غير حكومية معتمدة في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لدى الأمم المتحدة . تحوز الجمعية علة مقعد خبير في مجالات عدة / منها : نشر ثقافة السلم ، المساوات بين الجنسين ، التنمية الاجتماعية، البيئة ، الحوكمة العالمية، الأخلاق و الروحانيات ". aisa-ong.org

[3]- المقاولاتية التضامنية في التراث الجزائري، يوم دراسي كان من تنظيم مديرية الثقافة لولاية مستغانم ، بالتنسيق مع المؤسسة المتوسطية للتنمية المستدامة (جنة العارف(، و مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي و فلسفة السلم لجامعة مستغانم . في 21 ماي 2016. بمستغانم .

4_2_ الاقتصاد الاجتماعي التضامني مشروع المؤسسة :

تعمل المؤسسة المتوسطية للتنمية المستدامة على تحقيق الاقتصاد الاجتماعي التضامني على الواقع من خلال عديد المشاريع التي اطلقتها ، و أشرفت على تسييرها و إدارتها . من بين هذه المشاريع ، نجد :

مشروع تدريب الشباب على تقنيات الزراعة الحديثة . مشروع يشمل تكوين الشباب في الميدان الفلاحي و الزراعي . حول التقنيات الحديثة في الزراعة . يتنوع التكوين بين الجانب النظري و التطبيقي . تتولى المؤسسة جلب المكونين،حتى من خارج الوطن ، و هذا ما لاحظناه خلال زيارتنا لمقر الجمعية .

تعمل المؤسسة في نفس الوقت على التفاوض مع مديريات الفلاحة و مؤسسات التكوين في منح هؤلاء الشباب شهادات تثبت حصولهم على تكوين معين، و مساندتهم في تحقيق مشاريعهم على أرض الواقع.

من بين دورات التكوين التي قادتها الجمعية أيضا مشروع تكوين مجموعة من الشباب حول طرق تربية النحل، اشرف على هذه الدورة التكوينية مكونين من اسبانيا و فرنسا.

تعمل الجمعية على تطوير فكرة الاقتصاد التضامني، من خلال إشراك مجموعة من الفاعلين حول مشروع معين، يتولى فيه كل طرف انجاز العمل عمل ما و تقديم مساهمته حسب إمكاناته و مجال نشاطه. فالجمعية تعمل على إشراك كل من مديرية الفلاحة ، وزارة التضامن، شركة الاقتصاد التضامني (SDS) شركة للعمل في مجال الفلاحة و تأطير الشباب، الحصول على مساعدات مالية من الاتحاد الأوربي، و قد تم الحصول على أربع مساعدات مالية من هذا الأخير حسب تصريح عضو الطريقة نفسه. إشراك كل هؤلاء الفاعلين من أفراد و مؤسسات مستقلة و عمومية من اجل دعم الشباب و مرافقتهم في تحقيق اندماجهم المهني و الاجتماعي.

_ مصادر تمويل المؤسسة، أساس لتطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

تعمل المؤسسة على تحقيق نوع من الديمومة و الاستمرارية في نشاطاتها من خلال ضمان مصادر تمويل مهمة و مستدامة ، فمن بيم مصادر التمويل التي تعتمد عليها هي التمويل الخارجي ، حيث يشكل الاتحاد الأوربي أهم هذه المصادر . فالمؤسسة تعمل من على جلب التمويلات الخارجية من أجل إطلاق المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحقيقها. و من بين هذه المشاريع، مشروع غراسة شجرة " الأرغان". تحصلت الجمعية على هذا التمويل من أجل تطوير غرس هذا النوع من الأشجار في الجزائر و بالخصوص في منطقة مستغانم.

تشجيع المؤسسة لغرس هذا النوع من الأشجار ، الهدف منه هو الاستفادة من خصوصيات هذه الشجرة و تحويلها إلى مصدر اندماج سوسيو مهني في المنطقة . من أجل تحقيق هذا الهدف ، أنشأت الجمعية مشتلة، تتولى عملية إنتاج هذه الشجرة داخل بيوت بلاستيكية ، على أمل أن يتم غرسها في الأماكن المخصصة لها. توظف الجمعية في هذا المشروع عدد من العمال المهنيين، و حتى المتطوعين.

حصول المؤسسة على مصادر تمويل ، يمكنها من تسيير الفضاء الكبير الذي تمتلكه و الذي يضم العديد من المهام و النشاطات ، التي تحتاج امكانيات بشرية و مادية لضمان سيرورتها. و هذا في حد ذاته تحد كبير يواجه المؤسسة ، حيث صرح أحد أعضائها في لقاء معه " اليوم بسبب نقص التمويل ، لم نعد نستطيع الاحتفاظ ببعض العمال ، علينا البحث على طرق أخرى للمحافظة على الموقع و تسييره " .

5_ الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجنوب الغربي ، محرك جديد للجمعيات :

شكل مفهوم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني مصدرا قويا لتحول الممارسات في العمل الجمعوي لدى عدد من الجمعيات في منطقة الجنوب الغربي ، و تحول أيضا على مستوى التصورات لدور الجمعية و مكانتها كفاعل أساسي في عملية التنمية المحلية و الاندماج المهني و الاجتماعي للفئات الهشة في المناطق التي تنشط بها . معالم هذا التحول بدأت ببداية بحث هذه الجمعيات عن مصادر تمويل جديدة كبديل عن تراجع الدعم و المساعدات الحكومية و هذا من جهة . و من جهة أخرى بداية دخول هذه الجمعيات مجالات التنمية المحلية ، و بحثها عن تحقيق مشاريع ذات أثر اجتماعي و اقتصادي مهم في المنطقة. و هذا ما ستعرض له من خلال تجربة جمعية **"تنانت "** ، جمعية ثقافية و اجتماعية ، بولاية النعامة ، و بالضبط في بلدية الصفيصفة ، في أقصى جنوب غرب الولاية .

5_1_ جمعية "تنانت" من الثقافة إلى فاعل في التنمية المحلية :

تنشط جمعية "تنانت" بمنطقة الصفيصفة ، تقع في أقصى الجنوب الغربي ، تتبع اداريا إلى ولاية النعامة. و تبعد عنها ب 100 كلم . تبلغ مساحتها 2347 كلم ، وصل عدد سكانها في الإحصاء الأخير في 2008، حوالي 7210 ساكن يتوزعون بين سكان في التجمعات سكنية حضرية ، و بدو رحل ، و مناطق مشتتة عبر تراب البلدية .

تأسست الجمعية في سنة 1993، من مجموعة من شباب المنطقة ، و" تنانت" هي كلمة أمازيغية ، و هي تعني "الصفيصفة" ، و هو الاسم الأمازيغي الذي كانت معروفة به بين سكان المنطقة ، فحتى يعرف أحدهم أنه من المنطقة كان يقول بالأمازيغية "ميس نتنانت" ، و يعني أنا من الصفيصفة حاليا و التي كانت تشير فقط إلى القصر القديم في الصفيصفة قبل أن يمتد نسيجها العمراني إلى ما هو عليه اليوم . و كلمة "تنانت" بالأمازيغية تعني "البئر الموجود في البيت"، و سيمت ب "تنانت" لكثرة الآبار، حيث أنه كان لكل بيت بئر ، تستعمل في الاحتياجات اليومية .

تهتم جمعية "نتانت" بالمجال الثقافي ، و المحافظة على التراث و تثمينه. فهي تتواجد و تنشط بالقصر العتيق ببلدية الصفيصفة . تهتم الجمعية بالتراث المادي و اللامادي في المنطقة . لكن في الآونة الأخيرة ، بدأت الجمعية تهتم بمجالات أخرى ، و بخاصة مجال التنمية المحلية و الإدماج المهني خاصة للنساء و الفتيات في المنطقة. من خلال طريقة جديدة في العمل، ترتكز على إنشاء شراكات متعددة الأطراف لتجسيد مشاريع من شأنها المساهمة في عجلة التنمية المحلية [1].

5_2_ إعادة تهيئة منابع المياه بين الجمعية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفاعلون آخرون:

في تصريح لرئيس الجمعية حول هذه الشراكة للجمعية مع عدة فاعلين، و دورها في تفعيل دور الجمعية في عملية التنمية المحلية و الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي لسكان المنطقة ، صرح " وصل عدد الشركاء في هذا المشروع ثمانية (08) شركاء من بينهم برنامج الأمم المتحدة (PNUD) في الجزائر ، مديرية الموارد المائية لولاية النعامة ، خبير من المركز الجامعي في ولاية النعامة ، جمعية الولائية من أجل البيئة ، مديرية الفلاحة ، رئيس الدائرة ، و رئيس المجلس الشعبي البلدي ، بالاضافة إلى المتطوعين من الجمعية ، و سكان المنطقة و المستفيدين من المشروع " . يطلق على هذه المقاربة في الاقتصاد التضامني ب " تعددية الحماية الاجتماعية" (pluralisme de la protection sociale)،[2] و هي مقاربة تبحث عن كيفية تطوير " رؤية أوسع للتفاعلات بين مؤسسات القطاع الثالث (جمعيات الاقتصاد التضامني) و مجالات أخرى و الدولة الراعية الحديثة"[3].

من خلال هذه المقاربة ، تعمل الجمعية بالشراكة مع عدة فاعلين من قطاعات مختلفة ، على إعادة تهيئة منابع المياه (العيون) في المنطقة ، يستعملها سكان المنطقة في سقي بساتينهم و حقولهم . التي كانت تشكل في فترة ما مصدر قوت و غذاء سكان المنطقة خاصة سكان القصور .

مس مشروع اعادة التهيئة الذي تبنته الجمعية ، احد المنابع الرئيسية الذي يطلق عليه حسب سكان المنطقة (عين راس الواد) ، حيث عرف هذا المنبع عدة عمليات تهيئة من قبل ، لكن مع مرور الوقت ، و بفعل العوامل الطبيعية ، أصبح المنبع أكثر عرضة للتلف بسبب تساقط الأتربة سواء بفعل الأمطار ، أو الزوابع الرملية . شكل هذا تخوفا كبيرا لدى المزارعين الذين يعتمدون على المنبع باعتباره مصدر الماء الوحيد و الأساسي في سقي حقولهم .

من بين الأهداف التي تعمل الجمعية من أجل تحقيقها من وراء هذا المشروع ، بالاضافة إلى المحافظة على المنبع و على البساتين كمصدر قوت لعدد من السكان ، و ايضا باعتباره ارثا ماديا يجب المحافظة عليه ، يهدف المشروع حسب تصريح رئيس الجمعية إلى الادماج المهني للمرأة في المنطقة ، حيث صرح " الهدف الأساسي من المشروع هو ادماج المرأة مهنيا ، فالحفاظ على هذه البساتين ، يشكل مصدر وزق لبعض العائلات ، و يبرز دور المرأة عندما تقوم بتحويل المنتجات المحلية للحقول خاصة من

[1] - les actions réalisées par l'association « TENENT »
[2]- Cyrille solidaire, « l'économie solidaire », dans Associations et coopération, 2007, P. 196 .
[3]- Cyrille solidaire. Orbite, P. 197.

الفواكه إلى منتجات استهلاكية ، يمكنها فيما بعد تسويقها و بيعها ، المرأة فاعل أساسي ، و لديها رصيد معرفي محلي نعمل على الاستثمار فيه حتى يصبح مصدر دخل لها و لعائلتها " .

فما بهدف الجمعية إلى القيام به ، هو تثمين الموروث الثقافي ، و الاقتصادي الذي تتميز به المنطقة ، ليصبح مصدر دخل للمرأة ن لمن هذا دون المساس بالمنطومة القيمية للمجتمع المحلي ، في عملية تقسيم الأدوار بين الرجل و المرأة في الفضاء العام و الخاص. فدور المرأة حسب رئيس الجمعية في هذا المشروع ، هو أنه ليس عليها الخروج إلى الحقل للعمل و جني المحصول فهذا عمل الرجل . فما تقوم به المرأة هو أن تبقى في بيتها و أن تتولى عملية تحويل ما يجنيه الزوج أو الرجل عموما من الخارج أو من الحقل. حيث صرح رئيس الجمعية " أنت تعرف و أنا شرحت ذلك للجنة البرنامج الانمائي ، بأن المرأة في منطقتنا لا تخرج إلى الحقل كما هو في مناطق أخرى من الوطن، خاصة منطقة القبائل، لذلك ركزنا على عملها داخل البيت ، بأن تتولى هي عملية تحويل ما يمكن انتاجه محليا من فواكه إلى منتجات أخرى ، و خاصة المربى، بكل أنواعه ، و المرأة في هذه المنطقة معروفة بالتمكن في هذا المجال و بجودة هذه المنتجات " .

5_3_ مشروع "زربية القصور" وإدماج المرأة:

تشغل المرأة حيزا مهما في اهتمامات الجمعية و مشاريعها ، حيث صرح رئيس الجمعية " تشكل المرأة محور اهتمامي و عملي في المشاريع التي تتقدم الجمعية للحصول عليها ، فدائما اركز على كيفية ادماج المرأة في الحياة الاقتصادية و المهنية و ألا تبقى فقط في البيت ، فهي أيضا يمكنها العمل و الحصول على مصدر دخل " .

تم "مشروع زربية القصور "(le tapis du ksours) ، بين جمعية تنانت ، بالشراكة مع و السفارة الفرنسية و مؤسسات حكومية من بينها ، مديرية التكوين المهني ممثلة في مركز التكوين المهني بالمنطقة ، مديرية الصناعات التقليدية و مديرية السياحة. الهدف من هذا المشروع حسب تصريح رئيس الجمعية هو تمكين الفتيات في المنطقة من التحكم في الحرف النسيجية التقليدية، و الحفاظ عليها من الزوال و الضياع ، هذا من جهة. و من جهة أخرى اعطاء فرصة للفتيات من امتلاك حرفة تسمح لها بالاندماج في الحياة المهنية. و في هذا الصدد صرح المبحوث "كانت لي رغبة في مرافقة البنات بعد انتهاء فترة التكوين في انشاء تعاونية تهتم بالحرف التقليدية ، فقد اشتريت سبعة (07) معدات، او ما يطلق عليه في المنطقة ب (المناسج) ، لكن لعدم تمكننا من استلام الجزء الثاني من التمويل المقرر للمشروع ، توقفت العملية " .

و حول عدد المستفيدات من التكوين، و المدة ، و طريقة التكوين ، صرح المتحدث " استفادت من هذا التكوين 16 بنت من بنات المنطقة ، تمت عملية التكوين بمركز التكوين المهني في البلدية (cfpa)، و دامت لمدة ثمانية (08) أشهر و بخصوص المكونين ، كان هناك مكونات من المنطقة ممن يتحكمن في الحرف التقليدية ، و مكونات من غرداية و الجلفة ". يضيف المبحوث في نفس السياق ، حول سير عملية التكوين ، و ما وجده من صعوبات "كان من المقرر أن يكون هناك تكوين لمدة أربعة (04) أيام في غرداية ، حتى يتمكن من الاحتكاك بالنساء في هذا المجال ، بما يساعدهم ذلك في فتح مشاريعهم

الخاصة بهن في مجال النسيج و الحرف التقليدية ، لكنهن رفضن ، متحججين ببعد المسافة ، دفعنا هذا إلى جلب المكونات إلى من هذه المدينة بدل تنقلهن هن ".

فما تواجهه الجمعية من تحديات من أجل ادماج المرأة في الحياة الاقتصادية ، هو ليس فقط توفير الوسائل و الامكانيات من أجل أن تتم عملية الادماج ، ولكن هناك مشكل أخر يوجهها باستمرار و هو طريقة اقناع المرأة بالمشروع و طريقة اقناعها بأن تتحول إلى فاعل اقتصادي ضمن بيئة اعتادت فيها هذه الأخيرة على دور معين داخل الجماعة ، و على هامش حرية مرتبط بعديد القيود الاجتماعية و الثقافية .

5_4_ مشروع الماعز الحلوب من أجل الادماج المهني للمرأة:

مشروع الماعز الحلوب ، الهدف منه هو توفير مصدر دخل للمرأة الماكثة في البيت ، و استقلال مالي ، من خلال الاستثمار في مجال الماعز الحلوب ، باعتباره نشاط يتلائم مع المنطقة و يمارسه عدد كبير من السكان . طريقة تسيير المشروع تتم وفق عقد يضم مجموعة من الشروط على(المستفيدات) الالتزام بها . عدد المستفيدات من المشروع هي عشرة (10) نساء و فتيات ، مقسمة على خمس عائلات . فالمبحوث كان يستعمل مفهومين ، فهو استعمل في حالات مفهوم العائلة باعتبارها هي المستفيدة من المشروع ، و يستعمل في حالات مفهوم" المرأة "باعتبارها هي المستفيدة . و الفرق كبير و شاسع بين المفهومين و لكل منهما دلالاته السوسيولوجية و الانتربولوجية عند المختصين . المشروع حسب ما هو مكتوب و محدد موجه للمرأة ، لكن يتم وصفه من قبل رئيس الجمعية على أنه موجه للعائلة ، " استفادت من المشروع خمس عائلات ". فتقسيم عدد رؤوس الماعز الحلوب على النساء بالشكل التالي : في كل عائلة هناك امرأتان ، عادة الأم و البنت ، فتمنح لكل واحدة منهن رأسان من الماعز، أي أنه يصبح فيما بعد في كل عائلة أربعة (04) رؤوس ماعز حلوب ، لذلك رئيس الجمعية يستعمل مصطلح العائلة بدل المرأة باعتبارها هي المستفيدة و هي المسؤولة على مشروعها .

في أثناء تطور المقابلة ، بدأ يذكر المبحوث فاعلين آخرين ، و هم أزواج المستفيدات ، أو آباؤهم ، و حتى الإخوة في حالات معينة . حيث يستعمل المبحوث اسم الزوج أو الأب للاشارة للعائلة المستفيدة من المشروع ، و يذكره على أنه هو من استفاد ، و هو المسؤول على تسيير مشروعه و نجاحه ، و هذا ما كان يبرز في تصريحاته المتتالية عندما يتحدث عن المستفيدين " من استفاد من هذا المشروع عم (م.ب)، (م.أ)، (م.ب)، (م.ق)، (ع.ب) " ، أسماء كل هؤلاء هم رجال، و في غالبتهم هم أرباب العوائل المستفيدة . فرئيس الجمعية عندما يتحدث عن المستفيدين ، يذكر فقط أسماء الرجال ، و لا يذكر اسم المستفيدات من النساء ، و حتى و ان ذكرهم فهو يذكرهم بعد أن يذكر اسم الرجل (رب العائلة) الذي لا يعتبر مستفيدا في المشروع .

من خلال هذه التصريحات، يظهر و كأننا شكلين من الفاعلين أو المستفيدين من المشروع . أحدهما رسمي ، غير ظاهر في الميدان ، و غير فاعل . و الآخر غير رسمي ، ظاهر ، و هو الفاعل في الميدان ، و هو من يتم التعامل معه و محاسبته على مدى احترام مراحل تنفيد المشروع . حيث صرح رئيس الجمعية " أحد المستفيدين (م.ق) أتعلم ماطا فعل ، دبح

أحد ذكور الماعز في العيد الأضحى ، وبخته كثيرا ، و قلت له عليك أن تدفع ثمنه ، الذي يقدر ب 120000 دج، كما أخبرته بأنني سأفضحه أمام (الجماعة) " . و في تصريح حول تجاوز آخر " (م.ب) باع أحد الذكور ، و نحن امضينا معهم تعهدا بألا يتم بيع أو ذبح أي رأس طبلة مدة العقد ، لكنه تعهد بأن يرجعهم في حالة مجيئ المراقبين، و هذا ما فعله ".

5_5_ عقد التدوير، تطلع نحو الاقتصاد التضامني والاجتماعي:

عقد التدوير ، أو (le Contrat de révolving) ، يقصد به حسب تصريح رئيس الجمعية " أن يتم بعد شهر مارس 2024، أخذ على من كل عائلة (مستفيدتين) ، رأسين من الماعز (إناث) ، أي يتم الحصول على ما مجموعه عشرة رؤوس من الماعز ، يتم بعد ذلك اعادة توزيع هذه الرؤوس على عائلات أخرى ، حيث تمنح لكل عائلة ثلاثة رؤوس ، و الرأس المتبقي يمكن منحه لعائلة أخرى ، و هذا هو أصل الاقتصاد الاجتماعي التضامني " .

تعمل الجمعية من خلال هذا العقد على تطبيق فكرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، التي تقوم على فكرة التمويل الذاتي ، و على استعمال الارباح التي يمكن الحصول عليها من نشاط الجمعية الناتجة عن الخدمات في تحقيق أهداف اجتماعية كالإدماج المهني للمرأة الريفية ، مساعدتها في الحصول على مصدر دخل من خلال مبادرة اجتماعية . و حتى يبرز رئيس الجمعية نتائج هذه المشروع ، صرح بما يلي " أنظر (م.ق)، مشيرا إلى رب أحد العائلات المستفيدة ، أعطيناه أربعة (04) رؤوس ، اليوم هو يمتلك (18) رأس ، في مدة سنة و نصف"، و يضيف المبحوث مشيرا إلى مردودية هذا المشروع "اليوم العديد من المستفيدين يبيعون الحليب و اللبن ، فسعر اللتر من الحليب 120 دج ، و سعر اللبن ب 180 دج ، معدل الحليب الذي يمكن الحصول عليه هو 2 اللبن ب 180 دج ، معدل الحليب الذي يمكن الحصول عليه هو 2 لتر إلى 3 لتر من العنزة الواحدة يمكنك أن تجري عملية حسابية لتعرف كم سيكون دخله ، فقد يصل دخله الشهري إلى 35000 دج، حتى 40000 دج ، و هذا دخل شهري لا بأس به ، دون احتساب ما يمكن استخراجه من زبدة و سمن من مشتقات الحليب" .

و في سبيل تحقيق الادماج المهني للمستفيدات ، وفرت الجمعية تكوينا لمدة عشرة (10) أيام ، استفادت منه النساء " وفرنا تكوينا للنساء المستفيدات في كيفية صناعة الأجبان ، من خلال جلب مكونين من غرداية " ، سألت في هذه المرحلة ما إذا كان التكوين قامت به النساء أم تم مع الرجال ؟ أجاب : "لا فيما يتعلق بالتكوين ، النساء هن من حضرن للتكوين في مقر الجمعية". و يضيف المبحوث ، "أرسلنا (م.ب) هو و زوجته من أجل التكوين في كيفية صنعه الأجبان بمؤسسة متخصصة ".

5_6_ مشتلة من أجل الحفاظ الأشجار المحلية المثمرة :

جهود الجمعية من أجل ادماج المرأة في الحياة المهنية و الاقتصادية في المجتمع . تواصل ايضا في هذا المشروع ، الذي يهدف حسب تصريح رئيس الجمعية إلى انشاء مشتلة متخصصة في اعادة انتاج الأشجار الثمرة المحلية ، التي أصبحت مهددة بالانقراض لأسباب عدة ، منها عدم الاهتمام بالحقول و البساتين التي بضم عدد كبير من أنواع هذه الأشجار ، و ايضا مع

تطور زراعة المساحات الشاسعة ، بدل زراعة الواحات و البساتين ، بدأ استعمال أنواع جديدة من الأشجار الثمرة، التي يتم الاستفادة منها في ظل مشاريع الاستصلاحي الزراعي و الدعم الفلاحي التي اعتمدتها الدولة ، أو يتم اقتناؤها من المزراعين و المستثمرين في هذا المجال بطريقة منفردة من مشاتل من مناطق بعيدة .

تجسيد هذا المشروع يقوم على فكرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، حيث يصرح رئيس الجمعية أنه يهدف إلى تحويل هذا المشروع إلى تعاونية. تسيرها مجموعة من النساء ممن ترغبن في الانضمام للمشروع " قدمت هذا المشروع و دافعت عنه ، بعد قبوله من لجنة التحكيم ، طرح عليا سؤال : ما الذي تنوي فعله بالمشتلة بعد انتهاء المشروع ، أجبتهم بأنني سأحوله إلى تعاونية تسيرها النساء فيما بينهن " . لكن المشكل الذي يواجه الجمعية في تجسيد هذا المشروع ، و انشاء تعاونية من أجل المرأة ، تعمل وفق قواعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، هي مدى استعداد نساء المنطقة للانخراط في هذا المشروع . و هو المشكل الذي تواجه الجمعية في كل مشاريعها ، حيث صرح رئيس الجمعية " اليوم لدينا مشكل كيف يمكن احضار المرأة إلى المشتلة، المشروع من أجل المرأة ، سنرى كيف يمكننا العمل ، لكن سنجد طريقة لذلك " .

التعاونية هي "جمعية تطوعية من الناس ، لغرض مزاولة نشاط ذي طبيعة اقتصادية . اجتماعية أو تعليمية داخل مؤسسة تعمل بطريقة ديمقراطية و جماعية، التعاونيون يعملون على توحيد جهودهم لتزويد أنفسهم بأدوات و وسائل الإنتاج أو التوزيع المشترك"[1]. لكن بالنظر إلى الواقع ، نجد تجسيد هذه التعاونية كمؤسسة اجتماعية، و تحقيق هدفها في " ظهور مالكين صغار و رأسماليين صغار متشاركين" [2]، تقوم على بعض الشروط، من بينها العمل الجماعي ، المشاركة في اتخاذ القرار ، الاعتماد على قدرات و إمكانيات الفاعلين أو الأعضاء من أجل تطوير المؤسسة ، أمر يصعب تحقيقه مع الفئة المستهدفة من النساء التي ليست لهن الرغبة في أخذ المبادرة على عاتقهن ، و لا يملكن الإمكانيات و المؤهلات لتسيير هذا النوع من الشراكة. الطريقة التي يعتمدها رئيس الجمعية التي أشار أليها أعلاه ، هي الطريقة نفسها التي يعتمدها في غالبية مشاريعه ، و هي أن يكون الرجل هو الفاعل الحقيقي في المشروع ، أي هو من توكل له مهمة تنفيد المشروع على أرض الواقع ، و هو من يتحمل تسيير المشروع و حتى نتائجه . و تبقى المرأة التي تم اعتماد المشروع من اجلها الفاعل الرسمي ، تستعملها الجمعية فقط كواجهة أمام الجهات المانحة ، لتبرير مدى الالتزام بشروط و مراحل تجسيد المشروع ، و هذا ما عبر عنه المبحوث بصراحة " يوم قدوم لجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) يجب أن تحضر النساء من أجل أن نأخذ لهم صورا ". و في تصريح أخر له " في أحد المرات داء وفد من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، و أحد النساء لم تأتي . أتدري ماذا فعلت ، أحضرت امرأة أخرى في مكانها ، في الحقيقة أنقدتنا ، تتكلم جيدا بالأمازيغية ، تفاعلت حيدا مع الوفد الحاضر " . من خلال هذه التصريحات نلحظ أن الجمعية لا تستعمل النساء فقط كواجهة أمام فرق المراقبة من الجهات المانحة ، بل أنها تلجئ إلى احضار نساء من غير الموجودات غير المستفيدات ، المصرح بهن رسميا في المشروع.

[1]- Anne-Marie crétiéneau, « Economie sociale et solidaire et développement durable : pensé et action en conjonction », Marché et organisation, L'Harmattan, 2010, N° 11, p. 39.

[2]- Gyrille Ferratin. « la copération, prolongement du réformisme associatif », dans Associations et coopératives_ une autre histoire économique, Erés, 2007, p.p 127_160.

5_7_ الاقتصاد الاجتماعي التضامني، مشروع متعثر :

مسعى الجمعية في تحقيق ما يطلق عليه بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في المنطقة، و تحقيق الأهداف التي حددتها و المتمثلة في الادماج المهني للمرأة من خلال المشاريع التي أطلقتها ، يبقى بعيد المآل،. و ذلك لأسباب عدة يمكن عرضها في النقاط التالية:

_ تبني الجمعية لوضعية المرأة الريفية كهدف في مشاريعها ، هو اختيار براغماتي ، أكثر منه نضالي بمفهومه التقليدي فالاهتمام بالمرأة كمحور أساسي في نشاطات الجمعية ، يمكن القول أنه مجال اهتمام متميز . بالنظر إلى طريقة العمل الاحترافية من خلال الشراكة مع المنظمات الأجنبية ، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الجزائر . لكن اختيار هذا المجال هو خيار استراتيجي ، باعتباره المجال الذي يمكن من خلاله الحصول على تمويل المنظمات و دعم الأجنبية ، الحكومية منها و غير الحكومية .

_ المقاربة التنموية في الجمعية تطغى على المقاربة المواطناتية، الحقوقية فيما يتعلق بحقوق المرأة،فرغم اهتمام الجمعية بمساعدة المرأة على الخروج إلى الفضاء العام ، و الحصول على مورد مالي مستقل و دائم . إلا أن ممارسات الجمعية من أجل إدماج المرأة في الحياة المهنية و الاقتصادية ، قد "تزيد من عزلتها و إبقائها خارج التنمية"[1] ، من خلال " جعل العمل الأنثوي غير مرئي، و منخفض القيمة ،حتى و لو كان بمقابل أجر" [2]. تكرس ذلك في التعامل مع المرأة عن طريق "الوكالة" . حيث يشبه هذا الوضع كثيرا فكرة "الإدماج و الإقصاء "[3] المتعلقة بإشراك المرأة في الحياة السياسية. أين يصبح تواجد المرأة صوري، و من أجل عرضها في الواجهة ، و متجاهلة بذلك دور الرجل كمالك للسلطة[4] .

_ الاقتصاد الاجتماعي التضامني في هذه الحالة عمق مما يمكن أن يطلق عليه "بالالتزام المتباعد" (l'engagement distancié)[5]، حيث يصبح توظيف هذا المفهوم كمصدر للحصول على التمويل ، دون التركيز على النتائج المحققة على أرض الميدان أو ما يمكن أن يحدثه من أثر ايجابي على المستفيدين. يؤكد هذا ما جاء على لسان رئيس الجمعية في حوار معه " أنا اليوم أصبح هذا هو عملي، أنا سأعتزل الحياة السياسية و أتفرغ فقط لهذا المجال، أتدري هناك أموال كبيرة تخصص لهذا الميدان " .

[1] -Annie labourie-Racapé et isabelle Puech, « Femmes genre et développement », chapitre 47, dans femmes , genre et Société », sous la direction de Margaret Maruani, la Découverte, 2005, P.408.

[2]- Isabelle Guérin et autres, « économie solidaires , reproduction sociale et féminisme » , dans l'économie solidaire en mouvement, Erès, 2022, P. 66 - 69 . en ligne : https://www.cairn.info/l-economie-solidaire-en-mouvement--9782749275444-page-66.htm

[3] - DRIS-AÏT HAMAD Louisa,« Les femmes dans le système politique algérien : entre inclusion sélective et exclusion ciblée », Insaniyat,N° 74, octobre_ décembre 2016, p77.

[4] - Annie labourie-Racapé et isabelle Puech, ibid. P.408.

[5]- Jacques Ion, « engagement associatif et espace public », Mouvement, N° 3, mars –avril 1999.

_ الجمعيات المهتمة بالتراث عادة هي جمعيات "جما عاتية" ، (communautaires)، و بالتالي هذه الخصوصية، تجعل من هذه الجمعيات تتميز بنوع من الاقصائية في عملها و مشاريعها ، و هذا ما يمكن ملاحظته في مشاريع الجمعية و الفئات المستهدفة و المستفيدة منها . فغالبية مشاريع الجمعية هي مركزة فقط على القصر ، و على سكان القصر أو من ينتمون له اجتماعيا و عرقيا ، و بالتالي هي بذلك تقصي مجتمعا كبيرا موجود في المنطقة، يمكن أن يكون فاعلا قويا و متجاوبا أكثر مع مشاريعها . و أخص بالذكر هنا مثلا المرأة البدوية ، التي لازالت تسكن في الخيمة ، يمكنها أن تتفاعل أكثر مع مشروع "تربية الماعز الحلوب" ، فهي تتحكم أكثر في هذا المجال ، و ليست لها مشكلة في التواجد كفاعلة أساسية في كل مراحل تجسيد المشروع.

رغم هذا التعثر من الجمعية في تحقيق الأهداف المرجوة من وراء مشاريعها ، إلا أنه لا يمكن أن نغفل أهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تنمية المناطق الريفية الهشة ، نظرا لما تتقاسمه هذه الأخيرة مع منطق التنمية المحلية، الذي يقوم على عاملين أساسين يشكلان عناصر قوة لمنظمات الاجتماعي التضامني، وهي : مبدأ التضامن بين الأشخاص و كيف يمكن أن يكون محفزا على الرغبة في العمل الجماعي ، و ثانيا امتلاك الفاعلين في هذه المنظمات بالطبيعة لاندماج (ancrage)، كبير و مهم في مناطق نشاطها ، يمكنها من تحديد احتياجات السكان من السياسيات التنموية المحلية[1]. فمشروع تهيئة منابع المياه (العيون)، مشروع له أثر كبير في نفسية السكان خاصة ما تمثله هذه العيون كموروث مادي مهم ، كما أنه يعيد الأمل للفلاحين الصغار في الاستمرار في استغلال قطعهم الفلاحية. كذلك مشروع "الماعز الحلوب"، فقد أعطى فرصة للمستفيدين من التكون و اكتساب مهارات جديدة، و لفت انتباههم إلى مجالات نشاط تتلاءم مع خصوصية المنطقة، و يمكن أن تكون مصدر انطلاق مشاريع عائلية مصغرة. فمن خلال الاقتصاد الاجتماعي التضامني استطاعت الجمعية جلب عدد من المشاريع المهمة لسكان المنطقة، بالشراكة مع المؤسسات و السلطات المحلية.و التأثير على "الروح المعنوية"[2] للسكان " و الدعوة إلى" العمل الجماعي"[3] ، فقد شارك في مشروع تهيئة العين عدد من فلاحي المنطقة ، كما أن الشركة التي تولت عملية الانجاز تعاملت مع المشروع بطريقة تضامنية أكثر منها اقتصادية ، " شركة الانجاز أما من اخترتها، هي شركة (ع.ق)، لأنه ابن المنطقة، و العديد من الأشغال تحملتها الشركة و لم تكن مدرجة في المشروع ، حقيقة المقاول ساعدنا كثيرا "، في تصريح لرئيس جمعية "تنانت".

6_ الاقتصاد الاجتماعي التضامني، نحو تهميش للدولة :

يشكل الاقتصاد الاجتماعي التضامني سلاحا دو حدين ، فهو بقدر ما يعطي للجمعيات مساحة أكبر في التحرك و العمل و الدخول في شراكة أكثر فاعلية ، قد يكون أيضا أداة لدمج بطريقة "محتشمة الشركاء

[1]- Xavier paraldi, Michel Rombaldi, « la contribution de l'économie sociale et solidaire dans le développement rural : quelque constat dans le contexte Corse », revue Géographie, Économie, Société, 2009/2, p. 161_179. https://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2009-2-page-161.htm

[2]- Xavier paraldi, Michel Rombaldi, ibid.

[3]- Angeon V., Laurol S. : Les pratiques de sociabilité et de solidarité locales : contribution aux enjeux de développement territorial, Espace et Société, n° 127, pp. 13-31, 2006.

الرسميين"[1]. و لتقليص حضور الدولة في عملية التنمية المحلية أو للتعبير عن "عدم الحاجة إليها و إدارة الدهر لها"، مجسدة للشعار " نحن لا نتطور بل نطور "[2] ، يعني أننا انتقلنا من مرحلة بناء أنفسنا إلى العمل على بناء الآخر و تطويره بإمكانياتنا دون الحاجة إلى أي جهاز من أعلى .

وهذا ما كان يصرح به العديد من الفاعلين الجمعويين ممن اختاروا هذا المسار ، " تحت لا تريد شيئا من الدولة ، نحن نعمل بإمكانياتنا و وسائلنا ، من اجل تحقيق المصلحة العامة، فكل مل نريده من الدولة عي أن تفسح لنا المجال و تترك لنا حرية العمل طبعا كل هذا يكون في إطار القانون " .

عدم الرغبة في الدولة قد لا يكون في إقصاء أي حضور لها ، و أنما بجعل هذا الحضور هامشيا . أي أن الدولة لا تكون هي الفاعل الأساسي، و إنما فاعلا تابعا أو حتى خاضعا في بعض الحالات ، أي يجب عليها أن تشارك في إطار محدد و في وضعية أقل . و هذا ما جاء في تصريح أحد رؤساء الجمعيات التنموية عند سؤاله عن مشاركة السلطات المحلية و خاصة رئيس البلدية في المشاريع التنموية التي أشرفت عليها الجمعية؟ أجاب " حضور السلطات المحلية هو ضرورى فقط كإجراء رسمي، علينا وضع اسمه كإشارة لإشراك السلطات المحلية ، لأن هذا من شروط الحصول على التمويل من الجهة المانحة "، و حول مدى تعاون رئيس البلدية من عدمه ؟ أجاب رئيس الجمعية " لا يمكنه ذلك هو مجبر على التعاون " .

قلب علاقات القوة بين الجمعيات و الدولة في تحقيق التنمية و تفعيل السياسات العمومية، يرتبط أيضا بمدى قدرة هذه التنظيمات (الجمعيات) على تبني سياسة "إبداعية تنظيمية "، تجعل من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني مؤسسات "ناشئة اجتماعية" (startups sociale [3])، تمتلك قدرات تسييرية جديدة تجعلها أكثر مقدرة في التجاوب مع احتياجات المجتمع المستهدف، و أكثر قدرة على التكيف مع أي تغيرات . كما أن وضعها كمؤسسة غير ربحية و ربحية في نفس الوقت يساعدها على توفير مصادر تمويل خاصة بها تجعلها في استقلالية عن المؤسسات الحكومية

[1] - Francesca Petrella,NadineRichez-Battesti, « les logiques d'interaction entre associations et institution publiques dans la gouvernance locale », revue information sociale, les modes de coopération institution publique et association , partie 3, 2012, n°172, P.P .81_90. https://www.cairn.info/revue-information-sociales-2012-4-page-81.htm.

[2] - Abderrahmane Ndiaye, « Economie solidaire et démocratie participative locale », dans Marché et organisations, l'Harmattan,2010, n°11, P.75.

[3] - Mamour Ndour, « les innovation organisationnelles dans l'entreprenariat sociale : le cas des startups français », dans marché et organisation, l'Harmattan,2019, n°36, P.78.

الخاتمة

الخاتمة :

الحديث عن الجمعيات و دورها في السياسات العمومية، أو علاقتها بالدولة عموما ، لا يمكن النظر اليه بطريقة عمودية فقط ، أي أن الدولة هي أعلى الهرم ، و هي تمتلك سلطة التقرير ، و الجمعية في أسفل الهرم ، و هي دائما المستقبل لهذه القرارات . و لكن هذه العلاقة هي علاقة معقدة و متعددة الاتجاهات .

الجمعيات ليست وحدة متجانسة ، فرغم أن الجمعيات يمكن أن يكون لها مجال نشاط متشابه ، و لديها نفس التصنيف القانوني و التنظيمي ، إلا أن طريقة عملها ، و شبكة علاقاتها ، و طريقة شراكتها مع المؤسسات العمومية تختلف من واحدة لأخرى. فالجمعيات مثلا التي تصنف على أنها ثقافية أو اجتماعية ، أو بيئية ، لا تستعمل نفس الآليات و الاستراتيجيات في نشاطاتها و ضمان استمرارية خدماتها . فمن هذه الجمعيات مثلا تضع حدودا لمجال نشاطها و علاقاتها ، و حتى لمصادر تمويلها ، فهي لا تعتمد إلا على التمويل الحكومي ان استطاعت الحصول عليه ، كما أن نشاطاتها لا تتعدى الحي أو الدائرة الإدارية التابعة لها (البلدية، الدائرة) ، في حين هناك جمعيات مجالات نشاطها جغرافيا و موضوعيا منفتحة أكثر ، و كذلك بالنسبة لمصادر تمويلها و عملها . فهذه الجمعيات تعتمد على علاقات تشبيك كبيرة و احترافية ، يمنحها الفرصة لتوسيع نشاطاتها أكثر . و امتلاك آليات تحرك و عمل أكثر تنوعا و ديمومة . يؤثر هذا الوضع في علاقتها بالسلطة و نوع الشراكة التي يمكن بنائها .

الشراكة بين السلطة و الجمعيات تحددها أكثر و مسبقا وضعية الجمعية و تموقعها . فالسلطة لا تدخل في علاقة شراكة واحدة مع كل الجمعيات ، فهناك ما يمكن ان نطلق عليه نوع من التفييء للجمعيات من الإدارة من أجل تصنيفها و تحديد نوع العلاقة التي يمكن اعتمادها معها . فبعض الجمعيات تتعامل معها الإدارة باعتبارها أجهزة تابعة لها تستدعيها لإتمام بعض المهام التي يتعذر عليها القيام بها أو تريد التخلص منها و إلقائها على عاتق الجمعية ، في حين تتوجه الإدارة لجمعيات أخرى بشكل مغاير ، و تبني معها علاقة شراكة تحتل فيها الجمعية وضعية **الخبير** أكثر منها وضعية **التابع أو الأجير** .

البحث عن شراكة ، أو اشراك فعلي للمجتمع المدني في السياسات العمومية ، لا يعتمد فقط مدى منح هذا الأخير فرص و امتيازات قانونية لتعزيز وضعه . بل يجب أيضا تهيئة المناخ و الظروف اللازمة لتطوير إمكانيات المجتمع المدني . و هذا يقوم على عنصر أساسي و جوهري في تطور الحياة الجمعوية ، و هو منح مجال حرية أكبر للجمعيات في العمل و توفير حماية أكبر لها من أي تعسف. فالمجتمع المدني يتطور ضمن فضاء حر و أساس قانوني أكثر ملائمة و تكيفا . فبعض الجمعيات مثلا من قد تتعرض لغلق مقرها و تعليق نشاطها حتى قبل أن يصدر حكم قضائي، و هذا الأمر له أثر كبير ، أولا بأن يوقف نشاط الجمعية رغم الخدمات التي تقدمها للمجتمع ، و ثانيا : يمس بعلاقة الثقة و الشراكة التي يمكن أن تقوم بين الدولة و هذه التنظيمات.

الخاتمة

ضعف الثقة بين الجمعية و الدولة ، ينعكس بشكل أساسي على تراجع الروح "الابداعية الجماعية" داخل الجمعيات، و تخلق جوا من الشك و الريبة ، مما قد يحول الجمعية من شريك فعلي في بناء السياسات العمومية و تطويرها ، من خلال فتح مجالات جديدة في التنمية و الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي، و كمساهم في الناتج الوطني الخام، خاصة باعتماد الاقتصاد الاجتماعي التضامني . إلى شريك الواجهة أو المنصة ، تلجأ إليه الإدارة في ظروف معينة ، دون البحث عن تحقيق أي قيمة مضافة .

النظر إلى الجمعيات كشريك ، يستوجب النظر إليها أيضا كمنتج للثروة ، فالجمعيات ليست فضاءات للتبرع و للعمل الخيري ، بل تحولت في كثير منها إلى "مؤسسات اجتماعية "، حقيقة هدفها دائما اجتماعي بالدرجة الأولى ، لكنها تشتغل وفق معايير و قواعد اقتصادية ، فمن الجمعيات من توفر مناصب شغل للعديد من الشباب خاصة منه المتكون في الجامعات و المعاهد العليا ، تقدم العديد من الخدمات العمومية في المجال الصحي مثلا (التشخيص، التحاليل ، الدواء، الإيواء ، سيارات الاسعاف). التكوين ، الاندماج الاقتصادي و المهني للشباب. كل هذا بالاعتماد على امكانياتها الخاصة ، و خلق مصادر تمويل ذاتية و دائمة . لكن تطوير هذا النموذج يتطلب أيضا انشاء منظومة قانونية ، تثمن هذه المساهمة و تفعلها أكثر . فإلى حد الآن لا تمتلك الجزائر قانونا خاص بالاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي يتطور داخل الجمعيات و يكون ذا أثر أكبر بالشراكة مع الهيئات العمومية المختصة .

البحث في المجال الجمعوي هو بحث في مجال يعرف تطورا و ديناميكية مستمرة ، و بالتالي تصبح هذه الدراسة محاولة تحليل هذه الظاهرة في مرحلة من مراحل تطورها ، فقد يشهد هذا المجال تغيرات كبيرة يجعل من هذه الدراسة نافدة على مجالات بحث و عمل أخرى لم ننتبه لها أثناء انجاز هذا العمل . و هذا ما توصلنا لإدراكه ، و هو أن العمل الجمعوي هو عمل أكثر تعقيدا مما يظهر لنا ، لذلك الوقوف عليه يتطلب فتح طرق و مسالك دراسة و تفكير أخرى ، هي ما قد تكون موضوع دراساتنا و بحثنا فيما بعد سواء في شكل مشاريع بحث أو مقالات، أو كتب . ننفتح بها أكثر على الظاهرة الجمعوية في الجزائر .

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

_ عمر دراس. الحركة الجمعوية في المغرب العربي ، دفاتر المركز، مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية (كراسك)، رقم 5، 2002، وهران_ الجزائر.

_ عمر دراس، « الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع و آفاق » ، المجتمع المدني و المواطنة، دفاتر مجلة إنسانيات، 2012، العدد 03، ص.29_40.

_ الزبير عروس. الحركة الجمعوية في الجزائر ،الواقع و الآفاق، دفاتر المركز، منشورات المركز الوطني البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية، الرقم 13، 2005.

– محمد قماري، " المنظومة الصحية الجزائرية بين الإمكانيات الكامنة و الخلل الواقع"، السياسة الصحية في الجزائر، مخبر القانون الاجتماعي، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2008، ص. 181_219.

_ م.بن دنية. ف.زرهوني، « ملامح التحديث في التدين الصوفي_الطريقة العلوية نموذجا » _ الأكاديمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الشلف، المجلد 12، العدد 2، 2020.

_ بوسماحة سيف الدين،و س.ي شيبوط،« قانون الجمعيات الفرنسي 1901 و ميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية » ، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية و الحضارية، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2020، المجلد 07/ العدد 14، asjp. ceriste.dz

_ بوقبرين عابد، " الدور الحمائي لوكالة التنمية الاجتماعية (ADS) في مكافحة البطالة و تحقيق الأمن الاجتماعي" ، مجلة القانون،المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، العدد 08، 2017.

_ خليفة عبد القادر، مهاجرون دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار ، إنسانيات،2017 العدد 69_70..

_ سعيدان رشيد و بوهنة علي، واقع الخدمات الصحية من خلال الإصلاحات، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر 2014.

_ عماد المليتي. هشام عبد الصمد. مستضعفون _ ملامح من سير سوسيولوجية، نشاز.

_ دليلة اعمران_جربال، « قضية حاسي مسعود » ، مجلة نقد، المرأة و المواطنة، ترجمة بثينة عثامنية، 2006، العدد 22_23، ص 37_76.

_ سالمي نضال،« الميكانيزمات المستحدثة بموجب القانون 11/18 لتحسين مردودية الخريطة الصحية »، السياسة الصحية في الجزائر، مخبر القانون الاجتماعي، جامعة وهران محمد بن احمد، 2018، ص.209_219.

_ المواقع الالكترونية:

_وكالة الأنباء الجزائرية ، مكافحة الفساد : الاطلاق الرسمي للشبكة الجزائرية "نراكم"، يوم 15 نوفمبر 2023.

_وكالة الأنباء الجزائرية، 01 مارس 2021، الاطلاع يوم : الجمعة 01 أفريل 2022.

_وكالة الأنباء الجزائرية، الاثنين 01 مارس 2021، الاطلاع يوم 29 مارس 2022.

_وكالة التنمية الاجتماعية ، الموقع www .ads.dz، الاطلاع يوم : 2022/06/19.

_ intérieur.gov.dz

- tahat.cnes.dz

- aps.dz/sante-technologie

- algeria.unfpa.org/ journée de sensibilisation sur-le-vih-sida.

-_ Wikipédia. Org/wiki/Caritas internationale

_ الجرائد الرسمية و القوانين :

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في الثلاثاء 04 دي القعدة 1442، الموافق ل 15 يونيو 2021، ص 46.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادرة في الأربعاء 04 جمادى الثانية 1441، الموافق ل 29 جانفي 2020، ص 17.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 43، الصادرة في 07 ذو الحجة عام 1441، الموافق ل 28 يوليو 2020، ص 15.

_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة في 24 ربيع الأول43 الوافق ل 31 أكتوبر 2021، ص 05.

_الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادرة في 26 رجب 1442 الموافق ل 10 مارس 2021، ص 8.

_ المرسوم التنفيدي رقم 21_190 المؤرخ في 23 رمضان 1441، الموافق ل 5 ماي 2021، يحدد كيفيات تكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 33، المؤرخة في 05 مايو 2021، ص 20.

_ القانون 22_08 المتعلق بتنظيم السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته و تشكيلها و صلاحياتها. الجريدة الرسمية العدد 32، الصادرة في 14 مايو 2022. جاء فيها " وضع شبكة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني و توحيد و ترقية أنشطته في مجال الشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته ".

_ المراجع باللغة الأجنبية :

_ Ruth Canter KOHN, et Pierre NEGRE. Les Voies de L'observation, L'Harmattan, 2003

_ Ruthe Canter KOHAN, Pierre NEGRE. Les voies de l'observation, Repère pour les pratique de recherche en sciences humaines, L'harmattan, 2003.

_ Thierry Perret. Ligne de vie d'un peuple, Chihab édition, 2016, Algérie.

_Michel BASS. Promouvoir La Santé, L'Harmattan, 1994.

_ Hachimi Sanni Yaya, et Rojer Zébro. Santé publique, anthropologie de la santé et développement en Afrique, L'Harmattan, 2015.

_ A. ABEDOU ,K.BOUCHERF, « Focus Sur Les Jeunes Et Le Sida », chapitre 4, dans Regarde critique sur LES JEUNES ET LA SANTE EN ALGERIE , sous la direction de M.S.MUSETTE, CREAD, 2004, P.P.122_171.

_ MUSETTE Saiib Mohammed. Regarde Critique Sur les Jeunes et la Santé En Algérie, CREAD, 2004.Algérie.

_ John Ward. Santé Et Intervention Sociale, MASSON, Paris, 1997,P.129.

_ - F.Z.OUFRIHA, « Nature et Objective de L'hôpital : Un bref survol des Théories », dans Transition et système de Santé En Algérie, sous la direction de F.Z. OUFRIHA, CREAD, 2009. P.P 49-58

_ Transition et système de santé en Algérie. CREAD,2009, Algérie.

- Houari BENKADA. Les associations d'aides au malades à l'hôpital d'Oran : le cas d'une association, thèse de doctorat, sous la direction de Mebtoul Mohammed, l'université d'Oran 2 , 2023, Algérie.

- F.Z.OUFRIHA, « La Décentralisation Des Politiques Publiques En Algérie : Un Instrument Au Service D'une Plus Grande Efficacité ? le cas des services de santé », dans Des Reformes En Réformes, Un Système de santé a la croisée des chemins, CREAD, 2006, P.149_156.

_ Yamina Rahou, « les mères célibataires : une réalité occultée », NAQD, Femmes et Citoyenneté, Automne/Hiver, 2006, n°22/23, P.47_60.

- Stéphane Tessier, «Epidémie à VIH et institution socio sanitaires : quel réorganisation de l'espace médicale ? », chapitre XVIII, dans Anthropologie et sida, sous la direction de J.Benoist et Alice Desclaux, KARTHALA, 1996, P.287_299.

- Michelle Perrot, « Le sida dans les sciences sociales et humaines », dans Ethique Sida et Société, Sous la direction d'Alain Sobel, 1994_1996, P.247_249

- K.BOISSEVAIN et E.GOBE ? « Éditorial : Témoigner et rendre compte des rapports de force », L'Année du Maghreb, Genre Santé et droit sexuels et reproductifs au Maghreb, 2017/II, n°17.P.3_6.

_ A .Lakjaa, « vie associatif et urbanisation en Algérie », cahier du CREAD, 2000

_ A. Benantar, «complexe de sécurité ouest méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration » , L'Année du Maghreb, 2013.

_ A.BERRADANE, « l'émergence d'une politique européenne commune d'immigration et son externalisation progressive », chapitre 3, dans la politique européenne d'immigration, Karthala, 2009.

_ ABBOU Yousef et BRAHAMIA Brahim, « Le système de santé algérien entre gratuité du soin et maitrise des dépenses de santé », insaniyet, n 75_76, janvier, février 2017.

_ Abdelghani Aichoun, « création de « Nidaa El Watan », une coalition qui fait polémique, El Watan.com, le 09_03_2021.

_ Addi Lhouari. « Les obstacles a la formation de la société civile en Algérie »,dans les société civile dans le monde arabe, la Découverte, 2011.

_ Ahcen Amarouche, « REGIME POLITIQUE, SOCIETE CIVILE ET ECONOMIE EN ALGERIE :UNE ANALYSE INSTITUTIONALISTE », Monde en développement, N° 159 , 2012.

_ Aissa Kadri, « Associations et ONG au Maghreb . aux origines des contestation », https//cairn.info/revue-Naqd-2021-1- N° 29.

_ AKRAM HACHACHE, chargé de la communication association (*WINELKA*).

_ Ali BENSAAD, « l'immigration en Algérie , une réalité prenante et son occultation officielle », chapitre1, dans : Le Maghreb a l'éprouvent des migrations subsahariennes, KARTHAH, 2009.

_ Ali BENSAAD, « l'immigration en Algérie, une réalité prégnante et son occultation officielle », chapitre 1, dans Le Maghreb a l'épreuve des migrations subsahariennes, sous la direction de Ali BENSAAD, KARTHLA, 2009.

_ Alice CORBET et Bénédicte MICHALON, « collaborer avec des organisations non gouvernementaux pour enquêter sur les camps de migrants et de déplacé le savoir comme enjeu professionnel », migration et société, N° 167, juin 2017.

_ Amel Zertal, Othmane Bourouba et Adel Zeddam, « Récit de la lutte contre le VIH/sida en Algérie », l'Année du Maghreb, 25/2021

_ Ange Bergson Lendja Ngnemzué. Politique et émigration irrégulière en Afrique_ enjeux d'une débrouille par temps de crise, KARTHALA, 2010.

_ Angeon V., Laurol S. : Les pratiques de sociabilité et de solidarité locales : contribution aux enjeux dedéveloppement territorial, Espace et Société, n° 127, 2006.

_ Anna Bozzo. « société civile et citoyenneté en Algérie : essor et déclin d'un mouvement associatif indépendant (XIX.XXe siècle) », dans les société civile dans le monde arabe et musulmane, la Découverte, 2011.

_ Anne-Marie crétiéneau, « Economie sociale et solidaire et développement durable : pensé et action en conjonction », Marché et organisation, L'Harmattan, 2010

_ Aurélie Quantin, « l'institutionalisation du role des ONG au sein des politiques publiques financées par l'aide internetionaleM l'ambiguité de la participation de la société civile , la cas de la politique d'habitat en Equateur », Monde en développement, 2012/3, N° 159.

_ Bernard Dupré et Stéphane pareil, « L'Arsea, une association face a la crise de la Covid », dans EMPAN, N° 124, 2021, p 98 à 105. www.cairn.info/revue-empan-2024.

_ Bernard ROUDET. Des jeunes et des associations, L'Harmattan, 1996.

_ Blandine DESTREMAU, « de la pauvreté a l'exclusion : discours et enjeux », dans L'exclusion _ L'état de savoirs, la découverte, 1996

_ Blandine Destrémau,et autres. Dynamique de la pauvreté en Afrique du Nord et au Moyen-Orient , Karthala, 2004

Blandine Maisonneuve, « la parole et la participation des personne concernées en temps de gestion, de crise », dans Vie Sociale, N° 37, 2022.

_ Christiane El Hayek. Santé et insertion , Un Défi a L'illettrisme, la documentation française, 1995.

_ Clément Gérom, « les entrepreneurs sociaux a l'assaut du monde associatif », dans Mouvement, La Découverte, 2015,

_ Colette Parent, Chris Bruckert Médecine « LE TRAVAIL DU SEXE DANS LES ÉTABLISSEMENTS DE SERVICES ÉROTIQUES : UNE FORME DE TRAVAIL MARGINALISÉ », Déviance et Société,

_ Cyrille solidaire, « l'économie solidaire », dans Associations et coopération, 2007

_ Daniel Cefai. L'engagement ethnographique, EHESS, 2010, . Paris.

_ Daniel Céfaii. L'enquête du terrain, la découverte, 2003.

_ Daniel Démoustier, « de la société de personne a l'entreprise d'économie sociale : la lente construction d'une notion du XIX ° jusqu'au année 1980 », RECMA, 2019/3, N° 553

_ Derass Omar, « le fait associatif en Algérie : le cas d'Oran », insaniyat, Mouvement sociaux mouvement associatif, N° 8, 1999.

DRIS-AÏT HAMADO Louisa, « Les femmes dans le système politique algérien : entre inclusion sélective et exclusion ciblée », Insaniyat, N° 74, octobre_ décembre 2016.

_ Dubois Vincent. La vie au guichet_ administrer la misère, édition Point, octobre 2015.

_ Durbruc Nadine. Vialette Laurent , « les entrepreneur de L'ESS qui font le choix d'une formation », revue de L'entrepreneuriat , 2016, N° 15

_ Duriez Bruno, er Autres. les ONG confessionnelles. Religion et action internationale, L'Harmattan, 2007

_ Edwards Michael. Civil Society. Cambridge: Polity Press, 2004.

_ Elisabeth Longuenesse. Santé, Médecine Et Société Dans Le Monde Arabe, L'Harmattan, 1995.

_ Emmanuel L'Ombre, Didier Chabanet, « Entre L'homme obligé et L'homme capable : la responsabilité de l'entrepreneur sociale. Elément de réflexions phénoménologique », philosophie économique, 2019, N° 20

_ Emmanuel van Nuffel, « La crise sanitaire du Covid-19 derrière le masque : L'antinomie dans les droits fondamentaux », Revue Trimestrielle des Droits de L'homme, N° 4, 2021, p 907.

_ Enquête par Grappe a Indicateur Multiple (MICS), 2012-2013, UNICEF , UNFPA, Ministère de la santé de la réforme hospitalière et de la population, Algérie.

_ Erhard FRIEDBERG, Le pouvoir et la règle, Dynamiques de l'action organisée, Paris, Éditions du Seuil, 1993

_ François SERVOIN- Robert DUCHEMIN. Introduction au travail social, ESF, 1981.

_ Franesca Petrella, Nadine Richez-Battesti, « Les Logique d'intéraction entre association et institution publique dans la gouvernance locale », Information Sociale, 2012, N°172.

_ Guaullaume Gourgues, « les pilote invisible de la participation publique (le fichier des 11000) et la démocratie participative en région Rhône-Alpes » , gouvernement et action publique, presse de science po, 2016/2 vol

_ GUELAMINE Faiza, « Autour de La Différence Culturelle_ catégorisation et pratiques en travail social », dans travail social et immigration, sous la direction de Elisabeth PRIEUR, et Autres L'Harmattan,2006.

_ Gyrille Ferratin. « la copération, prolongement du réformisme associatif », dans Associations et coopératives_ une autre histoire économique, Erés, 2007

_ Haward S Becker. Outsiders étude de sociologie de la déviance, éditions Métailié, 1985.

_ Haward S. Becker, Les Ficelles du Métier, comment conduire sa recherché en science sociale, LA DECOUVERT, 2002.

_ Henri Bergeron. Olivier Borraz, « une situation hors_norme : et apres ? », Dans L'Apres Demain, N° 55, 2020.

_ limon Cottin-Marx. Sociologie du monde associatif, Que sais-je ?, La Découverte, 2019.

_ Irene Maffi**, Daniel** Delanoë **et Selma** Hajri, « La santé sexuelle et reproductive, champ d'exercice et d'affrontement des dominations de genre et de classe », *L'Année du Maghreb* [En ligne], 17 | 2017, mis en ligne le 16 novembre 2017, consulté le 10 janvier 2023

_ J. Butler, Ce qui fait une vie. Essai sur la violence, la guerre et le deuil, Paris, La découverte, 2009

_ J. Habermas, De l'éthique de la discussion, Paris, Cerf, 1992

_ jacqueline compte, « stigmatisation du travail du sexe et identité des travailleurs et travailleuses du sexe », Déviance et société , 2010 / 3, p 426 (425_446). Cairn. Info, consulté le 06/09/2022.

_ jacques FONTAINE et Yaël KOUZMINE , « Infrastructure et migration au Sahara algérien », chapitre , dans L'Algérie 50 ans après, CRASC, 2008.

_ Jacques Ion, « engagement associatif et espace public », Mouvement, N° 3, mars –avril 1999.

_ jean Claude vatin, « sur l'étendu d'un concept », les sociétés civiles dans le monde musulman, la Découverte, 2011 .

_ Jean Freyss, « LA SOLIDARITÉ INTERNATIONALE, UNE PROFESSION ?
Ambivalence et ambiguïtés de la professionnalisation, Revue Tiers Monde, 2004/4 n° 180.

_ Jean-Louis LAVILLE et Renaud SAINSAULIEU, Sociologie de l'association, Des organisations à l'épreuve du changement social, Paris, Desclée de Brouwer, 1997.

_ jean-Manuel de Quierz, « Exclusions, identité et désaffection », dans L'exclusion _ L'état de savoirs, la découverte, 1996

_Jérôme GAUTRAN, le contrôle en amant des frontières de l'union européenne et le respect du droit de l'homme, chapitre 5, dans la politique européenne d'immigration, A.Berramdane et j. Ressetto, KARTHALA , 2009.

_ julien scolaro, « de la reconnaissance a l'influence les enjeux d'une entré en politique publique territoriale »

_ Katia Boissevain, « Migrer et réveiller les églises : Diversification des cultes chrétiens en Tunisie », L'année du Maghreb, N°11, 2014-II.

_ Kouidri Mohammed, « du développement a l'assistance, la pauvreté dans les discours et politiques économique en Algérie(1962_1998), dans Dynamique de la pauvreté en Afrique du nord et au moyen orient. KARTHALA, 2004

_ La Rosa Emilio, Santé, précarité et exclusion, presse universitaire de France, 1998, , mise en ligne sur Cairn le 20/05/2020.

_ Lakjaa.A, « vie associatif et urbanisation en Algérie », cahier du cread, N° 35, 2000.

_ Laurent Ravez, « Ethiques des maladies infectieuses et responsabilité sanitaire », Droit, Santé Et Société, N 2_3, 2022, p 53. www. Cairn.info/revue_droit_santé_société-2022-.

_ Le Soir d'Algérie, « Hamid Lounaouci conseillé a la présidence », le 18_ 06 _ 2021.

_ Madani Safar ZITOUN, « la protection sociale en Algérie, Evolution, Fonctionnement et tendance actuelles », dans L'Etat face aux débordements du soleil au Maghreb, livre collectif sous la direction, Myriam Catusse et autres, IREMMAM- KARTHALA, 2009

_ Madeleine Grawitz. Méthodes des sciences sociales, Dalloz, 11e édition, 2001 .

Madeline Grawitz. Méthodes des sciences sociales. Dalloz. 10e édition. 1996.

_ Maeva Piton et Autres, « facteurs associés a la crainte dde linfection par la Covid-19 chez les personnes vivants avec le VIH », dans Santé publique, édition S.F.S.P, 2022.

_ Malika Remaoun, « les associations féminine pour les droits des femmes », insaniyate, 1990, n°8, P. 129_149.

_ Marc Chambeau, « l'économie sociale et les services de proximité analyse des décisions de la conférence national belge de l'emploi », Pensé plurielle, N° 7, 2004.

_ Marc Chopplet, « loin de masqué le monde, la Covid-19 la démaqué. Technique du peur et biopolitique », QADERNI, Edition De La Maison Des Sciences De L'Homme, N° 106, 2022

_ Marie-Antoinette Hily, Christian Poiret, « Editorial : situation de violence et migration », revue européenne des migrations internationales, 2020/1.

_ Matthieu Haley, « de l'économie sociale « historique » à « l'économie sociale et solidaire » : une nouvelle configuration des relations entre monde associatif et collectivités publiques », Revue française d'administration publique ,2017

_ Mattieu Hély, « le travail salariée associatif est_il variable d'ajustement des politiques publiques ? », informations sociales, 2012, N° 172, Cairne.info mise en ligne le 27/09/2012.

_ Max Weber. Economie et société, Pocket, « agora », Paris, 1995.

_ Mériam Cheikh, « De l'ordre moral à l'ordre social. L'application des lois pénalisant la sexualité prémaritale selon des lignes de classe », *L'Année du Maghreb* [En ligne], 17 | 2017, mis en ligne le 13 novembre 2017, consulté le 10 janvier 2023

_ Mohamed Saib Musette et Noureddine Khaled, « L'Algérie, Pays d'immigration », Homme et Migration, 1298/12, consulté le 22 Avr 2023.

_ Mohammed Brahim Salhi, « Modernisation et retraditionalisation a travers les champs associatifs et politique : le cas de la kabylie », insaniyat.

_ Mryse Bresson , sociologie de la précarité, 3e édition revue et augmenté, Armand colin, 2020.

_ Nabila Aimir, « ses initiateur nient avoir usurpé le titre : Nidaa El Watan n'est pas et ne sera pas un partis politique », El Watan.com, le 09_03_2021.

_ Nadine Dubric, Vialette Laurent, « Les entrepreneurs de L'ESS qui font le choix d'une formation », revue de l'entrepreneuriat, 2016

_ Nathalie Schieb – Bienfait, et Autres, « Emergence entrepreneuriale et innovation sociale dans l'économie sociale et solidaire : acteurs , projets et logiques d'action », dans Innovation, 2009, N°30, p 33.

_Ndour Mamour, « les innovations organisationnelles dans l'entrepreneuriat social : le cas des startups françaises », Marché et Organisations, L'Harmattan, 2019

_ Nicolas Duvoux. L'autonomie des assistés, PUF, 2009, 1re édition.

_ Nicole Berthier. Les techniques d'enquête, Méthodes et exercices corrigés, Armond Colin , 2004. Paris.

_ Nora El QADIM, « lutte contre l'immigration irrégulière et conditionnalité de l'aide au développement », Migration Société, politique d'irrégularisation, N° 171, janvier mars 2018.

_ Nora El Qadim, « les politiques migratoires de L'EU dans la tourmente », Migration Société, N° 186, octobre 2021.

_ ONU (2006), Manuel sur les institutions sans but lucrative dans le système de comptabilité nationale, Études méthodologiques, série F, n

_ Pascal Dauvin, « ÊTRE UN PROFESSIONNEL DE L'HUMANITAIRE OU COMMENT »

_ pascal Dauvin, « être un professionnel de l'humanitaire ou comment composer avec le cadre imposé », tiers monde, 2004/4, N° 180.

_ Philippe Robert-Demontrond. Méthodes d'observation et d'expérimentation, édition APOGEE, 2004.

_ Philippe Robert-Demontrond. Méthodes d'observation et d'expérimentation.

_ Pierre Bourdieu, Question de sociologie,les éditions de MINUIT, 1982/2002.

_ Pierre Savignat. Evaluer les établissements et les services sociaux et médico-sociaux, DUNOD, 2009, Paris

_ Pirotte Gautier. La notion de la société civile, la Découverte, 2007.

_ Rapport MICS , 2020.

_ rapport MICS, 2019 , Algérie

_ rapport MICS, ministère de la santé et des réformes hospitaliers, 2019, Algérie.

_ René Gallissot, « mouvement associatifs et mouvement sociale : le rapport Etat/société dans l'histoire maghrébine », insaniyat/انسانيات

_ Robint Brisset- Doyol. Emille Lanciano, « Quelle pratique des organisations de ESS pendant le premier confinement lié au Covid-19 ? », dans RECMA, N°368, 2023, p 56. www.cairn.info/revue-recma-2023.

_ Rym Harhoura, « santé reproductive et planification familiale : les PMI l'largement impliqué », Horizons.dz, 05 février 2022, consulté le 28 janvier 2023.

_ Saddek Benkada, « la société savante : rupture et continuité d'une tradition associative, le cas de la société de géographe et d'archéologie d'Oran » , Insaniyat

_ Saïd BELGUIDOUM, Sidi Mohammed MOHAMMADI, « les Migrations-vue du Sud », Insaniyat, N°69_70, juillet-décembre 2015, CRASC

_ Salim Chena, « De la redécouverte de L'altérité a la redéfinition de soi. Les migrants transsahariennes en Algérie », Migration Société, 2020/1.

_ serge paugame. L'enquête sociologique, PUF, 2010.

_ Sophie bava et Katia Boissevain, « Dieu les migrants et les Etats. Nouvelles production religieuse pour la migration », L'Année du Maghreb, N° 11/ 2014.

_ sous la direction de serge paugama. L'exclusion l'état des savoirs, La Découverte

_ Stéphane Beaud et Florence Weber. Guide de l'enquête de terrain, la Découverte, Paris , 2003, 2008.

_ teve charnovitz, « LES ONG : UN SIECLE ET DEMI DE MOBILISATION », Alternative économique , 2002, N° 13.

_ TEXIER Jacques, « sur les ses de "société civile "chez Gramsci », revue actuel Marx,

_Thierry Brulavoine, « travailler dans les associations est un sport de combat », Mouvement , N° 81, 2015, La Découverte.

_ Thierry Kirat, Juliette Rouchier, « Covid_19 – ce que la pandémie nous conduit a reconsidérer sur le travail, la décision publique et les relations entre la science et le politique », Marché et Organisation, L'harmatton, N 42, 2021

_ Thierry Perret, « Algérie Ligne de vie d'un peuple », chihab éditions, 2016.

_ Tom Montal, « Bannir sans éloigner. Gouverner les « dublinés » en France après 2015 », Migration Société, N° 186, octobre 2021.

_ Valérie Lochen. comprendre les politiques sociale . DUNOD, 2013.

_ Vincent GEISSER, « produire, diffuser et valoriser les connaissance et les savoirs sur les migration », Migration et société, N°170, décembre 2017

_ A. Honneth (1992), La lutte pour la reconnaissance, Paris, Cerf,2000, et La société du mépris, Paris, La découverte, 2006.

_ Xavier Emmanuelli « L'exclusion, une pathologie sociale », Presses de l'EHESP « Hors collection » 2012 .

_ Xavier paraldi, Michel Rombaldi, « la contribution de l'économie sociale et solidaire dans le développement rural : quelque constat dans le contexte Corse », revue Géographie, Économie, Société,

_ Yves Saint-Geours, « Covid-19 : Vers un nouveau monde ? Une analyse de la pandémie a travers le regarde des sciences sociales et humaines », Dans Droit , Santé Et Société, ESKA, N° 1, 2020.

_ Isabelle Guérin et autres, « économie solidaires , reproduction sociale et féminisme » , dans l'économie solidaire en mouvement, Erès, 2022, en ligne : https://www.cairn.info/l-economie-solidaire-en-mouvement--9782749275444-page-66.htm

_ djanatualarif.net/ 2015/09/ paradis- du -connaissant/, consulté le : 19/11/2023 .

_ djanatualarif.net/ 2015/09/ paradis- du -connaissant/, consulté le : 19/11/2023 .

_ Mathieu Hély, « l'éspace des formes d'entrprise sociale », Dans LES METHAMORPHOSE DU MONDE ASSOCIATIF, PUF, 2009, Cairn.info.

_ Niday Abdourahman, « économie solidaire et démocratie participative locale », dans Marché et organisation, https://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations-2010-.

_ Gyille Ferraton, « L'économie solidaire », www. Cairn. Info/association-coopératives- page- 195. Htm.

_ Gillhttps://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations-2010-1-page-73.htm&wt.src=pdfes Lazuech, « les cadres de l'économie sociale et solidaire : un nouvel entreprenariat ? »,

_ Durbruc Nadine. Vialette Laurent , « les entrepreneur de L'ESS qui font le choix d'une formation », revue de L'entrepreneuriat , 2016, N° 15

_ Nathalie Schieb – Bienfait, et Autres, « Emergence entrepreneuriale et innovation sociale dans l'économie sociale et solidaire : acteurs , projets et logiques d'action », dans Innovation, 2009, N°30, p 33.

_ Emmanuel L'Ombre, Didier Chabanet, « Entre L'homme obligé et L'homme capable : la responsabilité de l'entrepreneur sociale. Elément de réflexions phénoménologique », philosophie économique, 2019, N° 20

_ journal le Temps d'Algérie, « Association Santé Sid El Houari d'Oran : 25 ans au service du patrimoines et des jeunes », le 13/06/2016.

_ Info Soir, « Oran : une association pas comme les autres », le 14/06/2016.

_ Hubert Pénicaud, « l'engagement bénévole au temps de crise sanitaire », ENA Hors les murs, N° 505/4, 2021, p.30 à 32. https://www.cairn.info/revue-l-ena-hors-les-murs-2021-.

_ Entretient avec Noémie banes, Orianne plumet, propos recueillis par claire Beaudevain, Fanny Vincent, « se mobiliser et travailler a l'hôpital par temps de Covid », mouvement, N° 105/1, 2021. https://www.cairn.info/revue-mouvements-2021.

_ https://sante.gov.dz/prevention-et-promotion-de-la-sante.

_ Bernard Ramanantsoa, « Covid-19 : crise ou catastrophe ? une question d'identité », dans Marché et Organisation, L'Harmattan, N° 42, 2021, p 131. www. Cairn.info ./revue-marché-et-organisations-2021.

_ Soufiane Frimouse, Jean Marie Pretti, « impacte social positif et creation de valeur », Question de Management, N° 27, 2020, p 96. www. Cairn.info/revue-question-de-management-2020.

_ El Watan-dz.com, « Oran : mobilisation pour le renforcer la lutte contre le VIH », le 18/03/2023.

_ Le Carrefourdalgérie.dz, «le professeur s'est éteint le 05 octobre. Aziz Tajeddine plus grand que grand ».

_ Salim Chena, « Le Sahara Déborde-t-il ? Migration et perception d'une région en mouvement », Les Cahiers D'Outre Mer, 273, janvier-juin, n°273,2016, 297-311, consulté le :14 Aout 2024. URL : http://journals.openédition.org/com.

_ BENSAAD Ali, « Le Sahara, nouveau carrefour migratoire intercontinental », Recherches Internationales, n°74,4_2004, PP.115-141. https://www.persee.fr/doc/rint.

_ Jeanne Bureau, « En Algérie , une approche répressive », https:/www.cairn.info/revue-pleint-droit-2019-P-11.htm

_ Mohamed Saïb Musette **and Nourredine** Khaled, "L'Algérie, pays d'immigration ?", *Hommes & migrations* [Online], 1298 | 2012, Online since 31 December 2014, connection on 17 April 2023. URL: http://journals.openedition.org

_ Wikipidia, loncyclopédie libre : La constellation

_ khalil Djemel, Abdellah, « A propos de la notion de Précarité », sciences et action sociales, N°3, 2016/1, N° 3, p 11 , mis en ligne le 29 janvier 2016, URL : http://sas -revue.org/index.php/25 - n -3[1] - Castel R., 1995, Les Métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat, Paris, éd. Fayard

_ teve charnovitz, « LES ONG : UN SIECLE ET DEMI DE MOBILISATION », Alternative économique , 2002, N° 13.

_ Francesca Petrella et Nadine Richez-Battesti. « les logiques d'intégration entre associations et institutions publiques dans la gouvernance locale », information sociale , 2012, N° 172, http ://www.cairn.info/revue-information-sociale-2014-.

_ Rapport MICS , 2020.

_ Rym Harhoura, « santé reproductive et planification familiale : les PMI l'largement impliqué », Horizons.dz, 05 février 2022, consulté le 28 janvier 2023.

_ Amel Zertal, Othmane Bourouba et Adel Zeddam, « Récits de la lutte contre le VIH/sida en Algérie », L'Année du Maghreb [En ligne], 25 | 2021, mis en ligne le 10 juin 2021, consulté le 20 février 2023. URL : http://journals.openedition.org/anneemaghreb

_Christiane El Hayek. Santé et insertion , Un Défi a L'illettrisme, la documentation française, 1995.

_ Enquête par Grappe a Indicateur Multiple (MICS), 2012-2013, UNICEF , UNFPA, Ministère de la santé de la réforme hospitalière et de la population, Algérie.

_ Irene Maffi**, Daniel** Delanoë **et Selma** Hajri, « La santé sexuelle et reproductive, champ d'exercice et d'affrontement des dominations de genre et de classe », *L'Année du Maghreb* [En ligne], 17 | 2017, mis en ligne le 16 novembre 2017, consulté le 14 décembre 2022

_ URL :http://journals.openedition.org/anneemaghreb/3147 ; DOI : _https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.3147

_ Nadia Bellaoui et Marie lamie, « les associations lieu de réinvention du travail », Mouvement, 2015, N°81, mise en ligne sur cairn.info le 19/02/2015, http : //doi-org.sndl1.arn.dz.

_ Laura Nirello, lionel Prouteau, « des salaries associatifs moins payés ? », travail et emploi, édition DARES , 2016, N° 148, mise en ligne le 1 octobre 2018, consulté le 24 juillet 2023 , http/ travail emploi.revue.org,

_ jean frayess, « la solidarité internationale : une profession », revue tiers monde , 2004, N°180. https://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2004-.htm

_ Cohen Samy. « ONG et altermondialiste et société civile internationale », revue français du science politique, 2004, N° 54, p.379_ 397. https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2004-htm

_ Steve chanovitz. « Les ONG : deux siècles et demis de mobilisation », dans l'économie politique, 2002, N°13, p.6_21. https://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2002-.htm

_ François bugnion. « le Comité Internationale de la Crois Rouge et les Nation Unies de 1945 a Nos Jours : Opposition, Complémentarités et Partenariats »,Revue Relations internationales , 2021, N° 152, p.3_16. https://www.cairn.info/revue-relations-internationales-2012-.htm

_ Michel Maietta. « origine et évolution des ONG dans le système humanitaire internationale », dans revue internationale et stratégique, édition IRIS, 2015, N° 98, https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2015-2-page-53.htm&wt.src=pdf

_ Yves Guillermou, « ONG et dynamiques politiques en Afrique », Journal des anthropologues [En ligne],
94-95 | 2003, mis en ligne le 22 février 2009, consulté le 19 avril 2019. URL : http:// journals.openedition.org/jda/1980.

_COMPOSER AVEC LE CADRE IMPOSÉ », Revue Tiers Monde , 2004/4 n° 180 , p 826 . en ligne https://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2004.htm.

_ S.Bendimred et Autre, « le Boom Associatif en Algérie : Réalité ou Illusion Démocratique », RECMA, 2019/n° 354, p 42-p 54 . cairne.info/ revue –recma-4, htm.

_ Jean-loui Laville, les raison d'étre les associations, Dans association démocratie et société civile, la Découverte,2001. P. 61_ 140. https://www.cairn.info/association-democratie-et-societe-civile--9782707135001-.htm

_ Jean-loui Laville, les raison d'étre les association , Dans association démocratie et société civile, la Découverte,2001. https://www.cairn.info/association-democratie-et-societe-civile--9782707135001-.htm

_ Eric Dacheux. Les associations dans l'espace public européen , la Découverte, 2001, p. 165 à 181 . https://www.cairn.info/association-democratie-et-societe-civile.htm

_ Bendimerd s, et autres . « BOOM ASSOCIATIF EN ALGERIE : REALITE OU ILLUSION DEMOCRATIQUE », Association RECMA, 2019,N° 354, p. 42. https://www.cairn.info/revue-recma-2019-.htm

_ Chanial Philippe, « société civile, société civique ? Associationnisme, libéralisme et républicanisme », dans Association, démocratie et société, la Découverte, 2001, https://www.cairn.info/association-democratie-et-societe-civile-page-141.htm

_ taco bandsen et autres, « L'Etat et reconstruction de la société civile », revue internationale des science administratives, édition I.I.S.A , 2017/4, N°83, https://www.cairn.info/revue-internationale-des-sciences-administratives-2017-4-page-699.htm [1]

1